النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية

(العلاقة والإفرازات)

الأستاذ
عويسي أمين

دار إحياء للنشر الرقمي

الرسالة والغاية

إن مشروع (كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني) يهدف إلى:

- تبني نشر مؤلفات علوم الاقتصاد الإسلامي في السوق العالمي لتصبح متاحة للباحثين والمشتغلين في المجال البحثي والتطبيقي.
- يعتبر النشر الالكتروني أكثر فائدة من النشر الورقي.
- كما أن استخدام الورق مسيء للبيئة ومنهك لها.

والله من وراء القصد، عن أسرة مشروع كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني

الدكتور/ سامر مظهر قنطقجي

مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية
Islamic Business Researches Center

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
CIBAFI

AREES UNIVERSITY
9707 Richmond Ave. #103, Houston, TX 77042, USA

الإصدار الإلكتروني الأول: أيلول ٢٠١٤

الإشراف الفني العام

دار إحياء للنشر الرقمي

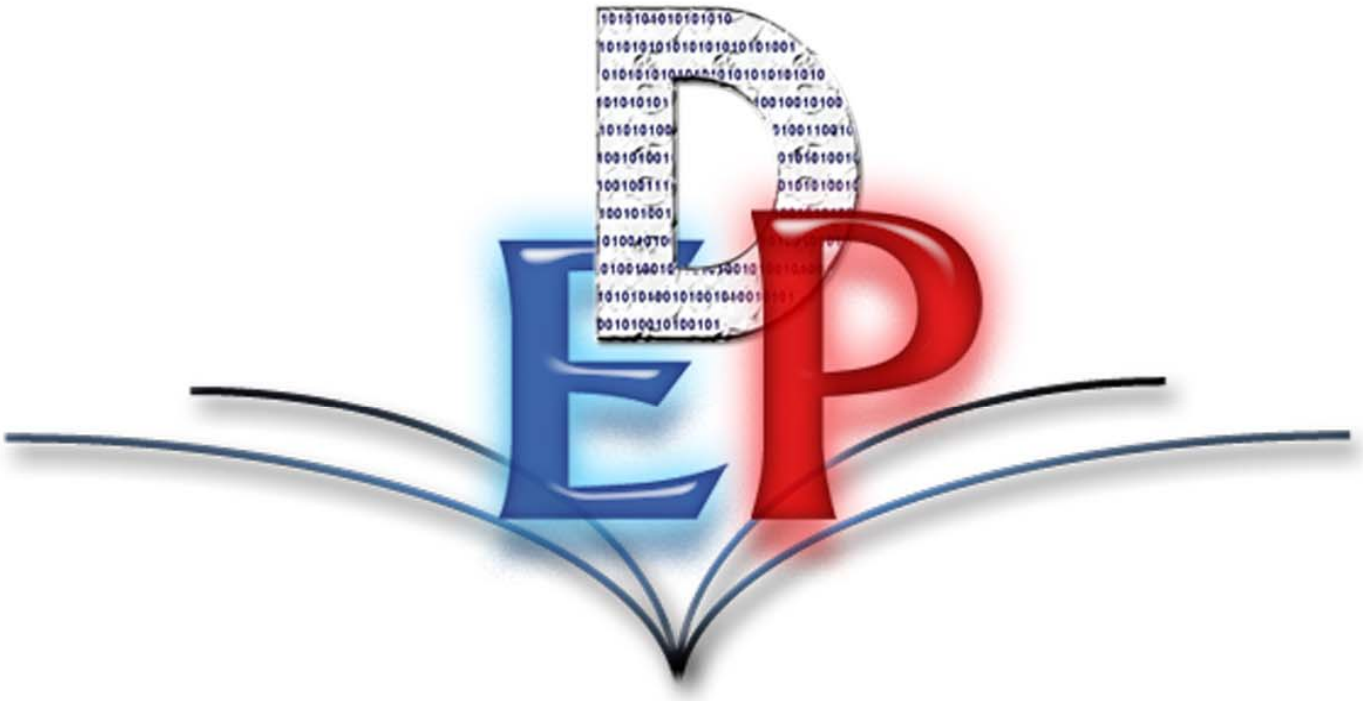

البريد الإلكتروني: ehiaa.pup@gmail.com

النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية

(العلاقة والإفرازات)

الأستاذ

عويسي أمين

الإهداء

إلــى الوالـدة الطاهـرة، وإلـى الوالـد العـزيز أطـال الله فـي عمـرهما...

إلــى إخوتي وجميـع أفـراد عائلتـي...

إلــى كافـة الأهـل والأقـارب ...

إلــى الأصدقـاء والأحبـاب، **الذين ما انفكوا أن ساعدوني حتى و لو بكلمة طيبة**.

إلــى هـؤلاء جميعـا أهـدي حصـاد جهـدي وثمـرة عملـي الذي أعتبره جماعي رغم احتكاري له.

شكر

أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور / حمامدة محمد الطاهر، على ما أسداه لي من نصح وتوجيه وإرشاد خلال إعداد هذه المذكرة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من أمدني بيد العون والمساعدة في طبع وإخراج هذه الرسالة، وأخص بالذكر، الأخ رؤوف الذي لم يبخل علي بالجهد فكان وزيرا من أهلي شد أزري حفظه الله من كل شر.

وأخيرا أتمنى التوفيق والسداد في إعداد هذا البحث.

المقدمة

أولا : طرح الإشكالية:

زخر العالم بعدد لا متناهي من الظواهر المتداخلة فيما بينها بأشكال تجعل من دراستها الأمر المعقد، في نفس الوقت يجتهد جل العلماء في تفسير هذه الظواهر وتأطيرها كل حسب تخصصه. لكن ما يشد الانتباه هو محاولة بعض العلماء الخروج عن تخصصهم والدخول في تحليل العلاقات بين العلوم (علم الاقتصاد وعلم الاجتماع، علم الاقتصاد وعلم الثقافة)؛ ذلك بغية تفسير ظواهر تتخطى التخصص.

في نفس الاتجاه عرف علم الاقتصاد الكثير من الظواهر التي استدعت الدراسة. ولعل أهم الظواهر التي عني بها علماء الاقتصاد في عصرنا هي تلك الظواهر التي تبدو غريبة عن علم الاقتصاد (ظواهر اقتصادية عجز الاقتصاد عن تفسيرها). فهي ظواهر لها أثرها الاقتصادي الواضح والملموس والشيء المبهم عنها هو آلية عملها أو كيفية تأثيرها وحتى كيفية التأثير فيها؛ الأمر الذي جعل جملة من العلماء يغوصون في علوم أخرى (على غرار علم الاجتماع على أساس أنه المرجع الرئيسي لعلم الاقتصاد) في محاولة لتفسير تلك الظواهر.

بشيء من التخصيص نجد مشكلة هي من الأهمية بمكان، استحوذت على جزء كبير من تفكير جل علماء الاقتصاد وهي مشكلة اختيار النموذج الاقتصادي الصحيح (أو الأمثل) الذي يحقق الهدف الرئيس لعلم الاقتصاد في العصر الحديث (الرقي بالمجتمع وبناء حضارته، عن طريق

التنمية المستدامة).

ولما شغل هذا الموضوع تفكير جل الاقتصاديين فقد برزت الكثير من الاجتهادات، وهو ما وضع في أيدي البلدان العديد من الخيرات لتحقيق هدفها المنشود والمذكور سابقا.

في الوقت نفسه نجد أن الوصول إلى الهدف المنشود وهو الرقي بالمجتمع (التنمية المستدامة عند أهل الاقتصاد)، يحتاج إلى سلوك مسلك واحد يضمن النجاح، لذلك فإنه لاختيار هذا المسلك يجب القيام بدراسة متينة لجميع النماذج واختيار الأمثل، يبقى السؤال الأهم: - ما هو الأساس (أو المرجع) الذي يجب أن يتم اعتماده لاختيار النموذج أو المسلك الصحيح أو الأمثل للوصول إلى الهدف المنشود؟

هناك الكثير من الأسس على اختلاف وجهات النظر، وما اخترناه نحن هو المقاربة بين هذا المتغير (النظام الاقتصادي) ومتغير آخر له وزنه في المجتمع الإنساني ومن الأهمية بما كان ونقصد "الثقافة الاجتماعية".

من خلال هذا الطرح البسيط نجد أنه لدينا محركين من أهم المحركات التي تدفع بالمجتمع إلى التغير (ونقصد بالتغير: السير نحو "الرقي" أو العكس "التخلف")؛ والأهم من هذا كله نجد هذين المحركان يرتبطان في علاقة هامة من شأنها الأخر تحريك المجتمع في أحد الاتجاهين ومنه وجب التحري حول طبيعة هذه العلاقة (تجانس، تكامل...)، وأثرها على المجتمع الإنساني ومدى مساهمتها في تحقيق الرقي والتحضر له.

وفي هذه الدراسة نحاول معرفة الأوجه المختلفة لكل محرك وما هو أثره

وكيفية تأثيره في دراسة استنتاجيه، شبه مقارنة (ونقول شبه مقارنة لا مقارنة لأن المقارنة تتم بين متغيرين من نفس الجنس ويكون الهدف هو المقارنة) هدفها استنتاج العلاقة بينهما .

ولاستنتاج طبيعة العلاقة موضوع الدراسة فإنه وجب تحليل كل متغير على حدى وذلك بغية فهمه ومعرفة طبيعته التي من الممكن أن تكون مفتاح التعرف على طبيعة العلاقة المراد دراستها .

نبدأ بأول متغير ألا وهو "النظام الاقتصادي "؛ ليس غريبا على أحد هذا المصطلح فالكل يملك فكرة عامة حول مفهوم هذا المتغير، رغم ذلك ندرج تعريف عام وبسيط لإزالة بعض الإبهام وحصره نوعا ما إلى أن يتم التطرق إليه بشيء من التفصيل فيما يتقدم من هذا البحث فنقول: (أن النظام الاقتصادي هو: مداخلة أو دمج بين نماذج ضبط للنشاط الاقتصادي ونماذج ملكية لوسائل الإنتاج)[1] ... لكن هذا المفهوم العام لهذا المتغير لا يكفي لتقصي علاقة يكون فيها هذا المتغير، المتغير الرئيس فلعل هذه الدراسة تهدف إلى معرفة وتقصي العلاقة بين (النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية) لكن لا يخفي البحث ميوله للجانب الاقتصادي على حساب العلاقة وهي حقيقة يفرضها تخصص البحث (الميدان الاقتصادي).

يرجع الاهتمام بهذا المتغير (النظام الاقتصادي) لظاهرة تكاد تكون ملموسة في دنيا الواقع، وهي تقلب وتعدد الأنظمة الاقتصادية. أين تاريخ الوقائع الاقتصادية مليء بالدلائل على تقلب وتعدد الأنظمة الاقتصادية، فمنذ

---

١. [SILEM et AT,2004-p656]

العصر البدائي كانت هناك عدة أنظمة إنتاج بدءا باستعمال وسائل بسيطة إلى وسائل أكثر تعقيدا والتي عرفتها شتى الحضارات (الحضارة البابلية، الحضارة الفرعونية، الحضارة اليونانية...)؛ ثم تعقد الإشكال فلم يصبح الأمر يتعلق بوسائل الإنتاج فقط بل تعداه إلى ملكية هذه الوسائل ليصل الصراع أوجه بين فكرتين انفجرتا في العصر الحديث متسببة في خلق نظامين متمايزين ومتطرفين هما : "النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي" .

دون نسيان أحد أهم الأنظمة التي عرفها تاريخ الوقائع الاقتصادية، وبالتأكيد نقصد " النظام الاقتصادي الإسلامي" الذي صنع حضارة لا يمكن لأحد نفيها، وما يميز هذا الأخير هو عدم دخوله في أي صراع عكس ما حدث مع نظيريه سالفي الذكر.

نشير أيضا إلى الحالة الانتقالية التي تعيشها جملة من الاقتصادات الدولية التي فشلت في اللحاق بالدول المتقدمة ؛ مما جعلها تتخلى عن أنظمتها التي لم تحقق لها طموحاتها وتتبنى نظم جديدة ترى فيها حل لمعضلاتها وتتوسم فيها تحقيق أهدافها المنشودة (التنمية المستدامة).

هما نقطتين من الأهمية بما كان (تقلب الأنظمة وتعددها على مر التاريخ، الحالة الانتقالية التي تعيشها معظم اقتصاديات العالم)؛ والجمع بينهما يجعلنا أمام ظاهرة لها تاريخ وأوجه متعددة تستدعي الدراسة.

ثم ننتقل إلى المتغير الثاني "الثقافة الاجتماعية"، فالثقافة الاجتماعية لها وزنها الاجتماعي الذي لا ينكره أحد؛ سواء من علماء الاجتماع أو الاقتصاد .

فهي محور هام في قيادة المجتمع إلى تحقيق الرقي والتحضر؛ لكن وبشيء من التعمق نجد أن طبيعة هذه الأخيرة تختلف عن المتغير الأول (النظام الاقتصادي) فهي ليست موضوع اختيار رغم قبليتها للتغير (هو ما سنثبته في خضم هذه الدراسة). ومنه فسنخضع الثقافة الاجتماعية إلى دراسة شاملة، وبما أن مفهوم الثقافة الاجتماعية أكثر غموض من نظيره (النظام الاقتصادي)، نشير الآن باختصار إلى أحد تعاريفها فنقول: (إن الثقافة الاجتماعية هي: تحليلا لطبيعة العلاقات والارتباطات الموجودة بين أنماط الإنتاج الفكري وسماته العامة من جهة، ومعطيات البنية الاجتماعية بكل أبعادها الاقتصادية السياسية والبيئية، التاريخي من جهة والمعاصر من جهة أخرى، وبالتالي دراسة وظائف هذا الإنتاج الفكري وآلياته وتفاعلاته في المجتمعات. إذا الثقافة هي حاضر ومستقبل من منظور سوسيولوجي)[1].

هكذا يعطينا هذا التعريف فكرة عامة حول الثقافة الاجتماعية وهي إشارة مبدأية تفتح المجال لتقصي هذا المفهوم، الذي حير جل العلماء (الاقتصاديين والاجتماعيين) بسب التعقيد الذي يحتويه والعلاقة التي تربطه بجملة من المتغيرات الأخرى.

فقد لعبت الثقافة أدوارا رئيسية عبر التاريخ (من العصور البدائية إلى العصر الحديث)، فجسدها تاريخ المراحل البدائية من تطور البشرية في الأفكار البدائية وأسلوب المعيشة (الصيد البري، الزراعة...) إلى بناء الحضارات (الحضارة البابلية، الحضارة الفرعونية...)؛ ثم مع التطور

---

١. [قباري، ١٩٨٢- ص 15]

التاريخي خلقت الثقافة لنفسها مفاهيم جديدة وصار ارتباطها ببعض العلوم الأخرى في صلب موضوعها . وهو ما نلمسه في المصطلحات الجديدة على غرار "الصناعات الثقافية" (تعبير عن العلاقة بين الثقافة والصناعة)، "التغير الثقافي" (تعبير عن العلاقة بين الثقافة وحالة المجتمع)...

أخيرا وفي مرحلة متقدمة من الدراسة، نحاول استنتاج العلاقة بين المتغيرين الرئيسيين (النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية). ونقصد باستنتاج العلاقة، محاولة الوصول إلى كيف يجب أن تكون العلاقة بين المتغيرين، بالطريقة التي تحقق التنمية المستدامة في الاقتصاد الوطني وفي الثقافة الاجتماعية للوصول إلى الهدف الرئيس وهو الرقي بالمجتمع وبناء الحضارة.

وتأتي هذه المقاربة بين الفكر الاقتصادي والفكر الثقافي نتيجة التداخل بين عناصر اقتصادية وأخرى ثقافية، هذه الأخيرة فتحت المجال لدراسات على مستوى أدنى (مثال: المؤسسة والأخلاق، الدين والعمل...). في نفس الوقت فتحت هذه الدراسات المجال إلى ظهور دراسات متخصصة على مستوى أعلى (مثال: علم الاقتصاد وعلم الثقافة). وما اخترناه نحن هو الوسط بين المستويات الدنيا والمستويات العليا، كما لم يمنع ذلك من التطرق إلى المستويين ما إن استدعت الضرورة ذلك. كما أن فهم طبيعة العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، تساعد في فهم ومعرفة الكثير من الأجوبة عن الكثير من التساؤلات نفصلها فما يلي:

- التساؤل الأساسي:

ما هي طبيعة العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية؟ وما مدى تأثيرها على الاقتصاد في مجتمع ما؟

- التساؤلات الفرعية:

* هل هناك علاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية ؟
* هل هناك تأثير للثقافة الاجتماعية على النظام الاقتصادي؟
* هل هناك تأثير للنظام الاقتصادي على الثقافة الاجتماعية؟
* ما هي آلية تأثير العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية على اقتصاد بلد ما؟
* كيف يجب أن تكون العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية في مجتمع ما يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة (في جميع الميادين: الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية...)؟

ثانيا : الفرضيات:

من خلال الإشكال المطروح والمفصل في شكل تساؤل رئيسي وعدد من التساؤلات الفرعية، نحاول تقديم جملة من الفروض تحدد مسار الإجابة عنها كما يلي:

- إن النظرية التطورية ترجع سبب اختلاف الأنظمة الاقتصادية وتعددها إلى ضرورة تطور الأنظمة الاقتصادية نتيجة تطور المجتمعات التي تطبق عليها تلك الأنظمة.

* لعل سبب اختلاف الأنظمة الاقتصادية وتعددها هو اختلاف الثقافات الاجتماعية؛ الذي أدى بدوره إلى اختلاف أنظمة الإنتاج ومنه إلى اختلاف الأنظمة الاقتصادية.
* هناك علاقة تكامل بين الثقافة الاجتماعية والنظام الاقتصادي.
* للثقافة الاجتماعية دور أساسي في بناء الأنظمة الاقتصادية ولها تأثير مباشر على فعالية النظام الاقتصادي ومدى نجاحه.
* للنظام الاقتصادي تأثير مباشر على الثقافة الاجتماعية في المجتمع.
* تجانس وتكامل العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية يؤدي إلى تطور الاقتصاد في مجتمع ما، ويساعد على التنمية المستدامة في ذلك المجتمع.

ثالثا: منهجية البحث:

وقع اختيارنا على المنهج المعياري، فنحن نرى أنه الأنسب للدراسة، من خلال طرح التساؤل: كيف يجب أن تكون العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة؟ وهو ما يتوافق مع أهداف البحث.

أما فيما يخص الأسلوب فهو دمج بين الأساليب التالية:

⇐ أسلوب استنتاجي، بحيث نعرض خصائص كل عنصر، ثم استنتاج العلاقة موضوع الدراسة، وتحقيق أهداف البحث.

⇐ أسلوب المقارنة، نعتمد عليه أساس في المقارنة بين الأنظمة الاقتصادية في الفصل الأول، وفي المقارنة بين الظواهر الثقافية وأنواع الثقافة في

الفصل الثاني، كما يأتي بشكل ضمني في الفصل الثالث عند التطرق إلى "التجربة اليابانية".

- أسلوب التحليل التاريخي، بحيث نعتمد على المراجع المتخصصة في دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية مع التركيز على المراجع التي عنيت بالأنظمة الاقتصادية وتطورها بالإضافة إلى المراجع التي عنيت بالعلوم الاقتصادية وعلاقتها بالعلوم الأخرى. وبنفس الأسلوب نتعامل مع المتغير الثاني"الثقافة الاجتماعية" حيث نحاول تحليل أهم المراحل التي مرت بها "الثقافة" في عملية تبلورها وظهورها كعلم قائم بحد ذاته له من الخصائص ما يستلزم الدراسة.
- أسلوب التحليل النظري، يفرض هذا الأسلوب نفسه كوننا سنناقش عدد لا بأس به من النظريات سواء فيما يخص المتغير الأول أو المتغير الثاني في مختلف الفصول.

رابعا : أهمية الموضوع:

أهمية البحث نستمدها من أهمية المتغيرين موضوع الدراسة في حد ذاتهما. أين عني معظم علماء الاقتصاد بدراسة وتدريس النظم الاقتصادية، في نفس الوقت شغل موضوع الثقافة أغلب علماء الاجتماع أين خصصوا لها فرع كامل سمي "بعلم الاجتماع الثقافي".

التقلبات التي عاشتها وتعيشها البشرية إلى يومنا هذا هي نتيجة تداخل ظواهر كثيرة على عدد من المستويات، ولعل أهمها فشل بعض الأنظمة الاقتصادية (مما استدعى التخلي عنها والبحث عن بدائل جديدة) وظهور

بدائل جديدة تتسم بالجاذبية ونتائج تطبيقها غير مضمونة. ما يجعل الدول تسخر كل طاقتها البشرية والمادية بغية الحصول على النظام الاقتصادي الأمثل الذي يحقق التنمية المستدامة (على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي).

في نفس الاتجاه لعبت الثقافة أدوارا رئيسة في ترقية المجتمعات ذلك أن الدول المتقدمة هي الأكثر تثقيف (على الأقل على مستوى تفكيرهم)، حتى ظهور المصطلحات والمفاهيم الثقافية الجديدة التي لها علاقة ببعض العلوم الأخرى على غرار علم الاقتصاد، ظاهرة تستدعي الدراسة في حد ذاتها.

أما العلاقة ككل في حد ذاتها (العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية) كانت موضوع دراسة العديد من علماء الاقتصاد، وخير دليل على ذلك الاهتمام الذي لقاه الموضوع من هيئة" **UNESCO**" في أهم المؤتمرات التي عقدتها (المؤتمر الدولي الحكومي للسياسات الثقافية من أجل التنمية، ستوكهولم ١٩٩٨) أين ضم أكثر من ٢٤٠٠ مشترك يمثلون ١٤٩ حكومة و٢٣ منظمة حكومية دولية وقرابة ١٣٥ منظمة غير حكومية... لمناقشة قضية الارتباط بين الاقتصاد والثقافة ومحاولة تقصي العلاقة الصحيحة بين المتغيرين سالفي الذكر على أساس تأثير طبيعة هذه العلاقة في جل اقتصاديات ومجتمعات العالم وكذا الاقتصاد الدولي والمجتمع الدولي ككل.

كما أن مؤتمر من هذا الحجم لا يأتي من فراغ ، وليس هو الدليل الوحيد على أهمية الموضوع فالكثير من الدراسات التي سارت في نفس المسار،

ولربما هي التي أكدت أهمية الموضوع، مما جعل معظم دول العالم تسارع في تقصي الأمر ومحاولة الاستفادة من الخبرات المتفاوتة في نفس المجال.

إلى أن توج الموضوع بقيام المؤتمر الدولي سالف الذكر والكثير من المؤتمرات من مختلف الهيئات الوطنية والدولية التي تصب في نفس الموضوع.

خامسا : أسباب اختيار الموضوع:

- إن أهم سبب لاختيار الموضوع هو الحالة الراهنة للاقتصاديات الدولية والتحولات التي تعيشها (الدول السائرة في طريق النمو بصفة خاصة)، حيث نلاحظ أن معظم دول العالم تعيش تحولات كبرى على مستوى أنظمتها الاقتصادية حتى بالنسبة لدول العالم المتقدم وهو ما يستدعي الدراسة.
- تقلب وتعدد الأنظمة الاقتصادية الذي تؤكده دراسة الوقائع الاقتصادية وتاريخ الاقتصاد بصفة عامة، حيث الكثير من الأنظمة الاقتصادية قد سقطت وحلت مكانها أنظمة ثم يأتي سقوط هذه الأخيرة على يد أنظمة جديدة ودواليك وهو ما يدعو إلى الدراسة أيضا .
- الاهتمام البالغ الذي لقيه موضوع الثقافة من طرف معظم الدول والتنظيمات الدولية، والدور الريادي الذي لعبته الثقافة في تفسير بعض الظواهر التي عجزت عن تفسيرها بعض العلوم الأخرى خاصة الظواهر الاقتصادية منها .

- تعارض بعض متطلبات نجاح الأنظمة الاقتصادية مع الثقافة الاجتماعية في مجتمع ما؛ ينتج عنه بعض الآثار التي تستحق الدراسة.

سادسا: أهداف البحث:

- الإحاطة بمفهوم النظام الاقتصادي الذي شغل تفكير جل علماء الاقتصاد، ودور هذا الأخير في تحقيق التنمية في جميع الميادين (الاقتصادية ، الاجتماعية والبيئية).
- الإحاطة بمفهوم الثقافة الاجتماعية، وموقع الثقافة الاجتماعية من بين باقي العلوم، مع الإشارة إلى الأدوار التي لعبتها الثقافة في بناء المجتمعات وحضارتها.
- تقصي طبيعة العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية التي كانت محور الكثير من الدراسات، وكيف كانت طبيعة هذه العلاقة على مر تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي.
- تقصي آلية تأثير الثقافة الاجتماعية على النظام الاقتصادي، من خلال التطرق إلى أهم العناصر التي تكون فيها الثقافة الاجتماعية هي المتغير المستقل (نسبيا) ويكون النظام الاقتصادي المتغير التابع.
- معرفة آلية ومواطن تأثير النظام الاقتصادي على الثقافة الاجتماعية، والوصول إلى نتائج هذا التأثير وتقيمه؛ وفي هذه المرحلة يكون النظام الاقتصادي هو المتغير المستقل والثقافة الاجتماعية هي المتغير التابع.
- استنتاج أثر العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية على مختلف المجتمعات، أي كيف كان تأثير هذه العلاقة على مختلف

المجتمعات؛ التي كانت تملك أنظمة اقتصادية وأنماط ثقافية مختلفة (وهو الأمر الذي يميز المجتمعات عن بعضها البعض).

- استنتاج كيف يجب أن تكون العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، حتى يستطيع المجتمع تحقيق التنمية المستدامة، والتي بدورها تساهم في رقي المجتمع، تطوره وبناء حضارته.

وما الأهداف السابقة الذكر إلا محاولة للإجابة عن التساؤلات المطروحة، ومحاولة تقصي صحة الفرضيات المدرجة في هذا الطرح.

سابعا : صعوبات البحث:

صعوبات البحث تتجسد في اتساع الموضوع وعدم معرفة الحدود الرئيسية له؛ فالنظام الاقتصادي في حد ذاته بحر الغوص فيه هو إبحار دون رجعة، فلا يمكن حصر الدراسات التي عنيت به في نفس الوقت لا يمكن معرفة الحد الأدنى الذي يوصل المفهوم بطريقة مختصرة. حتى أن التطرق إلى جل النظم الاقتصادية وهذا على فرض حصر مفهوم النظام الاقتصادي يعد من ضرب المستحيل، حتى الفصل في طبيعة وتقييم الأنظمة الاقتصادية استلزمت دراسات متخصصة ومعمقة ولم تفصل في الموضوع.

نفس الشيء بالنسبة لموضوع الثقافة الاجتماعية، وما يزيد في صعوبة التطرق إلى هذا المتغير هو عدم الفصل أو حتى الإجماع حول مفهوم عام لهذا الأخير، مع الإشارة إلى أنه خارج إطار اختصاصنا وما تجرانا عليه إلى محاولة استدعتها أهمية الموضوع بالنسبة إلينا كاقتصاديين.

هذا بالنسبة إلى دراسة كل متغير على حدى، فكل الصعوبة تكمن في الجمع

بين المتغيرين بطريقة تخدم أهداف البحث. وذلك في محاولة معرفة واستنتاج الطريقة الصحيحة للربط بين المتغيرين، لقياس أثر العلاقة على المجتمع بصفة عامة .

حتى شدة ارتباط المتغيرين ببعض وتأثيرهما المتبادل والمتداخل، زاد في صعوبة معرفة اتجاه التأثير وإمكانية تصنيفه ومعرفة آلية عمله.

كما أن الكم الهائل من المراجع الموجودة ودرجة تعمقها في كل متغير على حدى (وصعوبة تصنيفها المراجع الرئيسية من الثانوية) من جهة، وندرة المراجع فيما يخص العلاقة ككل (توفر بعض الدراسات الكاملة وأجزاء متفرقة بين جملة من المراجع الأخرى) من جهة أخرى؛ زادت في صعوبة البحث.

ثامنا : هيكل البحث:

حسب المنهج المتبع والمعلومات التي استطعنا توفيرها ارتأينا تقسيم عملنا هذا إلى ثلاث فصول جاءت كالتالي:

الفصل الأول:

نناقش فيه المتغير الأول "النظام الاقتصادي"، ونبدأ المناقشة بالتطرق إلى مفهوم النظام وأساسياته بطريقة مختصرة وبسيطة، تساهم في إزالة الغموض حول هذا المفهوم، بالإضافة إلى آليات تقييم أثاره في الحياة الاقتصادية.

ثم نعرض أهم النظم الاقتصادية التي عرفتها البشرية في نوع من المقارنة بغية إثبات تعدد هذه النظم وكذا آلية تأثيرها دائما في الحيات الاقتصادية

بالنسبة لجملة المجتمعات الدولية؛ وذلك من خلال التطرق إلى:

النظام الاقتصادي الرأسمالي:

هو النظام الذي عرف الكثير من التنظير والتطبيق على الصعيد المحلي والدولي، فنحاول إلى التعريف بهذا النظام والتطرق إلى أهم معالمه وخصائصه، إلى أن نصل إلى أهم الآراء التي جاءت كمحاولة لنقده.

النظام الاشتراكي:

هو الآخر يمثل طرف صراع يبدو للكل أنه أفل لكن الواقع الحالي (وخاصة في السنوات الأخيرة) بدأت عملية إحياء بعض معالمه، وهو ما جعل التطرق إليه من الأهمية بما كان.

النظام الاقتصادي الإسلامي:

هو الطرف الذي لم يدخل في أي صراع (كنظام اقتصادي)، لكن عرف الكثير من الصراعات كمحاولة لإعادة إحياءه، وما يستلزم إدراجه هو بقاءه كأهم الخيرات لجملة الدول العربية بصفة عامة والإسلامية بصفة خاصة.

الفصل الثاني:

أما فيما يخص الفصل الثاني فكان موضوعه " الثقافة الاجتماعية"؛ وبما أنها تندرج تحت إطار علم الاجتماع بصفة عامة أو علم الاجتماع الثقافي وحتى علم الثقافة كما يحلو لرواده تسميته، فقد كان من الضروري معالجتها بأسلوب أهل اختصاصها.

منه تمت معالجة موضوع الثقافة الاجتماعية حسب أسلوب علم الاجتماعي، بحيث تطرقنا في البداية إلى مفهومها ثم عناصره ومكوناتها ... إلى أن وصلنا إلى أهم الظواهر التي تحكمها على غرار: التغير الثقافي،

التكامل الثقافي... وهي مواضيع من الأهمية بما كان تسمح لنا بفهم موضوع الثقافة الاجتماعية ومعرفة أهم معالمها .

الفصل الثالث:

من خلال عرض الفصل الأول والثاني نكون قد أجبنا على جملة من الأسئلة المطروحة وما بقية أو ما تركناه للفصل الثالث إن صح التعبير فما هو إلا إعادة ربط وإشارات واضحة إلى أهم مواطن تجلي العلاقة أو تجسدها .

فنبدأ بتقصي معالم الأثر الذي تركته الثقافة الاجتماعية على النظام الاقتصادي (بإبراز الدور الذي لعبته الثقافة في بناء الأنظمة الاقتصادية المذكورة سابقا). لنأتي بعد ذلك إلى إبراز أهم الأفكار المنبثقة من خلال الدراسات التي جاءت في نفس السياق، ففي البداية سنقتصر على النقاش الفكري للعلاقة فقط.

ثم في مرحلة ثانية نوضح طبيعة العلاقة وآلية تركيبها لنذكر بعد ذلك أهم افرزاتها على مستوى النظام الاقتصادي من خلال خلق فروع اقتصادية جديدة.

في آخر الفصل الثالث نحاول تقصي أثر العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية على متغيرين لهما درجة كبيرة من الأهمية سواء بالنسبة لمفكري علم الاقتصاد أو علم الاجتماع الثقافي (المجتمع والتنمية) ، لنصل بعد ذلك إلى عرض قضايا تجسد العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية في مثالين يدعمان رؤيتنا للقضية (المؤتمر الدولي

الحكومي للسياسات الثقافية من أجل التنمية، والتجربة اليابانية).

وفي ختام البحث نعرض جملة من النتائج التي تجيب على السؤال الرئيس في البحث، وهو كيف يجب أن تكون العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة في جميع الميادين (الاقتصادية بالدرجة أولى ثم الاجتماعية والبيئية)؟

وتكون الإجابة على هذا السؤال ممكنة إذا استطعنا معرفة مواطن وآليات التأثير في كل متغير، فهو الطريق الوحيد لتطويع العلاقة بما يحقق الهدف الرئيسي من تقصيها .

الفصل الأول

النظام الاقتصادي

تمهيد :

تعد دراسة الأنظمة الاقتصادية واحدة من اعقد التخصصات في العلوم الاقتصادية، ذلك إنها تعنى بأهم و أوسع المواضيع في هذا الميدان؛ وما دراستنا هذه إلا جزء يسير من هذا الموضوع المتشعب. آثرنا في هذا الفصل الدمج بين المنهج الاستقصائي و المقارن لأننا نرى أنهما الأنسب في تقصي حقيقة النظام الاقتصادي وكذا معرفة و تفريق أهم أنواعه. نحاول في المبحث الأول حصر المفهوم العام للنظام الاقتصادي في بضعة تعاريف علمية تتميز بشيء من الدقة، ثم ندعم تلك التعاريف بجرد بعض خصائص النظام الاقتصادي، وهو ما يعطينا رؤية أوسع وأدق فيما يخص هذا المتغير. ثم نأخذ كمثال ثلاث من أهم الأنظمة الاقتصادية التي عرفتها البشرية بطريقة مقارنة فيما تبقى من مباحث؛ فنتقصى في البداية عن حقيقة النظام الاقتصادي الرأسمالي فنناقش أهم الأفكار التي رسمت معالمه، وأهم المميزات التي جعلت منه نظام يستحق الدراسة، لنطرح بعد ذلك تقيم أهم المفكرين الاقتصاديين لهذا النظام. بطريقة مشابهة نناقش النظام الاقتصادي الاشتراكي موضحين أهم الفروق والاختلافات الموجودة بينه وبين نظيره السابق. لنأتي في أخر الفصل بنظام يعد المتميز بين نظيريه (ونوضح رأينا هذا من خلال المناقشة) نقصد بكل تأكيد النظام الاقتصادي الإسلامي. نشير هنا إلى مراحل دراسة كل نظام ستكون مختلفة عن سابقه نسبيا على أساس أن النقاط التي ستناقش من طرف النظام الرأسمالي ليست بالضرورة ستناقش من طرف النظام الاقتصادي الاشتراكي؛ والمسائل التي عنيت بها كل من الاشتراكية

والرأسمالية كأنظمة اقتصادية ليست بالضرورة التي عني بها النظام الاقتصادي الإسلامي، هذا في حد ذاته واحد من الأسباب التي زادت من أهمية الدراسة (تعدد واختلاف الأنظمة الاقتصادية).

المبحث الأول

النظام الاقتصادي والنتائج الاقتصادية:

نمهد في هذا المبحث لدراسة أهم أنواع الأنظمة الاقتصادية (النظام الاقتصاد الرأسمالي، الاشتراكي والإسلامي)، عن طريق عرض أهم المفاهيم الأساسية للنظام الاقتصادي (تعاريف، أساسيات، آليات تقيم النتائج...). وكلها أساسيات توضح لنا طريق أو منهج مناقشة الأنظمة الاقتصادية.

المطلب الأول

الأنظمة الاقتصادية (تعاريف، وخواص):

يأتي هذا المطلب ليقدم لنا مفهوم النظام الاقتصادي، ويزيل الإبهام و الغموض عنه. وذلك أن جل باحثي العلوم الاقتصادية يملكون مفهوم يتصف بالعموم وبشيء من عدم الدقة لذا حاولنا حصر هذا المفهوم في بعض التعاريف التي جاء بها بعض المتخصصين في هذا الميدان، كما حاولنا تقديم وباختصار أهم الميزات أو الخواص التي تفرق بين الأنظمة، والتي اختلاف نمطها يطرح أنظمة مختلفة.

الفرع الأول: تعاريف:

١- تعريف النظام:

هو مجموعة من الهياكل المتجانسة، كما أنه مجموعة العناصر العلمية والأفكار المنظمة منطقيا في علاقاتها . أو هو مجموعة من الظواهر المرتبطة ببعضها البعض. أو هو مجموعة متجانسة أقل أو أكثر تعقيد مكونة من عدد محدد من الهياكل والعناصر المختلفة والمرتبطة في مخطط مشترك بهدف مشترك أيضا[١] .

أو مجموعة من العروض أو الحلول المقترحة لأجل تحقيق هدف معين.

أو أيضا مجموعة تنظيمات أو هياكل مرتبطة وبصفة تعاونية لأجل تحقيق هدف معين.

٢- تعريف النظام الاقتصادي:

تعريف ١ :

مجموعة متجانسة من الهياكل الاقتصادية و المؤسساتية القانونية، الاجتماعية والذهنية، منظمة لأجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية (التوازن، النمو...)[٢] .

تعريف ٢ :

هو عبارة عن مداخلة (أو دمج) بين نموذج ضبط للنشاط الاقتصادي ونموذج ملكية لوسائل الإنتاج[٣] .

بحيث نموذج الضبط يأتي بهدف ضمان تكييف الإنتاج مع الحاجات (العرض مع الطلب) من خلال السوق أو المخطط.

---

١. [SILEM et AT,2004 - p655]
٢. [SILEM et AT, 2004-p656]
٣. [BROUSSEAU,1995]

ونموذج الملكية لوسائل الإنتاج قد يكون خاص (المؤسسة الحرة والتي تعرف بالرأسمالية) آو عام (المؤسسة ملك للدولة وللتجمعات وهو ما يعرف بالاشتراكية).

النظام الاقتصادي يتميز أيضا بروح، وتقنية، وهيئة النشاط.

الروح والتي تمثل تقريبا البحث عن المنفعة الشخصية أو الجماعية، التقنية حيث من الممكن أن تكون قبل التصنيع أثناء التصنيع أو بعد التصنيع الهيئة والتي تنسب إلى طبيعة الملكية.

تعريف ٣:

النظام الاقتصادي هو عبارة عن تجميع "Assemblage" لموارد مختلفة خصصت من طرف مجموعة من الأفراد، بهدف إنشاء تبادلات وتعاونيات فيما بينهم بطريقة تمكنهم من تحقيق الاستعمال الأفضل والممكن لتلك الموارد. وفي غالب الأحيان نجد أن بعض الأفراد لهم منافع شخصية تتناقص ومنافع البعض الأخر، بالإضافة إلى أنه داخل أي نظام اقتصادي، نجد أن نشاطات أي فرد لها نتائج أو تأثيرات على نتائج باقي الأفراد.

تعريف ٤: (آسار ليندباك" اقتصادي سويدي: ASSAR. LINDBECK:

إن النظام الاقتصادي عبارة عن مجموعة من آليات ومؤسسات لصنع القرار وتنفيذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والدخل والاستهلاك في نطاق منطقة جغرافية معينة[١].

١. [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ –ص٣٣]

تعريف ٠٥ : (فريدريك براير): FREDIRICK. PRYOR:

النظام الاقتصادي يشمل جميع المؤسسات، والمنظمات، والقوانين والمعتقدات والقيم والمحرمات، أي أنماط السلوك الناتجة التي تؤثر مباشرة أو عن طريق غير مباشرة على السلوك الاقتصادي والنتائج[١].

٣- النموذج الاقتصادي:

تعريف ١ :

هو تمثيل مبسط وعلائقي للحقيقة والذي يسمح للعالم بالتحليل (تحليل الواقع): «حيث ندرس النموذج وليس العالم الحقيقي» DORFMAN[٢].

هذا التمثيل يأتي على شكل مجموعة من العلاقات بين متغيرات العالم الحقيقي والذي يعرف بدوره على أنه أساسيات تنظيم الظاهرة محل الدراسة.

تعريف٢ :

و يطلق عليه أيضا اسم "نموذج الموضوع الاقتصادي"[٣]: عبارة عن استخدام اللغة الرياضية لإعادة صياغة موضوع النموذج في شكل نظام يبسط العلاقات السببية (علة و معلول) والبنيوية التشكيلية (المورفولوجية) بين عناصر الموضوع الأصلي. وبتعبير أخر، فإن النموذج الاقتصادي بهذا المعنى هو ليس طبق الأصل عن موضوعه، بل يختلف عنه نوعيا، فضلا عن الاختلاف من ناحية الموضوعات الطبيعية (كالحجم والشكل...). شكل النموذج يمكن أن يكون أدبي أو رياضي (نظام جبري، ألعاب، منحنيات...) أو إعلام آلي (برنامج على

١. [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ –ص٣٣]
٢. [SILEM et AT, 2004-p468]
٣. [دادايان ،١٩٨١ –ص٤٤]

الكمبيوتر)؛ كما يمكن أن يكون نظري (اقتصاد بحت) أو تعديل في ميدان الإحصائيات (نموذج اقتصادي) حتى يمكن أن يكون ثابت (statique) أو متحرك (dynamique)...

إن النظام الاقتصادي هو نظام متعدد الأبعاد كما تمثله المعادلة:

$EcoSy(ES)=F(A_1,A_2 ,.....A_n)$

ES: Economic system

$A_1,A_2.....A_n$ ميزات أو خواص النظام

الفرع الثاني: ميزات أو خواص النظام:

ونجد أن النظام الاقتصادي هو واحد من أكثر النظم تعقيدا التي قام علماء الاقتصاد بدراستها. وككل النظم يمكن تصنيف النظام الاقتصادي بناءا على هيكله أو المبادئ التي اعتمد عليها في وضعه.

كما أن ميزات أو خواص النظام تستعمل للتفرقة والتعرف على نوع أو شكل النظام. حيث نجد أربعة هي:

* تنظيم ترتيبات القرار.
* آليات لتوفير المعلومات والتنسيق: السوق والخطة.
* حقوق الملكية: تحكم ودخل.
* آليات لوضع الأهداف ولتحفيز الأفراد للعمل (حوافز).
* ومنه انطلاقا من هذه الميزات يمكن تركيب وخلق أنظمة بحتة تجريدية "نماذج اقتصادية" (ليس لها علاقة مع الواقع) وذلك للتمكن من إسقاط هذه الأنظمة على الواقع بهدف المقارنة بين الأنظمة ا

لمجردة وما هو في دنيا الواقع.

شرح الميزات أو الخواص الأربعة:

١ . تنظيم ترتيبات اتخاذ القرار:

تعريف المنظمة: يعرفها J.M.MONTIAS:

تشمل المنظمة مجموعة من المشتركين (الأعضاء) يتعاملون مع بعضهم البعض بانتظام في عملية واحدة أو أكثر من النشاط[١] .

كما تعتبر عملية اتخاذ القرارات من أهم الأدوار التي تلعبها المنظمة، وذلك ما يتجسد في الشكل الهرمي للمنظمة، حيث يعتلي الهرم بعض الأفراد الذين يصدرون أوامر وتعليمات لأعضاء أو أفراد آخرين في المنظمة والذين يتوجب عليهم الإذعان لها . وتعرف عملية اتخاذ القرار:

على أنها فعل ذهني تطوعي هدفه انتقاء خيار لحل إشكالية (مسألة) ما[٢]،

حيث تشكل عملية اتخاذ القرار الهدف المركزي للاقتصاد الجزئي.

كما أن عملية اتخاذ القرار تتم في أربع خطوات:

١ . تحديد الإشكال.

٢ . دراسة الأجوبة المحتملة.

٣ . اختيار الحل المثالي أو الحل المرضي.

٤ . تنفيذ القرار ومراقبة الآثار.

نفرق أيضا بين القرارات الجزئية والقرارات الكلية، حيث تتخذ الأولى من

---

١. [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ –ص٣٥]
٢. [SILEM et AT, 2004-p225]

طرف الوحدات الاقتصادية البسيطة (مؤسسة أفراد) في حين الثانية تتخذ من طرف الوحدات الاقتصادية المعقدة (الدولة ، مجموعة مؤسسات).

نشير كذلك إلى آلية اتخذ القرار والتي من الممكن في كل حالة (جزئية أو كلية) أن تكون فردية أو جماعية. من ناحية نظرية يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من اتخاذ القرار:

١. نموذج المقرر الفردي العقلاني.

٢. نموذج المنظمة للعقلانية المحدودة.

٣. نموذج القرار السياسي.

والجدول الآتي يوضح أهم أنواع القرار بصفة عامة: جدول رقم (١) [١]

التصنيف حسب المستوى / التصنيف حسب الطريقة	قرار عملي واستغلالي	قرار تكتيكي أو تسيري	قرار استراتيجي أو تخطيطي
قرار مبرمج			
قرار غير مبرمج مهيكل			
قرار غير مبرمج و غير مهيكل			

إن عملية اتخاذ القرار في المنظمة يمكن مناقشتها أيضا عن طريق ميزة رئيسة وهي المستوى الذي تتخذ فيه القرارات ونقصد درجة المركزية.

ومنه نميز بين مستويين بشيء من البساطة نقول أن النظام الاقتصادي مركزي إذا اتخذت القرارات في المستويات العليا من المنظمة كما تعتبر غير مركزية إذا اتخذت القرارات في مستويات دنيا من المنظمة.

---

١. [SILEM et AT, 2004-p226]

تجدر الإشارة إلى أن النظام الاقتصادي مركب من الأفراد الذين يجمعون عادة على شكل وحدات دنيا أو منظمات صغيرة (Subunits) وتشكل هذه الوحدات السلم الهرمي للمنظمة، حيث نجد أيضا أن الوحدات الدنيا في أسفل الهرم ما هي إلا بعض المنشآت والمستهلكين ويمكن تشكيلهم بطرق مختلفة صغيرة أو كبيرة مقارنة بنظامهم الاقتصادي.

كما أن حجم هذه الوحدات (كبيرة كانت أو صغيرة الحجم) هو الذي يحدد مستوى اتخاذ القرار في نظام معين فهي تعتبر هيكل المنظمة أي أن حجم وعدد ونمط وضع الوحدات الصغيرة (Subunits) مع بعضها البعض يعتبر محدد مهم محتمل لمستوى القرار وبذلك فهو يؤثر على كفاءة النظام.

في جانب آخر نجد أن أهم عنصرين متعلقين بتحديد مستوى اتخاذ القرار هما توزيع المسؤولية واستغلال المعلومات[1]. كما أنه من هذا الأخير يمكن أن نميز بين نظامين اقتصاديين متطرفين مختلفين بحيث نجد نظام اقتصادي كامل المركزية تقع مسؤولية وضع القرار على القيادة المركزية فقط (Single Central Command) وهي مصدر الأوامر بالنسبة للوحدات الأدنى في المنظمة.

حين نجد الوجه الآخر وهو حالة عدم المركزية الكاملة، وهو بنية تقع فيها مسؤولية اتخاذ القرار بكاملها في أدنى الوحدات (Lowest Subunits) (العائلات والمنشآت) والتي يفترض استقلالها عن الوحدات العليا. من جهة أخرى نجد أن مستوى اتخاذ القرار يعتمد على التعامل بالمعلومات فحسب

---

١. [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ –ص٣٧]

"ليوند هروتشز LEONID HURWICZ" فإن المركزية الكاملة فيما يخص المعلومات تعني أن متخذ القرار" الفرد" يملك جميع المعلومات عن جميع "المشتركين" وأعمالهم وبيئتهم ومن ثم تعني اللامركزية أن متخذ القرار "الفرد" لديه قدر أقل من المعلومات الكاملة[1].

فعلى سبيل المثال نجد أن في النظام اللامركزي تبادل المعلومات المتعلقة بالأسعار يتم بين الوحدات الدنيا فقط. على العكس من ذلك النظام المركزي المعلوماتي يعمل على توليد وهضم واستخدام المعلومات عن طريق الوكالات العليا من ثم يحول أجزاء بسيطة فقط من المعلومات إلى الوحدات الدنيا في المستويات السفلى.

٢. آليات تزويد المعلومات والتنسيق – السوق والخطة –:

من الشائع عند الاقتصاديين أن المركزية ارتبطت بالخطة في حين اللامركزية ارتبطت بالسوق وهي أبسط تمثيل للعلاقة بين مستوى اتخذ القرار والسوق أو الخطة كوسيلة آلية للتنسيق، لكن الأهم أعقد من ذلك، وسنحاول مناقشة هذا الأمر بالبدء بتعريف الاقتصاد المخطط:

إنه ذلك الاقتصاد الذي يتم فيه التنسيق بين الوحدات الدنيا (Subunits) مثل (المنشأة) بتعليمات محددة إلى حد بعيد، أو إرشادات صاغتها هيئات عليا (مجلس التخطيط المركزي) وأوصلتها عن طريق وثيقة تسمى بالخطة ويتم تشجيع المشتركين لتنفيذ التعليمات عن طريق حوافز ملائمة مصممة من قبل السلطات التخطيطية[2].

١. [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ –ص٣٨]
٢. [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ –ص٤٠]

١ . الخطة (المخطط):

مشروع منشأ يحتوي على متتالية منظمة ومتناسقة من العمليات الموجهة لتحقيق هدف معين. وبما أنها مشروع فهي تظم مجموعة من التنبؤات والأهداف الاقتصادية بالإضافة إلى مجموعة من الوسائل المنظمة بطريقة منسقة لتحقيق أهداف معينة. ويمكن للمخطط أن يكون على مستوى الاقتصاد الجزئي أو القطاعي أو الكلي. ومداه الزمني من الممكن أن يكون على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل[١].

في بعض الحالات أين تكون الخطة قصيرة المدى تدعى ب "البرنامج"، والخطة طويلة الأجل تدعى ب "الخطة"، الآفاق أو بالآفاق مباشرة (Perspective)؛ وفي معظم الحيان يشار إلى مصطلح الخطة (Le Plan) لمدى رباعي "Quadriennal" (مدى متوسط).

كما نجد عدة تعاريف أخرى والمهم أن النشاطات الاقتصادية (خاصة ما تعلق الأمر بتخصيص الموارد) في اقتصاد مخطط تكون موجهة صراحة وضمنا بتعليمات وإرشادات تضعها السلطات العليا ويتم إيصالها إلى الوحدات الدنيا مصحوبة بمكافآت لهذه الوحدات تعتمد على مدى تحقيق "الأهداف" .

أما فيما يخص "اقتصاد السوق" نجد أن "السوق" وعن طريق آلية "العرض والطلب" (على حسب الأسعار) يوفر الإرشادات التي تدفع بها الوحدات الدنيا في النظام إلى اتخاذ قرارات تخصيص الموارد، وبذلك يقوم السوق

---

١ . [SILEM et AT, 2004-p533]

بتنسيق نشاطات وحدات اتخذ القرارات المختلطة[1].

٢. السوق

تعرفها "الموسوعة الاقتصادية[2]" كما يلي:

* هو مكان التقاء العرض و الطلب بالنسبة لسلعة ما.
* وبالنسبة للاقتصاد الصناعي السوق عبارة عن مجموعة من المنشآت المكونة لفرع نشاط ما.
* ومن ناحية الاقتصاد الجزئي السوق ليس بمكان أو محل، فهو يتميز بتحديده لسعر التنازل والكميات المتنازل عنها عند ذلك السعر من طرف المنتج (أو العارض). والدليل على أن السوق ليس هو المكان بالنسبة للاقتصاد الجزئي هو اعتباره من طرف هذا الأخير عقد بيع وشراء سلعة أو خدمة بسعر يحدده هذا السوق.
* إن نفي الاقتصاد الجزئي على كون السوق عبارة عن مكان لا يعني أن معنى هذا المصطلح ينفي ذلك أيضا، ففي الكثير من الأحيان ما نعني بالسوق، السوق المادية والتي هي عبارة عن مكان منظم باتفاقيات بهدف السماح للمجموعة من المشترين المحتملين (الطلب) أن يلاقوا أو يقابلوا مجموعة العارضين وذلك بحضور مادي للسلع موضع اللقاء.
* ويمكن أن نقصد بالسوق أيضا شبكة من المعلومات أين الفاعلين في السوق مرتبطين بتسليم فوري (السوق العاجلة) أو التسليم في تاريخ لاحق (السوق الآجلة).

---

١. [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ –ص٤٠]
٢. [SILEM et AT, 2004-p448]

* في النظرية الاقتصادية، السوق من الممكن وصفه من خلال طبيعة المواد (المتجانسة أو غير المتجانسة)، عدد المتدخلين (Atomicité، Molécularité، نوعية المعلومات (شفافة، غير واضحة)، التكيف المتبادل بين العرض والطلب السيولة (Viscosité) وشروط هذا التكيف حيث من الممكن أن يقسم إلى الدخول والخروج من السوق (حرية أو وجود حواجز الدخول والخروج من وإلى السوق)؛ والوصف الأخير يخص عوامل الإنتاج...

إن التعريفان السابقان (تعريف الاقتصاد المخطط، واقتصاد السوق) يصفان اثنين من أهم الأنظمة المتطرفة نظريا والتي هي بعيدة نوعا ما عن الواقع بحيث نجد في الأول أن القرار الأساسي بماذا ننتج؟ يقوم باتخاذه المخططين المركزيين.

وبالنسبة للثاني السؤال الرئيسي ماذا ننتج (أي المنتجات والخدمات وبأي كميات)؟ فنجد أن المستهلك هو الذي يسيطر على اتخذ القرار وهو ما يعرف بسيادة المستهلك "Consumer Sovereignty" وهي السلطة التي يمنحها له السوق عن طريق منحه حق التصويت.

فلا نجد في دنيا الواقع نظام مخطط يهمل رغبات المستهلكين ولا نتوقع السيادة الكاملة للمستهلك في اقتصاد السوق.

٣. حقوق الملكية – رقابة ودخل –:

تعريف:١ :

حقوق الملكية ما هي إلا قوانين العلاقات الإنسانية المتعلقة بالأشياء، أو بالأحرى التي تحكم بين الأفراد والأشياء[١].

تعريف:٢ :

تشير كلمة الملكية إلى مجموعة حقوق يملكها الفرد على أشياء أو أحقية أشياء أو خدمات ،وأن بإمكان هذه الحقوق التأثير على حق التصرف في هذه الأشياء واستعمالها"J. M. MONTIAS"[٢].

ومنه نستنتج من هذا التعريف ثلاث أنواع من حقوق الملكية:

* حق التصرف بالشيء:

حق التصرف (Disposition) بالشيء موضع الاهتمام، أي تحويل حقوق الملكية للآخرين كما هو الحال عند بيع سيارة مملوكة ملكية خاصة.

* حق الاستغلال:

تشمل الملكية حق الاستغلال (Utilization)، حيث باستطاعة المالك استخدام الشيء بأية طريقة يراها ملائمة.

* حق الاستعمال:

تشمل الملكية أيضا على حق استعمال (Use) المنتجات أو الخدمات المتولدة عن الشيء موضع الاهتمام.

---

١. [SILEM et AT, 2004-p250]
٢. [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ –ص٤٠]

وترتبط أيضا حقوق الملكية بالزمن فقد تكون مؤقتة أو دائمة بحيث يمكن أن تقع حقوق الملكية السالفة الذكر في يد شخص في أزمنة مختلفة كما يمكن أن تقع في وقت واحد .

فقد يستأجر الشخص شيء فيتمتع بحق الاستغلال لمدة معينة دون أن يتمتع بحق التصرف (بحدود منظمة) ودواليك. كما نجد أيضا بين حقوق شرعية "De jure" وحقوق فعلية "De facto" (مثال ملكية وسائل الإنتاج في الاقتصاد الاشتراكي- نظام التعاونيات-).

بصفة عامة يمكن تقسيم حقوق الملكية إلى ثلاثة أشكال وهي خاصة، عامة وجماعية (تعاونية) وهي مرتبطة ارتباط وثيق بالنظام الاقتصادي.

ومنه إذا سادت الملكية الخاصة فكل الحقوق الثلاثة المذكورة آنفا تعود للأفراد . بينما في ظل الملكية العامة فتعود إلى الدولة. ونجد أن اختلاف النظم يفرض هذا التنوع في أشكال الملكية كما يمكن أن نجد نظام يجمع بين أشكال الملكية في بنيته.

وما يهم في هذه النقطة هو أن اختلاف أشكال الملكية (توزيع الملكية) له أثر مباشر على النتائج الاقتصادية، ذلك من خلال اختلاف قواعد صنع القرار وأنظمة الحوافز والأهداف وغير ذلك، والتي تفرضها الأشكال المتعددة للملكية وهو ما ينعكس على النتائج الاقتصادية.

إن طبيعة الملكية وأشكالها في اقتصاد معين هي التي تحدد نوع الدخل، ففي نظام اقتصاد معين يكون فيه رأس المال مملوك من قبل الأفراد (بمعنى الفرد المالك يتمتع بالحقوق الثلاثة) فان المالكون يهدفون إلى تعظيم دخولهم

على مدى الحياة فإن رأس المال يتم توزيعه بحيث يعطي اهتمام أكبر للعائد الذي يتلاءم مع درجة المخاطرة الموجودة. وإذا كان رأس المال مملوكا للدولة فان قواعد تخصيص رأس المال قد تختلف فسوف يعطى اهتمام أكثر لمعدلات العائد طويلة الأجل كما تراها الدولة. وسيختلف توزيع الدخل في حالة ملكية الدولة مقارنة مع ملكية الأفراد فعائد الملكية سيعود على الدولة في الحالة الأولى وعلى الفرد في الثانية. وطالما يحدد تخصيص رأس المال بالنهاية اتجاه النشاط الاقتصادي فإن ملكية رأس المال ستحدد ما إذا كان تخصيص رأس المال من قبل الدولة أو الفرد.

حتى التقليدين اعتمدوا في تصنيفهم للنظم الاقتصادية حسب حقوق الملكية (رأسمالية وإقطاعية) ومنه تظهر أهمية حقوق الملكية للتفرقة بين الأنظمة الاقتصادية. وأخيرا تجدر الإشارة إلى أهمية طبيعة حقوق الملكية في توزيع الدخل في المجتمعات ونظرا لأهمية هذا الأخير في المقارنة بين النتائج الاقتصادية يمكن استنتاج أهمية معرفة طبيعة الملكية في النظام الاقتصادي لتوقع النتائج الاقتصادية للنظام.

٣. الحوافز:

إنها آلية تحفيز الأفراد في المستويات الدنيا لتنفيذ إرشادات وتعليمات المستويات العليا لتحقيق أهداف اقتصادية معينة تعتبر من أهم العناصر التي تحدد بنية أو شكل النظام الاقتصادي[١].

١. [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ –ص٤٥]

كما ذكر "مونتاس" ثلاث شروط لتكون الحوافز فعالة كما يلي:

أ. يجب أن يكون الأفراد الذين سيحصلون على مكافأة قادرين على التأثير على النتائج التي تمنح المكافآت من أجلها .

ب. يجب أن يكون المشتركين في المستويات العليا قادرين على محاسبة المشتركين في المستويات الدنيا من أن الوجبات الملائمة قد تم تنفيذها .

ت. يجب أن تكون المكافآت المتوقعة موضع اهتما المشتركين في المستويات الدنيا . حتى أن الحوافز منها ما هو مادي ومنها ما هو أدبي (معنوي).

وتعرف الحوافز المادية:

على أنها نظام مكافآت يشجع سلوك مرغوب فيه، عن طريق منح الفرد المجتهد و الذي كان أداءه جيد حق اكبر على السلع المادية من الفرد الذي كان أداؤه اقل جودة؛

في حين الحوافز الأدبية:

تكافئ السلوك المرغوب فيه عن طريق التطلع لمسؤولية المشترك الاجتماعية (أو الشركة) وبناءً عليه رفع مكانة المشترك الاجتماعية داخل المجتمع ولا تمنح المشترك حق اكبر على السلع المادية.

حيث نجد أيضا أن تبريرات الحوافز تختلف باختلاف النظريات حيث نجد أهمها النظرية النيوكلاسيكية والمركسية ، ويأتي هذا في سياق آلية توزيع الدخل واختلافها بين الأنظمة وسنحاول الفصل فيها فيما سيتقدم من البحث. في نهاية هذه النقطة من البحث وهي إعطاء أهم الميزات أو الخصائص التي تميز نظام عن أخر والتي حصرناها في أربع عناصر نرى

أنها الأهم نضع الآن جدول يلخص لنا هذه النقطة.

جدول يوضح أهم عناصر النظام الاقتصادي: جدول رقم (٢)[١]

العناصر	الفروق
تنظيم اتخاذ القرار	مركزي لا مركزي
توفير المعلومات والتنسيق	السوق الخطة
حقوق الملكية	خاصة تعاونية عامة
نظام الحوافز	مادية أدبية

المطلب الثاني:

تبويب وتصنيف الأنظمة الاقتصادية:

في هذا المطلب نتكلم عن أهم التراكيب للميزات والخواص التي تم طرحاها آنفا، وأهم إفرازاتها بطريقة مختصرة على أساس العودة للخيرات ودراستها بشيء من الدقة فيما يتقدم من البحث.

الفرع الأول: تبويب الأنظمة الاقتصادية:

و على مر الزمن عدد كبير من الاقتصاديين أنشاءوا تبويب خاص للأنظمة الاقتصادية حسب قواعد شخصية وموضوعية كما يلي[٢]:

١. تبويب "كارل ماركس":

مر الاقتصاد حسب كارل ماركس بأربع مراحل هي:

---

١. [جريجوري، و آخرون، ١٩٩٤ –ص٤٧]
٢. [SILEM et AT, 2004-p656]

أ. المجتمع البدائي(العبودي أو الإقطاعي).

ب.الرأسمالي.

ت.الاشتراكي.

ث.نظام الإنتاج الأسيوي.

٢. تبويب القائمة:

أ. اقتصاد الصيد(البري و البحري).

ب.اقتصاد التدجين.

ت.اقتصاد جماعي فلاحي.

ث.اقتصاد جماعي معملي.

٣. تبويب "هلد برند HILDEBRAND:

أ. اقتصاد المقايضة.

ب.اقتصاد دولي.

ت.اقتصاد نقدي .

ث.اقتصاد استدانة (اقتصاد القروض).

٤. تبويب "رود برتس ROD BERTUS:

أ. اقتصاد عائلي مغلق.

ب.اقتصاد حضري.

ت.اقتصاد دولي.

٣. تبويب بن خلدون:

أ. اقتصاد البدو الرحل.

ب.الاقتصاد الحظري .

٣. تبويب بتر :A. Piettre

أ. اقتصاد الثقة اقتصاد . Economie de la foi

ب.اقتصاد الأنا . Economie de moi

ت.اقتصاد القانون. Economie de la loi

ث.مراحل تطور الاقتصاد عند "والت روستو .WALT WHITMAN ROSTOW":

يمر الاقتصاد في تطره عند أي مجتمع بخمس مراحل[١] هي كالتالي:

أ. المجتمع التقليدي.

ب. توفير شروط الانطلاق المزمعة.

ت. الانطلاق.

ث. السير نحو التزود بالوسائل المادية.

ج. النزوع إلى مجتمع الاستهلاك.

الفرع الثاني: مثال أهم الأنظمة الاقتصادية:

نشير في هذا الفرع إلى نظامين من أهم الأنظمة الاقتصادية، وذلك بغية فهم آلية التفرقة بين الأنظمة أو كيف يمكن التميز بينها وليس التفصيل

١. [ROSTOW, 2002]

فيهما (هو عمل تركناه لبقية الفصل).

أي نحاول بتقديم هذين المثالين معرفة آلية بناء الأنظمة الاقتصادية، أو بصورة أخرى تجسيد معاير التفرقة بين الأنظمة.

١ . الرأسمالية:

نظام اقتصادي يتميز بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، صناعة القرارات غير مركزية وتقع بين أيدي مالكي عناصر الإنتاج ويتم تنسيق صنع القرار من طرف آلية السوق التي تقوم بتوفير المعلومات الضرورية، وتستخدم الحوافز المادية لتحفيز المشتركين اتجاه تحقيق الأهداف[١] .

من الناحية القانونية:

تمثل وضعية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

من الناحية السياسية:

تمثل أيديولوجيا وتشريع للمنشآت الحرة.

من الناحية الاقتصادية:

لها منظورين:

* هيكل يتضمن استعمال رأسمال كوسيلة إنتاج، كما يمكن أن يمثل درجة تركيز رأسمال في هيكل معين.
* نظام اقتصادي أو نموذج إنتاج.

يعرف بثلاث نقاط رئيسية:

* العمالة.

---

١. [SILEM et AT, 2004-p111]

* نموذج تقنين غير مركزي من طرف السوق (مقنن بالأسعار).
* الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

التشريع الرأسمالي ما هو إلا تطبيق مجرد للرأسمالية: و الذي يعرف حاليا ب " اقتصاد السوق " ومن هذا المنظور نميز بين عدة أصناف من الاقتصاد الرأسمالي الحقيقي.

* النظام الرأسمالي المحلي:

الخاص بوحدات الإنتاج الصغيرة.

* النظام الرأسمالي المبني على المنافسة:

الذي يخضع لقوانين السوق.

* الاقتصاد الرأسمالي المبني على الاحتكار:

أو احتكار القلة.

* الاقتصاد الرأسمالي المبني على القطاع الخاص:

أين تدخل الدولة غير موجود.

* الاقتصاد الرأسمالي الدولي:

و هو ما يعبر عنه في معظم الأحيان بتأثير بعض الدول الرأسمالية الكبرى على بقية دول العالم (وجه من أوجه العولمة).

٢. الاشتراكية:

ونميز بين نوعين من الاشتراكية:

اشتراكية السوق:

نظام اقتصادي يتميز بالملكية العامة لعناصر الإنتاج، أما صنع القرار فهو

غير مركزي ويتم تنسيقه عن طريق آلية السوق، وتستخدم كلا الحوافز المادية والأدبية لتحقيق الأهداف.

الاشتراكية المخططة:

نظام اقتصادي يتميز بالملكية العامة لعوامل الإنتاج، واتخاذ القرار مركزي، ويتم تنسيقه عن طريق الخطة المركزية التي يصدر عنها أوامر ملزمة للمشتركين في النظام، وتستخدم كلا من الحوافز المادية والأدبية لتحفيز المشتركين بهدف تحقيق الأهداف.

و الآن بعد أن عرفنا أهم المميزات أو العناصر المكونة للنظام، وعرفنا أهم النظم نحاول تلخيص ما سبق في الجدول التالي: جدول رقم (٣)[١]

هيكل اتخاذ القرار	رأسمالية إجمالا لامركزية	اشتراكية السوق إجمالا لامركزية	اشتراكية مخططة إجمالا مركزية
آليات للمعدات والتنسيق	إجمالا السوق	إجمالا السوق	إجمالا الخطة
حقوق الملكية	إجمالا ملكية خاصة	الدولة أو ملكية جماعية	إجمالا ملكية الدولة
الحوافز	إجمالا مادية	مادية وأدبية	مادية وأدبية

المطلب الثالث:

النظام الاقتصادي وتقويم النتائج:

لقد عرفنا في المطلب السابق أهم المعايير والمميزات التي من خلالها نستطيع التفريق بين نظام اقتصادي وآخر، كما قدمنا بعض التعاريف

١. [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ –ص٤٨]

المرافقة لأهم الأنظمة الاقتصادية، وأما الآن فنحاول إعطاء فكرة عن كيفية تقييم النتائج الاقتصادية المشاهدة وكذا معرفة الطريقة التي تنسب بها النتائج إلى عنصر من عناصر تركيب النظام الاقتصادي أي معرفة النتائج التي تفرضها الفوارق في النظام الاقتصادي، وبذلك نكون قد لمسنا شيء من كيفية تقييم الأداء الاقتصادي الواقعي وهو ما سيعالج في ثلاث خطوات متتالية:

أ. بعض الأسئلة المتعلقة بالمدخل.

ب. ماذا نعني بالنتائج الاقتصادية والأداء الاقتصادي.

ت.كيف يمكن التحكم في القوى الخارجية عن النظام وذلك عندما ننسب النتائج للاختلاف في الأنظمة.

الفرع الأول: طرق المقارنة -النماذج- مقابل الواقع:

إن عملية مقارنة الأنظمة الاقتصادية فيما بينها تبنى على مستويين:

* النموذج MODELS.
* الحقيقة REALITY.

حيث تأتي النماذج بدرجة كبيرة من التجريد إلا أنها أكثر فائدة لمقارنة الفوارق النظرية في النظم لأنها توفر الإطار النظري الذي اتفق عليه مختلف المراقبين كما توفر "نمطا Norm" يمكننا من الحكم على الأداء الفعلي، وفي نفس الوقت نجد النظم الحقيقية المطبقة فعلا هي الجديرة بالاهتمام وهذا ما يتفق عليه معظم المراقبين.

وتستخدم النتائج أساسا كدليل يساعد على فهم هذه الحقيقة،

ولذلك فبالرغم من أن النموذج قد يساعدنا على استخلاص تنبؤات نافعة حول النتائج التي يمكن مقارنتها بالنتائج المحققة فعلا، فإن معظم المراقبين أقل اهتماما في اعتبار مدى اقتراب النظام الحقيق من مثله الأعلى بقدر اهتمامهم بمعرفة مدى مناظرته لنظام آخر واقعي عندما يحكم عليه بناءا على بعض المعايير المهمة للمراقب (مثل: الرقي والكفاءة).

الفرع الثاني: القوى المؤثرة على النتائج الاقتصادية:

بعض الأفراد والمراقبين للعالم الحقيقي يجدون أن اقتصاديات الواقع تطابق النماذج النظرية البحتة رغم أن العالم مليء باقتصاديات مختلطة (تجمع مكونات من السوق والخطة، الملكية الخاصة، والعامة حوافز مادية وأدبية وغيرها) لكن في نفس الوقت يرجع معظم الاقتصاديين اختلاف النتائج الاقتصادية إلى قوى خارجة عن نطاق النظام الاقتصادي نفسه ومن أمثلة ذلك: مستوى التطور الاقتصادي والمعطيات من الموارد .

ومن المهم أيضا الإشارة إلى أنه لدراسة أثر النظام على النتائج الاقتصادية في التطبيقات الكمية يتوجب علينا بصفة عامة، معاملة مجاميع إجمالية للأقطار الرأسمالية والأقطار الاشتراكية وأقطار أخرى لها نظم اقتصادية مختلفة (بعبارة أخرى تثبيت العوامل الأخرى مع التغيير في النظام) ويمكن التعبير عن هذه النقطة باختصار في المعادلة التالية:

$$O=F(ES, ENV, POL)$$

حيث أن:

O: النتائج الاقتصادية.

ES: النظام الاقتصادي.

ENV: العامل البيئية.

POL: السياسات التي يتبعها النظام الاقتصادي.

ولشرح هذه المعادلة نضع المخطط التالي: الرسم البياني رقم (١)

العوامل المؤثرة على النتائج الاقتصادية:

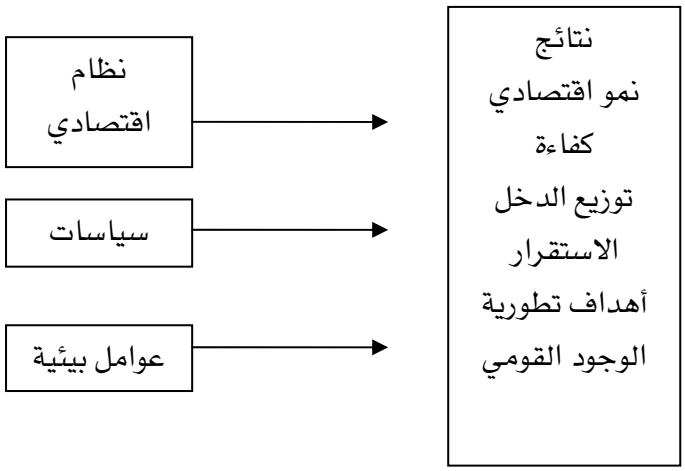

ومن المخطط السابق يمكن أن نستنتج بعض معايير الأداء، والتي يمكن تطبيقها إجمالا لتقويم النتائج الاقتصادية:

١. النمو الاقتصادي:

هو الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أي كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد الواحد في اقتصاد ما[١]. ويعبر عنه بمعدل يعرف ب"معدل

١. [GEMEAP, 1996]

النمو الاقتصادي"، ويعد من أهم المعايير في ترتيب اقتصاديات الدول، أي من أهم معايير تقييم الأداء الاقتصادي.

٢ . الكفاءة:

هي مرادف في بعض الأحيان للمردودية وفي بعض الأحيان للإنتاجية. نقول أن عملية أكثر كفاءة من الأخرى إذا تطلبت الأولى وسائل أقل من الثانية، هي أيضا النسبة المعاكسة للإنتاجية المتوسطة، حيث إذا كانت الإنتاجية المتوسطة تساوي النسبة بين القيمة المضافة وحجم العوامل المستعملة (تعطي الإنتاجية للوحدة من عوامل الإنتاج)[١]، اذا الكفاءة ما هي إلا كمية عوامل الإنتاج اللازمة للحصول على وحدة واحدة من الإنتاج أي كما تبينه العلاقة التالية:

كمية عوامل الإنتاج \ كمية الإنتاج، وحل المعادلة الكفء هو استعمال أقل قدر من عوامل الإنتاج أو بالأحرى الأقل تكلفة؛ وباختصار شديد الكفاءة هي: تحقيق الهدف.

٣. توزيع الدخل:

عملية تقسيم للدخول المرتبطة بالنشاط الإنتاجي.

٤ . الاستقرار (استقرار الدولة الاقتصادية، تضخم، بطالة...):

هو توقف مؤقت أو مراد لتحرك صاعد أو نازل في مستوى محدد: استقرار ديموغرافي استقرار الأسعار...

---

١. [SILEM et AT, 2004-p296]

أو مجموعة من المقاييس السياسية والاقتصادية لمكافحة التضخم وتوجه لإرساء التوازنات الأساسية للاقتصاد (الميزانية، العمل، ميزان المدفوعات).

٥. أهداف التنمية:

أين نجد أن التنمية الاقتصادية هي: ظاهرة نوعية مرتبطة بتحسين مستوى المعيشة (زيادة الدخل الفردي الحقيقي).

ونجد أيضا مصطلح التنمية المستديمة:

و هي تلبية الحاجات الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجتهم (أحدث مفاهيم التنمية الاقتصادية)[١] توجد عدة تعاريف أخرى نتطرق إليها فيما يتقدم من البحث.

٦. استمرارية البقاء القومي:

أين كيان الدولة يصبح مرهون بقرارات اقتصادية، فإن المقدرة على المحافظة على هذا الكيان هي الأهم و الهدف والمقياس الرئيس لنجاعة أي نظام اقتصادي.

بالإضافة إلى العديد من المؤشرات الأخرى لكن لها أبعاد نوعا ما بعيدة عن الاقتصاد (القوة العسكرية مثلا).

بعد عرض هذا المبحث نظن أنه أصبح بإمكاننا الحديث و التفصيل في الأنظمة الاقتصادية، بعد أن أزلنا الغموض حول مفهوم النظام الاقتصادي وكيفية بناءه وأهم النقاط التي تعطي الفروق بين الأنظمة، هكذا أصبح

---

١. [SILEM et AT, 2004-p241]

بإمكاننا التفصيل والتعمق في دراسة أهم هذه النظم الاقتصادية متبعين منهج يتعرض لأهم النقاط التي جاء بها هذا المبحث.

المبحث الثاني

النظرية الرأسمالية:

تعتبر النظرية الرأسمالية المهد الفكري (النظري) لبناء نظام اقتصادي عرف الكثير من التطورات والأشكال[1] ألا وهو النظام الرأسمالي.

وما سنحاول توضيحه في هذا المبحث هو ذلك الأساس النظري لبناء النظام الرأسمالي من خلال عرض أهم النظريات والأفكار التي وضعت اللبنات الأساسية في بنائه، مع الإشارة إلى أهم المفكرين والمؤسسين لهذا النظام باختلاف أنواعه ويبقى الهدف لهذا الطرح المختصر هو فهم الجوهر الفكري للنظام والذي يساعد على فهم الموضوع ككل .

المطلب الأول

أسس ومبادئ الرأسمالية:

تعتبر معرفة أسس و مبادئ الرأسمالية من الناحية الفكرية (الفكر الرأسمالي) أهم نقطة ننطلق بها لمناقشة النظام الاقتصادي الرأسمالي، على أساس أن الفكر الرأسمالي هو منبع أو منشأ النظام الرأسمالي بمختلف أنواعه وتطبيقاته.

---

١ . رأسمالية سوقية، رأسمالية منظمة، دولة الرفاه الرأسمالية ... ألقاب مختلفة استخدمت لوصف أشكال الرأسمالية المختلفة.

الفرع الأول: أسس الرأسمالية:

يرتكز المذهب الرأسمالي على أسس رئيسية ثلاثة، يتألف منها كيانه العضوي الخاص، الذي يميزه عن الكيانات المذهبية الأخرى. وهذه الأسس هي[1]:

أولاً: الأخذ بمبدأ الملكية الخاصة بشكل غير محدود:

الملكية الخاصة في هذا المذهب، هي القاعدة العامة التي تمتد إلى كل المجالات وميادين الثروة المتنوعة ولا يمكن الخروج عنها إلا بحكم ظروف استثنائية، تضطر الدولة أحياناً إلى تأميم هذا المشروع أو ذاك، وجعله ملكاً للدولة. فما لم تبرهن التجربة الاجتماعية على ضرورة تأميم أي مشروع، تبقى الملكية الخاصة هي القاعدة النافذة المفعول.

وعلى هذا الأساس تؤمن الرأسمالية بحرية التملك، وتسمح للملكية الخاصة بغزو جميع عناصر الإنتاج من: الأرض والآلات والمباني والمعادن، وغير ذلك من ألوان الثروة. ويتكفل القانون في المجتمع الرأسمالي بحماية الملكية الخاصة، وتمكين المالك من الاحتفاظ بها .

ثانياً: فسح المجال أمام كل فرد:

لاستغلال ملكيته و إمكاناته على الوجه الذي يروق له، والسماح له بتنمية ثروته بمختلف الوسائل والأساليب التي يتمكن منها . فإن كان يمتلك أرضاً زراعية مثلاً، فله أن يستغلها بنفسه في أي وجه من وجوه الاستغلال، وله أن يؤجرها للغير، وأن يفرض على الغير شروطه التي تهمه، كما له أن يترك

---

١. [باقر الصدر، ١٩٩١-ص. ص٢٥٤-٢٥٥]

الأرض دون استغلال. وتستهدف هذه الحرية الرأسمالية التي يمنحها المذهب الرأسمالي للمالك: أن تجعل الفرد هو العامل الوحيد في الحركة الاقتصادية، إذ ما من أحد أعرف منه بمنافعه الحقيقة، ولا أقدر منه على اكتسابها . ولا يتأتى للفرد أن يصبح كذلك ما لم يزود بالحرية في مجال استغلال المال وتهيئته ويستبعد من طريقه التدخل الخارجي للدولة وغيرها . فبذلك يصبح لكل فرد الفرصة الكافية، لاختيار نوع الاستغلال الذي يستغل به ماله، والمهنة التي يتخذها، الأساليب التي يتبعها لتحقيق أكبر مقدار ممكن من الثروة.

ثالثاً: ضمان حرية الاستهلاك:

كما تضمن حرية الاستغلال. فلكل شخص الحرية في الإنفاق من ماله كما يشاء على حاجاته ورغباته، وهو الذي يختار نوع السلع التي يستهلكها، ولا يمنع عن ذلك قيام الدولة أحياناً بتحريم استهلاك بعض السلع، لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة، كاستهلاك المخدرات. فهذه هي المعالم الرئيسية في المذهب الرأسمالي التي يمكن تلخيصها في حريات ثلاث: حرية التملك، الاستغلال، والاستهلاك.

الفرع الثاني: مبادئ الرأسمالية:

هي ثلاث مبادئ رئيسية جاءت كما يلي[1]:

أ. الحرية وسيلة لتحقيق المصالح العامة:

ترتكز هذه الفكرة على أساس الإيمان بأن الدوافع الذاتية تلتقي دائماً

---

١. [باقر الصدر، 1991-ص ٢٨٠]

بالمصالح العامة و الرفاه الاجتماعي، إذا توفرت الحرية في المجال العملي لجميع الأفراد، فإن الإنسان في المجتمع الحر يسعى إلى تحقيق مصالحه الخاصة، والتي تؤدي في النهاية إلى توفير المصالح العامة.

ب. الحرية سبب لتنمية الإنتاج:

هذه هي الفكرة الثانية التي ترتكز عليها الحرية الرأسمالية، والمقصود هنا هو حرية المنافسة والتي بدورها تحسن الإنتاج وتزيده.

ج. الحرية تعبير أصيل عن الكرامة الإنسانية:

الفكرة الثالثة عن الحرية، التي تقدر الحرية بمعيار ذاتي وتضفي عليها قيمة معنوية وخلقية أصلية، بوصفها المظهر الجوهري للكرامة وتحقيق الذات، اللذين لا يعود للحياة بدونهما أي معنى.

المطلب الثاني

أهم النماذج الرأسمالية:

الفرع الأول: النموذج الكلاسيكي والنيوكلاسيكي:

سنحاول عرض النموذج الكلاسيكي و النيوكلاسيكي بشيء من الاختصار وذلك بهدف فهم النموذجين وإبراز أهم النقاط لهذا البناء النظري على أساس أنه الركيزة الأساسية لهذا النوع من النظم الاقتصادية.

١ . التوازن واليد الخفية:

بعد النقد المتواصل للنظام التجاري والذي تنبأ معظم الاقتصاديين في ذلك العصر بعدم كفاءة هذا الفكر كنظام، جاء نقد "آدم سميث" في كتابه "ثروة الأمم The Wealth of Nation" الذي نشر عام ١٧٧٦[١] كتحليل رائد

١. [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ –ص. ص٥٠-٥٥]

لرأسمالية السوق في ظل الأوضاع التنافسية، وكان نقده للتجاريين يتمحور حول إمكانية بناء نظام اقتصادي عالي الكفاءة والانسجام إذا تركت الأسواق التنافسية لتعمل بحرية دون تدخل الحكومة وقامت الأخيرة بحماية حقوق الملكية.

وتتمحور فكرة آدم سميث حول إذا ما ترك للأفراد الحرية لتحقيق أهدافهم الأنانية، فإن اليد الخفية (السوق) ستجعلهم يسلكون سلوكات اجتماعية مسئولة تصب في خدمة المجتمع ككل. ويرى سميث أيضا أنه ودون تدخل حكومي أو اجتماعي فإنه يتم إنتاج السلع والخدمات المرغوبة من طرف المستهلكين وذلك باستخدام أكثر الوسائل كفاءة في إنتاجها وبالكميات والنوعيات الملائمة. حيث كل فرد يعمل على تحقيق هدفه وذلك هو الضمان بأنه سيقوم بالعمل الصحيح.

ويعقب فإن تدخل الحكومة سيكون بمثابة عرقلة للسير الطبيعي للعملية، ومنه يرى أنه يجب الحد من صلاحيات الحكومة بحيث لا تتعدى توفير الخدمات العامة (الدفاع القومي، حماية حقوق الملكية...).

ويخلص سميث إلى أنه إذا تم هذا السير الطبيعي للاقتصاد فإننا سنكون أمام حالة التوازن بالنسبة لكل من المنتج والمستهلك في نفس الوقت في سوق تسوده المنافسة وإن لم يتحقق هذا التوازن بسبب خلاف بين الطرفين فإن سعر السوق سيلعب دوره في إيصال المجموعتان إلى التوازن.

وبعد هذه المرحلة من البناء يعمم سميث استنتاجه ليخرج به إلى المستوى الدولي حيث يرى أنه لو تركت الحكومات الحرية للسير الطبيعي لتخصص

كل دولة في إنتاج المنتجات التي تمتلك فيها مزايا المطلقة بالكميات والنوعيات المطلوبة والتي تمكنها من التبادل، وستتحسن أحوال كل دولة نظرا لقدرتها على مبادلة السلعة التي تخصصت في إنتاجها مقابل السلع التي يمكن إنتاجها محليا ولكن بتكلف عالية.

كما أن هذه الخطوة الأخيرة هي السبيل إلى تحقيق التوازن على مستوى السوق الدولية والتي تلعب دورها أيضا في إيصال الدول إلى التوازن ما إن حدث خلل وذلك عن طريق سعر السوق الدولية وبهذا نكون قد أشرنا باختصار إلى مفهوم التوازن والذي صاغه سميث وكان مهد لفكر عرف بالفكر الليبرالي.

١ . التوازن الجزئي:

إن عمل سميث فيما يخص الأسواق يتميز بشيء من التنظيم و العموم بحيث وصفه للسوق لم يكن بالوصف الدقيق هذا الشيء الذي فتح الباب أمام الركب الموالي والذي أخذ يدقق في أفكار سميث وخصوصا ما تعلق الأمر بعمل الأسواق ونظام الأسعار، ليأتي مدخل التوازن الجزئي[١] الذي تناوله خلف سميث ومن بينهم الرائد في هذا الميدان "ألفرد مارشال ALFRED MARSHAL"، وتطور المفهوم بعد ذلك على يد كل من "هيكس J. R. HICKS" و "بول ساموسلسن PAUL SAMUELSON " أين وضعوا طريقة أكثر دقة لوصف اليد الخفية (السوق).

ويأتي في تحليل هذه المجموعة للتوازن الجزئي افتراض قوتين محركتين في

---

١. [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ –ص٦٠]

في السوق: رغبة المنتجين في تعظيم الأرباح ورغبة المستهلكين في تعظيم رفاهيتهم (منفعتهم) في ظل الدخل المحدود . ومنه وفي ظل الأوضاع التنافسية فإن المنتجين سيقومون بإنتاج كميات أكبر من السلع في ظل الأسعار المرتفعة والعكس صحيح، بينما المستهلكين سيلجئون إلى استهلاك السلع بكميات أكبر كلما قلت الأسعار وذلك بدون تدخل خارجي ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ويسير كل اتجاه في تحقيق منفعته. فإن الحصيلة هي التوازن في السوق والذي يعطي مفردتين ليستا غريبتين هما (سعر التوازن، وكمية التوازن) واللذان يعتبران عمود السوق.

وقد يحدث خلل في السوق ناتج عن عدم توافق بين العرض والطلب ولكن سرعان ما تبدأ آليات السوق (الأسعار والكميات) في العمل لإعادة هذا التوازن وهو التحليل الأبسط والمختصر لهذا النوع من التوازن.

٣. التوازن العام – وجوده واستقراره –:

يأتي هذا المفهوم انطلاقا من إشكالية تعدد السلع المتداولة في السوق الواحدة وحتى تعدد الأسواق ومنه يصعب إيجاد توازن كلي ملائم لجميع الأسواق. أو هل سيعمل هذا التعدد على الإخلال بالتوازن الجزئي[١]؟

يأتي هنا عمل أول رائد من رواد النيوكلاسيك ألا وهو "ليون فالراس LEON WALRAS" وهو من الأوائل الذين طرحوا السؤال السابق الذكر .

---

١ . [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ –ص٧٩]

ومنه فقد توصل إلى نتيجة بالغة الأهمية: بإمكان الرأسمالية التنافسية توليد مجموعة من الأسعار التوازنية التي بإمكانها أن توازن جميع الأسواق في نفس الوقت.

وكشرح مختصر لهذه النتيجة: أنه في ظل اقتصاد ما متعدد الأسواق (عدد m من الأسواق) فإن جداول العرض والطلب في كل سوق تعتمد على أسعارها وأسعار جميع السلع الأخرى في الاقتصاد ككل، ومنه يوضح "فالراس" أن نظام التوازن العام يشتمل على عدد M معادلة وعدد m من المجاهيل وهي نظريا تؤدي إلى وجود قائمة من الأسعار التوازنية[1] مما يؤدي إلى تحقيق التوازن آنيا في جميع الأسواق.

وقد طورت الأبحاث اللاحقة والتي تعمد التحليل "الفالراسي" مفهوم التوازن الكلي، وفصلت فيه، وتوصلت إلى نتائج مشابهة لما وصل إليه "فالراس" كما أن ما يميزها هو البحث في مصلحتين لمعطيات ظاهرة اقتصادية وهي: وجود Existence واستقرار Stability التوازن الكلي.

وقد عمدت الدراسات التي ناقشت مفهوم وجود واستقرار التوازن الكلي إلى نقطتين أساسيتين:

١) المساواة بين عدد المعادلات وعدد العوامل الغير معلومة (المجهولة): لا يضمن وجود مجموعة الأسعار التوازنية.

٢) الاستقرار في التوازن الكلي: أي هل هناك ميل للاقتصاد للعودة إلى التوازن الكلي بعد أن يخل التوازن.

---

١. على عكس "فالراس" الذي يؤكد أن المساواة تؤدي للوصل إلى مجموعة الأسعار التوازنية انطلاقا من مسلمة - أن قيمة المشتريات تساوي قيمة المبيعات في اقتصاد ما وهو ما يعرف ب "المساواة الفالراسية".

وخلاصة هذه الدراسة المتقدمة هي عدم تنفيذ نقطة "فالراس" الأساسية حيث تجد هذه الدراسات المتقدمة أنه وفي ظل أوضاع معقولة يتواجد التوازن الكلي ويعود الاقتصاد لتوازن جديد إذا أخل بالتوازن المبدئي.

٤ . مثالية الرأسمالية التنافسية (باريتو):

فحو هذه النقطة ينطلق من كون أن إثبات وجود توازن كلي لا يعني بالضرورة أنه سيكون الحالة المثالية المرغوبة. ونذكر أن أهم رواد هذا التحليل "باريتو PARETO"والذي يضع مجموعة من الشروط والتي تعرف حليا ب "أمثلية بريتو PARETO Optimality" حيث يمكن وصف تخصيص ما للموارد على أنه أمثل عندما «لا يمكن إعادة تنظيم الإنتاج والتوزيع لزيادة منفعة فرد من الأفراد دون التقليل من منفعة الآخرين» وهي: أساس ما يعرف بنظرية "الرفاهية الاقتصادية الحديثة" حيث يتم ذلك عن طريق التعريف غير المباشر للمثالية الذي جاء به "باريتو":

«يتحقق الوضع الأمثل عندما يتم تحقيق أعظم إنتاج من الموارد المتاحة »،

والتعريف المباشر: «الأمثلية هي: تعظيم إشباع جميع أعضاء المجتمع»، ولكن "باريتو" لم يفصل في موضوع الرفاهية الاقتصادية وذلك لوجود بعض النقائص في تحليله وهو ما فتح المجال لمجموعة من الاقتصاديين للاجتهاد فيه على غرار "كنث آرو**KENETH ARROW**" و "ثيدور سكيتوفيسكي" و "أبرام برجسون **ABRAM BERGSON**"، والذين وضعوا الطرق التي من خلالها يختار المجتمع دالة رفاهية اجتماعية"

Social Welfare Function" وتوصلوا إجمالا إلى أن إدخال دالة الحكم الشخصي (غير الموضوعي) المتعلق بترتيب التفضيلات لا يمكن تجنبه، ومن المستحيل الوصول إلى دالة الرفاهية الاجتماعية التي تستوفي عدد معقول من الشروط.

الفرع الثاني: النموذج الكينزي:

يأتي تمحور هذا النموذج حول الفكر الذي جاء به رائد هذا النموذج "جون مينارد كينز " في كتابه "النظرية العامة للعمالة، الفائدة والنقود" والذي نشر عام ١٩٣٦ .

حيث يرى أن أزمة الكساد العالمي ١٩٢٩ ضربة مباشرة للفكر الكلاسيكي ، حيث أكدت الأزمة فشل النموذج الكلاسيكي في تخطي الأزمات والمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي وشكك في عمود النظرية الكلاسيكية، والذي ينص على وجود ميلان ذاتي اتجاه التوازن مع مرور الزمن، وعلى الدولة أن تلعب دورا حياديا خلال فترات الكساد والبطالة، ليفرض بعد ذلك إضافة والتي أسس بها فحو نظريته بحيث يؤكد على:

أن للحكومة دور ايجابي مطلوب في تلك الظروف وهي المساهمة الأساسية له في الفكر الرأسمالي. وقد انطلق "كينز" في نقده للفكر الكلاسيكي من إعادة النظر في جل المفاهيم التي ترتكز عليها النظرية والتي أهمها التوازن، العمالة الكاملة وعدم وجود بطالة (وجودها يعني أن العمال لا يرغبون في العمل) وإلى غير ذلك من المفاهيم. وارتكز خلاف "كينز" مع الكلاسيك حول عدم وجود ضمان حدوث توازن عند العمالة الكاملة أو أن آلية التكيف

الذاتية ستعمل بسرعة معقولة (وهو الفرض "الكينزي").

وهو فحو النظرية "الكينزية" تعتبر هذه مسؤولية الحكومة باستخدام أدوات السياسات النقدية والمالية الملائمة لضمان العمالة الكاملة لموارد الدولة.

بأكثر تدقيق قد تمحور الخلاف بين منظور الكينزية والكلاسيكية والمحدثون في نقطتين بالأهمية بما كان:

أولا: مرونة الأسعار والأجور:

حيث يرى "كينز" عكس الكلاسيك أن الأسعار والأجور غير مرنة (خاصة في الاتجاه نحو الأسفل – الانخفاض –) ويستند إلى أن حقيقة الأجور لم تنخفض في بريطانيا في العشرينات والثلاثينات من القرن ٢٠ بالرغم من تسجيل معدلات بطالة كبيرة نوعا ما.

ثانيا: الادخار والاستثمار:

يرى "كينز" أن أسعار الفائدة[١] ليس لها التأثير المزعوم من طرف الكلاسيك على الادخار حيث يؤكد على أن ارتباط الادخار بالدخل أكبر منه بأسعار الفائدة (مدخل الطلب الفعال)، وذلك من خلال دالة الاستهلاك التي يضعها ويبين فيها أن كل من الاستهلاك والادخار يرتبطان بعلاقة طردية مع مستوى الدخل، فيما يخص الاستثمار فإن "كينز" يرى أن له علاقة مباشرة مع أسعار الفائدة لذلك ليس هناك ضمان للمساواة بين الاستثمار والادخار السابق (Ex ant) ولكنها تتساوى فقط فيما بعد (Ex post) نتيجة الزيادة والانخفاض في مستوى الدخل.

---

١. [جريجوري، و آخرون، ١٩٩٤ –ص١٠٣]

ثم يستنتج "كينز" أنه لطبيعة العلاقة بين الادخار والاستثمار والتي تمثل مشكلة نظرا لعدم الاستقرار الدوري للنفقات الاستثمارية وبالصدفة فقط سيكون الاستثمار كافيا لضمان عمالة كاملة.

وقد دخلت أفكار "كينز" التطبيق مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت السياسات المالية والنقدية هي الآليات التي أدخلت الارتياح في نفوس الاقتصاديين والموظفين الحكوميين وجعلتهم يتخلوا شيئا فشيئا عن السياسات الكلاسيكية بعدم التدخل. وأصبح بالإمكان أن تكون الميزانية العامة في حالة عجز صريح من أجل إنعاش الاقتصاد، وفي أوج هذه الأفكار أصبح التفكير في إمكانية التعديل الدقيق "Fine Lining" للاقتصاد وأعلن أن الدورة الاقتصادية قد ماتت ويسمى القبول العام لهذه الأفكار بالثورة الكينزية.

الفرع الثالث – المدرسة النقدية:

من العنوان يتضح أن أصحاب هذه المدرسة قد ركزوا على دور النقود في الاقتصاد ويعد "ملتون فريدمن[1] " هو قائد هذه المدرسة وقائد الثورة التي قامت في الستينات بالولايات. م. أ ضد النشاط الاقتصادي "الكينزي"، ورواد هذه المدرسة يحيون سياسة عدم التدخل ويدعون إلى التخلي عن السياسة الاقتصادية المرنة، كما أولت هذه المدرسة الأهمية للجانب الكلي من الاقتصاد عكس الكلاسيك (بالإضافة إلى دور النقود في الاقتصاد). حيث نجد أن جوهر النظرية النقدية هو: أن أكثر العلاقات القائمة في

---

١ . [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ –ص١٠٦]

الاقتصاد الكلي استقرارا هي تلك العلاقة بين رغبة الجمهور في الاحتفاظ بدخلهم والأرصدة النقدية. ويرون أن دالة الطلب على النقود أكثر استقرارا وأن عرض النقود يشكل المحدد الرئيسي لمستوى نشاط الاقتصاد الكلي. ويرون أيضا أن معدل التضخم يتغير على أساس معدل العرض النقدي مقارنا بمعدل النمو الحقيقي في الاقتصاد، فإذا زاد عرض النقود بسرعة أكبر من الزيادة الحقيقية في السلع والخدمات فإننا نواجه وضع تضخمي تقليدي حيث سيتوسع الطلب بسرعة أكبر من العرض فترتفع الأسعار. ويجادل النقديون بعد رفضهم لدور السياسات النقدية والمالية التي تحتمل الخطأ أكثر من الصواب (بسبب سيطرة القرارات الخطأ من جانب السلطات النقدية والمالية) بأن تغيرات الضرائب من المحتمل أن يكون لها أثر على الإنفاق. لأن الإنفاق يعتمد على الدخل الدائم[1] (المصطلح الجديد المبتكر من طرف المدرسة) والذي لا يتغير بتغير الضرائب بالإضافة أن أثر الإنفاق الحكومي على النفقات الكلية بسيط. لأن الاستثمار سيتكيف (نتيجة لتغير أسعار الفائدة) ليحبط التغير في نفقات الحكومة، ويذهب أصحاب هذا الفكر إلى أن الحكومة هي المسئول الأول عن ظاهرتي التضخم والبطالة وذلك نتيجة التوسع النقدي غير الملائم والذي يسبب كوارث اقتصادية وفي هذا المجال تأتي أهم توصياتهم حيث يرجعون إلى مبدأ الحرية الاقتصادية رغم اعترافهم بأن مبدأ الحرية الاقتصادية غير كاملا على كل حال لأنه يجب على السلطات النقدية أن تطلع على القواعد

---

١. ملتون فريدمن

الإدارية للتوسع النقدي، ويجب التوسع في عرض النقود بمعدل ثابت مساوي تقريبا لمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي (المحافظة على التوازن بين الدائرتين الاقتصاديتين – دائرة الاقتصاد النقدي ودائرة الاقتصاد الحقيقي – وهو ما يعرف ب "الازدواجية الاقتصادي Dictonomie").

الفرع الرابع: الفكر الحديث في الاقتصاد الكلي:

١. ما نشأ عن التضخم الركودي:

كما نتج عن الكساد العظيم لعام ١٩٢٩ بروز النظرية الكينزية، نتج عن التضخم الركودي النامي (اجتماع البطالة العالية مع معدلات التضخم المرتفعة في آن واحد) في السبعينات وأوائل الثمينات نظريات جديدة في الاقتصاد الكلي. من الستينات اعتمد عمل الاقتصادي الانجليزي "فيلبس E. PHILIPS" والذي اقترح علاج لظاهرة التضخم تحت لواء الفكر الكينزي ووضع ما يعرف ب "منحنى فيلبس PHILIPS **Curve**"(حسب اسم واضعه).

فدرس "فيلبس" العلاقة طويلة الأجل بين التضخم والبطالة في بريطانيا العظمى، وخلص إلى أن تلك العلاقة مستقرة إلى مدى بعيد بالإضافة إلى الإشارة أن تلك العلاقة كانت عكسية (كلما ارتفعت البطالة انخفض التضخم والعكس صحيح).

وقد تطابقت النتائج المتوصل إليها من طرف الاقتصادي في بريطانيا مع نظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية، حتى فترة منتصف التسعينات، وكانت النتيجة أن وضع "فيلبس" الخيار بيد السلطات حيث يمكنهم الخيار

بين التضخم والبطالة حسب متطلبات الاقتصاد التي يرونها ملائمة (للحيلولة دون وقوع أزمات).

لكن ما حدث في السبعينات و الثمانينات وجه ضربة قوية لتلك العلاقة المستقرة في منحنى فيلبس فقد ازدادت وبسرعة كل من البطالة والتضخم وفي أن واحد، وهو ما شكل تحديا للفكر الكينزي التقليدي اتجاه التضخم كظاهرة ناتجة عن فائض الطلب. ومنه برزت الكثير من التساؤلات التي فتحت باب الاجتهاد للاقتصاديين بغية الإجابة عن معظمها كما يلي:

٢ . فرضية المعدل الطبيعي:

قدمت هذه الفرضية من طرف الاقتصاديين "ميلتون فريدمن" و "ادموند فيلبس"[١] "MILTON FRIEDMAN and EDMUND PHILIPS"

وهي فكرة أكثر حداثة للعمالة الكاملة والتي أطلق عليها اسم (المعدل الطبيعي للبطالة) والمعدل الطبيعي للبطالة إجمالا (ذلك المعدل الذي تخلق عنده الوظائف بنفس معدل بحث العاطلين عن وظائف). وتفترض فرضية المعدل الطبيعي (الأجور المتكيفة مع معدل التضخم) والأسعار الحقيقية (أسعار البيع المتكيفة) مع أثار تكاليف التضخم (والمعدل الطبيعي هو معدل البطالة الذي يتحقق عندما يقيم العمال والمنشآت بشكل صحيح الأجور والأسعار الحقيقية)، بحيث لن يقبل الأفراد عمل ساعات أطول نتيجة لزيادة في أجورهم الاسمية إذا وجدوا أن الأجور الحقيقية لم ترتفع ولن تقبل المنشآت زيادة في إنتاجها عندما ترتفع أسعار

١. [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ –ص١١١]

البيع بنفس معدل ارتفاع تكاليف إنتاجهم وفي نفس الوقت.

هذا الأخير جعل الاقتصاديين "فريدمان – فيلبس" يفسرون حدوث ظاهرة التضخم والبطالة معا كما يلي:

الظاهرة تحدث عندما يكون هناك تنازل متبادل مستقر بين البطالة والتضخم (منحنى فليبس مستقر) وبحدث ذلك عندما تكون التوقعات التضخمية ثابتة، بمعنى عندما يتوقع الجمهور استمرار نفس معدل التضخم الحالي.

وتجدر الإشارة إلى آن كل من "فريدمان و فيلبس" يرون أن التنازل المتبادل بين التضخم والبطالة مؤقت فقط.

٣. التوقعات الرشيدة:

أيضا ما يعرف ب "الاستباقات العقلانية" ويعتبر الاقتصادي "روبرت لوكس ROBERT LUCAS" من جامعة شيكاغو رائد هذه النظرية، حيث تقترح نظرية التوقعات الرشيدة أنه بإمكان الوحدات الاقتصادية تكييف توقعاتهم التضخمية بسرعة كبيرة وحتى آنيا .

إذا حدث هذا فإنه يعني عدم وجود تنازل متبادل بين التضخم والبطالة حتى في الأجل القصير.

ويرى لوكس أن البشر في النهاية عقلانيون، لأن ذلك يخدم مصلحتهم الاقتصادية ولذا فهم سيحاولون توقع معدل التضخم في المستقبل عن طريق جمعهم كل المعلومات الممكنة والمتعلقة بالتضخم.

ولن يأخذوا في الحسبان فقط معدلات التضخم السابقة بل سيتفحصون

أيضا السياسات المالية والنقدية الحديثة في محاولة لتحديد الأثر النهائي لهذه السياسات على التضخم، وعلى كل حال فإن توقعاتهم قد تكون صحيحة أو غير صحيحة. وتجادل مدرسة التوقعات الرشيدة على أن سياسات إدارة الطلب المقترحة من طرف الكينزيين ستؤدي إلى تخفيض معدل البطالة (على حساب تضخم مرتفع) فقط إذا كانت هذه السياسات غير متوقعة وذلك نتيجة لاحتمال غير متوقع وهو أخذ الوحدات الاقتصادية على حين غرة وبانتظام (أي مفاجأة الوحدات الاقتصادية بسياسات غير متوقعة) ويدعي منظروا التوقعات الرشيدة أن سياسات إدارة الطلب ستؤثر فقط على التضخم وليس على البطالة.

المطلب الثالث

الرأسمالية و (دور الدولة، توزيع الدخل):

نبرز في هذا المطلب مناقشة الرأسمالية لأهم القضايا المحورية في علم و عالم الاقتصاد، ونقصد كيف ناقشت الرأسمالية مسالة تدخل الدولة وما هي أهم الآراء في الموضوع ثم نتطرق لمسألة توزيع الدخل باعتبارها هي الأخرى قضية محورية.

الفرع الأول: مسألة تدخل الدولة:

١. تعريف الدولة:

لا يمكن حصر مفهوم الدولة في عدة تعاريف لذا نحاول تقديم بعض التعاريف قصد تقريب المفهوم فقط ذلك كما يلي[١]:

١. [SILEM et AT,2004-p٣٢٨]

١ . تجمع إنساني ذو روابط متجانسة ثابتة على محيط جغرافي مسير حصرا من طرف قوى مؤسساتية تحتكر قيود منظمة.

٢ . سلطة سيادية على تجمع شعبي وعلى محيط جغرافي.

٣ . مجموعة من المؤسسات السياسية والحكومية لأمة معينة.

وتتعدد مفاهيمها حسب استعمالات هذا المصطلح "الدولة" .

٢ . الطرح العام:

يعتبر أول الآراء في هذه القضية بالنسبة للتيار الرأسمالي يرجع إلى الكلاسيك "آدم سميث " والذي عاد إليه النيوكلاسيك أيضا، وهو أنه في غياب الاحتكار وأشكال المنافسة غير الكاملة وبغياب الآثار الخارجية يجب أن يكون دور الدولة محدودا جدا ، فعلى الدولة توفير السلع العامة (مثل: الدفاع القومي والطرق العامة والنظام القانوني والسياسة الخارجية) والتي لا يستطيع القطاع الخاص لو ترك حرا أن يوفرها بكميات مثالية.

وتوضح نظرية السلع العامة والتي قام بتطويرها أولا "بول ساموسلون PAUL SAMUELSON" سبب عدم قدرة رأسمالية المشروع الحر (دعه يعمل) على إنتاج تلك السلع بكميات كافية.

وتجدر الإشارة أيضا إلى دور "كينز" والذي يعتبر من الأهمية بما كان والذي سبق الإشارة إليه كما لنا عودة إليه في النقاط التالية والتي تدقق في بعض الأشكال التي تظهر فيها هذه المسألة (مسألة تدخل الدولة).

٣ . الاحتكار والمنافسة غير الكاملة:

المفهوم:

يجمع الاقتصاديين الرأسماليين على عدم أمثلية الاحتكار، ولقد قام بتحليله رسميا "ألفريد مارشال ALFRED MARSHALL" في بداية القرن العشرين ونختصر تعريف المحتكر بأنه منتج ينتج أقل ويطلب سعر أعلى من المنتج في حالة المنافسة[1] وينتج عن عملية الاحتكار خسارة صافية، بحيث تكون أرباح المحتكر أو مكاسبه أقل من خسائر المستهلكين، وهو بعيد كليا عن أمثلية " باريتو" فوجود الاحتكار يعني بالضرورة تخصيص للموارد بوضع دون الأمثل.

وبتعريف أخر فإن المحتكر هو:

المنتج الوحيد في سوق معينة لذلك يتبع الطلب على الناتج قانون الطلب وإذا أراد المنتج أن يزيد كمية المبيعات المنتجة فعليه تخفيض السعر، وإذا أنتج كميات أقل فسيرتفع السعر، ويتعارض هذا الوضع مع المنتج في حالة المنافسة الكاملة.

ومن خلال هذا التعريف نرى أنه للاحتكار القدرة على وضع الأسعار ينتج سلع لا بديل جيد أو قريب لها ولأن المنافس المحتمل ممنوع من الدخول إلى حد ما بحواجز الدخول.

وتجدر الإشارة إلى أن الاحتكار ليس مقتصر على المنتجين فقط فهناك أيضا ما يسمى باحتكار المشترين (Monopsonists) حيث يوجد مشتري واحد في سوق معينة لسلعة ينتجها أكثر من منتج، ويذكر أيضا أن وجود الاحتكار أو المنافسة غير الكاملة يؤدي إلى توزيع أسوء للدخل.

---

١. [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ –ص١١٧]

وفيما يخص المنافسة غير الكاملة وهي الحالة بين الاحتكار والمنافسة الكاملة نجد أعمال "ادوارد شامبرلين EDWARD CHAMBERLIN" و"جين روبنسون JEEN ROBINSON" وهي أعمال معقدة سواء من حيث التعبير أو التحليل ولذلك نحاول تفاديها، لنتفرغ في النقطة التالية لمحاولات حل هذا النوع من الظواهر الاقتصادية (الاحتكار) .

٤ . التحكم الاجتماعي بالقوة الاحتكارية:

الضرائب والقوانين:

تقترح النظرية الاقتصادية أربعة مداخل بديلة للتحكم في الاحتكار والمنافسة غير الكاملة وهي كما يلي:

المدخل الأول: استخدام سلطة الدولة من خلال الضرائب والإعانات:

يقترح "بيقو A.C. PIGOU" و "أرنولد هاربيرجير ARNOLD HARBERGER" تدخل الدولة بتقديم معونة أو فرض ضريبة لتصحح وضع عدم الاستعمال الكامل للموارد من قبل المنتجين الاحتكاريين، والفكرة الأساسية المقدمة هي الجمع بين معونة المستهلكين وفرض ضرائب على المنتجين لتحفيز المحتكرين على التوسع في الإنتاج إلى المستوى التنافسي. والمشكلة الأساسية في هذا الطرح أنه على السلطات الضريبية أن تقوم بحسابات دقيقة ومتقدمة لتنفيذها، لذلك فاستخدام المعونات والضرائب للحصول على تخصيص أمثل للموارد من قبل المحتكرين قد لا يبدو عمليا جدا مع أن كيفية عمل ذلك من الناحية النظرية واضح.

---

١. [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ –ص١٢١]

المدخل الثاني: التنظيم المباشر للاحتكار:

وينطبق هذا على وجه الخصوص في حالة الاحتكار الطبيعي، نظريا باستطاعة السلطات التنظيمية الحكومية أن تؤمن الاحتكار المقاول بإنتاج الكميات الكافية من الناتج بأسعار تساوي التكلفة الحدية، وإجبار المحتكر على قبول السعر المقاول والمساوي للتكلفة الحدية، وبذلك يستطيع المقاولون الحكوميون بهذه الطريقة التحديد الدقيق والمباشر للتخصيص الكفء للموارد .

لكن هناك صعوبتين عمليتين في هذا المدخل هما : تحديد المقاولون للطلب في السوق وتكلفة المحتكر الحدية.

المدخل الثالث: عدم التدخل في الاحتكار الطبيعي:

وهو ما أوحى به "ميلتون فريدمان" ويرى أن التنظيم ضعيف الإرادة وسيشجع المحتكرين على أن يكونوا غير أكفاء. فالمحتكر غير المقاول الذي تدفعه الرغبة إلى تعظيم أرباحه والإبقاء على منافسه خارج السوق سيوفر كمية أكبر بأسعار أقل من الأسعار التي سيوفرها المحتكر المقاول من قبل الدولة بناءا على هذه النظرية. علاوة على أن المحتكرين يواجهون نوعا من المنافسة في الأجل الطويل ولا يمكنهم الاستمرار حتى النهاية باستخدام غير كفء للموارد .

المدخل الرابع: التشريعات المضادة للاحتكار:

وينطبق على الحالات التي يكون فيها الإنتاج التنافسي ممكن أيضا حيث تستطيع الدولة من خلال تطبيق التشريعات المضادة للاحتكار والمضادة للكارتال بالإضافة إلى إزالة القوانين المعيقة للمنافسة فإنه يمكن تحويل الصناعة من احتكارية إلى تنافسية.

٥. الآثار الخارجية والعمل الجماعي:

١ – ماذا يقصد بالآثار الخارجية و العمل الجماعي؟

يقصد بهذا المفهوم الوضع الذي تؤثر فيه أعمال منتج ما (أو مستهلك) مباشرة على تكاليف (منفعة) المنتج الآخر وهو ما يعرف بفكرة "الآثار الخارجية"[١] والذي يعد من أهم رواده الاقتصادي الانجليزي "بيقو A.C. PIGOU" ونقصد أيضا بالآثار الخارجية هي تلك الآثار التي تأخذ مكانا خارج نظام السعر (بغض النظر عن نوعية تأثيرها سلبا أو إيجابا).

وكمثال على ذلك نجد أن رمي منتجي القمح فائض إنتاجهم في النهر قصد رفع أسعار هذا الأخير يفرض على المنتفعين بالنهر زيادة التكاليف عن طريق آليات لتنقية المياه (كما يمكن أن تكون الآثار ايجابية أيضا).

وفي الحالة التي يبرزها المشكل لن يكون تخصيص الموارد مثاليا حتى ولو كانت الصناعة تعمل في ظروف المنافسة الكاملة. والسبب واضح لأن المنتجين المسببين للآثار الخارجية لن يطلب منهم أخذ الأثر الخارجي لأعمالهم في الحسبان عند اتخاذهم لقراراتهم. وبدلا من ذلك سيحاولون

١. [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ –ص١٢١]

تعظيم أرباحهم الخاصة على أساس تكاليف الإنتاج الخاصة بهم وليس على أساس التكاليف الاجتماعية.

٢- الأعمال التصحيحية في حالة الآثار الخارجية:

افترضت النظرية الاقتصادية العديد من الحلول ولعل أهمها محاولة الإبقاء على هذه الآثار داخلية، فبالعودة إلى المثال السابق يمكن تحميل المنتج الذي يلقي بفائض إنتاجه في النهر جزء من تكاليف تنقية المياه وبذلك تصبح تكاليف تنقية المياه تكاليف داخلية للمنشأة وستحدد التخلص من النفايات كنتيجة طبيعية لتعظيم الأرباح.

وعند غياب الحل السابق، يبقى الحل الآخر بيد الدولة التي من المكن أن تفرض ضرائب وإعانات لتبقى المساواة بين التكاليف الاجتماعية والتكاليف الخاصة قائمة.

ونشير في مرحلة متقدمة من هذه العملية أنه في غياب الحلين السابقين الذكر نجد البديل الأكثر فعالية هو التنظيم الحكومي رغم تعقيد هذا الأخير من ناحية التطبيق (المشكلة المتعلقة بحساب التكاليف الحدية الخاصة والتكاليف الاجتماعية التي يفترض مساواتها).

وفي آخر مرحلة من هذه العملية (الأعمال التصحيحية) نذكر مدخل أخير يعتبر إحياء لمشروع الحرية الاقتصادية (Laissez Faire) عن طريق الإنفاقات الطوعية بين الأطراف المعنية والمقترح من طرف المفكر الاقتصادي "رونالد كوس RONALD COASE" وهو مدخل فيه شيء من التعقيد لا يسمح بحثنا بتحليله ونكتفي بالإشارة فقط.

٦. الخيار العام:

ويبدأ هذا الاتفاق من الاتفاق العام لمنظري الرأسمالية والذي ينص على أنه يتوجب على الدولة في حالات معينة توفير سلعا وخدمات محددة. وهناك اتفاق شائع بأن السلع العامة (الدفاع القومي، حماية الشرطة والنظام القانوني، السدود والتحكم في الفيضانات) لا يستطيع الاقتصاد الخاص توفيرها بالكميات المثالية أو الكافية ويعود ذلك لسببين رئيسيين:

عدم القدرة على منع غير المشتركين (يسمون ب"الراكب بالمجان") من التمتع بقواعد السلع العامة.

استخدام فرد ما للسلعة لا يحول دون تمتع الآخرين بنفس السلعة.

وباستثناء القطاع الخاص في إنتاج السلع العامة للسببين ألسابقي الذكر يبقى السؤال المطروح والذي أثار جدل كبير هو ما مدى كفاءة الدولة في توفير السلع العامة المذكورة سابقا؟ وما هي منطقية الخيار العام ؟

يأتي على رأس المنظرين الذين حاولوا الإجابة على هاذين السؤالين "جيمس بوكنان JAMES BUCHANAN "و" جوردن تولوك GORDON TULLOCK" و"كنث آرو KENNETH ARROW" والذين توصلوا فيما يخص الخيار العام إلى أن هناك عوامل معينة تمنع الخيارات العامة في مجتمع ديمقراطي (قانون الأغلبية) من أن تعمل بطريقة كفئة. وتتطلب الكفاءة في حالة السلع العامة على الأقل أن تكون المنافع الحدية التي يتمتع بها المستخدمين للسلعة مساوية أو تفوق التكاليف الحدية لتوفير السلع، ويرى المنظرين السابقين الذكر في هذا الميدان صعوبة الوصول إلى

تلك المساواة بسبب الطريقة التي تقرر بها الخيارات العامة –طريقة قانون الأغلبية في التصويت– والتي واجهت انتقادات كثيرة وبراهين على عدم كفاءتها في تقرير الخيارات العامة وهو تحليل جد معقد لهذا المدخل نكتفي في الأخير بالإشارة إلى رأي الاقتصادي "كنث أرو " والذي يشير بدوره لمشكلة أخرى تتعلق باتخاذ قرارات قانون الأغلبية ويسمى ب "لغز آرو ARROW Paradox"؛ فعند ترتيب مصوتين مختلفين لبرامج الخيار العام بطريقة مختلفة فليس هناك ضمان بأن تكون تلك القرارات منسجمة، بمعنى أنه قد يفضل المصوتون البرنامج (أ) على البرنامج (ب) والبرنامج (ب) على البرنامج (ج) ولكن عندما يواجهون قرار اختيار (أ) أو (ج) يختارون (ج).

الفرع الثاني: توزيع الدخل:

يرتكز النقاش حول توزيع الدخل في مجتمع رأسمالي على أساس الملكية الخاصة للأرض ورأس المال، ولمالكي الأرض ورأس المال[1] الحق في الحصول على مقابل من أولئك المستخدمين لرأسمالهم وأرضهم، ومنه فدخول أعضاء المجتمع الذين يملكون موارد ذات سعر مرتفع في السوق تكون أعلى من أولئك الذين يملكون موارد ذات أسعار سوقية أقل، وأهم مصادر الدخل هو دخل العمل الذي يعتمد على القدرة الطبيعية أو رأس المال البشري ومقدار الزمن الذي يخصص للعمل.

وتركز نظرية الإنتاجية الحدية في توزيع الدخل، على الحقيقة القائلة بأن مالك العمل والأرض ورأس المال سيحصلون على مقابل مساوي لإيراد

---

١. [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ –ص.ص ١٣٢-١٣٤]

الإنتاجية الحدية لمواردهم. فإذا كانت سوق الموارد تسودها المنافسة الكاملة، يحصل المالك على القيمة الحقيقية لإنتاج المورد الحدي.

ويؤكد بعض الاقتصاديين بناءا على ذلك بأن توزيع الدخل الناتج سيكون عادلا لأن مالكي عناصر الإنتاج (خاصة في حالة المنافسة الكاملة) سيحصلون على مكافأة مساوية للمساهمة الحدية للعنصر في إنتاج المجتمع.

ويقدم أصحاب وجهة نظر "العدالة الطبيعية " حجج يعارضون بها إعادة توزيع الدخل من قبل الدولة ومن أهمها : أن النظام الذي يكافئ بناءا على الإنتاجية الحدية يشجع المالكين لعناصر الإنتاج إلى رفع إنتاجية مواردهم. فإذا قامت الدولة بتعديل ذلك النوع من التوزيع بشكل كبير فسيكون هنالك حوافز أقل لرفع إنتاجية العنصر الذي يملكه الفرد . ويتكون هناك استثمار أقل في رأس المال البشري وأقل أخذا للمخاطرة و بالتالي يكون إنتاج المجتمع أقل.

وبالمقابل هناك حجج لصالح إعادة التوزيع من قبل الدولة و أهمها : هناك حجة أن الناس ليسوا غير مبالين برفاهية الآخرين، أنهم في الأساس غيورين ورفاهيتهم تتناقص بوجود الفقر حولهم. وبناءا على حوافز الغيرة في الناس فمن المتوقع أن يكون هناك إعادة توزيع على نطاق كبير من خلال التقديمات الخيرية ولكن توجد هناك تحفيزات قوية ضد التقديمات الخيرية، إذ يعلم أي فرد بأن لمساهمته أثر بسيط جدا على الفقر، وسيكون هنالك أثر ملحوظ فقط إذا ساهم عدد كبير من أفراد فئة الدخل العالي.

كما أن مسألة ضمان مساهمة كل أصحاب الدخل العالي لا تأتي إلا بتدخل الدولة، ولذلك شرعت الدولة في برنامج لإعادة توزيع للدخل من خلال الضرائب والإعانات إذ يعلم كل فرد أن الجميع سيقدمون حصتهم وبذلك تكون الدولة الوحيدة القادرة على توزيع الدخل. لكن الحجتين السابقتين الذكر لم تحسم الأمر في اتجاه

معين فلا يزال الجدل قائما في أوساط المنظرين الرأسماليين.

المطلب الرابع:

ملخص النظرية الرأسمالية:

الفرع الأول: تحليل عام لأداء النظام الاقتصادي الرأسمالي:

يمكن القول أن التحليل الرأسمالي للاقتصاد ناقش فكرتين متعلقتين ببعضها البعض تمثلان العمود الفقري لهذا التحليل[1]:

- مدى نجاح الرأسمالية في حل مشكلة تخصيص الموارد.
- ما هو الدور الاقتصادي الذي يجب أن تلعبه الدولة في النظام الرأسمالي.

ويأتي الجواب في المدخل السائد الذي يعتبر أنه إذا كان المرء مهيأ لقبول توزيع الدخل المتضمن فإن تخصيص الموارد سيكون مثالي إذا كان الاقتصاد يعمل في ظروف المنافسة الكاملة. وعرفت المثالية على أنها تخصيص الموارد الذي لا يمكن تغييره لتحسين وضع فرد ما دون الإساءة إلى فرد أخر (الأمثلية الباريتية).

---

١. [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ ـص١٣٥]

ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه أنه إذا كان الاقتصاد تنافسيا إلى حد ما فإن الرأسمالية ستكون منظمة لنفسها ذاتيا وستعطي تخصيص جيد للموارد وذلك بغض النظر عن مشكلة توزيع الدخل غير العادل، ومنه فإن دور الحكومة يجب أن يكون محدودا وعليها إتباع سياسة كف اليد عن الأعمال. وتعتبر النقطة الأخيرة (كف يد الحكومة) الأمر الذي لم يستسغه الفكر الكينزي والذي بدأ بمسألة أن الاقتصاد يمكن أن يصل إلى مرحلة التوازن الكلي المستقر عند مرحلة تقل عن (أو تفوق) إنتاج العمالة الكاملة. وبذلك تقع على الحكومة مسؤولية تحقيق توازن كلي ملائم (عن طريق السياسة المالية والنقدية). وفيما يخص أداء النظام الرأسمالي فإننا نقترح الجدول التالي والذي من خلاله يمكن أن نوضح بعض الشيء معالم النظام بالطريقة التي تخدم البحث:

جدول فرضيات حول أداء النظام الاقتصادي الرأسمالي: جدول رقم (٤)

المعايير	الأداء
الكفاءة	جيد
الاستقرار	ضعيف إجماليا جدا حول دور الحكومة
توزيع الدخل	عدم مساواة في غياب تدخل الدولة
النمو الاقتصادي	لا توجد فرضيات مسبقة وواضحة، كفاءة مرتفعة مقابل تراكم رأسمال منخفض محتمل
أهداف تنموية	لا توجد فرضيات واضحة

تجدر الإشارة إلى أن الجدول لا يعطي الحقيقة المطلقة لأداء النظام الرأسمالي فهو يأتي تحت إطار نظري بعيد شيئا ما عن الواقع وذلك يعود إلى تعدد واختلاف أنماط الرأسمالية من بلد إلى بلد ومن تنظير إلى آخر ولكن في نفس الوقت يعطي فكرة عامة على أداء هذا النظام والتي يمكن أن تخدم البحث.

الفرع الثاني: أراء حول النظام الاقتصادي الرأسمالي:

نزكي الجدول السابق ببعض وجهات النظر حول أداء هذا النظام من طرف بعض الأطراف الأخرى التي تنطوي تحت النظام نفسه:

وجهة نظر "هيك ومايزز – HAYEK and MISES: "

جاءت وجهة نظر الاقتصاديين "هايك F.V. HAYEK" و"مايزز MISES"[1] حول "الأفضلية النسبية Relative Superiority" لاقتصاديات السوق مقارنة بالاقتصاديات الاشتراكية المخططة.

وحجتهم في ذلك هو نظام المعلومات في الاقتصاديات الرأسمالية والذي يعتبر كفؤ بالنسبة لنظيره في الاقتصاديات الاشتراكية ويفصل "هايك" في أن المشكلة الاقتصادية الرئيسية ليس كيف تخصص الموارد المعينة كما أشار "باريتو" ولكن كيفية ضمان أفضل استخدام للموارد المتوفرة لأي عضو في المجتمع لتحقيق غايات لا يعرف أهميتها النسبية غيره.

فمن خلال شرح كل من "هايك ومايزز" نجد أن الاقتصاديات السوقية تولد كفاءة معلومات على شكل أسعار سوقية والتي بدورها تمكن المنتجين

١. [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ –ص١٥٤]

والمستهلكين من تخطيط أعمالهم بطريقة عقلانية وهي الميزة الرئيسية للرأسمالية وبذلك تضمن أفضليتها النسبية على الاشتراكية المخططة وهو لب نقدهم للاشتراكية ودعمهم للرأسمالية.

وجهة نظر "جالبريث" (الدولة الصناعية الحديثة) "GALBRAITH":

تأتي مداخلة "جالبريث" على أساس أن الاقتصاديات الرأسمالية الحديثة في الواقع اقتصاديات ثنائية وتتكون من:

(١)- أعمال تملك سلطة على أسواقها .

(٢)- أعمال صغيرة وتنافسية تنقصها تلك السلطة.

وعلى عكس رأي النيوكلاسيك فإن المجموعة (١) من الأعمال هي التي تستخدم الموارد بأكثر مما يجب والمجموعة التنافسية (٢) تستخدم الموارد بأقل مما يجب ويرى "جالبريث" أن الأعمال ذات القوة الاقتصادية والسياسية (عمالقة الصناعة في الو.م.أ وأوربا الغربية) لم تعد خاضعة لقوى جهة الطلب والعرض السوقية، فبدلا من قوى السوق قامت قوى بديلة عن طريق "تخطيط الشركات Corporate Planning" الذي يضعه تقنيي الإدارة المتخصصين وحلت خطة الشركات محل السوق وأن هدف مخططي الشركات الأساسي هو نمو الشركة.

وفحوى الفكرة الأولى التي تخص المجموعة (١) من الأعمال في أن أصحاب الشركات الكبرى يستعملون قوى مختلفة (الإعلانات والدعايات) لتحفيز الطلب ليزيدوا بعد ذلك إنتاجهم، كما يستطيع تقنيو المؤسسات الكبرى ممارسة ضغوطاتهم على الحكومة في بعض المجالات (خاصة المؤسسات التي تعمل في صنع الأسلحة)، وبذلك تفرض هذه الأنواع من المؤسسات سيطرتها على كل من الجمهور والحكومة من خلال سيطرتهم على أسواق الموارد والعمل، وهو الشيء الذي لم يناقش عند النيوكلاسيك الذين يرون أن السلطة للجمهور المصوت (أي عن طريق الأغلبية المصوتة).

أما فيما يخص المجموعة (٢) من الأعمال التنافسية فيرى "جالبريث" أن الصورة مختلفة، فالقطاع التنافسي غير قادر على منافسة قطاع الشركات الكبرى على الموارد وبذلك يبقى

بحصة غير كافية من موارد المجتمع، ونتيجة لعدم قدرة هذه المجموعة (المجموعة (٢)) على منافسة الشركات القوية فإن قطاع المنافسة يلحظ تناقصا للطلب على سلعهم وتنخفض حصتهم من الإنتاج الاقتصادي .

ويحدث الخلل بإنتاج أقل مما يجب في القطاع غير التنافسي (الإسكان، العناية الصحية والخدمات الشخصية) وزيادة أكثر من اللازم للعتاد الحربي والسيارات من قبل قطاع الشركات القوية.

وآخر نقطة جاءت في وجهة نظر "جالبريث" هو اقتراحه للحل بحيث يرى أنه يجب على الجمهور أن يعيد تحكمه في الدولة بدلا من نظام تخطيط الشركات وبعدها يستخدم الدولة لمواجهة عدم التوازن في تخصيص الموارد .

وجهة نظر "جوزيف شومبيتر" (المعجب المتشائم بالرأسمالية) "JOSEPHSCHUMPETER":

يبدأ إعجاب الاقتصادي "شومبيتر "من اعتقاده أن الرأسمالية نظام مرتفع الإنتاجية بالرغم من بعض الأمراض مثل عدم الاستقرار الدوري (والذي يرى فيه شيئا أساسيا للنظام) وينتهي ذلك الإعجاب باعتقاده أن الرأسمالية ستندثر لتحل محلها الاشتراكية[١].

يولي "شومبيتر" في تحليله دورا رئيسيا " للمنظم L'entrepreneur" والذي يختلف بدوره عن "مدير الشركة Manager" أو "مدير الإدارة Administrateur"، حيث يرى أن مدير الشركة أو مدير الإدارة يقوم بتنظيم وتنفيذ النشاطات اليومية للمنشأة، في حين أن المقاول "Entrepreneur"

[جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ –ص١٦٠]

فهو مصدر الأفكار الجديدة والطرق الحديثة في عمل الأشياء و المغامرة في الأعمال الجديدة ، ومنه فالمقاول هو المحرك الرئيسي للنظام الرأسمالي.

ومن هذا المنطلق يعتقد "شومبيتر" أن عمل المقاول في دوره سيصبح مع الزمن بيروقراطيا وتقوم به شركات كبيرة بدلا أن يقوم به الأفراد، والمنشآت الصغيرة التي هي انعكاس للمنظم الفردي، وأخيرا سيتلاشى الدعم العام للمنظم، وخاصة دعم المكافأة المادية الضرورية لعمله وستفقد الرأسمالية ميزتها الحركية.

ومنه يرى "شومبيتر" أن الرأسمالية تحمل بذور اندثارها وهنا تختلف أسباب انهيارها كثيرا عن الأسباب التي تصورها ماركس بالإضافة لاختلافه مع الثورة الكينزية من خلال تشاؤمه من إمكانية التلاعب في تنظيم الرأسمالية .

وفي آخر هذا المبحث نشير إلى أن الهدف من التطرق إلى هذا النظام ليس الإلمام به، بل الإشارة فقط لأهم معالمه لفهم الجانب النظري من النظام وخدمت معطيات البحث بحيث نكون قد أبرزنا أهم الخيارات المطروحة أمام الدول لتنظيم اقتصادها، لكن رغم هذا الخيار تبقى هناك خيارات أخرى لا تقل أهمية عنه وهو ما سنتناوله في بقية هذا الفصل.

المبحث الثالث

النظام الاقتصادي الاشتراكي:

بعد التطرق للنظام الرأسمالي ومعرفة أهم معالمه من نظريات ومفاهيم بالإضافة إلى مساهمة أهم رواده في تطويره نأتي الآن إلى رصد معالم ثاني أهم نظام اقتصادي عرف في تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة.

وفي هذا المبحث سنحاول إبراز أهم المفاهيم والنظريات التي بنت هذا النظام وساهمت في تطويره لنبرزه كثاني أهم الخيارات أمام الدول في تنظيم الاقتصاد وذلك كالتالي:

المطلب الأول

الفكر الاشتراكي:

في هذا المطلب نحاول المرور على أهم محطات الفكر الاشتراكي، أو بمعنى أخر نلخص أهم الأفكار التي مهدت لظهور وتأسيس النظام الاشتراكي.

الفرع الأول: الاشتراكية من المنظور التاريخي:

نقدم أهم المراحل التي مر بها الفكر الاشتراكي في نقطتين تعتبران الأساس لانطلاق هذا الأخير:

١- توطئة على الاشتراكية والنقد المركسي للرأسمالية:

لقد ساهم التضارب في بعض معالم الرأسمالية والنقص في البعض الآخر إلى توجيه انتقادات كثيرة لهذا النظام، وقد اعتلى عرش النقاد لهذا النظام الاقتصادي ماركس وهو ما عرف" بالنقد الماركسي" ويشترك ماركس ونظرائه كل من "لينين وماوتسي تونج" واليسار الجديد في طعن الفرضية

الرئيسية للفكر الرأسمالي ، والتي كان فحواها : «إن الرأسمالية تستطيع من نفسها أو عن طريق التعديل الذي لا يغير السمة الأساسية لها حل المشكلة الاقتصادية الخاصة بتخصيص الموارد وبطريقة مرضية[1]».

يؤكد "ماركس" وزملاؤه أن الرأسمالية عرضه لتناقض داخلي أساسي لا يمكن علاجه عن طريق تعديل النظام، ويعتقد الماركسيون أن النظام الرأسمالي سيذعن بالنهاية لهذه التناقضات وسيحل محله نظام اشتراكي جديد أرفع منه الإشارة أيضا إلى أنه من الشائع في الغرب إقران اسم "ماركس" بالاشتراكية بالرغم من أن "ماركس" في الحقيقة كان قد ركز جل اهتمامه على حركية الرأسمالية، بالإضافة إلى أنه على الرغم من أن "ماركس" وفي إطار تاريخي لتحليل التطور، يرى أن الاقتصاد يسير من الرأسمالية إلى الاشتراكية انتهاء بالشيوعية إلا أنه لم يسهم إلا بالقليل في الأسئلة الأساسية التي سنناقشها في هذا المبحث:

«ما هي طبيعة النظام الاقتصادي الاشتراكي بنوعيه المخطط والسوقي؟ وكيف تخصص الموارد النادرة في هذا النوع من النظم الاقتصادية؟ وكيف ستختلف ترتيبات التخصيص في هذا النظام عن ترتيبات التخصيص في الرأسمالية؟». نشير هنا إلى أن "ماركس" لم يعطي أجوبة شافية عن هذه الأسئلة، حتى أن مناقشة مسألة التخصيص الرشيد للموارد لم تظهر إلا مع بداية القرن العشرين ولم تناقش بطريقة مباشرة لكن أدمجت في نقاش

---

١. [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ –ص١٨١]

أوسع تناول آثار دور الدولة في عملية النظام الاقتصادي والتي سميت بعدئذ "بالجدل الاشتراكي Socialist Controversy".

و سنحاول في هذا المبحث الإلمام بالمعالم الرئيسة لهذا النظام دون التفصيل وذلك بهدف الفهم و إيصال فكرة النظام الاشتراكي فقط وهو ما يقتضيه البحث رغم أن المشكلة في هذا المبحث هي غياب نموذج اقتصادي اشتراكي تام "Paradigm" يفسر النظام على عكس سابقه وذلك في الحقيقة يرجع إلى قلة الاهتمام الذي يركز على الاقتصادات الاشتراكية في الأعمال النمطية في تاريخ الفكر الاقتصادي.

٢- الرؤية الماركسية اللينينية للاشتراكية:

يرى "ماركس" أن مساوئ الرأسمالية تتجلى في الملكية الخاصة والهيكل الطبقي المعتمد على الملكية الخاصة وعدم المساواة، وهي البذور التي تحملها الرأسمالية في طياتها وستتسبب في اختفائها لتحل محلها الاشتراكية[١].

لكن ما ميز رؤية "ماركس" هو عدم الدقة في تحديد بعض المفاهيم كالترتيبات العملية للمجتمع الاشتراكي أو ما يقصده بالهيكل الطبقي إلا أنه أبرز أهميتها في معظم تحليلها حيث طور إطار للتنبؤ بانتصار الاشتراكية على الرأسمالية، ويخلص "ماركس" إلى أن الرأسمالية ستكون آلة التقدم الاقتصادي ونتائجها ستوزع بطريقة أكثر عدالة في ظل الاشتراكية، ومن الجدير بالذكر أن "ماركس" قد ركز على دور الدولة القوي وهو ما أردفه

[جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ –ص١٨٢]

وعززه فيما بعد "لينين"، ليتركز بعد ذلك التحليل على دور الدولة والذي تميز بأنه غير تسلطي، و توزيع الدخل يكون بطريقة أكثر عدالة منها في الرأسمالية.

ويتوقع من كل فرد في ظل الاشتراكية أن يساهم في النظام قدر استطاعته وسيوزع الناتج على قدر الإسهام، وركز "لينين" في معظم كتاباته على أن عدم المساواة والميول للرأسمالية ستبقى قائمة في ظل الاشتراكية وبناءا عليه ستكون الأعمال القيصرية من قبل الدولة ضرورية، كما شجع وجهة نظر غريبة عن الدولة حيث افترض أن مهمة إدارة الشؤون الاقتصادية عملية سهلة وبإمكان الجميع أن يقوم بها وأنه لم يكن هناك حاجة للمتخصصين، لأن مهمة الإدارة اعتبرت عملا روتينيا وهو ما لاقى انتقادات كبيرة من طرف المفكرين الاقتصاديين .

الفرع الثاني: التنظير الاشتراكي:

يمكن مناقشة التنظير الاشتراكي من خلال محطتين أساسيتين هما كالتالي:

١- الجدل الاشتراكي:

يأتي هذا الجدل على أساس فكرة قد سبق وأشرنا إليها، وهي عدم وجود نموذج اشتراكي واضح وجلي يوازي نموذج المنافسة الكاملة الرأسمالية، لكن ما يمكننا وصفه بالاشتراكية فهو تجميع جزئي لشيء من النظرية والخبرة التاريخية (الأحداث التاريخية التي ميزت حقبة من التاريخ).

ويأتي في سياق الحديث عن الاشتراكية ما يسمى بالجدل الاشتراكي ويقصد به مناقشة إشكالية تخصيص الموارد في ظل الاشتراكية، وقد

استحوذ هذا الجدل على فكر معظم الاقتصاديين لفترة فاقت القرن من الزمن إلى يومنا هذا. ونشير إلى وجهة النظر السائدة حديثا وهي التخصيص العملي للموارد في ظل الاشتراكية شيء مؤكد التحقيق، ويركز النقاش الحديث على موضوعات أدق ولكنها مهمة وهي تلك المتعلقة بالكفاءة الاقتصادية المقارنة للاشتراكية. وسنحاول اختصار هذه الأفكار في رؤيتين لأهم منظري الفكر الاشتراكي.

أ) بيرون: هيكل نظري ANRICO BAIRON:

يعد الاقتصادي الايطالي "أنريكو بيرون ANRICO BAIRON" أول من وضع هيكل نظري متناسق لدراسة آليات تخصيص الموارد في ظل الاشتراكية وذلك في عام (١٩٠٧)، بنشره مقالة تحت عنوان "وزارة الإنتاج في الدولة الجماعية " وناقش بيرون نظريا إشكالية تحديد الأسعار، وجادل حول كون الأسعار عبارة عن تقويمات نسبية "Relative Evaluations"، وليست مقتصرة على تنظيمات مؤسساتية معينة (أو على وجه التحديد السوق) بل نجد أيضا تقويم معدلات التساوي " Relation of Equivalence" بين السلع وبين الاستهلاك الخاص والمستقبلي أين يكون من نصيب الهيئة المركزية للتخطيط "Central Planning"(CPB) التي لديها المقدرة على ذلك.

وتعد الدراسة النظرية التي أعدها "بيرون"نظرية بحتة جاءت في شكل نموذج (عرف بنموذج بيرون) اشتمل على عدد كبير من المعادلات الآنية "Simultaneous Equation"، وهي تتعلق بالمدخلات والمخرجات لمعدلات

التساوي "Relation of Equivalence"، وإذا تم حل هذه المعادلات فإنها ستوفر تقويمات نسبية ملائمة للموارد المطلوبة لموازنة العرض والطلب وكما سبق الإشارة إليه أن دراسة بيرون كانت نظرية بحتة فقد اعترف بنفسه أن حل المعادلات في واقع الحياة غير عملي. لكن ذلك لم يمنعه من وضع بعض الاستنتاجات الأساسية فهو يرى أن تخصيص الموارد الناتج من حل المعادلات سيكون إلى حد بعيد مشابه للمنافسة الرأسمالية وفي الحقيقة لم يرى أي سبب قد يؤدي إلى اختلاف أساسي. وما يمكن استخلاصه من مدخل "بيرون" في يومنا هذا هو إمكانية اكتشاف التقويمات النسبية للموارد الضرورية للتخصيص الرشيد للموارد عن طريق حل معادلات بدلا من الترتيبات المؤسساتية الخاصة مثل السوق.

ب) تحدي "لدوج فان مايزز " LODWIG VON MISES:

تكلمنا سابقا عن "مايزز" ورأيه في الرأسمالية، وقد ربطنا ذلك بنقده للاشتراكية لكن دون تفصيل لآرائه وهو ما سنوضحه في هذه النقطة. كان تحدي "مايزز" موجها بشكل أساسي باتجاه مشكلة تخصيص السلع الإنتاجية في نظام اقتصادي اشتراكي، وهي مهمة من المفروض أن تكون بيد الدولة (ويترك تخصيص السلع الاستهلاكية للسوق). وجادل "مايزز" أن على الدولة التي ستوجه الموارد المتاحة وبرشد لهدف تحقيق أهداف محددة فانه عليها أن تلم بمعرفة القيم النسبية (الأسعار) وكما يعتقد "مايزز" أن الطريقة الوحيدة للوصول إلى هذه القيم ستكون من خلال السوق وهو الأمر الغير موجود في الدولة الاشتراكية حيث تخصص الدولة السلع

الإنتاجية مباشرة. وقد اختلفت ردود الأفعال على موقف "مايزز" المبدئي وجاءت في تفسيرين مهمين هما :

- إن ما كان يقوله "مايزز" هو عدم قدرة الاشتراكية على تخصيص الموارد في غياب آلية السوق، وأن أعمال بيرون والاقتصاديين من بعده توفر دليلا فعالا و تفنيد لآراء "مايزز".
- أكثر مواقف "مايزز" شيوعا هو أن الاشتراكية لن تعمل بكفاءة، فاعتبار حجة تخصيص الموارد بأقل كفاءة في ظل الاشتراكية مقارنة بالرأسمالية مهم، لأن النظم الاشتراكية مازالت تعمل إلى يومنا هذا على اختلاف أنواعها، بالإضافة إلى الجدل السائد حول" الجودة النسبية للاشتراكية والرأسمالية" على السؤال المتعلق بالكفاءة النسبية.

وفي الأخير نشير إلى أن هجوم "مايزز" على حالة تخصيص الموارد الرشيدة في ظل الاشتراكية قد أدى إلى حدوث بعض التطورات وجاءت في نقطتين رئيسيتين هما :

* قيام عدد من المؤلفين السوفيتيين (سابقا) الذين اهتموا بتطوير نظام التخطيط للاقتصاد الروسي بمساهمات هامة في تطوير نظرية التخطيط والتي كانت حينئذ في مراحلها البدائية.
* وضع الاقتصادي الشهير البولندي "أوسكار لانج OSCAR LANGE" في بداية الثلاثينات نموذجه الشهير في اشتراكية السوق.

وهي الأحداث الهامة التي طورت الفكر الاقتصادي الاشتراكي وسمحت له بالاستحواذ على عقل الكثير من المفكرين الاقتصاديين سواء الرأسماليين من خلال نقدهم أو الاشتراكيين بحجهم.

٢ – أ ركان الاشتراكية:

ومما تقدم نحاول تلخيص أركان الاشتراكية في النقاط التالية:

فالركن الأول:

هو محو الطبقية، الذي يضع حداً فاصلاً لما زخر به تاريخ البشرية على مر الزمن من ألوان الصراع[١] . فإذا أقيمت الاشتراكية وحولت المجتمع إلى طبقة واحدة، زال التناقض الطبقي، الذي نتج عن انقسام المجتمع إلى مالكين ومعدمين، واختفت كل ألوان الصراع، وساد الوئام والسلام إلى الأبد .

الركن الثاني:

السلطة الدكتاتورية: التي هي ليست ضرورية لأجل تصفية حساب الرأسمالية فحسب، كما تزعم الماركسية، إذ تعتبرها ضرورة مؤقتة، تستمر حتى يقضى على كل خصائص الرأسمالية الروحية والفكرية والاجتماعية[٢] .

الركن الثالث:

ونصل بعد هذا إلى التأميم، والفكرة العلمية في التأميم تقوم على: أساس تناقضات القيمة الفائضة، التي تكشف عنها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. فإن هذه التناقضات تتراكم، حتى يصبح تأميم كل وسائل الإنتاج ضرورة تاريخية لا محيد عنها .

١. [باقر الصدر، ١٩٩١- ص ٢٣١]
٢. [باقر الصدر، ١٩٩١- ص ٢٣٧]

الركن الرابع:

مبدأ التوزيع القائل: من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله[1].

المطلب الثاني

أهم أنواع الاشتراكية:

لقد عرفت الاشتراكية في تنظيرها كما في تطبيقها نوعين رئيسين نفصلهما فيما يلي:

الفرع الأول: الاشتراكية المخططة:

أ- أصول الاشتراكية المخططة:

ترجع أصول الاشتراكية المخططة إلى الاتحاد السوفياتي في العشرينيات "The soviet Union in The 1920s" والتي وصفت "بالعصر الذهبي للاقتصاد الرياضي السوفيتي" لكن ما علاقة هذا بتخصيص الموارد في ظل الاشتراكية؟ تتجلى العلاقة في ثلاث أطروحات نختصرها في النقاط التالية:

- كان في العشرينات نقاش مفتوح نسبيا في الاتحاد السوفيتي، بما في ذلك نقاش هام حول الطرق والآليات الملائمة للنمو والتنمية الاقتصادية في ظل الاشتراكية.
- كان التركيز على إقامة طريقة اشتراكية للتنمية من مبادئ الإيديولوجية الماركسية اللينينية.
- ازداد نشاط رواد الاقتصاد الرياضي، فهو موضوع مهم لتطوير نظرية التخطيط الاقتصادي.

---

١. [باقر الصدر، ١٩٩١- ص٢٤١]

وهو الأمر العادي في ظل تلك الظروف حيث جاءت إجراءات "ستالين" الصارمة بنهاية العشرينيات و إلزامه المنظرين والمخططين السوفيت بالبحث على أفكار مهمة بخصوص التخطيط في ظل أوضاع الملكية الجماعية. ومن أهم الأعمال التطبيقية في تلك الفترة هو تطوير "ميزان الاقتصاد القومي" وهو السابق في تحليل "وسيلي ليونتيف WASSILY LEONITF" للمدخلات والمخرجات "Input-Output". بالإضافة إلى "الميزان العيني Material Balance" وهو النظام المستخدم في الاقتصاديات الاشتراكية المخططة. ومن الواضح أن تطوير مدخل الموازين العينية يبقى مساهمة أساسية (لكنه بسيط) في تاريخ الفكر الاقتصادي وتطوره و ذلك لما له من أهمية تطبيقية هائلة. ولقد لعب الاتحاد السوفيتي دورا كبيرا في بناء وتطوير نماذج النمو الرياضية، وأولى اهتمام كبير للمشاكل المتعلقة بالاقتصاد الكلي. وانحصر معظم التحليل الاقتصادي آنذاك داخل إطار النمو والتنمية الاقتصادية لأن ذلك يشكل الاهتمام الأساسي لتلك الحقبة. كما كان محور الخلاف بين الاتحاد السوفيتي والنقاش الغربي هو الأمر الذي غاب عن الأول ونقصد كيفية توجيه المنشآت على المستوى الجزئي والذي ركز عليه الطرف الثاني. ومن خلال الاهتمام الذي حظي به الفكر الاشتراكي من قبل الاتحاد السوفيتي، فإننا لا نجد أي غرابة في ربط أصول الفكر الاشتراكي بالبلد الذي رعاه وساهم في تطوير شكله المخطط (أي التركيز على أهمية التخطيط في الفكر الاشتراكي).

ب- الأسس النظرية:

في غياب السوق كآلية لتخصيص الموارد كان من الضرورة إيجاد بديل لذلك، ولعل غياب نموذج "Paradigm"[1] للاشتراكية المخططة يصعب فهم النظرية لكن ذلك لا يعني عدم وجود آلية بديلة لتخصيص الموارد وهنا بالتأكيد نقصد التخطيط الاقتصادي كوسيلة لتخطيط الموارد . ومنه من الضروري في غياب نموذج واضح للنظرية الاشتراكية المخططة يشبه نموذج الرأسمالية التنافسية، فإنه يمكن أن نستند على نظرية التخطيط لفهم الاشتراكية المخططة، رغم ثقل البعد السياسي في هذا المنظور ظهر ميل لربط التخطيط القومي الاقتصادي بالاشتراكية في إطار سياسي واقتصادي أيضا . نشير أيضا إلى نوع التخطيط المقصود في هذا الجزء، حيث نجد تخطيط النظام الاقتصادي مركزيا هو جوهر الاشتراكية المخططة، ويعود ذلك إلى أن التخطيط ينسجم مع أنواع مختلفة كثير من الترتيبات المؤسساتية والعقائدية. كما اتفق جل الاقتصاديين الذين ناقشوا مسألة التخطيط على أن كمية المعرفة الناتجة عن دراسة أكثر حداثة في وضع النماذج الرياضية للنظم الاقتصادية يعرف ب"نظرية التخطيط "Theory of Planning"مع الإشارة إلى أن هذه النظرية ناقشت مختلف أصول وتطبيقات التخطيط وهي تتراوح من الخبرة في الإدارة المحلية للمنشآت الرأسمالية الكبيرة إلى عمل نظام اقتصادي بالكامل سواء كان اشتراكي أو رأسمالي.

---

١. [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ -ص.ص ٢٠٦-٢٠٨]

هنا يتضح لنا أننا نواجه نوعين من التخطيط، وسنركز على التخطيط على الصعيد القومي وليس المستوى الجزئي وهو ما سبق وأشرنا إليه بالإضافة إلى الإشارة إلى أنه حتى في الدول التي يتم فيها معظم التخطيط القومي (الاتحاد السوفيتي سابقا) فإن ما يسمى بنظرية التخطيط ما هي إلا مجموعة من المبادئ العملية فليس هناك "نظرية" بالمعنى الكامل يمكن مقارنتها مع نموذج الاقتصاد السوقي، وما سنناقشه في بقية هذا النوع سيوضح ذلك.

ج – تخطيط الاقتصاد القومي:

يمكن مناقشة قضية تخطيط الاقتصاد القومي في عدة نقاط تأتي كالتالي:

١– المبادئ الأساسية:

«التخطيط محاولة الأخذ في الاعتبار المنافع والتكاليف الاجتماعية وذلك بتركيز إدارة تخصيص الموارد بكفاءة، لأن المنافع والتكاليف تكون غير واردة في حسابات متخذي القرارات اللامركزية » "جيرالد سيركن GERALD SIRKEN ".

هكذا عرف "جيرالد سيركن" التخطيط، ومن الملاحظ تركيز هذا الأخير على المستوى الملائم لاتخاذ القرار وكذلك العناصر الاجتماعية مقابل الخاصة في اتخاذ القرار، وعلى مستوى أدنى وضع " هيل G .M. HEAL" وصف بليغ لمفهوم الخطة حيث أورد أن الخطة «حل مشكلة تعظيم محدودة في ظل قيود معينة» ويقصد "هيل" بهذا التعريف أن جوهر الخطة هو تحقيق جملة من الأهداف بوجود قيود على الموارد المتاحة. بطبيعة الحال

ليس التعريفين السابقي الذكر هما الوحيدين، فقد عرف التخطيط القومي عدة تعاريف ناتجة عن اجتهاد الكثير من الاقتصاديين، لكن نكتفي بفهم التعريفين السابقين على أساس أنهما يوفيان حق البحث وما يهم أكثر هو فهم فكرة التخطيط القومي للاقتصاد ومنه سنعرض تحليل مختصر لمجمل التعارف المقدمة بشيء من الاختصار. تختلف تعارف التخطيط القومي شكلا لكن يبقى المضمون ثابت ويأتي الجوهر على أساس أن الخطة الاقتصادية القومية توجه النشاط في الاقتصاد من خلال الزمن نحو تحقيق أهداف محددة أو مرجوة. بعد هذه التوطئة حول جوهر التخطيط القومي نورد مصطلح جديد لم يذكر بعد ونقصد هنا مصطلح "التنبؤ" الذي يعني باختصار « توقع النشاط الاقتصادي في المستقبل». كما أننا لسنا في حاجة إلى التعمق في هذا المفهوم وآلياته، فقط نكتفي بالإشارة إلى دور هذا الأخير في عملية التخطيط. كما ذكر سابقا فإن التخطيط يأتي كمحاولة لتغيير حركة اتجاه الاقتصاد وبالتالي تغير النتائج الاقتصادية وبطبيعة الحال لا يتم ذلك إلا في حالة المعرفة المسبقة لوجهة النشاط الاقتصادي. وبكل تأكيد يمكن الآن استنتاج دور التنبؤ في عملية التخطيط والأهمية التي يعنى بها خاصة إذا علمنا أن التخطيط على العموم ينقسم إلى نوعين[1] "إرشادي Indicative "و/أو "توجيهي Directive". إذا كان التخطيط الإرشادي هو تحديد الأهداف على أمل التأثير في النتائج الاقتصادية عن طريق توفير معلومات خارجة عن السوق (ولا توجه

١. التخطيط القومي للاقتصاد

للمنشآت المنفردة عادة توجيهات من المخططين). فإن التخطيط التوجيهي Directive" هو تحديد المخططين للأهداف مع توقع تغيير النتائج مباشرة لأن أهداف الخطة ملزمة للمنشأة قانونيا. بشيء من الاختصار يمكن أيضا تصنيف الخطة إلى نوعين فهناك ما يعرف "بالخطة العملية Operative Plans" وهي عادة لا تدوم أكثر من سنة مع إمكانية التعديل، وهناك ما يعرف "بالخطة المنظورية Perspective Plans" وهي تدوم في العادة خمس سنوات مع إمكانية التعديل، ونلاحظ هنا أن هذا التصنيف يعتمد على معيار الزمن بالإضافة إلى نوعية الأهداف وقابلية تحقيقها. وباختصار أيضا نورد أن عملية التخطيط تمر في العادة بثلاث مراحل هي كالتالي:

أولا: بناء الخطة بتفصيل الأهداف والغايات التي نود تحقيقها والوسائل لتحقيق هذه الأهداف ويجب تحديد الإطار الزمني أيضا.

ثانيا: يتوجب وجود آلية تنظيمية لتنفيذ هذه الخطة وعلى وجه الخصوص وسائل لضمان قيام المشتركين في النظام الاقتصادي (مثل القطاع العائلي والمنشآت) فعلا بمحاولة تحقيق أهداف الخطة.

ثالثا: يجب أن يكون هناك وسائل لتقييم النتائج، وعندما تكون مختلفة عن الأهداف يجب أن يكون هناك وسائل لضمان المعلومات الإسترجاعية الملائمة من أجل تعديل الاتجاه المستقبلي للنشاط الاقتصادي.

وبهذا نكون قد قدمنا أهم أساسيات التخطيط القومي لنبدأ بشيء من التوسع والتفصيل.

٢- تخطيط الموازنات العينية:

مبدأ تخطيط الموازنات العينية يبدأ بتحديد هيئة التخطيط المركزي قائمة السلع والخدمات التي يجب إنتاجها في فترة الخطة[1] (عادة ما تكون سنة). ويأتي هذا على أساس تحديد هيئة التخطيط المدخلات (الأرض ،العمل، رأس المال...) الضرورية لإنتاج وحدة واحدة من الإنتاج (المخرجات) وهدف هيئة التخطيط هو تعظيم مستوى الإنتاج في ظل قيود المدخلات المحدودة. وقد انتشر هذا المدخل (مدخل الموازنات العينية) في عدد كبير من الدول نذكر على رأسها "الاتحاد السوفيتي سابقا وأوربا الشرقية بالإضافة إلى "الصين" . وبالعودة إلى عملية التخطيط فإنه من الضروري بالنسبة لهيئة التخطيط المركزي معرفة الموارد المتوفرة، وما هي الأهداف التي تود تحقيقها وعلى مستوى أعلى العلاقة بين الاثنين. والمبدأ الرئيسي في مدخل الموازنات العينية هو مساواة الكمية المطلوبة من الإنتاج (الطلب) مع الكمية المتوفرة (العرض). وإن لم يتم التوازن بين الجانبين، وجب اتخاذ الخطوات الإدارية للتقليل من الطلب و/أو زيادة العرض ويجب إيجاد التوازن لكل عنصر بالإضافة إلى ضرورة توازن إجمالي العرض و إجمالي الطلب. ورغم بساطة فكرة الموازنات العينية إلا أنه يمكن مصادفة مشاكل معقدة وعلى مستوى كبير من الأهمية حين التطبيق العملي لها . ونتوقف عند هذا القدر فيما يخص هذه النقطة فنحن نعنى فقط بالإشارة لا التفصيل وهو ما يتناسب مع أهداف البحث.

---

[1] [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ –ص١٧٥]

٣-نظرية التخطيط الاقتصادي:

نناقش نظرية التخطيط الاقتصادي في ثلاث نقاط رئيسية تأتي كما يلي:

٣-١- مشكلة التخطيط:

إن فحوى المشكلة يأتي في شكل محاولات متقدمة ومتزايدة لوضع نموذج "Paradigm" للاقتصاد المخطط يشبه ذلك نموذج السوق التنافسية.

في هذا السياق نجد منطق وضع الخطة المثالية المبني على أساس تطبيق مبدأ التعظيم المقيد. ويأتي ذلك على مستوى المنشأة من خلال المعادلة التالية والتي تلخص مشكلة التخطيط (يأتي هذا في صدد التشابه الكبير بين مشكلة التخطيط في المنشأة ونظريته على المستوى القومي)[١]:

$$U=(X_1, X_2, \ldots X_n) \ldots (1) \quad i=1,2,\ldots n$$

حيث أن **Xi** منتجات يتم إنتاجها بناءا على التكنولوجيا الموجودة:

$$X_i=F(U_1, U_2, \ldots U_m) \ldots (2) \quad j=1,2,\ldots m$$

و **Uj** ترمز للموارد (أرض، مواد، عمل...) محددة كالتالي:

$$Uj \leq bj \ldots (3) \quad j=1,2,\ldots m$$

و **bj** ترمز لكميات الموارد المتاحة، و **Uj** مجموعة كمية الموارد j المستخدمة من قبل جميع المنتجين.

$$Uj \quad \cdot \ldots (4)$$

١. [جريجوري، و آخرون، ١٩٩٤ -ص١٧٧]

تسمى المعادلة (1) بدالة الهدف "Objective Function" ويقصد بذلك أن هدف التخطيط هو إيجاد حل لهذه المعادلة. وتلخص دالة الهدف أهداف المخططين الاقتصادين وتوفر علاقة دقيقة بين المنفعة التي يحصل عليها المجتمع (**U**) و إنتاج السلع والخدمات (**Xi**) التي تشتق منها المنفعة الاجتماعية أو الخدمات. ومن ناحية أخرى يعتمد حجم السلع والخدمات المتوفرة على توافر الموارد(**Uj**) بافتراض تكنولوجيا معينة. ولا يمكن استغلال الموارد بحدود تفوق مدى توفرها (**bj**) على المستوى الإجمالي أو كمورد واحد . لكن هذه المعادلة تبقى في إطار نظري بحت، حيث نجد على المستوى العملي أو الواقعي صعوبة تحديد جل المتغيرات وإذا تم ذلك فإنه لا يتم بالدقة المطلوبة والتي تحقق الهدف المنشود . وهو ما يعكس مشكلة التخطيط وبهذا تتضح ضرورة إيجاد حل لمشكلة التخطيط وتتوفر لهذا الغرض عدة طرق تسمى روتين التخطيط "Planning routine" .

٣-٢- روتين التخطيط:

تشبه مشكلة التخطيط نموذج التعظيم لمنشأة واحدة المشار إليه سابقا ويمكن حله بطريقة شائعة. ويقصد بالروتين هنا ما هي آليات أو أهم الطرق التي يتم من خلالها حل مشكلة التخطيط؟

ويمكن جمعها في ثلاث أنواع أساسية: موجهة بالسعر، موجهة بغير السعر، أو مزيج من الاثنين وقبل التطرق لهذه الأنواع الثلاثة نقدم بعض التوضيح لتعميق فهمنا فيما بعد للحلول.

إن تعقيد الاقتصاد القومي وتسطير خطة له ثم إيجاد حل لها تستدعي المرور بالعديد من الخطوات وتسمى هذه الطريقة بطريقة التكرار. إن مدخل التكرار لحل مشكلة التخطيط يستخدم معايير مشابهة لتقويم فعالية روتين التخطيط: أي روتينيات التخطيط تحقق أفضل الحلول في أصغر فترة من الوقت. لكن تبقى مشكلة ضخامة الحسابات التي تتطلبها عملية إعداد خطة قومية رغم اعتبار أن الحل يأتي من خلال مدخل الموازنات العينية الذي يأخذ في الحسبان أهم الاهتزازات الناتجة عن عدم التوازن.

٣-٣- التخطيط بالأسعار:

توضع في العادة نماذج للتخطيط موجهة سعريا في الاشتراكية المخططة مركزيا بهدف إيجاد قائمة الأسعار النادرة (توازنية) التي تساعد المخططين لوضع قواعد لتخصيص الموارد. ومن بين روتينيات التخطيط الموجه سعريا والأكثر شيوعا نجد نموذج" لانج "[١] وهو ما سنعرضه بشيء من التفصيل عند الانتقال إلى اشتراكية السوق . ولب هذا الروتين هو إمكانية توليد أسعار توازنية مباشرة من عملية التخطيط دون أن نستخدم آلية السوق، وهي آلية جد معقدة تعتمد على إيجاد حلين لدالة الهدف، الحل الأساسي "Primale" والحل المقابل "Dual"وهما حلان نظريان بصيغة رياضية معقدة نتفادى الدخول في تفاصيلها.

١. تبعا لواضعه أوسكار لانج

٣-٤- التخطيط اللاسعري:

وهو الوجه المقابل أو البديل للتخطيط السعري[١]. كما نجد تفسيرين لهذا المدخل:

التفسير الأول:

يعتمد على "الحل الأساسي Primale Solutions" والذي سبق وأشرنا إليه وذلك من خلال مجموعة من المدخلات والمخرجات المثلى. التي تمثل ذلك الحل والتي يعتمد المخططون عليها لإصدار توجيهات تتعلق بتحديد المدخلات والمخرجات المادية للوحدات الإنتاجية. وتتم جميع مداخل عملية التخطيط على مدى العملية الإنتاجية دون الإشارة إلى الأسعار، مع العلم أن تقويمات الموارد موجودة ضمنيا في تجربة التخطيط .

التفسير الثاني:

وهو ما يعرف بالتخطيط الكمي "Quantity Planning "حيث تكون الأسعار فيه غير واردة. وتتم عملية التخطيط حسب هذا التفسير انطلاقا من الفرضيات التالية:

- ثبات نسبة الموارد أي أنها تكون عديمة المرونة بالنسبة للتكنولوجيا الموجودة.
- لن تتغير العلاقة بين المدخلات والمخرجات عندما تتغير الأسعار.

وتندرج الفرضيتين السابقتي الذكر في أكثر النماذج انتشار وهو نموذج "المدخلات والمخرجات الساكن"Static" حيث تكون فيه الأسعار غير واردة

١. [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ -ص١٨٧]

نظرا للفرضيات السالفة الذكر. ويستخدم روتين التخطيط اللاسعري طريقة أخرى عمليا حيث أساس تخطيط المدخلات والمخرجات هو المصفوفة الفنية "Technology Matrix " والتي تسمح للمخططين من المقاربة بين جميع المدخلات وجميع المخرجات وعلى درجة عالية من التجميع للاقتصاد ككل. ونشير أخيرا إلى أن جوهر الاختلاف بين التخطيط السعري والتخطيط اللاسعري هو أن الصيغة اللاسعرية تكون ذات حرية محدودة في اتخاذ القرارات. ففي الصيغة اللاسعرية ليس هناك أسعار، ويتم إملاء الأوامر على المنشآت بالتفصيل فيما يخص ماذا تنتج وما هي المدخلات التي عليها استعمالها.

الفرع الثاني: الاشتراكية السوقية:

أ- الأسس النظرية: (إسهامات "لانج"):

إن الأساس ألمنظوري لاشتراكية السوق يأتي من خلال إسهامات الاقتصادي البولندي الأصل "أوسكار لانج"OSCAR LANGE"[1] (سبق وأشرنا إليه) من خلال تطويره لنموذج يعرف بنموذج "التجربة والخطأ". يركز نموذج التجربة والخطأ في الواقع على استخدام إطار التوازن العام (مهد كتابات كل من "بيرون" و "باريتو" و"فالراس") ويقترح عدد من المراحل للوصول إلى الحل (ما ركز عليه "ليون فالراس"). نشير أيضا إلى أن نموذج التجربة والخطأ لم يكن حكرا على "لانج" وحده فقد قدم العديد من الاقتصاديين لهذا النموذج ويأتي على رأسهم" ديكسون H .D. DICKSON"

١. [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ –ص.ص ١٩١- ١٩٢]

و"آبا ليرنر ABBA LERNER" ومنه نستنتج وجود العديد من الصيغ المختلفة لهذا النموذج، وننوه إلى أننا سنركز على الأوجه الرئيسية للنموذج العام بشيء من الاختصار. في بداية تحليلنا لهذا النموذج نذكر أن الدول الاشتراكية التي تقترب من نموذج "لانج" (على رأسها يوغسلافيا) قد اختارت نظامها دون معرفة سابقة بنموذج "لانج"، علاوة على ذلك يختلف نموذج "لانج" للاشتراكية السوفيتية عن تعريفنا لها ويأتي ذلك من خلال إدراج لانج للاستخدام الغير مباشر للسوق. بشيء من التعمق في طرح نموذج "لانج" نبرز تركيزه على ثلاث مستويات من اتخاذ القرار في النظام الاقتصادي كما يوضح الشكل التالي:

جدول يوضح تنظيم النظام الاقتصادي حسب" لانج": الرسم البياني رقم (٢)[١]

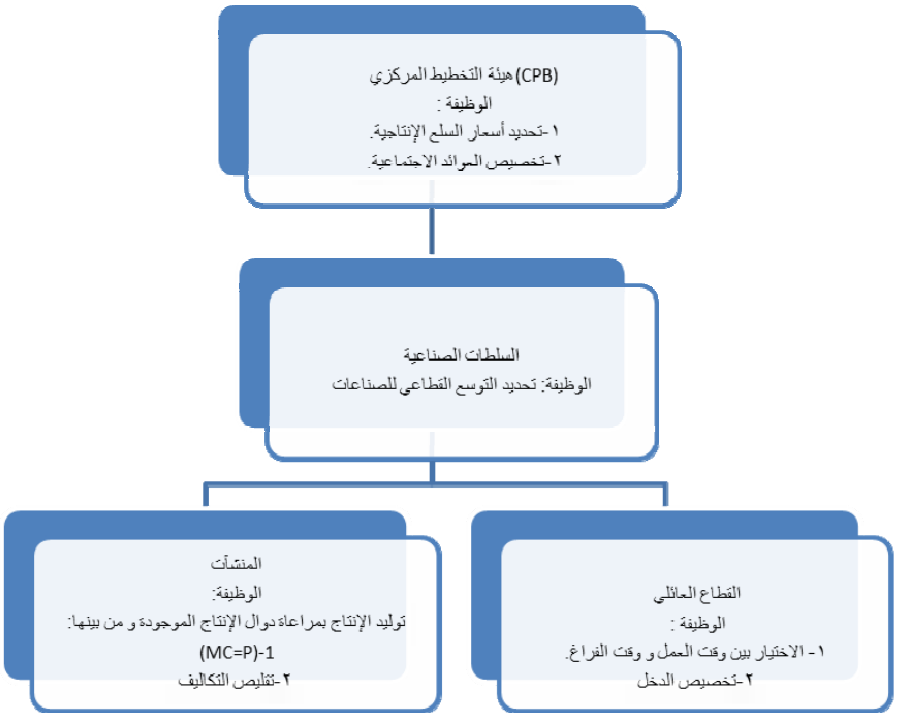

١. [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ –ص١٩٣]

نلاحظ من الشكل السابق توزيع السلطة على ثلاث مستويات بحيث يعتلي هرم السلطة "هيئة التخطيط المركزي (CPB)" ثم على مستوى أدنى نجد "السلطات الصناعية" لنجد في المستوى الأخير كل من "قطاع العائلات" و"المنشآت". ويفترض امتلاك الدول لعوامل الإنتاج باستثناء العمل بالإضافة لفرض تخصيص السلع الاستهلاكية عن طريق السوق. في هذا النموذج نموذج "لانج" تحدد هيئة التخطيط المركزي أسعار السلع الإنتاجية، ثم يتم إعلام المنشآت المنتجة بهذه الأسعار ويطلب منها الإنتاج مع مراعاة قاعدتين رئيسيتين هما :

إنتاج ذلك المستوى من الإنتاج الذي تتساوى فيه التكلفة الحدية مع الأسعار (MC=P)، وتقليص تكاليف الإنتاج عند ذلك المستوى من الإنتاج، لتترك حرية القرار فيما بعد للقطاع العائلي فيما يخص عرضه للعمل. يتضح من خلال هذه الطريقة في التنظيم الاقتصادي احتمال وجود خلل فيما يخص مسألة التوازن، وذلك من خلال حقيقة أسعار السلع الإنتاجية التي يتم تحديدها في بداية العملية من طرف هيئة التخطيط المركزي وهو ما يفرض احتمال عدم تساوي أسعار السلع مع التكاليف الحدية مما يعني احتمال عدم حصول التوازن، فليس هناك سبب للاعتقاد أنه إذا ما اتبعت المنشآت تلك القواعد المفروضة من طرف هيئة التخطيط المركزي (على افتراض أنها تطبقها فعلا) سيتم إنتاج ذلك المستوى من السلع والخدمات الذي يتساوى عرضه مع الطلب عليه. في هذه النقطة يأتي تدخل "لانج" حيث يقترح أنه إذا حصل في نهاية فترة التخطيط (رغم أنه لم يحددها)

فائض عرض من سلعة ما، تم تخفيض سعر تلك السلعة عن طريق هيئة التخطيط المركزي. وإذا نتج فائض طلب رفعت هيئة التخطيط المركزي الأسعار، وبذلك ستقوم هيئة التخطيط المركزي عن طريق العمليات المتتابعة مع الوقت بتكييف الأسعار حتى تصبح في المستوى الصحيح أين يتساوى العرض مع الطلب.

- يضيف" لانج " دور آخر لهيئة التخطيط المركزي لا يقل أهمية عن دورها في تحديد الأسعار وهو تخصيص العوائد الاجتماعية (إيجارات وأرباح) المتحققة من استخدام الموارد الإنتاجية التي تملكها الدولة. ويمكن توزيع تلك العوائد على شكل خدمات عامة ذلك من خلال التعاون مع السلطات الوسيطة (السلطات الصناعية) حول قرار الاستثمار، أين تلعب هذه الأخيرة دورا رئيسيا في تحديد مستوى التوسع القطاعي للصناعة. أي توجيه الناتج الصناعي باختيار نوع الصناعة اللازمة ومقدار الموارد المخصصة لها من خلال عملية الاستثمار وبهذا سيكون للدولة درجة عالية من السيطرة بحيث يكون باستطاعتها تحديد حجم واتجاه الأرصدة الاستثمارية، مع العلم أن "لانج" جادل على أن الأرصدة الاستثمارية يجب أن يتم تخصيصها إجمالا بحيث تتساوى المعدلات الحدية للعائد في مختلف التطبيقات. ونخلص في الأخير أنه في نموذج "لانج" تحظى هيئة التخطيط المركزي بتحكم على درجة عالية في النظام الاقتصادي، وفي نفس الوقت تستخدم الأسعار لأجل اتخاذ القرار من قبل هيئة التخطيط، وبما أن ملكية وسائل الإنتاج تعود للدولة

فسيكون بإمكانها تحديد كل من معدلات "RATIO" واتجاه النشاط الاقتصادي.

ومنه يتم التخلص من تأثير الملكية الخاصة وكذلك العائد عليها، وبناءا عليه سيكون توزيع الدخل إلى حد كبير أكثر تساوي منه في الرأسمالية. أما فيما يتعلق بنسبة الاستثمار فإنها ستكون المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي، وسيكون هذا المعدل بدوره محدد إلى درجة كبيرة من طرف الدولة. نذكر أيضا أن عمل "لانج" لم يخل من الانتقادات بدءا من عدم تدقيقه في عملية إدراج السوق بطريقة غير مباشرة في الاقتصاد الاشتراكي فلم يتكلم عن عوائق الدخول إلى السوق أو اقتصاديات الحجم أو تغيير التكنولوجيا وكلها آليات تتحكم بالأسعار في السوق، ويتضح دورها من خلال التحليل الرأسمالي الذي سبق وتطرقنا إليه، بالإضافة إلى ملاحظة "لانج" نفسه أن عدد المهام الكبير الذي خصصه لهيئة التخطيط المركزي قد يؤدي إلى قيام بيروقراطية كبيرة وهي أحد المظاهر الأكثر سلبية للاشتراكية في ذلك الوقت.

نجد أيضا أن أكثر الانتقادات جرأة لنموذج "لانج" جاءت من طرف الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل، والذي سبق وتكلمنا عنه "هايك HAYEK" أين يجادل على أنه على الرغم من أن مجموعة المهام المنوطة بهيئة التخطيط المركزي من الممكن إدارتها نظريا إلا أنه من المحتمل أن يتعذر ذلك من الناحية العملية. أخيرا رغم أن النموذج لم يخلو من انتقادات الكثير من الاقتصاديين والذين على رأسهم "هايك" كما سبق وأن أشرنا، إلا

أنه أثار اهتماما عظيما نظرا لاستخدام معظم النظم الاشتراكية الموجودة سابقا الشكل الخام لنموذج التجربة والخطأ لتحديد الأسعار على الأقل الاستهلاكية منها، والاعتماد على طريقة التجربة والخطأ هام جدا لأن نماذج التخطيط الرياضية (تحديد الأسعار) لم تحظى كثيرا بتطبيقات عملية على الرغم من أناقتها النظرية.

ب- الاشتراكية السوقية "الصيغة التعاونية:

تعتبر الصيغة التعاونية أو "اقتصاد عمال الإدارة" أحدث أو آخر صيغة نظرية نوعا ما لمدخل اشتراكية السوق. يأتي هذا التطور في النموذج التعاوني لاشتراكية السوق نتيجة بروز أهمية المشاركة العمالية في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم نذكر أيضا أن أهم الاقتصاديين الذين نادوا بهذا الاتجاه "ياروسلاف فانك JAROSLAVE VANEK"حيث عمل على بناء معالم مفهوم "الاقتصاد المبني على المشاركة "Participatory Economy" من خلال تحديد مميزات هذا النظام بخمسة مميزات هي كتالي:

١- تدار المنشآت بطريقة المشاركة من طرف الناس العاملين فيها.

٢- يجب أن يسود تقاسم الدخل و أن يكون عادلا أي متساوي بين العمال ذوي النوعية و الكثافة الواحدة و يجب أن يحكم عن طريق توزيع الدخل ديمقراطي متفق عليه وأن يقوم بتخصيص لكل وظيفة حقها النسبي على صافي مجموعة الإنتاج.

٣- برغم أن العمال قد يقطفوا ثمار العملية الإنتاجية إلا أنهم لا يملكون

الموارد الإنتاجية و عليهم أن يدفعوا مقابل استخدمها .

٤- على الاقتصاد أن يكون اقتصادا سوقيا و يمكن استخدام التخطيط الاقتصادي عن طريق آليات غير مباشرة ولكن ليس عن طريق الأمر المباشر للمنشأة أو مجموعة المنشآت.

٥- هناك حرية الاختيار فيما يتعلق بالتوظيف.

بعد التعرف على أهم مميزات هذه الصيغة نأتي الآن لشرح فحوى هذا النموذج، تملك الدولة الموارد باستثناء العمل وتستخدم من قبل جميع المنشآت التي تدفع رسما للدولة مقابل الاستعمال. تحدد أسعار السلع الإنتاجية والاستهلاكية بتفاعل قوى الطلب والعرض في السوق، وتدار المنشآت من قبل العمال الذين يحاولون تعظيم العوائد لكل عامل في المنشأة. بالإضافة لفرض الدولة رسما على استخدام الأصول الرأسمالية، والأرض فإنها ستقوم أيضا بإدارة القطاع العام في الاقتصاد وقد تفرض الضرائب لتمويل الإنشاءات الثقافية والصناعية. وبهذا نكون قد رسمنا صورة أكثر بساطة وأكثر اختصار لاقتصادية السوق التعاونية مع العلم أنه فيما يخص سلوك المنشأة في هذا النوع من التنظيمات الاقتصادية فهي أكثر تعقيد لذا نتفادى التفصيل فيها . بطبيعة الحال أنه لكل نموذج نجد الكثير من الانتقادات والردود فيما يخص نصيب الصيغة التعاونية كان كالتالي:

١- نقد "بنجامين وارد" :

من خلال تحليل "وارد" للنموذج التعاوني وبشيء من التفصيل لاحظ وجود

ميزتين أساسيتين لهذا النموذج:

* أن المصلحة الذاتية المادية للفرد تشكل الحافز الإنساني المسيطر.
* اللجوء للأسواق كوسيلة لتخصيص الموارد .

ركز "وارد" على تحليل رد فعل التعاونيات للتغيرات المختلفة في البيئة السائدة، وذلك من خلال دراسته آثار أسعار المنتجات على العرض فهو يرى أنه بالنسبة للمنشأة الرأسمالية ومنشأة "لانج" كلما ارتفع السعر أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج بمعنى أن منحنى العرض مائل إلى الأعلى، كما استثنى حالة يمكن أن يكون فيها ميل منحنى العرض سالبا في حالة التعاونية وخاصة في الأجل القصير[1] وهو الأمر الذي يوجه صفعة لنظام تخصص فيه الموارد عن طريق السوق، فهي النتيجة التي يمكن أن تنبأ بحدوث عدم استقرار على مستوى التوازن في الأسواق. جادل "وارد" أيضا، إلى إمكانية أن تكون التعاونية غير مرغوبة خاصة في بيئة غير تنافسية بالإضافة إلى الإشارة أنه إذا اختلفت دوال إنتاج تعاونيتين تنتجان نفس السلعة فإن ذلك سيؤدي إلى سوء تخصيص للعمل ورأس المال وهي الحالة التي لا نراها في منشأتين رأسماليتين تعملان في نفس الظروف. وفي آخر نقد "وارد" للنموذج التعاوني كان حول نظام الحوافز، الذي خلق نوع من الطروحات صعبة الحل خاصة مع استعانة – المنشأة التعاونية بإدارة متخصصة فكانت كيفية تحفيز ورقابة المدراء ماثلة – وتبقى ماثلة.

---

١. زيادة أسعار المنتجات تؤدي إلى انخفاض في مستوى الإنتاج.

٢ -رد "يارسولاف فانك JARSOLAVE VANEK":

على عكس نظيره فإن "فانك" ينظر إلى الصيغة التعاونية بنظرة ايجابية فهو يدعي أن الاقتصاد المبني على المشاركة يشكل نموذجا فيه عناصر التطور الاجتماعي المهمة في السنوات القادمة[١] (بالنظر إلى تاريخ دراسته) كما يرى في هذا النظام الخيار الأمثل للدول النامية . ويعود "فانك" إلى نقد "وارد" بخصوص النقاط السالفة الذكر:

١) يرى "فانك" على عكس "وارد" أنه إذا تماثلت ظروف منشأتين تعاونيتين وإذا كان هناك حرية دخول وخروج فسوف تكون قرارات المدخلات والمخرجات للتعاونيات مطابقة لقرارات المنشأتين الرأسماليتين العاملتين تحت نفس الظروف.

٢) يجادل "فانك" بأن النتائج ستكون مرغوبة أكثر من وجهة نظر اجتماعية، لأن عائد العمال في حالة الرأسمالية سيكون بناءا على قيمة الإنتاج الحدي بينما في حالة التعاونية تتم مكافأة العمال بناءا على قرار الوحدة التعاونية التي يحكمها العمال أنفسهم.

٣) يعتقد "فانك" أنه وفي ظل أوضاع ممكنة أو مؤكدة التي يكون منحنى عرض المنشأة التعاونية سالب الميل كما اقترح وارد . فإذا كانت المنشأة تنتج عدة منتجات، وإذا كانت تواجه محددا خارجيا، فقد بين فانك أن عرض المنشأة سيكون موجب الميل.

---

١. [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ – ص ٢٠٤]

المنشأة في التعاونية في حالة المنافسة الغير الكاملة تكون أفضل حالا من المنشأة الرأسمالية في حالة المنافسة الغير الكاملة.

وهكذا نرى أن فانك قد واصل الرد على نقد وارد مبرزا أهم مزايا الصيغة التعاونية.

المطلب الثالث

كفاءة النظام الاشتراكي

يلخص هذا المطلب أهم الآراء التي أخضعت النظام الاقتصادي الاشتراكي للتقييم وبذلك نشير إلى أهم ميزاته ونحاول ابرز عيوبه على الأقل من وجهة نظر نقاده.

الفرع الأول: فرضيات أداء النظام الاشتراكي:

كما سبق أن وضعنا جدول يلخص فرضيات أداء النظام الرأسمالي نحاول بناء جدول مماثل يوضح أهم فرضيات أداء النظام الاشتراكي ثم نتطرق لشرحه: جدول رقم (٥)[١]

المعايير	الأداء
الكفاءة	غير مفصول فيها
الاستقرار	استقرار أكثر من النظام الرأسمالي مع وجود استثناءات
توزيع الدخل	أقل تفاوت منه في النظام الرأسمالي(أكثر مساواة)
النمو الاقتصادي	غير مفصول فيها مع تغليب رأي أنه أقل ما هو في الرأسمالية
أهداف تنموية	قدرة أكبر على توجيه الموارد نحو أهداف تنموية محددة

١. [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ – ص ٢٠٦]

تبرير الجدول :

الكفاءة:

قدم كل من "فانك" و"لانج" حجج ذات قوى هائلة على أن كفاءة الاشتراكية السوقية أعلى من الرأسمالية السوقية لكن توجد حجج بنفس القوى في الجهة المعاكسة والتي يمثلها كل من "هايك" و"بيرجنس" و "وارد".

الاستقرار: أكثر الحجج المقدمة تصب في اتجاه أن الاشتراكية المخططة أكثر استقرار من الاشتراكية السوقية والرأسمالية لكن رغم ذلك فإنه تتجلى فرضية لا يستطيع أحد إنكارها وهي وجود عدم استقرار مستتر كبير (تضخم مكبوت وعدم توظيف كامل) في الاقتصادات الاشتراكية المخططة.

توزيع الدخل:

توجد فرضية رئيسية وهي تشمل نوعي الاشتراكية السابقي الذكر حيث تنص على أن توزيع الدخل فيهما أقل تفاوتا عنه في ظل الرأسمالية، وبما أن الدولة هي التي تملك عوامل الإنتاج باستثناء العمل فإنها من غير الممكن أن توزع الدخل (غير الأجري) بطريقة أكثر تفاوت عنه في المجتمعات الرأسمالية.

النمو الاقتصادي:

نظريا يعد النظام الاشتراكي الأكفأ كأداة لتحقيق معدلات نمو أكبر، حيث مع تولي الدولة مهمة الاستثمار وتسيير دواليب التنمية فكل المؤشرات تصب في أن معدلات النمو ستكون سريعة، لكن الواقع لا يعكس ذلك فجل الدول الاشتراكية صادفت معدلات نمو منخفضة مع وجود بعض الاستثناءات في

الدول التي حاولت تطبيق الاشتراكية السوقية.

الأهداف التنموية:

من ناحية تسطير الأهداف التنموية والقدرة على التخطيط فإنهما نقطتان تحسبان للنظام الاشتراكي لكن رغم ذلك تبقى إشكالية الواقع الذي سارت إليه دول المعسكرين ومنه فقد بقي الحكم مبهم فلا نستطيع الحكم على نظام هو الأكثر كفاءة نظريا، على أنه الأكفأ من نظيره الذي هو الأكثر كفاءة تطبيقيا من حيث الواقع.

الفرع الثاني: وجهات نظر في الاقتصاد الاشتراكي:

لقد تباينت وجهات النظر في الاقتصاد الاشتراكي وكثرت ولقد ركزنا في هذا البحث على وجهتين الأولى مست عنصر يعد الرئيسي في هذا النظام والثانية جاءت من خلال اقتصادي كبير يحسب على هذا النظام[1]:

١ -الخطة والسوق:

لقد طرحت العديد من التساؤلات حول هذا العنصر ألا وهو التنسيق (الخطة أم السوق) أي أيتم توزيع الموارد حسب الخطة أم حسب السوق وهنا يظهر تساؤلين جزئيين يضيفان بعض العمق للتساؤل الرئيسي وهما:

- هل من الواجب اتخاذ القرارات جميعها في المستويات العليا من قبل المخططين، أم هل يجب أن يكون هناك بعض اللامركزية لصالح المستويات الدنيا؟

---

١. [جريجوري، و آخرون، ١٩٩٤ – ص٢١٠]

هل يمكن حل الخطة فعليا وتحقيق كل من الانسجام "**Consistency**" والأمثلية " **Optimality**".

من خلال التساؤلين ألسابقي الذكر نلاحظ أن الإشكال يتجاوز التساؤل الرئيسي وهو "الخطة أم السوق" ليتضح أن النظام الاقتصادي الاشتراكي أكثر تعقيد من الرأسمالي فهو يحتاج إلى دراسات أعمق وتطبيقات أعقد ليمكن التكلم على نظام اقتصادي هو الأكفأ .

٢ -"كارني "والاقتصاد الاشتراكي:

يأتي رأي "كارني" في خضم جملة من التناقضات، حيث يجادل بأن النظام الاقتصادي الاشتراكي المخطط نظام عجز "**Shortage**"[١]، حيث يكون فيه العجز منتظما دائما ويولد نفسه، وجادل أيضا على أن الاقتصاد ذو العجز يظهر إلى حد كبير نتيجة لطبيعة الأعمال في النظم الاشتراكية المخططة والقوانين التي تعمل المؤسسات في ظلها . ويرى أيضا أن حالة الظروف الخارجية للمنشأة في النظام الاشتراكي أكثر يسر منها في النظام الرأسمالي، حيث نجد في حالة المنشأة الرأسمالية أنها خاضعة لقيود حتمية قاسية فيما يخص الميزانية، أين نجد في الجهة المقابلة أن محدد الميزانية في المنشأة الاشتراكية ضعيف ويعود السبب الرئيسي إلى الدور الأساسي للأسعار الذي تلعبه في الحالة الأولى وعدم أخذها بعين الاعتبار (نسبيا) في الحالة الثانية. ويعد موقف "كارني" متباين، حيث يعد المعجب المتشائم من الاشتراكية بطريقة مختلفة عن" شومبيتر " (المعجب المتشائم

---

١. [جريجوري ، و آخرون ،١٩٩٤ – ص٢١١]

ن الاشتراكية بطريقة مختلفة عن" شومبيتر " (المعجب المتشائم بالرأسمالية) ، حيث نجد أن "كارني" ينقد الاشتراكية في بعض معالمها (بالأخص قضية التخطيط المركزي) ليجادل على كفاءاتها كنظام اقتصادي بمزايا معينة عرفت "بنموذج كارني للاشتراكية" .

وبهذا نكون قد سطرنا آخر نقطة في هذا النظام خاتمين هذا المبحث لنرى مبحث آخر ونظام آخر لا يقل أهمية عن سابقيه وهو النظام الاقتصادي الإسلامي.

المبحث الرابع

النظام الاقتصادي الإسلامي

رغم الاختلاف الذي ظهر ويعترف به جل الاقتصاديين بين نظامين هما الأشهر من حيث الانتشار؛ ورغم تلاشي أحدهما، إلا أنه يجمع معظم الاقتصاديين على تقارب المصدر أو المنشأ. هنا نأتي إلى عرض أهم نظام (على الأقل من وجهة نظرنا أين نرى أنه فهم هذا الأخير يقدم الكثير من الإجابات للأسئلة المطروحة)، وبالتأكيد نقصد النظام الاقتصادي الإسلامي.

نشير أيضا أنه لخصوصية هذا النظام فإننا في تحليلنا له وضعنا بعض الخصوصية مع منهج يختلف بعض الشيء عن المنهج المتبع آنفا ليبقى الهدف دائما فهم هذا المدخل لا التعمق فيه مراعاة لمتطلبات البحث.

المطلب الأول

عموميات حول النظام الاقتصادي الإسلامي

ربطت الرأسمالية بقدرة الفرد وحده على قيادة دواليب الاقتصاد وربطت الاشتراكية بقدرة الدولة (أو الجماعة) على تسيير مصالح الفرد الاقتصادية، وربط النظام الاقتصادي الإسلامي بتنظيم خارج هذه المعضلة. فالنظام الاقتصادي الإسلامي يتجاوز إشكالية الانتقال من الفرد إلى المجتمع أو الانتقال من المجتمع إلى الفرد لتحقيق أهداف الاقتصاد، إذن ما هو الأساس الذي يتبعه النظام الاقتصادي الإسلامي لتسيير مصالح المجتمع الاقتصادي؟ يأتي الجواب تدريجيا بداية من التحقيق في عموميات هذا الأخير.

الفرع الأول: مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي:

قبل التطرق إلى مفهوم هذا النظام نشير إلى أننا آثرنا أن نعرض هذا المفهوم لأنه توجد بعض الخصوصية مع وجود إضافة تفرض الفرق بين هذا الأخير والتعريف المتفق عليه من طرف الرأسمالية والاشتراكية.

١-تفصيل الدكتور "مسفر بن علي القحطاني":

أ) -تعريف الاقتصاد الإسلامي:

- لغة:

«مأخوذ من القصد وهو استقامة الطريق والعدل، والقصد في الشيء خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير»[١].

١. [علي القحطاني، ٢٠٠٢]

- اصطلاحا :

هو الأحكام والقواعد الشرعية التي تنظم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته، «أو هو مجموع الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القران الكريم والسنة، و هو البناء النظري الاقتصادي الذي يقام على تلك الأصول بحسب كل بنية وكل عصر»[1]. "محمد الجمال " .

ب) - أحكام الاقتصاد الإسلامي:

هي نوعين:

الأحكام الثابتة:

وهي ما كانت ثابتة بأدلة قطعية أو راجعة إلى أصل قطعي في الكتاب آو السنة آو الإجماع كحرمة الربا، وحل البيع، ووجوب الواجبات وتحريم المحرمات، وأحكام الحدود والمقدرات. وتتميز هذه الأحكام بأنها : لا تتغير آو تتبدل مهما تغيرت الأزمنة والأمكنة كما أنها تتصف بصفة العموم والمرونة، لتطبق على جميع الناس من غير عسر ولا مشقة، فهي حاكمة لتصرفات الناس لا محكومة بهم.

- الأحكام المتغيرة:

وهي الثابتة بالأدلة الظنية في سندها أو في أدلتها والمتغيرة تبعا لمقتضيات المصلحة. وهذه الأحكام قد تتغير باختلاف أحوال النظر فيها . فهي خاضعة لاجتهاد العلماء وتغيرها بحسب المصلحة يختلف أحيانا بحسب الأشخاص والأزمنة والأمكنة، فيجوز لولي الأمر المجتهد أو العلماء المجتهدين أن

---

١. [صادق سعد،١٩٩٠-ص١١١]

يختاروا من الأحكام ما يرونه مناسبا لمستجدات الحياة وفق مقاصد الشريعة المعتبرة، ومن أمثلتها : أحكام البنوك الإسلامية.

٢-تفصيل "علي النجار":

أ) - في مفهوم الاقتصاد الإسلامي:

«هو ذلك العلم الذي يحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع من خلال إنتاج السلع وتوزيعها وتقديم الخدمات إشباعا لحاجات الناس، وهو لا يختلف في المفهوم الاقتصادي المعاصر والذي يرتكز على إشباع حاجات الناس كهدف عام. إنما يزيد عنه أن النظام الاقتصادي الإسلامي يعنى أيضا بجانب ثاني وهو توفير الحياة الكريمة التي تراعي القيم، وتنمي خصائص الإنسان العليا؛ وتزكي ثواب الله في الآخرة»[١].

ب) - تحليل التعريف:

من خلال التعريف نلاحظ أن الاقتصادي علي النجار قد ميز النظام الاقتصادي الإسلامي عن مثيله الوضعي بميزتين:

- مراعاة القيم:

حيث يوضح أن النظام الاقتصادي الإسلامي يزيد عن مثيله الوضعي، على أنه لا يهتم فقط بمعالجة المعاملات الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع، بل يزيد على ذلك اهتمامه بجانب الأخلاق والمثل العليا للإنسان وارتباطه بالعقيدة التي تحكم المجتمع الإسلامي ألا وهي الدين الإسلامي.

---

١. [علي النجار،١٩٧٨ -ص.ص١٠-١١]

- مرحلية العمل الاقتصادي:

ونقصد هنا اهتمام الاقتصاد الوضعي بمرحلة واحدة وهي الحياة فيرى أن الإنسان في صراع مع هذه الأخيرة لتلبية أكبر قدر من حاجياته على حساب أشياء أخرى يرفعها النظام الاقتصادي الإسلامي إلى المرتبة الأولى. يأتي هذا في سياق أن النظام الاقتصادي الإسلامي يضيف مرحلة ثانية للعمل الاقتصادي وهي مرحلة ما بعد الحياة الدنيا، بحيث يسعى الفرد في المجتمع الإسلامي إلى تلبية حاجياته الدنيوية مراعيا آخرته والثواب عند الله عز وجل؛ من خلال مراعاته لقيم وأخلاقيات الدين وهي المشار إليها آنفا.

٣- تفصيل "محمد شوقي الفنجري":

«في المجال الاقتصادي، جاء الإسلام، بمبادئ وأصول معينة تنطوي على سياسة اقتصادية متميزة، وقد جرى تطبيق هذه المبادئ وتلك السياسة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم بدقة، والتزم بها من بعده الخلفاء الراشدون، كما ارتبط بها حكام وأئمة المسلمين بدرجات متفاوتة، ليس هنا مجال للحكم عليها، وإنما كل ما يهم بيانه أن النظام الاقتصادي الإسلامي هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقا لأصول الإسلام وسياسته الاقتصادية»[١]. ويرى صاحب التعريف من خلال هذا الأخير أن للاقتصاد الإسلامي وجهين هما:

---

١. [شوقي الفنجري،١٩٨٠- ص٧٦]

أ) – وجه ثابت (الأصول أو المذاهب):

وهو عبارة عن مجموعة المبادئ أو الأصول أو السياسة الاقتصادية التي جاءت بها نصوص القرآن والسنة، ليلتزم بها المسلمون في كل زمان ومكان.

ب) – وجه متغير (النظام أو التطبيق):

وهو عبارة عن الأساليب والخطط العملية والحلول الاقتصادية التي تتبناها السلطة الحاكمة في كل مجتمع إسلامي، لإحالة أصول الإسلام وسياسته الاقتصادية إلى واقع مادي يعيش المجتمع في إطاره.

الفرع الثاني: خصائص الاقتصاد الإسلامي:

تأتي خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي على أساس كونها الميزات التي جعلته يبرز كفكر منفرد ذو اتجاه معين لا يتصف به النظامين ألسابقي الذكر وهي تحمل عدة تفاصيل منها المنشأ والأصل والمنهج ...

١- ربانية المصدر:

يعتبر النظام الاقتصادي الإسلامي جزء من الأهمية بما كان من الدين الإسلامي فمصدره إذا إلهي[١]، مستمد من بيان الله عز وجل. ويمكن تقسيم هذا المصدر إلى أربعة مصادر جزئية تعد المرجع الرئيسي للفصل في معظم القضايا الاقتصادية:

المصدر الأول: القرآن الكريم:

وهو المنزل على نبي الأمة محمد صلى الله عليه وسلم والمحفوظ كما نزل

---

١. [السالوس، ٢٠٠٢ – ص.ص ٣٢-٣٨]

إلى يوم القيامة، والقرآن الكريم فصل فيما لا يتغير تبعا للمكان والزمان: كالميراث ونظام الحكم إلى غير ذلك.

المصدر الثاني: السنة:

وتأتي كمفسر وميسر لفهم الأحكام والقضايا التي يستعص على بقية الخلق فهمها وتطبيقها بالطريقة الصحيحة ويتجلى ذلك في تفصيل أمور البيوع وغير ذلك.

المصدر الثالث: الإجماع:

وهو ما اقتضاه التجديد في العصر والناتج عن اختلاط الحضارات فقد جدت قضايا استلزمت اجتهاد الأئمة وأهل الذكر للفصل فيها، ذلك أن القرآن والسنة لم يفصلوا فيها .

المصدر الرابع: القياس:

وغيره من المصادر، يخضع لاجتهاد أحد علماء الدين الذي يصدر فتوى أو حكم في قضية اقتصادية حدث فيها خلاف بين جمع العلماء وهو لا ينزل منزلة المصادر السابقة لكنه يصح حسب مقتضيات القضية الاقتصادية وتقبل المجتمع للحكم في حد ذاته (ومثل ذلك فوائد البنوك والتفصيل فيها).

٢- ربانية الهدف: النظام الاقتصادي الإسلامي يهدف إلى سد حاجات الفرد والمجتمع الدنيوية، طبقا لشرع الله تعالى الذي استخلف الإنسان في التصرف في المال والانتفاع به، فالمسلم يدرك أن المال ملك لله - عز وجل- فيكون إرضاء مالك المال هدفا يسعى إليه المسلم في نشاطه الاقتصادي.

ولذلك نجد المسلم وهو يزاول نشاطه الاقتصادي يسلك مسلكه وهو يعبد الله – عز وجل– بل الهدف من نشاطه أساسا عبادة الله تبارك وتعالى.

٣– الرقابة المزدوجة:

يخضع المسلم في نشاطه الاقتصادي إلى نوعين من الرقابة :

- رقابة بشرية.
- رقابة ذاتية.

أ. الرقابة البشرية:

تعود إلى ما بعد هجرة الرسول – صلى الله عليه وسلم – حيث كان يراقب الأسواق بنفسه، وعندما فتحت مكة أرسل من يراقب أسواقها . ومن هنا ظهرت وظيفة "المحتسب" لمراقبة النشاط الاقتصادي إلى جانب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ب. الرقابة الذاتية:

تنبع من إحساس المسلم أن الله – عز وجل– أحل بعض الأمور وحرم أخرى، حيث يفرض رقابة ذاتية على المسلم ولذلك رأينا سلوك المسلم في نشاطه الاقتصادي كسلوكه في عبادته.

٤– الجميع بين الثبات والمرونة والتطور:

رأينا في الأحكام وجود ثوابت في الدين الإسلامي وهي بعيدة عن نقاش العموم من الناس أو حتى علماء الاقتصاد، ويفتح النقاش فيها في بعض الاستثناءات التي تقتضيها الضرورة الاقتصادية والاجتماعية ومثل ذلك قضية تحريم الربا، حل البيع، وكثير من العقود بالإضافة إلى الزكاة، وبما

أن الإسلام جاء خاتم للأديان ليطبق في كل زمان ومكان، فكان في اقتصاده من المرونة ما جعله يتسع للأساليب المختلفة والوسائل المتجددة. والعرف ما دام لا يتعارض مع أصل ثابت. فنرى الثوابت التي تحافظ على بقاء الأمة الإسلامية مع المرونة التي تضمن سير مقتضيات العصر ومستجداته من خلال الأصول السابقة الذكر والتي أتاحت الفرصة للتنمية الاقتصادية وفق منهج متعدد الأبعاد.

٥- التوازن بين المادية والروحية: يرجع هذا إلى المفارقة المطروحة من طرف الغرب على أن النظام الاقتصادي الإسلامي يغلب عنه الجانب الروحي وهو الذي عجل في اندثاره لكن العكس هو الذي حدث، دون التفصيل في تاريخ الوقائع الاقتصادية الإسلامية، نورد أهم خاصية للاقتصاد الإسلامي وهي التوازن بين المادية والروحية، فقد جاء بأحكام تنظم التعاملات المادية بين الأفراد وتوطد العلاقة بينهم وبين خالقهم دون أن يمس هذا التنظيم بالعلاقتين فهما متكاملان. فالإسلام يغذي الفرد المسلم بالقيم والأخلاق التي يسعى من خلالها إلى تلبية حاجاته الشخصية دون المساس بحاجات ومصالح المجتمع، كما يذم كل الظواهر التي تعرقل التنمية وتنشر الفساد في المجتمع، كما يرى الإسلام في النظام الاقتصادي الإسلامي نوع من العبادة حيث يحث الفرد على العمل بجد وبإتقان لكسب رزقه فهو يخدم نفسه ومجتمعه بهذا المنهج دون المساس بالقيم والأخلاقيات التي قد تتسبب في بعض الظواهر الاقتصادية التي تعيق التنمية (مثال ذلك تحريم العمل بالرشوة، أكل أموال الناس بالباطل...).

٦- التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية:

أشرنا إلى هذه النقطة في خضم النقطة السابقة، وندعم ذلك بالإشارة إلى أن الإسلام لا يحرم على الفرد أو يمنعه من العمل منفردا على كسب المال وتلبية حاجاته، وفي نفس الوقت هو يحفظ حقوق المجتمع المترتبة عن تلك الحرية التي يمنحها للفرد، من خلال تنظيم المعاملات والأساليب والنهج الذي يكسب من خلاله الفرد ثروته، وهو بذلك يضع علاقة تكامل بين الحرية الممنوحة للفرد ومصلحة المجتمع أو الجماعة، كما وفي نفس السياق لا يحرم على الفرد القيام بالعمل الجماعي بل يحبذه بما تقتضيه الضرورة وينظمه بحيث يحفظ حق الجماعة وحق الفرد في الجماعة وحق الفرد خارج الجماعة (المجتمع)، فتاريخ الاقتصاد الإسلامي حافل بالوقائع التي تبين حق الفرد في كسب الثروة بالطرق المشروعة وكيفية ضمان ذلك وضمان حق المجتمع، كما هو زاخر أيضا بالوقائع التي تدعم العمل الجماعي من خلال تشكيل ما يعرف ب"بيت مال المسلمين" والدور الذي كان يلعبه هذا التنظيم في حل القضايا الاقتصادية في المجتمع (البطالة...).

٧- الواقعية: النظام الاقتصادي الإسلامي واقعي في مبدئه ومنهجه وأحكامه:

فهو ينظر إلى الواقع العملي الذي يتفق مع طبائع الناس، ويرى دوافعهم وحاجاتهم ومشكلاتهم، لا يجنح إلى خيال أو تنظير بعيد عن الواقع. نرى في النظام الاقتصادي الإسلامي دقة الأحكام التي جاء بها (يرجع ذلك إلى ربانية المصدر) فهي تساير الواقع، فهي الأحكام التي وصل إليها كثير من

علماء الاقتصاد في المناهج السابقة لكن بعد دراسات كثيرة استغرقت مدة طويلة جدا، ويرجع سبب هذه الأخيرة إلى جنوح بعض العلماء إلى تفسير بعض الظواهر خارج الواقع. وبهذا يتميز النظام الاقتصادي الإسلامي عن سابقيه فهو الأكثر واقعية والأكثر تعمق في الواقع، فلا تستند أحكامه إلى نظريات تنتظر الفصل فيها أو نقدها، كما أن أحكامه جاءت بسيطة يستوعبها كل فرد في المجتمع كما أنها سهلة التطبيق في الحياة العملية وهو ما يعطي النظام سلاسة وسهولة في التطبيق بعيد عن تعقيد الدراسات المبنية على التنظير الذي يخرج عن أرض الواقع في بعض الأحيان رغم أنه يعالج في الأصل قضايا الواقع. هكذا نكون قد أحطنا بأهم مزايا وخصائص النظام الاقتصادي الإسلامي دون مبالغة في التعمق، ذلك أن مقتضيات البحث تقتضي هذا الأمر.

الفرع الثالث: أركان الاقتصاد الإسلامي: يرتكز النظام الاقتصادي الإسلامي على ثلاثة ركائز أو أركان أساسية كما تعتبر المبادئ الرئيسية[1] لتنظيمه وهي كالتي:

الركن الأول: الملكية المزدوجة:

نبدأ بالملكية الخاصة التي يختص الفرد بتملكها دون غيره، والملكية العامة والتي تعرف بأنها الملك المشاع لأفراد المجتمع. يتميز النظام الاقتصادي الإسلامي بكونه يقوم على النوعين في آن واحد، ليحقق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ويعترف بهاتين المصلحتين طالما لم يكن هناك

---

١. [السالوس، ٢٠٠٢ – ص ٣٩]

تعارض بينهما، وإن وجد فقد أتى الحل بتغليب مصلحة الجماعة على الفرد وكانت أدلة ذلك ما جاء في النص الشريف:

أ. عن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم: «لا يبيع حاضر لباد» أي لا توجد سمسرة، بحيث يرفع السمسار السعر أعلى مما لو باعه البادئ بنفسه.

ب. قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تلقوا الركبان»؛ فالملتقي سيشتري بسعر أقل ويبيع الناس بسعر أعلى، وقد حرم الناس من الشراء من الركبان أنفسهم بسعر أقل.

ج. أجاز بعض الفقهاء إخراج الطعام من يد محتكره قهرا وبيعه للناس.

هذا من جهة و من الجهة الثانية نجد أن الإسلام في طريق تحديده للملكية لا يلجأ إلى المعيار الكمي، إنما يستعمل المعيار الكيفي وهذا الأخير يقوم على خمس من المبادئ كالتالي[1]:

- بتحديدها من حيث أسباب التملك، وتنمية الملك، لا في كمية المال المملوك.
- بتحديد كيفية التصرف.
- بكون رقابة الأرض الخارجية ملكا للدولة لا للأفراد.
- بصيرورة الملكية الفردية ملكا عاما جبرا في أحوال معينة.
- بإعطاء من قصرت به الوسائل عن الحصول على حاجته ما يفي بتلك الحاجة في حدودها.

---

١. [النبهاني، ١٩٩٠ – ص ٤٠]

ويأتي تفصيل الملكية في النظام الاقتصادي الإسلامي كما يلي:

١) الملكية الجماعية: مجالات الملكية الجماعية ومصادرها:

- الأوقاف الخيرية:

ويعني تحبيس الأصل وتسبيل منفعته، وهذه المنفعة لا يختص فرد بملكيتها بل هي عامة لكل من يستحق الوقف.

- الحمى:

وهو أن يحمي الإمام جزءا من الأرض الموات المباحة لمصلحة المسلمين دون أن تخص بفرد معين منهم.

- الحاجات الأساسية:

كالماء والكلاء والنار، فهذه الأمور مملوكة لجميع الناس لا يجوز لفرد أن يمتلكها دون غيره.

- المعادن:

هي ما أودع الله في هذه الأرض من مواد برية وبحرية ظاهرة أو باطنة لينتفع بها الناس من حديد ونحاس وبترول وذهب وفظة وملح وغير ذلك. ولا خلاف بين الفقهاء في المعادن إذا ظهرت في أرض ليست مملوكة لأحد تكون ملكا للدولة أي تدخل في ملكية الأمة عامة. وقد يثور الخلاف إذا ظهرت هذه المعادن في أرض مملوكة ملكية خاصة، والراجح ما ذهبت إليه المالكية في أن ما يعثر عليه من معدن يكون ملكا لبيت مال المسلمين ينفقه على مصالح المسلمين قياسا على المنافع العامة وحاجة جميع الناس إليها.

- الزكاة:

وهي «الحق المالي الواجب لطائفة مخصوصة في زمن مخصوص»[1] وهي من المصادر الأساسية للملكية العامة.

- الجزية:

وهي الأموال التي تأخذ من البالغين من رجال أهل الذمة والمجوس مقابل ما يتمتعون به من حقوق. وهي في مقابل عدم أخذ الزكاة من مالهم وهي لا تجب إلا مرة في السنة ويراعى فيها العدل والرحمة وعدم تكليفهم فوق طاقتهم.

- الخراج:

وهو المال الذي يقتطع ويؤتى به لأوقات محددة من الأراضي التي ظهر عليها المسلمون من الكفار، أو تركوها في أيديهم بعد مصالحتهم عليها، والأراضي المملوكة لغير المسلمين لا يؤخذ منها زكاة فيكتفا بالخراج بدلا من ذلك.

- خمس الغنائم:

تقسم الأموال التي تغنم من الكفار إلى خمسة أقسام، ويعود الخمس لبيت المال.

- الأموال التي لا مالك لها:

الأموال التي لا يعرف صاحبها تعود لبيت المال.

---

١. [علي القحطاني، ٢٠٠٢]

- العشور المأخوذة من مال الحربين:

إذا دخل إلينا تاجر حربي بأمان أخذ منه العشر عن كل مال للتجارة وجعل في بيت مال المسلمين.

٢- الملكية الخاصة: مجالات الملكية الخاصة ومصادرها :

- البيع والشراء:

وله الكثير من الأدلة في الكتاب والسنة.

العمل بأجر للآخرين:

جاءت الكثير من النصوص المرغبة بالعمل الخاص والكسب المباح، كما وضعت عدة ضوابط لعمل الأجير لدى المستأجر.

- الزراعة:

وهي من مصادر الملكية الخاصة وقد رغب الشرع فيها كثيرا على أساس عموم نفعها للمجتمع.

- إحياء الموات:

نعني بالموات الأرض الميتة المنفكة عن الاختصاصات وعن ملك معصوم.

- الصناعة والاحتراف:

تعد الصناعة من أهم ما نص عنه النص النبوي الشريف وذلك مع مراعاة الضوابط الشرعية في ذلك.

- الاحتطاب:

وكل ما يمكن حيازته وليس ملك لأحد .

- الصيد :

اقتناص حيوان متوحش غير مملوك وبآلة معتبرة بقصد الاصطياد .

- متفرقات:

وهي :

* إعطاء السلطان وجوائزه.
* قبول الهبة والعطية والهدية.
* الوصايا والإرث.
* المهر والصدقات.

الركن الثاني: الحرية الاقتصادية المقيدة[1]:

جاء النظام الاقتصادي الإسلامي على خلاف نظيريه الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي بعدة ضوابط شرعية تقيد الحرية الاقتصادية ذلك بغية تحقيق الكسب الحلال للأفراد والنفع العام للمجتمع. ونقصد بالحرية الاقتصادية المقيدة عدم طلق حرية الكسب من غير قيود كما هو في الاقتصاد الرأسمالي ولا يتزمت تزمت الاقتصاد الاشتراكي فيمنع الأفراد من التملك. وكانت ضوابط النظام الاقتصادي الإسلامي للحرية الاقتصادية كما يلي:

الشرط الأول: أن يكون النشاط الاقتصادي مشروع:

تتمثل في تحريم بعض المعاملات بالاستناد إلى قاعدة شرعية مفادها : «أن الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما ورد تحريمه، فمساحة الحلال في

---

١. [علي القحطاني، ٢٠٠٢]

في الاقتصاد واسعة، ولكن بشرط أن لا يوجد نصا يقتضي حرمة هذا النشاط الاقتصادي». ومن عموم الأشياء المحرمة ما يلي:

أولا: الربا:

لا ينفي أي مسلم سواء أكان من عامة الناس أو من فقهاء الأمة حرمة الربا وذلك لثبوت تحريمه في الكتاب والسنة كما أن تحريمه لم يأتي على أساس أنه أمر من الله -عز وجل- فقط بل حرم أيضا لما له من آثار سلبية وأهمها ما يلي:

أ. الفائدة التي يحصل عليها المرابي لا تأتي نتيجة عمل إنتاجي بل استقطاع من مال الفرد، أو من ثروة الأمة دون أن ينتج ما يقابلها.

ب. الفائدة الربوية تدفع بفئة من الناس إلى الكسل والبطالة وتمكنهم من زيادة ثروتهم دون جهد أو عناء.

ج. الربا يؤدي إلى ظاهرة التضخم في المجتمع ويوسع الهوة بين الفقراء والأغنياء.

د. إثقال كاهل المقترضين عند العجز عن التسديد لتضاعف سعر الفائدة المحرمة شرعا.

ه. كما للربا الكثير من الآثار السلبية من الناحية الاجتماعية لكن نكتفي بما أشرنا إليه سابقا وهو الجانب الاقتصادي.

ثانيا: الغرر:

ومعناه بيع المخاطرة وهو الجهل بالثمن أو المثمن أو سلامته أو أجله مثل: بيع الثمار قبل أن تنضج وبيع السمك في الماء والطير في الهواء.

ثالثا : القمار والميسر:

وصورته في عصرنا هي:

- أوراق اليانصيب:

والتي تشترى بمبالغ مالية محددة من أجل توقع الحظ بالفوز بجوائز هذه الأوراق وكذا في المراهنة.

- الأموال التي تنفق على الشراء:

من متجر ليس بغرض الحاجة لشرائها ولكن بقصد الدخول إلى مسحوبات جوائز وغيرها .

الشرط الثاني:

تربية المسلم على أن يؤثر مصلحته لمصلحة غيره فيتوقف عن كل ما يحقق له النفع ويضر الآخرين .

الشرط الثالث:

إذ تتدخل الدولة لحماية المصالح العامة وحراستها بالحد من حرية الأفراد إذا أساءت أو أضرت ببقية المجتمع ومن أمثلتها :

- تحديد الأسعار منعا لاستغلال الناس والإضرار بهم.
- نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة.

الركن الثالث: التكافل الاجتماعي:

من الثوابت أن الأفراد في أي مجتمع يتفاوتون في الكثير من الصفات بحكم كونهم بشر وبناءا على هذا التفاوت في المواهب والإمكانيات ومقدار التحمل والبذل، ومنه هذا الأخير سيخلق تفاوت في نوعية العمل، وبالتالي مقدار

الحصول على المال. بل هذه العوامل تنتج فئات مختلفة في المجتمع الواحد فمنهم معوزين لا يجدون كفايتهم من المال الذي ينفقونه على حاجاتهم.

ولهذا جاءت عدة تشريعات إسلامية لتحقيق التكافل والتعاون وسد النقص لدى أهل الاحتياج من أفراد المجتمع ومنها :

الزكاة لسد حاجات المعوزين.

إعطاء بيت المال لأهل الحاجات.

الإنفاق الواجب على الأقارب ومن تلزم نفقته.

النهي عن الإسراف والبذخ تحقيقا للتوازن الاجتماعي ومراعاة لنفوس المحتاجين.

شرعت الكفارات والصدقات والقروض والهبات وصدقة الفطر والأضاحي والعقيقة وغيرها لتحقيق مبدأ التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع.

وبهذا قد اكتملت أركان النظام الاقتصادي الإسلامي وبشيء من الاختصار لنأتي على التفصيل في بقية النقاط التالية.

المطلب الثاني

فصل النظام الاقتصادي الإسلامي في أهم القضايا الاقتصادية

بعد التطرق إلى عموميات النظام الاقتصادي الإسلامي وأخذ فكرة عامة عنه تسمح لنا بفهم هذا النظام نأتي الآن لتحليل أحكامه فيما يخص أهم القضايا الاقتصادية التي حيرت اقتصاديي العالم أجمع بتعقيداتها وصعوبة الفصل فيها.

الفرع الأول: دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي:

يمكن تعريف الدولة بأنها «ذلك الجهاز المؤسسي الذي يضطلع بإدارة شؤون المجتمع وفق مشروع حضاري استراتيجي، في إقليم جغرافي محدد وفي محيط جيوستراتيجي حيوي، لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة التي في إطارها ترتفع المقدرة الإنجازية المجتمعية بما يضمن بلوغ أهداف المجتمع وتعظيم مصالحه ومواجهة تحدياته الحالية والمستقبلية»[1]. يعد هذا التعريف شامل ملم بجميع خصائص الدولة ومكوناتها لذا نكتفي بإدراجه وننتقل إلى تحديد دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي، والذي برز كنظام مسير لجميع التعاملات الاقتصادية من خلال تعاظم ذلك الدور مع المرونة التي اكتسبها من طبيعة النظام نفسه فكانت النتيجة رسم دور مميز للدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي يتميز بالدقة والمصداقية اللازمة لتنمية الاقتصاد والمجتمع الإسلامي ككل. وقد أفرزت الدقة في رسم دور الدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي عدة مجالات للتطبيق وذلك كما يلي:

١. دور الدولة في مجال توجيه وتنظيم الحياة الاقتصادية:

يأتي هذا الدور في سياق ما تقوم به الدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال التوجيه والتنظيم القوي لمختلف المتفاعلات في الميدان الاقتصادي، ويسرد تاريخ الوقائع الاقتصادية أعظم خطوات الإصلاح الاقتصادي في تاريخ الحضارة الإنسانية عندما يتكلم عن سلسلة

١. [صالحي، ٢٠٠٥ –ص.ص ٢٤-٣٤]

التوجيهات والتشريعات التي جاءت على شكل أوامر إجبارية ونواه زجرية والتي نظم بها النظام الاقتصادي الإسلامي كافة المعاملات الاقتصادية، وما زاد الأمر اهتماما هو نجاح هذا الدور في الواقع المعاش حيث كلل هذا الدور بالنجاح التام من الناحية الاقتصادية وذلك من خلال الاستجابة السريعة ومستوى تأثيره. ولعل أهم سبب كان مراعاة وارتباط هذا الدور بالقيم الأخلاقية والمبادئ العقائدية. فالدولة الإسلامية أول دولة ألغت أشكال التمويل القائمة على الأسس الاستغلالية الربوية وأقامت نظام التمويل القائم على المشاركات المتنوعة بين أطراف العملية الاستثمارية وفق صيغ عديدة كالمضاربة والمشاركة... وجنبت المجتمع التكاليف الكبرى التي كان يستعملها في ظل نظام ربوي. وأشرفت الدولة على تنظيم المعاملات التجارية بحيث قللت بموجبها دور الوساطة الاستغلالية، ومنعت محاولات الهيمنة والاحتكار.

٢ . دور الدولة في مجال استخدام الموارد والمداخيل:

كان ترشيد استخدام الموارد المجتمعية لب القواعد التي جسدتها التجربة الإسلامية، فقد انفردت بحسن تعبئة الموارد المعنوية وتوظيفها في عملية التنمية الاقتصادية. لعل تأكيد حرية التملك ورعاية وحفظ الأموال الخاصة والعامة، هو الأمر الذي هيأ المناخ الملائم للاستخدام الرشيد للموارد المادية، بالإضافة إلى كون الدولة الإسلامية هي السباقة في ميدان التحفيز على الاستثمار، والتشجيع على الإنتاج باستخدام الوسائل المالية كالزكاة . وما يجدر الإشارة إليه على المستوى الفكري هو ريادة الفكر

الاقتصادي الإسلامي في تناول دور الدولة بالتفصيل: وخاصة ما تعلق الأمر بماليتها من حيث مواردها واستخداماتها في الوقت الذي مازالت فيه الدراسات الغربية في هذا المجال غير موجودة، وعلى المستوى التطبيقي فقد تجلى ذلك الدور الاقتصادي في الميدان عن طريق مجموعة متكاملة من التشريعات والتوجيهات ومنظومة من المؤسسات الاقتصادية والإجراءات الواقعية.

٣. دور الدولة في ضمان حيوية الحركية الاقتصادية:

لم تلتزم الدولة الحياد في المجال الاقتصادي كما لم يقتصر دورها على الحراسة، بل كانت متدخلة في الحياة الاقتصادية سواء في أوقات الأزمات الاقتصادية أو الأوقات العادية، فمن جهة شاركت في بناء القاعدة الهيكلية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وحاولت تنويع مصادر إيراداتها لتغطية نفقاتها العامة. فمهدت لقيام قطاع عام مختلف الصيغ وخاص غني بالزراعة بشكل خاص. ويرجع العلامة بن خلدون حالة الرواج الاقتصادي والتنمية التي عاشتها الدولة الإسلامية في أحقاب نهضتها لدور الدولة الإسلامية المتميز فيقول: «إن الصنائع وإجادتها إنما تطلبها الدولة، فهي التي تنفق سوقها وتوجه الطلبات إليها. وما لم تطلبه الدولة وإنما يطلبه غيرها من أهل المصر فليس على نسبتها، لأن الدولة هي السوق الأعظم وفيها نفاق كل شيء»[١]، ويحلل الدكتور صالح صالحي هذا القول فيقول:

١. [صالحي، ٢٠٠٥ – ص٣٥]

«إن بن خلدون يؤكد أن الدولة قد تكون المشتري الأساسي لمنتجات صناعة هامة وبالتالي لها الدور الكبير في بقاء تلك الصناعة وتطورها، وهذه الإشارة البارعة التي سبقت الكينزية مازالت تشمل محور السياسات الاقتصادية لبعض الدول الغربية المحافظة على بعض صناعاتها الإستراتيجية، ففي فرنسا كانت مشتريات الدولة من صناعة السيارات الفرنسية العامل الحاسم في استمرارها وصمودها وتطورها».

٤. دور الدولة في حماية أسواقها التجارية وتأمين المنافذ المجالية على المستوى الإقليمي والدولي:

كانت التجارة الخارجية من أهم أولويات الدولة الإسلامية وذلك لضمان تدفق السلع والخدمات من وإلى الاقتصاد الوطني، فوضعت الرسوم الجمركية على التجار الأجانب تجسيدا لمبدأ المعاملة بالمثل في مجال العلاقات التجارية للحد من إمكانية السيطرة الخارجية على القطاع التجاري وسد سبل التبعية التجارية. وعنيت الدولة بتوفير الأمن لحركة المبادلات التجارية حفاظا على الطرق التجارية الهامة للديناميكية التجارية بين الدول والعالم الخارجي، كما عملت على تنمية النشاط التجاري على المستوى الإقليمي، وعلى المستوى الدولي نكتفي بهذا الحد فيما يخص تدخل الدولة في النشاط التجاري لنفصل في هذا الأخير في نقط أخرى لها من الأهمية بما كان.

إن المحاور الأربعة السابقة الذكر تعد المحطات الرئيسية التي صورت الدولة أو بالأصح تدخل الدولة الإسلامية في الاقتصاد لكن تبقى الصورة غامضة

نظرا للتفصيلات التي جاء بها الفكر الإسلامي خاصة ما تعلق الأمر بدور الفرد في المجتمع وكيفية حماية حقوقه وضمان قيامه بواجباته.

الفرع الثاني: توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي:

لا يعتبر النظام الاقتصادي الإسلامي التفاوت في الدخل أمر يخل بالعدالة الاجتماعية[1] مادام ذلك التفاوت يحقق حد الكفاية، فالإسلام يحث على زيادة الإنتاج لكنه يحرص أيضا على العدالة في التوزيع. ويرى النظام الاقتصادي الإسلامي أن التوزيع العادل يتم على أساس العناصر التالية:

١. العمل:

يكلف الفرد المسلم بالعمل تكليفا وشرعا وصاحب المال مجبر على توظيف رأسماله في الإنتاج إذ لا يجوز اكتنازه وتؤخذ منه الزكاة. ومنه تعمل الدولة والأفراد في النظام الاقتصادي الإسلامي على تحقيق ما يلي:

١) إعطاء فرصة عمل للقادر عليه من خلال تزويده برأسمال ليبدأ مشروعا معين. ومن هنا فإن إحدى الوظائف الأساسية للزكاة هي تمكين الفقراء من إغناء أنفسهم بأنفسهم بحيث يكون له مصدر دخل يغنيه عن طلب المساعدة من غيره.

٢) تساوي الأفراد في حدي الكفاف والكفاية، وتفاوتهم بعد حد الكفاية تفاوت غير مطلق لأنه إن كان التفاوت جائزا بسبب تفاوت قدرات الأفراد إلا أنه ليس مطلق بل منضبطا بالقدر الذي لا يسمح للسفيه بتبذير الأموال.

---

١. [لحسن شوثري،٢٠٠٥ - ص.ص ٩٩-١٠٦]

الحياة الكريمة حتى لمن هم غير مسلمين فقد أمر الخليفة عمر بن الخطاب رضي اللّه عنه بصرف مبلغ من بيت مال المسلمين لشيخ من أهل الذمة يسأل على أبواب الناس فقال: «ما أنصفناك إذا كنا قد أخذنا منك الجزية في شبابك ثم ضيعناك في كبرك».

المصاب بالضرر يعطى حسب حاجته وبالمقدار الذي يفرج ضائقته فتخلق الثقة والطمأنينة مما يحضر الأفراد على العمل ومن ثم الإنتاج.

٢. الحاجة:

يستند النظام الاقتصادي الإسلامي في تقدير الحاجة على أساس حد الكفاية، والذي يتناسب مع العمل والموقع السياسي والإداري والعلمي والاجتماعي للفرد، كما نجد عاملين أساسين يتحكمان في ذلك هما: العمل والموقع الاجتماعي. ويتحقق حد الكفاية عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي والذي يقوم بعملية التنظيم هو بيت المال الذي يجمع الموارد ويتحكم بالإنفاق.

٣. الملكية:

ذكرت الملكية سابقا ورأينا مدى أهميتها وكيفية تنظيمها في الاقتصاد الإسلامي، وما يمكن إضافته هو حسر النظام الاقتصادي الإسلامي استغلال الموارد في الإنتاج النافع حقا والذي يوصف بالحلال، فالعملية الإنتاجية في الإسلام لابد أن تكون متكاملة ذاتيا من حيث الشكل والمضمون، أي أن يقع الشيء المنتج في دائرة الحلال وأن تكون وسيلة جمع عناصر الإنتاج (كالتمويل) منسجمة مع تعليمات النظام الاقتصادي

الإسلامي وتراعي مبدأ المنفعة الاجتماعية كمقياس رئيسي يخضع له الإنتاج ومنه الملكية. بالإضافة إلى أن إيجاد توازن بين الحق الفردي والحق الاجتماعي العام يعد أسمى أهداف الاقتصاد الإسلامي. ونخلص إلى أن الفكر الاقتصادي الإسلامي يقر بالتفاوت تبعا لاختلاف المواهب والقدرات لكنه لا يقبل الاستغلال والسيطرة والفجوات الكبيرة سواء بين الأفراد أو بين الدول. ولا يفوتنا أيضا في آخر هذه النقطة الإشارة إلى اعتماد النظام الاقتصادي الإسلامي على الزكاة في توزيع الدخل فهي تعتبر الأداة والوسيلة الرئيسية في عملية توزيع الدخل على اعتبارها التزام نقدي أو عيني يؤخذ من ذوي الفائض ليرد إلى ذوي الحاجة حسب ترتيب وتنظيم شرعي إسلامي. بهذا نجد أن توزيع الدخل أخذ نصيب الأسد في النظام النظام الاقتصادي الإسلامي وذلك للأهمية التي يراها فيه هذا الأخير وفي قدرة هذا المتغير (توزيع الدخل) في لعب دور مهم في تحقيق الاستقرار على المستوى الاجتماعي ومنه الاقتصادي.

الفرع الثالث: النقود في منظور الاقتصاد الإسلامي:

تعتبر النقود عصب الاقتصاد[1] رغم الجدل القائم حول مكانة ودور هذه الأخيرة فماذا يرى فيها الاقتصاد الإسلامي؟

١ . تعريف النقود :

تعرض كثير من فقهاء الأمة الإسلامية ومؤرخيها إلى تحليل النقود باعتبارها ظاهرة اجتماعية مرتبطة بالحياة الاقتصادية التي هي بطبيعتها

---

١. [أحمد صقر،١٩٨٠ – ص.ص ٦٣ -٦٥]

نشاط اجتماعي إنساني، بل منهم من تفرغ لعملية تحليلها ومتابعة تطورها على غرار المقريزي في رسالته حول "شذوذ العقود في ذكر النقود" أو كذا أبو حامد الغزالي، وابن خلدون وغيرهم. ومنه رؤية النظام الاقتصادي الإسلامي للنقود كما يعرفها ابن تيمية في مصنفاته فأشار مبينا: «وأما الدرهم والدينار فما يعرف له حد طبيعي ولا شرعي بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح، وذلك لأنه في الأصل لا يتعلق بالمقصود به بل الغرض أن يكون معيار لما يتعاملون به (مقياس للقيم)، والدراهم والدنانير لا تقصد لنفسها بل هي وسيلة إلى التعامل بها ولهذا كانت أثمانا بخلاف سائر الأموال، فإن المقصود الانتفاع بها نفسها، فلهذا كانت مقدرة بالأموال الطبيعية أو الشرعية والوسيلة المحضة التي لا يتعلق بها غرض لا بمادتها ولا بصورتها، يحصل بها المقصود كيفما كانت»[1] يغنينا هذا التعريف المفصل للنقود في النظام الاقتصادي الإسلامي عن جل التعارف الأخرى لننتقل إلى الجزء الثاني.

٢. نشأة النقود وتطورها في البلاد الإسلامية:

انقسم تطور النقود في العالم الإسلامي إلى خمس مراحل جاءت كما يلي:

١- النقود في الجزيرة العربية قبل الإسلام:

تداول العرب قبل الإسلام وحدتين أساسيتين هما:

- الدينار الذهبي.
- الدرهم الفضي.

---

١. [صالحي، ٢٠٠٦ – ص.ص ٤٦٠ -٤٦٦]

وكلاهما يساوي مثقال من صنفه وما ميزها عدم سكها داخليا بل ترد من الدول القوية المجاورة حيث مصدر الدينار الذهبي من قيصرية الروم بينما يأتي الدرهم الفضي من البلاد الفارسية -الكسروية- وبالتالي يعتبر الدينار والدرهم من أهم العملات المتداولة.

٢- النقود في العصر الراشدي:

أقر نبي الأمة صلى الله عليه وسلم التعامل بالنقود الموجودة في الجزيرة العربية، ثم أتى التغير في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في السنة الثامنة للهجرة حيث أضاف عدة كلمات على الدرهم الفارسي فأصبحت تلك الدراهم تبرز الشعار والطابع الإسلامي وتبعه في ذلك عثمان بن عفان رضي الله عنه فأضاف بعض النقوش على تلك الدراهم.

٣- النقود في العصر الأموي والعباسي والعثماني [القرن السابع-القرن الثامن عشر للميلاد]:

اتسع استعمال النقود المنقوشة بالكلمات الإسلامية اتساع العالم الإسلامي مع الفتوحات، وازداد اهتمام الخلفاء بتميز النقود الإسلامية عن نظيراتها ففي سنة ٧٦ من الهجرة في عهد الخليفة "عبد المالك بن مروان" ضرب الدينار والدراهم المعربة، وضبط وزن الدرهم الشرعي. ثم تلى ذلك التوسع انقسام فلما اتسعت رقعة العالم الإسلامي وخاصة في عصر الدولة العثمانية بدأت مختلف الأقطار تضرب عملتها الخاصة حتى وإن ميزها الطابع الإسلامي ما فتح المجال لبروز عدة ظواهر على غرار ظهور النقود المغشوشة وهو ما مهد لصدور عدة دراسات وتحاليل عن النقود خصوصا

ما تعلق الأمر بنظرية النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة.

٤- مرحلة الاستعمار الغربي للعالم الإسلامي:

سيطرت نقود الدول المستعمرة فحلت محل النقود المحلية طيلة فترة الاستعمار وعلى جميع أطراف العالم الاستعماري، فكان الفرنك الفرنسي العملة الرئيسية في الدول المستعمرة من طرف الفرنسيين والإسترليني فيما يخص الاحتلال البريطاني.

٥- نقود الدول الإسلامية المستقلة حديثا :

استقلت النقود في الدول الإسلامية مع استقلال هذه الأخيرة شكلا. فتم استصدار عملة خاصة من طرف كل دولة مستقلة لكن بالنسبة للقيمة فارتبطت هذه الأخيرة وضلت تحت تبعية النقود الغربية وهو ما خلف عدة مشاكل وأزمات على مستوى الدول العربية لكن لا يسعنا حتى الإشارة إليها وذلك لخصوصيات البحث. إن الكلام عن النقود في النظام الاقتصادي الإسلامي لا يقتصر على تعريفها ومكانها ونشأتها فقط بل هو مجال واسع يحتاج التخصص فيه، وما كان في هذا الفرع ما هو إلا إشارة باختصار شديد لإعطاء فكرة عن اهتمام النظام الاقتصادي الإسلامي بالدائرة الثانية في علم الاقتصاد بصفة عامة ألا وهي الدائرة النقدية بغية خدمة أهداف البحث ككل.

الفرع الرابع: التنمية الاقتصادية:

أصر الفكر الاقتصادي الإسلامي على ضرورة التنمية الاقتصادية[1] من خلال الحث على العمل والإنتاج، كما أن العمل والإنتاج في نظر الإسلام عبادة، والفرد العامل قريب من الله ومثاب على عمله في الدنيا والآخرة. ومسألة الثواب في الدنيا والآخرة تعتبر محفز نفسي ومادي في نفس الوقت حيث يعمل الفرد ليزيد ثروته وثروة أمته وبذلك له أجره الدنيوي بالإضافة إلى الأجر الأخروي الذي يرجع إلى طاعة الله -عز وجل- الذي أمر بالعمل وشدد عليه في قوله تعالى :« قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» سورة التوبة الآية (١٠٥). و أكثر من ذلك، اعتبر الإسلام السعي إلى الرزق وخدمة المجتمع وتنميته أفضل ضروب العبادة وهي فريضة على كل مسلم ومسلمة.

ونفصل في ضروب رؤية الإسلام لتنمية من خلال النقاط التالية:

١ . الفكر الإسلامي أول من عالج قضايا التنمية الاقتصادية:

وضح النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال قدامى الفقهاء أن التنمية الاقتصادية ليست عملية إنتاج فقط، وإنما هي عملية كافية في الإنتاج مصحوبة بعدالة في التوزيع بالإضافة إلى كونها ليست عملية اقتصادية بحتة، فهي عملية إنسانية تبتغي تنمية الإنسان وتقدمه المادي والروحي معا . نشير أيضا إلى أن ما ورد عن التنمية الاقتصادية عند فقهاء المسلمين

---

١. [شوقي الفنجري،١٩٨٠- ص٩٣]

بغية عمارة الأرض وهي المرادف لصيغة التنمية فعن سيدنا علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – في كتابه إلى وليه في مصر: «وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج من غير عمارة أخرب البلاد»[1]. هذا وسبقت المؤلفات الإسلامية المؤلفات الاقتصادية العالمية في مجال التنمية بعدة قرون ومن أهم تلك المؤلفات نخص بالذكر:

– ابن خلدون الذي عالج قضية التنمية الاقتصادية في مقدمته سنة (٧٨٤هـ) تحت عنوان "الحضارة وكيفية تحقيقها". – الفقيه الاقتصادي "أحمد الدلجي" في كتابه "الفلاكة والمفلكون" يعني الفقر والفقراء وذلك في القرن الخامس عشر ميلادي. ومنه كان الفكر الاقتصادي الإسلامي السباق إلى الفكر التنموي.

٢. شرعية الملكية باعتبارها وسيلة إنمائية:

تكلمنا سابقا عن الملكية لكن نسجل الآن اعتراف الإسلام بالملكية ودورها الكبير، باعتبارها وسيلة إنمائية (أي حافز من حوافز التنمية) بالشكل الذي يخدم التنمية الاقتصادية بأفضل وجه. فبتنظيم الإسلام للملكية وتفصيلها إلى خاصة وعامة خلق انسجام كبير بين أفراد المجتمع بالإضافة إلى أنه ضمن التوزيع العادل وهو ما وفر مناخ ملائم لقيام تنمية اقتصادية ناجعة ولقد ركز النظام الاقتصادي الإسلامي على أربع نقاط أساسية يرى فيها

---

١. [شوقي الفنجري، ١٩٨٠- ص٩٤]

مفتاح التنمية وهي[1]:

أ. نهى الإسلام بشدة لا مثيل لها عن اكتناز المال وحبسه عن التداول والدليل في ذلك من الكتاب والسنة.

ب. نهى الإسلام عن صرف المال بغير حق في ترف أو سفه حتى أنه وصف المسرفين بالمجرمين ودليل ذلك الكتاب والسنة.

ج. لا يسلم الفقهاء للحاكم بنزع الملكية الخاصة أو التوسع في الملكية العامة، إلا بقدر ما تقتضيه المصلحة العامة وأخصها العمران والتنمية الاقتصادية.

د. ربط الإسلام الإيمان بالإنفاق في سبيل الله، أي في سبيل المجتمع وتعميره. فهو يضمن بذلك التوزيع العادل لثروة المجتمع وهو الركن الثاني للتنمية الاقتصادية.

٣. التنمية الاقتصادية في الإسلام هي مسؤولية الفرد والمجتمع:

خلافا لما يراه النظام الرأسمالي حول قضية التنمية ورؤيته بأنها مسؤولية الفرد لا الدولة، وخلافا لما يراه النظام الاقتصادي الاشتراكي أن التنمية هي مسؤولية الدولة لا الفرد. النظام الاقتصادي الإسلامي يرى أن التنمية الاقتصادية هي مسؤولية الفرد والدولة في آن واحد وبعلاقة تكامل، كما يرى ذلك الدكتور محمد شوقي الفنجري ويقول: «أما في النظام الاقتصادي الإسلامي فإنها (يقصد التنمية) مع الأساس مسؤولية الفرد والدولة معا أي

---

١. [شوقي الفنجري، ١٩٨٠- ص٩٥]

القطاع الخاص والعام، كلاهما يكمل الآخر، ولكل مجاله...»[1]. كما أقر الإسلام الملكية العامة والخاصة بل وحماها بتنظيمات وتشريعات تهدف إلى إحداث توازن بين القطاعين يحققان الهدف المرجو وهو التنمية الاقتصادية بمفهومها الإسلامي "عمارة الأرض". بهذا نكون قد أشرنا إلى أهم القضايا التي ناقشها النظام الاقتصادي الإسلامي وبالتفصيل، ولكن لا يعني أنها كل القضايا التي ناقشها النظام الاقتصادي الإسلامي وما ذكر ما هو إلا ضرب أمثلة باختصار شديد حسب مقتضيات البحث فقط.

المطلب الثالث

أداء النظام الاقتصادي الإسلامي

وضعنا في بداية البحث منهجا نقيم على أساسه أداء الأنظمة الاقتصادية مستقى من مرجع سابق لكن ونظرا لأن المرجع السابق[2] لم يأتي فيه نقاش النظام الاقتصادي الإسلامي فسنحاول استعمال المنهج والاستعانة بمراجع الاقتصاد الإسلامي.

الفرع الأول: النظام الاقتصادي الإسلامي حسب المعايير الدولية:

كالعادة نبدأ برسم جدول يمثل أداء النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال أهم المعايير الدولية: جدول رقم (٦)

---

١. [شوقي الفنجري، ١٩٨٠- ص٩٦]
٢. النظم الاقتصادية المقارنة.

المعايير	الأداء
الكفاءة	جيد بشروط
الاستقرار	مستقر لوجود أحكام تنظمه وتسيره
توزيع الدخل	عادل إلى أبعد حد
النمو الاقتصادي	فعال، يحقق نمو بشروط
أهداف تنموية	التنمية عبادة: أهم ما يصب إليه النظام

تحليل الجدول:

كالعادة في تحليل الجدول الملخص الذي يعطي صورة عامة عن أداء النظام من خلال الفروض المتوفرة والتي تثبت تقييمنا لأداء هذا النظام حسبما جاء على لسان أهل المعرفة كما يلي:

١. الكفاءة: أصدر الباحث الحكم على كفاءة النظام الاقتصادي والإسلامي على أنه "جيد بشروط" لسببين رئيسيين:

- عدم وجود فروض معينة تناقش كفاءة النظام الاقتصادي الإسلامي.
- التطور التاريخي لواقع النظام الإسلامي.

و نسند رأينا في هذا الحكم إلى عدة دلائل وآراء نوردها فيما يلي من نقاش. سيطر النظام الاقتصادي الإسلامي على العالم الإسلامي منذ نشأته مع بداية القرن الثامن ميلادي حيث رسم رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم هذا النظام من خلال ما نزل عليه من الكتاب المجيد (القرآن) فوضع ذلك التنظيم الرباني لشؤون العباد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وسار واقع الاقتصاد في العالم الإسلامي بالشكل

المرغوب حيث توسع العالم الإسلامي وازدهر كما عرف تنمية اقتصادية لا مثيل لها، وتطور الفكر الاقتصادي الإسلامي مع ذلك التطور والتنمية التي عاشها العالم الإسلامي. وهو السبب في إصدار الحكم على أن النظام الاقتصادي الإسلامي من حيث الكفاءة جيد وقادر على رسم معالم التنمية المنشودة من طرف المجتمع الإسلامي، لكن ومع مرور الزمن وتعاقب الخلافات وظهور دول ومعالم جديدة للعالم الإسلامي والتي اختتمت بظهور الدولة العثمانية، بدأت بعض أساسيات النظام الاقتصادي الإسلامي تسقط رغم القوة التي كانت تمتلكها الدولة العثمانية في ذلك العصر إلى نهاية القرن الثامن عشر (١٨) وبداية القرن التاسع عشر (١٩)[١] حيث انهار آخر صرح للنظام الاقتصادي الإسلامي وبداية غزو النهج الأوروبي للعالم الإسلامي والذي أعلن ظهوره وبداية سيطرته. بدون التعمق في تاريخ وأسباب انهيار الدولة العثمانية يجمع أهم المؤرخين والفقهاء على أن سبب انهيار الدولة العثمانية هو تخلي حكامها عن النهج الإسلامي وبداية انقيادهم بالنهج الأوروبي الذي كان قد بدأ ثورته الصناعية وثورته ضد العالم الإسلامي.

بهذا نبرز حكمنا حيث لنجاعة النظام الاقتصادي الإسلامي يجب الأخذ بشروط معينة أهمها :

١) الالتزام بأحكام النظام الاقتصادي الإسلامي.

---

١. [Fossart,1991-p110]

٢) البحث في معالم النظام الاقتصادي الإسلامي عن بدائل للاقتصاد الوضعي (المنظومة البنكية خير مثال).

٣) أن لا يحكم النظام الإسلامي الاقتصاد فحسب بل يجب أن يرسم جميع معالم الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى الثقافية وهي الأساس.

وبهذا نكون قد حللنا وباختصار كفاءة النظام الاقتصادي الإسلامي حسب ما توفر من فروض.

٢. الاستقرار:

يعد النظام الاقتصادي الإسلامي من أحسن الأنظمة من حيث الاستقرار ذلك أنه يستند إلى أحكام ثابتة تحكم تنظيم معالم اقتصاده ككل (السوق، تدخل الدولة...) والدليل في ذلك صمود هذا النظام لأكثر من اثنا عشر قرن (من ظهور الإسلام لانهيار الدولة العثمانية) دون هزات وأزمات اقتصادية وإن كان هناك تقلبات كثيرة حدثت على مستوى السلطة والسياسة لكن فيما يخص النهج الاقتصادي فكان واحد. يعد تفرد النظام الاقتصادي الإسلامي باهتمامه بالجانب الروحي والمادي في المعاملات الاقتصادية سر استقراره، فلا يغري الربح التجار ليجعلهم يحدثون هزات في السوق عن طريق الاحتكار أو انتهاز فرصة نضوب بعض الحاجات الأساسية في المجتمع، كما وأن طابعه المنظم من ناحية العلاقة بين التجار والسلطة ثابت ويجعل التكامل فيما بين قطاعين مختلفين ممكن وفعال (القطاع الخاص والقطاع العام) بالإضافة إلى أن ميزة الاستقرار أهم ميزة في الاقتصاد الإسلامي.

٣. توزيع الدخل:

تكلمنا سابقا عن آلية توزيع الدخل في النظام الاقتصادي الإسلامي والتي تعد الميزة الرئيسية في الاقتصاد الإسلامي، وكأن النظام الاقتصادي الإسلامي أسس على أساس العدالة في توزيع الدخل وذلك برسم يتعدى حدود التفكير البشري، فيمكن التأكيد على أنه لا ينافس أي نظام اقتصادي النظام الاقتصادي الإسلامي من حيث العدالة في توزيع الدخل. ولما رأينا أهمية العدالة في توزيع الدخل وتأثيرها على نجاعة النظام الاقتصادي وهذا في الأنظمة السابق الإشارة لها كان من الضروري إبراز أثر العدالة في توزيع الدخل على نجاعة الاقتصاد الإسلامي. يرى الدكتور أحمد صقر[١] «إذا كانت الملكية – كذلك الإنتاجية – متفاوتة بين الناس، فلا مناص من حدوث تفاوت في توزيع الدخول الفردية، والتفاوت ليس عيبا في ذاته، إذ أنه يشكل دافعا حركيا لتحسين الإنتاجية والمنافسة، ويسمح بإحداث تفاوت معقول في الأذواق، الذي يؤدي بدوره إلى تنوع الإنتاج وترقية العملية الإنتاجية. وباختصار فإن تفاوت الدخول في هذا المعنى يفسح المجال للتنوع ويشحذ الحوافز للإبداع، أما التساوي التام في الدخول فإنه يؤدي إلى تجميد العملية الإنتاجية ويصيب الاقتصاد بحالة من السكون والجمود»[٢].

جاء رأي الدكتور محمد صقر عن قناعة فرضها النظام الاقتصادي الإسلامي فهو يسيطر على آليات ويجند وسائل روحية ومادية ترسخ عدالة

---

١. رئيس تحري مجلة "الاقتصاد الإسلامي" بجامعة الملك عبد العزيز (السعودية).
٢. [أحمد صقر،١٩٨٠ – ص ٧٠]

تامة في توزيع الدخل شريطة الالتزام بأحكام هذا النظام وبالخصوص الثوابت منها فهي القاعدة الأساسية ولعل أهم تلك الثوابت فرض الزكاة وتحريم الربا وهما وجهان لعملة قوية فالأول يوفر التمويل حسب الحاجة والثانية يمنع تراخي المجتمع واعتماده على مصدر دخل غير إنتاجي (الفائدة).

٤ . النمو الاقتصادي:

يؤكده الواقع والجانب النظري للاقتصاد الإسلامي عكس التضارب الموجود في الأنظمة السالفة الذكر. حيث حقق النظام الاقتصادي قفزة نوعية في الحياة الاقتصادية للبشرية جمعاء تنم عن مفاهيم جديدة دخلت حيز التطبيق في الحياة العملية. نقصد هنا أن النظام الاقتصادي الإسلامي لم يأت في شكل نظري يعرض على مختلف الأمم لمناقشة فعاليته من حيث التنمية، بل جاء كمحدد ومرسخ لعملية التنمية في المجتمع الإسلامي. فلقد بنى حضارة يمكن وصفها بصفة التمام فقد عني بجميع المشاكل الاقتصادية وقدم الحلول بتفصيل نضري لا نظير له وتطبيق فعال لا مثيل له وهو ما حقق نمو اجتماعي، ثقافي، سياسي والأهم هو النمو الاقتصادي وذلك لتوسع العالم الإسلامي وحيازته مكانة مرموقة بين الدول إلى أجل غير بعيد وبالتحديد عند تغيير هذا العالم نهجه فبدأ يعاني، دون التفصيل في مسألة قدرة النظام الاقتصادي الإسلامي على تحقيق نمو اقتصادي فإنه يمكن الحكم على أنه يعد أهم نظام اقتصادي قادر على تحقيق التنمية على الأقل في العالم الإسلامي الذي عاش التجربة.

٥ . الأهداف التنموية:

كغيره من الأنظمة الاقتصادية يضع النظام الاقتصادي الإسلامي جملة من الأهداف التنموية والتي وجد أساسا لتحقيقها وتجسيدها على الواقع. ولما عاش النظام الاقتصادي الإسلامي مرحلتين أساسيتين فقد تفرقت الأهداف حسب كل مرحلة.

واقع النظام الاقتصادي الإسلامي قبل أن يتخلى عنه جل أو معظم العالم الإسلامي كان زاخرا ولعل أهم أهدافه التنموية كانت إعطاء البشرية مفهوم آخر للحياة، من خلال رسم معالم لحضارة مبنية على العدالة الاجتماعية بالإضافة إلى الرقي المادي والروحي من خلال محو الصورة الجاهلية والعشوائية للاقتصاد البدائي الذي كانت تعيشه رقعة من العالم قبل أن تعرف بالعالم الإسلامي. استمر النظام الاقتصادي الإسلامي في تحقيق أهدافه التنموية مع استمرار توسعه ورقيه إلى أن تم التخلي عنه أين كانت بداية لعملية أخرى عرفت بالتخلف.

٦ . الأهداف التنموية للاقتصاد الإسلامي كحل لمشكلة التخلف:

- إعادة بناء الاقتصاد الوطني على أسس صحيحة.
- تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعزيز الاعتماد على الذات.
- استخدام الموارد المجتمعية استخدام رشيد .
- توزيع الثروات و المداخل توزيعا عادلا .
- إشباع الحاجات المجتمعية الأساسية ورفع مستوى المشاركة الإنسانية في العملية التنموية.

- التحديث والتأصيل للثقافة.

هي جملة الأهداف التنموية للاقتصاد الإسلامي كما يراها أستاذنا الدكتور "صالحي صالح"[1].

لا يختلف اثنان حول أن الأهداف التنموية للاقتصاد الإسلامي ثابتة في مرحلتين ولا يهم التفصيل أكثر مما يهم وجود أهداف تنموية هي الأكثر منطقية والأكثر فعالية لتحقيق التنمية والرقي الحضاري المنشود في نظام هو الأصلح لذلك.

الفرع الثاني: ملخص عن النظام الاقتصادي الإسلامي:

نخلص في نهاية نقاشنا حول النظام الاقتصادي الإسلامي إلى أن هذا الأخير يسلك نهجا مختلفا عن سابقيه بما يتميز من خصائص قد ذكرت وميزات قد تم الإشارة إليها وبما أننا في صدد تقييم أداء أو كفاءة النظام الاقتصادي الإسلامي فرأينا أنه من الضروري طرح بعض الآراء للفقهاء والعلماء كما يلي:

١- فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي:

الشيخ القرضاوي: «إن النظام الاقتصادي الإسلامي يخالف نظيريه الرأسمالي والاشتراكي في النظرة»[2]، حيث يرى أن نظرة النظام الاقتصادي الإسلامي وسطية بين الفردية والجماعية، فهو ينظر إلى الفرد والمجتمع في عملية توازن بينهما، أمة وسط فلا يغلب مصلحة الفرد -النظر الرأسمالي-

---

١. [صالحي، ٢٠٠٦ -ص١١٧]
٢. **"الاقتصاد الإسلامي بين الواقع والطموح"**

ولا المجتمع على الفرد -النظر الاشتراكي- فالنظام الاقتصادي الإسلامي يعطي الفرد ويملك الفرد، يقر الملكية الفردية ويقر الحوافز الفردية، ولكن لا يضع هذه الملكية بغير حساب، يقلم أظافرها ويحدد مسارها، ويضع عليها قيود وتكاليف، وهكذا المجتمع له مصلحة وتراعى مصلحة المجتمع ومصلحة الفئات الضعيفة في المجتمع . ومن أجل ذلك نجد أن الإسلام أقر وشرع الفرائض ما يقيم التوازن بين الفرد والمجتمع، وجعل هناك المحرمات، ففي قسم المنهيات الشرعية ما يقيم هذا التوازن ويقيم العمل وأهم ركيزتين في النظام الاقتصادي الإسلامي أمرين بارزين جدا في أمور المأمورات والمنهيات: فريضة الزكاة وهذه دعامة من دعائم النظام الاقتصادي الإسلامي وفي الجانب الآخر نجد تحريم الربا وتحريم الاحتكار وتحريم الضرر الذي يسبب النزاع والمجازفات وهو أساس الخلاف بين النظام الاقتصادي الإسلامي والوضعي. ويخالف الوضعي أيضا في كونه ليس هدفه ماديا فقط، بل يتميز بأنه اقتصاد أخلاقي عكس الوضعي الذي يرى أن الشيء المهم في الاقتصاد تحقيق المكاسب المادية، إنما النظام الاقتصادي الإسلامي لابد أن يرتبط بالأخلاق في عمليات الاقتصاد الأربعة الأساسية: إنتاج ، استهلاك، تداول وتوزيع...

ونظن أيضا أن رأي الشيخ يوسف القرضاوي قد لخص لنا جوهر النظام الاقتصادي الإسلامي لكن لم يفصل فيه كل التفصيل وهو ما يحتم النظر في آراء أخرى.

٢- الأستاذ "مناع خليل القطان":

يؤكد الأستاذ "مناع خليل القطان" على أن نهج النظام الاقتصادي الإسلامي واضح خاصة ما تعلق الأمر بمسألة الملكية ويوضح ذلك، على أن الإسلام أعطى خصوصيات كثيرة لهذه القضية (قضية الملكية) وهو ما تميز به حيث يؤكد ما تم ذكره سابقا على أن الإسلام راعى عدة مبادئ في منهجه يصنفها الدكتور كالآتي:

- مراعاة الغريزة والفطرة في الملكية الخاصة والملكية العامة:

يؤكد الأستاذ مناع على أن حسب التملك من الغرائز الأصلية في النفس البشرية، يقرر هذا علماء النفس، ويشهد له الواقع. ليأتي دور النظام الاقتصادي الإسلامي ويؤكد هذا الحق للفرد وينمي فيه هذه الغريزة بالحث على الكسب وإباحة الملكية الفردية من وسائلها المشروعة. في نفس الوقت يراعي النظام الاقتصادي الإسلامي جانب حب التملك، الشعور الاجتماعي الفطري في الإنسان، حيث يشعر كل فرد أنه عضو في أسرته، وأن أسرته عضو في الأسرة الاجتماعية الكبيرة أي في المجتمع الذي يعيش فيه، لذا يضع النظام الاقتصادي الإسلامي إلى جانب الملكية الخاصة للفرد حقوقا اجتماعية، أو ملكية جماعية للمصالح العامة. وهو التفرد والاختلاف عن باقي الأنظمة الاقتصادية.

- الحرية الاقتصادية المحدودة بنطاق الحلال والحرام والقيم الأخلاقية:

يتفق الأستاذ مناع مع ما ذكر سابقا حول الحرية الاقتصادية المحدودة ويضيف أن النظام الاقتصادي الإسلامي يستنفر غريزة حب التملك لتكون

حافزا قويا على العمل، فإنه لا يعطي لهذه الغريزة حريتها المطلقة، و إنما يقيدها بالحلال والحرام والقيم الأخلاقية التي جاء بها الإسلام لتحافظ على تكتل وتكامل المجتمع. وقد أتت التجربة الإسلامية في هذا ثمارها الطيبة في صدر الإسلام، يخرج كثير من أبناء هذه الأمة من ماله ابتغاء مرضاة الله.

وفجرت تلك التجربة في النفس البشرية إمكاناتها المثالية العالية ومنحتها رصيدا روحيا زاخرا بمشاعر العدل والخير والبر والإحسان، وبرهنت على كفاية الإنسانية وجدارتها بخلافة الأرض، واستأصلت من النفس البشرية عناصر الشر ودوافع الظلم والفساد .

- التوازن والتكافل:

شرع الإسلام أنماط متعددة للتكافل الاجتماعي، بدأت في بناء المجتمع الإسلامي الأول بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار. تلك المؤاخاة التي بلغت درجة الإيثار، فكان الأنصاري يؤثر أخاه المهاجر على نفسه.

والإسلام لا يعتمد في تحقيق التكافل الاجتماعي على الأوامر الصارمة الملزمة، إنما يستجيش نفس المؤمن، ليوقظ الدوافع الإيمانية. فيصل الغني الفقير، ويمد يده إليه في إخاء ورحمة، تستل بواعث الحقد الطبقي، وتحول دون انتزاع المال بالقوة.

من خلال هذه المبادئ التي يرى فيها الأستاذ مناع أنها القاعدة الصلبة التي بني عليها الاقتصاد الإسلامي، فإنه يرى في النظام الاقتصادي الإسلامي هو حل للأمة الإسلامية فيما يخص مشكلتها الاقتصادية سواء البدائية أو

ما بلغته من تطور ويقول في ختام رأيه حول كفاءة النظام الاقتصادي الإسلامي «إن مهمة المسلمين إزاء ما يحدث من مشكلات، أن يطوعوا الحياة للإسلام وأن يطوعوا الإسلام لمشكلات الحياة، والنظام الاقتصادي الإسلامي سيرتبط ارتباطا وثيقا بالعقيدة الإسلامية، ومفاهيم الإسلام عن الكون والحياة و الإنسان. وهو جزء من الإسلام الذي ينظم شتى نواحي الحياة في المجتمع، فلا يجوز لنا أن نفصل النظام الاقتصادي الإسلامي عن جوانب الإسلام الأخرى، ولا تستطيع الأمة الإسلامية تحقيق أسباب السعادة و الرفاه إلا إذا أخذت الإسلام كلا لا يتجزأ ...»[1].

هو الرأي الصريح للأستاذ مناع رغم كونه متخصص في القضاء لا الاقتصاد لكنه يرى في النظام الاقتصادي الإسلامي مفتاح الرفاه والسعادة المنشودة وهو ما يضعه علم الاقتصاد هدفه المنشود. كما يشدد على أن النظام الاقتصادي الإسلامي هو جزء من نظام لا يتجزأ ومفتاح نجاعة النظام الاقتصادي الإسلامي هو التقيد بالنظام العام والذي يعبر عنه بكلمة واحدة "الإسلام".

هنا وقبل رصد أي نتائج يتضح من خلال الدراسة البسيطة التي قمنا بها حول النظام الاقتصادي الإسلامي، أن هذا الأخير مبني على أساس فكري إسلامي، والذي بدوره يلغي العادات والرواسب الفكرية السيئة في المجتمع ، مما يجعل هذا الأخير (المجتمع) أكثر كفاءة وأفراده أكثر إنتاجية وهي بكل بساطة فكرة التنمية.

---

١. [خليل القطان،١٩٨٠ –ص١٤٢]

ذلك من خلال الإحساس الذي يفرضه الفكر الإسلامي من مسؤولية اتجاه العمل بشكل فعال انطلاقا من العقاب والمراقبة للذات يتمان على مستويين دنيوي و أخروي.

ثم تأتي الثقة التي يفرضها النظام الاقتصادي الإسلامي بين أفراد المجتمع بعدالته الاجتماعية (ثقة المواطن بالسلطة والعامل برئيسه في المؤسسة)، والتي تلعب دور المحفز.

وفي ختام هذا المبحث والذي تناولنا فيه واحد من أهم الأنظمة الاقتصادية التي عرفتها البشرية لابد أن نخلص إلى نتيجتين حول هذا الأخير مفادهما :

- إن جل الأفكار التي تمخضت عن دراسات المفكرين المسلمين في هذا العصر حول النظام الاقتصادي الإسلامي جاءت وكأنها : تأتي بنموذج رأسمالي أو اشتراكي ثم تحاول تحويره ليصبح بما يسمى "بالنظام الاقتصادي الإسلامي "، حيث كل مفكر يناقش أهم القضايا أو النظريات الرأسمالية و الاشتراكية من وجهة نظر إسلامية، دون الأخذ بجوهر النظام الاقتصادي الإسلامي والذي هو قائم بحد ذاته، وله أسلوب دراسة متميز وجملة من النقاط التي لا يمكن اعتبارها نظريات.

- النظام الاقتصادي الإسلامي؛ جملة من الأحكام والتشريعات الربانية التي نظمت التعاملات الاقتصادية في المجتمع الإسلامي لفترة فاقت الاثني عشر قرنا (من نهاية القرن السادس إلى نهاية القرن الثامن عشرة) وهي الفترة التي تكفي للحكم على أنه النظام الأنجع الذي يمكن أن تختاره الأمة الإسلامية لتسير قضاياها وحل مشكلتها الاقتصادية.

وهو الإطار النظري الذي يثبت ذلك أما الواقع الحالي فرأي جملة من علماء الاقتصاد في العالم الإسلامي يكفي والذين يروا في هذا النظام أنه الأنجع أما الرأي الخاص فليس مطلوب وإن أتى فسيكون في نهاية البحث لأن الهدف من البحث يقتضي ذلك.

خلاصة الفصل

ما نوقش في هذا الفصل هو كتلة نظرية بالغة الأهمية حيث ناقشنا أساسيات النظام الاقتصادي في المبحث الأول لنتعرف على أهم مكوناته أي متى نطلق على مركب أنه نظام اقتصادي، مزاياه، أنواعه وأخيرا آليات تقييمه، ما مهد لنا الدخول في دراسة عامة حول أهم الأنظمة الاقتصادية التي عرفتها البشرية.

فكانت البداية من "النظام الاقتصادي الرأسمالي" الذي يرى في الفرد المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية فأعطاه كل الصلاحيات والحرية التي تخدمه وتخدم المجتمع بطريقة غير مباشرة، كما ركزت جل نظريات هذا النظام على أن محور التوازن فيه وهو "السوق"، بحيث يكون الحكم والحل لجميع المشاكل الاقتصادية وبذلك قلصوا دور الدولة، وكل هذا جاء في نظريات تحدث عنها وأكدها رواده من آدم سميث المؤسس إلى آخر الليبراليين الجدد بالإضافة إلى جملة من القضايا تخصص في دراستها النظام الاقتصادي الرأسمالي والتي ذكرنا منها ما تيسر بالشيء المختصر.

ثم انتقلنا إلى "النظام الاقتصادي الاشتراكي" الذي يقدس العمل الجماعي؛ ويرى أن محرك التنمية الاقتصادية هو تلك الكتلة الاجتماعية، فالمجتمع لا الفرد من يحفز التنمية، فتضافر الجهود هو ما يحقق الرفاه الاجتماعي ومنه الرفاه الفردي، وفي منهجه نجد أن الدولة هي الوصي على التنمية، فهي الآلة أو الرأس المدبر معتمدة على التخطيط كآلية لتحقيق الأهداف وبدأ يدمج بعض الوسائل الأخرى التي تساعد على التنمية ما إن اقتضت

الضرورة ذلك، وهي الأشياء التي ذكرنا منها ما تيسر رغم عدم وضوح آليات عمل هذا النظام عكس سابقه ذلك أن جل الدراسات جاءت لمعالجة قضايا آنية كانت تسبب مشاكل اقتصادية أعجزت النظام وسارعت في تلاشيه.

ختمنا الفصل بنظام اقتصادي هو المتميز "النظام الاقتصادي الإسلامي"، فاختلاف سابقيه عن بعضهما لم ينفي وجود نقاط تلاقي (كالأهداف)، فنظرته المختلفة للحياة البشرية والإنسانية في حد ذاتها هي السبب الرئيسي في ذلك، ما أعطى نظام يعتمد على مصادر مختلفة و هو ما رأيناه وما حاولنا إبرازه في المبحث الأخير من الفصل.

وحوصلة الفصل تنتهي بطرح سؤالين أو تساؤلين قد طرحا في مقدمة البحث وهما جزء من الإشكال المطروح والذي سنحاول الإجابة عنه فيما تبقى من البحث:

- لماذا لم نجد نظام اقتصادي واحد؟
- ولماذا قادتنا الدراسة إلى إيجاد عدة أنظمة تختلف جذريا عن بعضها البعض، رغم أننا لم نتعمق الدراسة ولم نوسع رقعة البحث لتشمل جميع مناطق العالم؟

كلها أسئلة، تحليلها والإجابة عنها يقودنا لفهم الإشكالية وسبب طرحها ومناقشتها.

ملاحظة: الاشتراكية غلب عليها الجانب النظري والتاريخي، أين فشل التطبيق. والرأسمالية غلب عليها التطبيق وحدوث بعض الضربات

مما أدى إلى نشوء التيار النظري رغم أنه لم يكن بقوة الإقناع الاشتراكي. في حين نجد أن النظام الاقتصادي الإسلامي سير أمة كاملة ولمدة ليست بقليلة دون ما يكون فيه أي تنظير أو دراسات للتطبيق، لكن هذا لا يعني أن الجانب النظري والتطبيقي كانا غائبين، بل كانا هما الركيزة التي مكنته من الصمود لقرون، أما التقصير فكان في الدراسات المستوحاة من هذا النظام، فلم تنشأ نظريات تفسر الواقع، ليتم تجريبها وتطبيقها فيما بعد .

الفصل الثاني

الثقافة الاجتماعية

تمهيد:

بعد التطرق إلى المتغير الأول في العلاقة موضوع الدراسة آلا وهو "النظام الاقتصادي"، كان من الضروري التطرق إلى المتغير الثاني "الثقافة الاجتماعية" ومحاولة الإلمام بجوانبه التي تساعد في فهم الموضوع.

في بداية الحديث عن الثقافة الاجتماعية نشير إلى خصوصية هذا المتغير الذي هو حكر على المختصين في علم الاجتماع (علم الاجتماع الثقافي)، وتجرأنا على هذا المتغير يندرج في ظل ضرورة أهمية الموضوع.

كما سبق وأشرنا إلى أن الثقافة الاجتماعية هي ضرب من ضروب علم الاجتماع لذا فإننا وفي صدد دراسة هذا المتغير سنخضع لقوانين علم الاجتماع فيما يخص الأسلوب والمنهج، ونحاول بشيء من الاختصار إيصال الفهم البسيط لهذا المتغير للوصول إلى هدف البحث.

ونظرا لتعقيد هذا المتغير وارتباطه بالكثير من المتغيرات الأخرى سواء في علم الاقتصاد أو علم الاجتماع فإننا سنكتفي بالإشارة إلى تلك المتغيرات بتعريف مبسط أو بطرح نظري فقط دون التعمق والتفصيل فيها، تجنبا للدخول في متاهات تفقدنا السبيل للوصول إلى الهدف الرئيسي وهو ما تقتضيه الدراسة.

المبحث الأول

مفهوم الثقافة الاجتماعية وأساسياتها

نعرض في هذا المبحث أهم التعاريف التي حاولت الوصول إلى مفهوم الثقافة الاجتماعية، من خلال اجتهادات جملة من علماء الاجتماع على مر العصور. بالإضافة إلى تقديم جملة من العناصر التي تعتبر هامة لتقريب المفهوم أكثر، والتي نعدها هي الأساسية لتقريب مفهوم الثقافة أكثر.

المطلب الأول

مفهوم الثقافة الاجتماعية

شُبهت الثقافة بالنسبة إلى مجتمعها كالرائحة للزهرة، لكن "تلك الرائحة" ظلت تفوح وتتكثف وتورق وتتشعب فروعا وأغصانا حتى أوشك أن يختلط أمرها مع أمر الزهرة ذاتها، وتعددت بالتالي أوصاف الثقافة في "باقة" من التعريفات زادت على ١٥٠ تعريفا، تؤكد في مجملها أن الثقافة تجمع بين كونها منتجا وإنتاجا. أو اسما وفعلا باستخدام المقابل اللغوي، هكذا يُدلي الدكتور "نبيل علي"[١] بدلائِه في التعريج على الطرح العام لتعريفات الثقافة. من هذا المنطلق ونظرا لتعقيد هذا المتغير (الثقافة الاجتماعية)، نرى من الضروري التطرق إلى عدد معتبر من التعاريف توفي حق المتغير دون التطرق إلى جل تلك التعاريف التي من الممكن أن تفقدنا الهدف الرئيسي للبحث. وعلى عكس المخاض الذي تطرق إليه د. "نبيل علي"، مناقشا تعاريف الثقافة على كونها منتجا أو إنتاجا. فالطريق الذي اخترناه هو مناقشة

---

١. [نبيل علي،٢٠٠١-ص١٢٦]

تعاريف الثقافة من ناحية مصدرها (الفكر العربي والفكر الغربي).

الفرع الأول: الثقافة الاجتماعية في الفكر العربي:

١ . أصل كلمة الثقافة عند العرب:

الثقاف وهو الأداة التي تسوى بها الرمح، وثقف الرمح أي قومّه وسواه. ويقال إن الرمح أصبح مثقفا، وثقف الشيء أقام المعوج منه وسواه، والإنسان أدبه وهذبه وعلمه. ويستعار بها للبشر فيكون الشخص مهذباً ومتعلماً ومتمكناَ (أساسا هي الحذق والتمكن) من العلوم والفنون والآداب، فالثقافة هي إدراك الفرد والمجتمع للعلوم والمعرفة في شتى مجالات الحياة، فكلما زاد نشاط الفرد ومطالعته واكتسابه الخبرة في الحياة زاد معدل الوعي الثقافي لديه، وأصبح عنصراً بناءً في المجتمع. وكان أول من استعمل مصطلح ثقافة ليقابل به لفظة Culture في العصر الحديث عند العرب هو سلامة موسى[١].

أما الثقافة عند أهم رواد هذا الميدان في الفكر العربي فهي كما يلي:

٢ . مفهوم الثقافة عند "د . نبيل علي" :

في محاولة جادة لحصر مفهوم الثقافة والذي كما أوردنا سابقا أنه يتعدى ١٥٠ تعريفا[٢]، عرض الدكتور "نبيل" طرح يصنف فيه جملة التعاريف في ستة أصناف كما يلي:

---

١. [ويكيبيديا، ٢٠٠٧]
٢. [نبيل علي،٢٠٠١-ص ص١٢٧-١٢٨]

أ) الثقافة كنسق اجتماعي:

قوامه القيم والمعتقدات والمعارف والفنون والعادات والممارسات الاجتماعية والأنماط المعيشية.

ب) الثقافة كإيديولوجيا :

تعرف الثقافة في إطارها بصفتها المنظار الذي يرى الفرد من خلاله ذاته ومجتمعه، وبصفتها أيضا معيار الحكم على الأمور أيضا .

ج) الثقافة بوصفها انتماء:

تعبر عن التراث والهوية والحمية القومية وطابع الحياة اليومية للجماعة الثقافية.

د) الثقافة بوصفها تواصلا :

من خلال نقل أنماط العلاقات والمعاني والخبرات بين الأجيال.

ه) الثقافة بصفتها دافعا :

على الابتكار والإبداع والنضال ضد القهر والتصدي لصنوف الظلم.

و) الثقافة بوصفها حصاد متجدد :

يتم استهلاكه وإعادة إنتاجه والتفاعل معه وإدماجه في مسار الحياة اليومية. وهنا يبرز مفهوم "إعادة الإنتاج " ويقصد به ثقافيا إعادة النشر والتسجيل ونسخ البرامج وتجديد استخدام التراث وما شابه، وقد أصبح هذا ا لمفهوم بلا منازع باعتباره المحور الرئيسي الذي يدور حوله اقتصاد عصر المعلومات، والعامل الأساسي في إعادة تشكيل العلاقات بين المنتج والمستهلك والمبدع والمتلقي والناشر والمؤلف.

كما يحوصل الدكتور "نبيل" مفهوم الثقافة في كونها : «ذلك الشائع الغامض، الواقع خارج حدود الوعي الفردي والجماعي، الغائر في العادات و أنماط السلوك التي تؤخذ عادة كقضايا مسلّم بها»[1].

٣. مفهوم الثقافة عند "عبد الغني عماد":

«الثقافة هي فعل تفاعل يترجم إدراك الإنسان بكافة تجلياته الفطرية والتركيبية، ويجد المرء في الثقافة، خاصة الاجتماعية منها نماذج جاهزة تحوز على مصداقية كبيرة في بيئته ووسطه، يعمد إلى تبنيها بشكل تلقائي كونها شائعة ومعممة»[2]. ثم يضيف: «مفهوم الثقافة، التي تندرج تحت اتجاهين، الأول اتجاه واقعي يرى الثقافة كل ما يتكون من أشكال السلوك المكتسب الخاص بمجتمع أو جماعة معينة من البشر، والثاني اتجاه تجريدي يرى الثقافة مجموعة أفكار يجردها العالم من ملاحظته للواقع المحسوس الذي يشتمل على أشكال السلوك المكتسب الخاص بمجتمع أو بجماعة معينة». وقد يكون التعريف السوسيولوجي للثقافة يشمل المقاربات الأخرى لفهمها (الأنثروبولوجية والأيديولوجية)، باعتبارها (الثقافة) تحليلا لطبيعة العلاقات والترابطات الموجودة بين أنماط الإنتاج الفكري وسماته العامة من جهة، ومعطيات البنية الاجتماعية بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والبيئية، التاريخي منها والمعاصر من جهة أخرى، وبالتالي دراسة وظائف هذا الإنتاج الفكري وآلياته وتفاعلاته في المجتمعات على

---

١. [نبيل علي،٢٠٠١-ص١٢٨]
٢. [عماد،٢٠٠٦]

على مستوياته كافة. فالثقافة كمفهوم سوسيولوجي تشمل كل ما في البعد الأدبي والتراثي والمسرحي والفني، كما تشمل البعد الأنثروبولوجي الذي يطال الأدب والفن، ويطال حقل التعابير التي نطلق عليها عادة صفة "اجتماعية"، إذا الثقافة هي حاضر ومستقبل من المنظور السوسيولوجي.

٤ . الثقافة في مفهوم مالك بن نبي:

أضاف مالك بن نبي عنصر أساسي لمفهوم الثقافة لاق من خلاله اهتمام كبير في هذا النوع من الدراسات، فهو يرى أن مفهوم الثقافة لا يقتصر على الأفكار فقط، وإنما يضم أسلوب الحياة في مجتمع معين، ويخص السلوك الاجتماعي ذاته. ولاحظ أيضا أن ثقافة أي مجتمع من المجتمعات هي انعكاس للواقع الموضوعي لذلك المجتمع بكل ما فيه من ماديات ومعنويات، فالثقافة كما عرفها في كتابه "مشكلة الثقافة": «هي مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته لتصبح لا شعوريا؛ تلك العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه، فهي على هذا: المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته»[١]. وحين تتكون ثقافة مجتمع ما بهذا الشكل فإنها تخلق تاريخه حيث تولد العلاقة بين الثقافة والتاريخ، إذ ليس ثمة تاريخ بلا ثقافة.

١. [السويدي،١٩٩١،ص٦٨]

الفرع الثاني: الثقافة الاجتماعية في الفكر الغربي:

١ . الطرح العام:

كما سبق و أن أشار الدكتور نبيل إلى تعدد مفاهيم الثقافة فإننا نجد في التفكير الغربي من يسانده الرأي، فلقد أحصى كل من "ألفرد كروبر ALFRED KROEBER" و"كلايد كلوكهون CLYDE KLUCKOHN" قائمة بما يزيد عن ٢٠٠[١] تعريف مختلة عن مصطلح "Culture" أي الثقافة في كتابهما : " Culture: a critical review of concept and definition"من ويكيبيديا ، الموسوعة الحرةاذهب إلى: تصفح، بحث عندما نتحدث عن مصطلح الثقافة، يشير المصدر اللغوي والمفهوم المتبادر للذهن والمنتشر بين الناس إلى حالة الفرد العلمية الرفيعة المستوى، فإن استخدام هذا المصطلح كمقابل لمصطلح "Culture" في اللغات الأوروبية يجعله يقابل حالة اجتماعية شعبية أكثر منها حالة فردية. حيث كان المفهوم الغربي وهو الأكثر شمولا : تتكون الثقافة من مجموعة من العادات والقيم والتقاليد التي تعيش وفقها جماعة أو مجتمع بشري، بغض النظر عن مدى تطور العلوم لديه أو مستوى حضارته وعمرانه. ويستخدم مصطلح الثقافة وفق المفهوم الغربي للإشارة إلى ثقافة المجتمعات الإنسانية، وهي طريقة حياة تميّز كل مجموعة بشرية عن مجموعة أخرى[٢]. والثقافة يتم تعليمها ونقلها من جيل إلى آخر؛ ويقصد بذلك مجموعة من

---

١. [WIKIPEADIA,2007]

الأشياء المرتبطة بنخبة ذلك المجتمع أو المتأصلة بين أفراد ذلك المجتمع، ومثل ذلك الموسيقى، الفنون الشعبية، التقاليد المحببة، بحيث تصبح قيما تتوارثها الأجيال (ومثال ذلك الكرم عند العرب، الدقة عند الأوروبيين).

١- المفهوم الفرنكوفوني:

مصطلح "Culture" أي الثقافة في المفهوم الفرنسي هي مجموعة المعارف العامة للفرد وهو التعريف الوحيد الذي جاءت به الموسوعة الوطنية الفرنسية لعام ١٨٦٢ "BESCHERELLE". وحددت المعرفة العلمية في المقام الأول، ثم تطور هذا المفهوم في منتصف القرن العشرين، وذلك من خلال الموسوعة الشهيرة "LAROUSSE" لعام ١٩٨٠، والذي أعطى مفهوم يزيد عن الأول بكون الثقافة مفهوم جماعي بالإضافة إلى المفهوم الفردي المعروف سابقا. حيث عرفت الثقافة بأنها: مجموعة الهياكل الاجتماعية والدينية...كما أنها تظاهرة فكرية، فنية. .. والتي تميز مجتمع ما وهو المفهوم العام.

٢- المفهوم الأنجلوسكسوني:

مصطلح "Culture" والمرادف لكلمة ثقافة عندنا وفي اللغة اللاتينية "Cultura"[١]. عموما توحي إلى نوع معين من النشاط الإنساني بالإضافة إلى كونها هيكل رمزي يعطي لكل نشاط معنى. واختلف مفهوم الثقافة عند الأنجلوسكسونين، حسب اختلاف النظريات، وعمم عندهم مفهوم الثقافة بحيث أصبح يعني كل ما ينتجه الفرد أو مجموعة جزئية من المجتمع، ويزيد

---

١. [WIKIPEADIA,2007]

التعريف الأنجلوسكسوني عن نظيره الفرنكوفوني عن كون الأول يضيف التكنولوجيا والفن والعلم إلى مركبات الثقافة، ويتفق مع الثاني في الأجزاء الأخرى "النظام الذهني، والسلوك المميز...اتفق علماء الأنثروبولوجيا الأنجلوسكسون على استعمال مصطلح الثقافة "Culture" للإيحاء على المقدرة العامة للإنسان في التصنيف، التفسير والاتصال بالإضافة إلى الخبرة الرمزية.

٣- تقسيم مفهوم الثقافة:

من خلال التعريف الفرنسي اتضح أنه يوجد نوعين من المفاهيم:

- الثقافة الفردية: تسلك بعد الإنشاء والبناء، فهي البناء الشخصي لمجموعة من المعارف وهي قريبة من مفهوم التعليم.
- الثقافة الجماعية: يقصد بها وحدة تثبيت الهوية، فهي مرجع للقيمة المرتبطة (بتاريخ أو فن مدمج تماما في مجتمع) كما أنها لا تتطور إلا ببطء شديد بالعكس فإن قيمتها تميل إلى الاستقرار والثبات والتذكير بالتاريخ. ومنه فثقافة الجماعة هي الهوية الثقافية للمجتمع.

ملاحظة هامة: إن التمحيص في النوعيين السابقين "الثقافة الجماعية والفردية " يبين أنهما ينطويان على تناقض فيما بينهما، حيث نجد أن الثقافة الجماعية غير مرنة بالنسبة للتطور عكس الثقافة الفردية التي هي في تطور مستديم. كما يتم التفريق بين هذين المفهومين من خلال ثلاثة عوامل هي:

العلم: الذي هو دائما في تطور، لا يرتبط فقط بمفهوم الثقافة الفردية، فهو

أحد المركبات الأساسية للمصطلح (مصطلح الثقافة).

الفن والتاريخ: الثقافة الفردية تحوي المعارف الفنية والتاريخية والتي تختلف بدورها حسب اختلاف الثقافات الإنسانية، ونجد أن تلك المعارف تنبثق من الثقافة الجماعية (أي من مجمل إفرازات الثقافة الجماعية)والتي ينتمي إليها الفرد. كخلاصة لهذا التداخل بين المفهومين نجد أن الثقافة الفردية تعتبر مجمل المعارف المكتسبة من الثقافة الجماعية من خلال ارتباط وثيق بين المفهومين. كما نجد أن مصطلح الثقافة الفردية يفسر على أنه مجموع المعارف المرتبطة بالفن والتاريخ.و تفصيل الفكر الغربي حول الثقافة جاء على لسان أهم رواد هذا الميدان كما يلي:

٢. مفهوم الثقافة عند"لِسْلي وايت LESLEY WHITE (١٩٠٠-١٩٧٥):

بنا "لسلي وايت"[١] نظريته في تعريف الثقافة على اتجاهين هما :

١- الاتجاه الواقعي: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الثقافة هي "كل" يتكون من أشكال السلوك المكتسب الخاص بمجتمع إنساني معين، أو بجماعة معينة من البشر.

٢- الاتجاه التجريدي: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الثقافة هي مجموعة من الأفكار يجردها العالم من ملاحظته للواقع المحسوس الذي يشتمل على أشكال السلوك المكتسب الخاص بمجتمع إنساني معين أو بجماعة معينة من البشر.

---

١. أول باحث حاول التأسيس منظوميًّا لنظرية عامة للثقافة وهو عالِم أمريكي مشهور في الأنثروبولوجيا الثقافية، مسمِّيًا نظريتَه هذه "علْم الثقافة" Culturology

وقد خلص "وايت" إلى تعريف الثقافة بأنها : «الأشياء والأفعال ذات المعنى، والتي تدرس في الإطار خارج الشخص»[1] وهو أعقد طرح طرحه "وايت" وطرح في موضوع الثقافة. ثم زاد "وايت" عبارة في تحليله للثقافة فاعتبرها "منظومة System" مقسَّمة إلى مجموعة من "المنظومات التحتية" Subsystems (أو منظومات دنيا)، و قد قسَّمها "وايت" منذ أواسط القرن العشرين في كتاب "علم الثقافة، نيويورك، ١٩٤٩"[2] كما يلي:

١ . المنظومة التحتية التكنولوجية: تتكوَّن المنظومة التحتية التكنولوجية من الأدوات أو التجهيزات المجسّمة ماديًّا ومن تقنية استخدامها، التي بفضلها يجري تفاعُل الأفراد والجماعات البشرية مع الوسط الطبيعي (وقد أدخل "وايت" في هذا الباب: أدوات الإنتاج، وسُبُل المعيشة، ومواد بناء المساكن، ووسائل الهجوم والدفاع). كما يعتبر التكنولوجيا حاسمةً ورئيسةً في تطور الثقافة وقيامها بوظائفها (على عكس ما بقي من المنظومات الموالية).

٢ . المنظومة التحتية الاجتماعية: تتضمن المنظومة التحتية الاجتماعية العلاقات بين الناس، وما يقابلها من أنماط السلوك (وهذا يشمل منظومات القَرابة، والمنظومات الاقتصادية والسياسية والأخلاقية والحربية والمهنية).

٣ . المنظومة التحتية الإيديولوجية: المنظومة التحتية الإيديولوجية المكوَّنة من الأفكار والمعتقدات والمعارف، التي يجري التعبير عنها بمساعدة الحديث (الكلام) والأشكال الرمزية الأخرى؛ وهي تضمُّ أيضًا الخرافة والدين

---

١. [السويدي،١٩٩١،ص٥٦]
٢. [سلامة، ٢٠٠٥]

والأدب والفلسفة والعلم والحكمة الشعبية.

٤ . المنظومة التحتية السلوكية: وهذه الأخيرة أُضيفت إلى منظومة "الثقافة" لاحقًا في أحد أعمال "وايت" حول تطور الثقافة، (نيويورك، ١٩٥٩).

٣. مفهوم الثقافة عند "ماركس":

عرف ماركس الثقافة على أنها: «كل ما ابتدعه (خلَّقه) الإنسان: أي إنها عالم الإنسان، أو "الطبيعة الثانية" وهذا في أعماله المبكِّرة نسبيًّا (المخطوطات الاقتصادية، ١٨٥٧-١٨٥٩)[١]» .

٤ . أصناف تعاريف الثقافة حسب الأمريكيين "كلوكهون وكروبر":

بدأت مسيرة العالمين في البحث عن تعريف صحيح وشامل للثقافة، بتفحصهم لما يزيد عن مائة وستين تعريفا صاغها علماء الأنثروبولوجيا، فكانت النتيجة أنهما لم يجدا من بينها تعريفا مقبولا. لذا كان عليهما تصنيف هذه التعاريف ومحاولة الإلمام بمفهوم الثقافة وذلك كما يلي:

أ. التعريف الوصفي: يشتمل مجموعة التعاريف التي تأخذ بعين الاعتبار عنصري الثقافة المادية واللامادية، وتجمع تلك التعاريف على كون الثقافة تنطوي على كل مظاهر العادات الاجتماعية وردود أفعال الأفراد، كما تنطوي على نتاج الأنشطة الإنسانية التي صيغت في إطار هذه الجماعات ويعتبر أهم رواد هذا الصنف من التعاريف العالم "فرانس بواس "BOAS[٢].

---

١. [سلامة، ٢٠٠٥]
٢. [السويدي،١٩٩١،ص١٤]

ب. التعريف التاريخي: تجمع التعاريف الخاصة بهذا الصنف على أن الثقافة هي: الوراثة الكلية للجنس البشري كما تعني كذلك تلك الصفوة المختارة من الوراثة الاجتماعية ويمثل هذا التعريف العلامة "رالف لنتون R LINTON".

ت. التعريف النفسي: هو صنف يخضع الثقافة للمفهوم النفسي، فالثقافة في هذا الاتجاه تركز في حل المشكلات التقليدية، التي تتكون من الاستجابات التي ثبت نجاحها، ومن العمليات الفردية، كالتكيف والتعلم والعادة، فالغرض من الثقافة وفقا لهذا التعريف هو: إشباع حاجات الأفراد والتغلب على مشاكلهم، وذلك بقصد تكيفهم مع البيئة الخارجية ومع غيرهم من أعضاء المجتمع. وأهم رواد هذا الاتجاه العالم "فورد C.S FORD".

ث. التعريف المعياري: الثقافة ما هي إلا أسلوب مميز للحياة: «أنها محور الأفكار الإنسانية وما يتبعها من نتائج»، ويزيد في هذا الاتجاه العالم "كلينبرج O. KLINBERG". الذي يذهب إلى القول بأن الثقافة «هي ذلك "الكل" أو ما يمكن تسميته بأسلوب الحياة الذي حددته البيئة الاجتماعية».

ج. التعريف البنائي: يصف هذا التعريف الثقافة بأنها: «نسق تاريخي استنتاجي لطرق المعيشة الظاهرة منها والباطنة»، وهو تعريف يتعارض مع وجهة النظر القائلة بأن الثقافة هي: «بناء منطقي، أو نموذج قائم

على التجديد» وهو ما يذهب إليه العالم "كيلي W.A.KELLY".

ح. التعريف الوراثي: هو إجابة عن أصل الثقافة وكيفية تواجد هذه الأخيرة، وهذا الصنف ركز على العامل الوراثي وأولاه جانب كبير من الاهتمام حيث في أهم تعريف من مجموعة تعاريف هذا الصنف والذي صاغه رائد هذا الاتجاه المفكر "كار L.G. CARR هو أن الثقافة:

«هي ذلك النتاج التراكمي القابل للتحول من السلوك الماضي في جماعة أو مجتمع ما».

في الأخير نورد التعريف الذي صاغه صاحب هذه الدراسة والذي كان في شكل خلاصة لمجموع أصناف التعاريف السالفة الذكر، حيث عرف"كلايد كلوكهون" الثقافة كما يلي: «نقصد بالثقافة جميع مخططات الحياة التي تكونت على مدى التاريخ، بما في ذلك المخططات الضمنية والصريحة، والعقلية و اللاعقلية، وهي توجد في أي وقت كموجهات لسلوك الناس عند الحاجة»[1]. ثم يؤكد "كلوكهون" بأن لكل مجتمع ثقافته المميزة وأن ثقافة مجتمع من المجتمعات هي نسق تاريخي المنشأ، يضم مخططات الحياة الصريحة والضمنية ويشترك فيه جميع أفراد المجتمع...

٥. مفهوم الثقافة عند "ألفرد فيبر A. WEBER":

ركز "ألفرد" على الأسلوب التاريخي والأسلوب المقارن في دراسةٍ لمعالم الحضارة الحديثة لكن ما استنزف جهوده فكان "علم الاجتماع الثقافي"[2]،

١. [السويدي،١٩٩١،ص٤٨]
٢. "ألفريد فيبر" (١٨٢٨) هو الأخ الأصغر لعالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر"، وهو صاحب مدرسة علم الاجتماع الثقافي التي نشأت في هيدلبرج.

محاولا الإجابة على الاستفسارات والأسئلة التي أثيرت حول موضوع الثقافة. وقد ركز "ألفريد" على التفرقة بين الثقافة والحضارة حيث أعطى لكل مصطلح تعريف يتميز بشيء من الدقة فكان: تعريف الحضارة عند "ألفريد" هو أن الحضارة: «تشتمل على المعرفة الوضعية والعلم والتكنولوجيا. والتي تتكون من معلومات يمكن تمريرها من جيل إلى جيل، وتتمتع بدرجة عالية من الدقة والضبط. وأما الثقافة: فتتعلق بدراسة الأشكال الروحية للإنسان، وما تتضمنه من قيم، مقاييس، عادات، أفكار وانطباعات، لا يمكن القول عنها بأنها صحيحة، وذلك لمرونتها ونسبيتها واختلافها من مجتمع لآخر، ومن فرد لآخر، ومن فترة زمنية لأخرى. أو هي: أشكال روحية تقوم على العواطف النفسية مثل الدين، وهي بخلاف الحضارة غير قابلة للانتشار، فكل ثقافة تعتبر شيئا وحيدا، وحقيقة أصلية خاصة بشعب معين في فترة زمنية من تطوره التاريخي، وهي مظهر من مظاهر وحدته»[1]. وهو مفهوم الثقافة الذي تبناه عالم الاجتماع الألماني "ألفريد فيبر"، فعمقه كفرع تخصص من فروع علم الاجتماع وأطلق عليه اسم "علم الاجتماع الثقافي". قسم "ألفريد" الثقافة إلى ثلاث أقسام:

١- الثقافة الاستقرائية: الناتجة عن الاختبار وتشمل المواضيع المادية كالآلات والأنماط غير المادية المتمثلة في المعرفة.

٢- الثقافة الجمالية: كالتصور الإبداعي الذي لا يمثل نفعا فقط، وإنما لذة ومتعة أيضا.

---

١. [السويدي، ١٩٩١، ص٥٥]

٣- أنماط السيطرة: التي تهيمن على سلوك الإنسان، كالآداب الاجتماعية والسنن الشعبية والإيديولوجية.

٦. مفهوم الثقافة عند "فرنسيس ميريل .F.E MERRILL":

وضع "ميريل" عدة أسس لبناء تعريفه للثقافة في كتابه "المجتمع والثقافة Society and Culture"[١] كالتالي:

- الثقافة إنتاج إنساني ينشأ عن التفاعل الاجتماعي.
- الثقافة تقدم الأنماط الاجتماعية المقبولة والتي تقابل احتياجات الإنسان البيولوجية والاجتماعية.
- الثقافة متراكمة، لأنها تنتقل من جيل إلى جيل.
- للثقافة مغزاها بالنسبة للناس نظرا لما تتسم به من الصفات الرمزية.
- يكتسب الفرد الثقافة من خلال فترة نموه في مجتمعه الخاص.
- الثقافة تحدد شخصية الفرد بصورة أساسية.
- تعتمد الثقافة في وجودها على الأداء الوظيفي المستمر للمجتمع، ولكنها مستقلة عن أي فرد أو جماعة.

كما ناقش "ميرل" العديد من القضايا التي تخص الثقافة وأكد على أن الثقافة تخضع للظروف المجتمعية منها (البيئة الجغرافية- التطور التقني- البناء الثقافي- الحدث التاريخي)، وهذه الأربع تمثل أساس الاختلافات الثقافية. فالثقافة هي مركب عام، بالإضافة إلى كونها مادية وغير مادية في تكوينها، ودراسة الأنماط الثقافية تعني ضرورة الاهتمام بتوضيح الجوانب

---

١. [السويدي،١٩٩١،ص٦٥]

المهمة في الأنماط الثقافية، كبيان ترتيبها وتطورها ووظيفتها واختلافاتها ومدى تأثيرها بالاتصال في المحيط الاجتماعي وخارجه.

٧. مفهوم الثقافة عند اليونسكو:

« La culture, dans son sens le plus large, est considérée comme l'ensemble des traits distinctifs, spirituels et matériels, intellectuels et affectifs, qui caractérisent une société ou un groupe social. Elle englobe, outre les arts et les lettres, les modes de vie, les droits fondamentaux de l'être humain, les systèmes de valeurs, les traditions et les croyances»[1].

١- الثقافة في مفهومها الواسع، تعتبر كمجموعة من المعالم الخاصة "الروحية و المادية، الفكرية و الشعورية " التي تميز مجتمع ما أو مجتمع فرعي. فهي تشمل: الفنون والأدب، أسلوب المعيشة، الحقوق الأساسية الإنسانية، الأنظمة والقيم، التقاليد و المعتقدات.

٢- قد تكون اليوم عبارة عن جماع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل: الفنون والآداب وطرائق الحياة كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات[٢]...

---

١. [UNESCO,1982]
٢. [UNESCO، ١٩٩٨ -ص٦]

٣- كما تعرف الثقافة أيضا على أنها مجموعة من التعاريف المنقولة: «من طرف: أنظمة اعتقاديه أو طرق تفكير سببية، أو التجربة أو المطورة في إطار السلوك الإنساني في علاقته مع الطبيعة والعالم المحيط به ».

على المستوى الفردي:

الثقافة هي مجموع التعاريف، التدريبات والعلم المستقاة لدى الإنسان.

على المستوى الجماعي:

الثقافة تتمثل في مجموعة من الهياكل الاجتماعية، الدينية... بالإضافة إلى السلوك الجماعي على غرار التظاهرات الفكرية والفنية. ..والتي تميز مجتمع ما . كما تشمل على ثلاثة مجموعات كبيرة هي الفن، اللغة والمعتقدات.

٨. مفهوم " علم الثقافة "Culturologie:

١- تعريف: عند "ميخائيل إبشتاين "MIKHAÏL EPSTEIN:

«هو علم يعتني بالدراسات الثقافية، ويحمل المفهوم الأساسي الشامل غير القابل للتجزئة أو الاختزال إلى عدد من الدراسات الخاصة. وموضوع الدراسة في هذه الحالة هو الثقافة بوصفها منظومة متكاملة من مختلف الثقافات (الاجتماعية، الوطنية، المهنية والفردية...)»[١].

٢- موضوع "علم الثقافة":

يبحث علم الثقافة العديد من الظواهر وكذا العناصر ولعل أهم هذه العناصر ما يلي[٢]:

---

١. [EPSTEIN,١٩٩٥]
٢. [قباري، ١٩٨٢ – ص٦٠]

- أنساق السياسة والقانون والاقتصاد.
- مجموعة الظواهر الفيزيقية والايكولوجية والديموغرافية.
- نسق المعتقدات والمعايير واللغة والتنظيم الاجتماعي، مع دراسة دورة الحياة اليومية.
- نظام التربية ويتمثل في:

أ. التكنولوجيا والمعرفة.

ب. تقييم المشاريع الروحية:

- الدين والسحر.
- الفن، الخلق، الإبداع والابتكار.

تعد هذه النقاط من أهم الجوانب العامة والخاصة، لدراسة مختلف مضامين ومحتويات الثقافات والحضارات، وهي حسب تصنيف "الدكتور قباري محمد إسماعيل".

الفرع الثالث: أهم نظريات و أنواع الثقافة:

١. أهم النظريات الثقافية:

يجتمع علماء الثقافة إن صح التعبير بصفة خاصة وعلماء الأنثربولوجيا والاجتماع بصفة عامة، في عدة كتل تمثل توجهات معينة، نحصرها في النظريات التالية[١]:

١- النظرية الانتشارية: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الثقافة تتمثل في مظاهر كثيرة ومختلفة وهذه المظاهر مادية أو روحية، وهي متشابهة في

١. [العيفة، ٢٠٠٣ –ص.ص ٤٠ -٤٣]

في المجتمعات البدائية لكن كيف وقع هذا التشابه؟ هناك نظرتان:

- إما نظرة النظرية التطورية لداروين صحيحة!
- أو أن هذه المظاهر والملامح تنشأ في مكان ما ومن ثم تنتقل وتنتشر.

وهذه النظرية من خلال مواقفها نجدها قد عززت بعض الدوافع السياسية والاستعمارية في أن بعض المجتمعات غير قادرة على تطوير نفسها .

٢- النظرية الوظيفية: ترى هذه الأخيرة أن الثقافة هي مجوعة من الوسائل (المادية أو المعنوية) يحدثها الإنسان ويستعملها لتحقيق الغاية التي يسعى إليها وهي الحياة والبقاء على الأرض، حيث يبتكر وسائل تساعده في الحفاظ على الحياة واستمرارها كما ترى النظرية الوظيفية أن الثقافة ظاهرة كلية تشمل جميع الأدوات التي يستعملها الإنسان للاستهلاك وجميع المواثيق التي تنظم العلاقات داخل المجموعات المختلفة وكذلك الأفكار والفنون والمعتقدات والتقاليد ... ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه على كون الثقافة ظاهرة بيولوجية والإنسان حسبها حيوان يخضع لبعض الشروط البيولوجية الضرورية للبقاء في الحياة وأن طموحه الإنساني النهائي بيولوجي بحت، والوظيفية هي إرضاء حاجة بواسطة نشاط يشترك فيه جميع أفراد المجتمع وحسب هذه النظرية فإنه لا يمكن أن يكون هناك تغيير في المجتمع إلا إذا ظهر احتياج جديد، ومن أبرز مفكريها "مالينوفسكي" صاحب كتاب "نظرية جديدة للثقافة".

٣- النظرية البنيوية: تبدأ بنقدها للمدرسة التطورية حيث ترى أن هذه الأخيرة خاطئة في تفسيرها ونظرتها للثقافة؛ إن الثقافة هي جميع نتاج

الفكر الإنساني في أي مجتمع وأن لكل مجتمع ثقافة مبنية على الهيكل الموجود في المجتمع فهي لا تتطور ولا تنتشر بل يكون هناك احتكاك بين الثقافات، لكن هذه النظرية اتخذها المستعمر كمبرر للهيمنة على الشعوب البدائية في نظرهم.

٢. بعض أنواع الثقافة:

أ. الثقافة النخبوية: يطلق عليها الأستاذ "محمد علي الجابري" اسم: "الثقافة العالمة"، وهي الثقافة التي تحصلت عليها نخبة من المجتمع بواسطة عدة وسائل منها الكتاب وهي ثقافة مكتوبة لا يتحصل عليها إلا من يعرف القراءة والكتابة وهي تعبر عن مواقف المجتمع عندما تكون نابعة منه. وحسب الأستاذ "علي جابر" فإنها تضم طريقة الحياة المادية والروحية لكن تمنح لكل أمة خصوصيتها، وهي معدن الهوية، حيث تمتد من طريقة الملبس والمأكل والضحك... إلى مكونات الذاكرة الجماعية والخيال الاجتماعي والرأسمال الرمزي.

ب. الثقافة الشعبية: هي عكس الأولى فهي الثقافة الشفوية التي ينقلها المجتمع من جيل لآخر شفويا، كالشعر الملحون والحكايات والعادات والتقاليد، وفي الغرب تسمى " الفلكلور"[١] من غناء ورقص، وهذا الفلكلور الذي يعبر عن تفاعل مباشر بين الناس بشكل متناغم تتبوأ فيه الكلمات الشفهية المكانة الأولى، أما أحدث تعريف للفلكلور بالنظر إلى مادته هو " المأثورات الروحية الشعبية"، وبصفة خاصة "التراث الشفوي

١. الفلكلور: كلمة انكليزية " folk-lore"مركبة من مقطعين، أين"folk " تعني "الناس"و " lore" تعني"المعرفة" و منه " folklore"حرفيا هي معارف الناس أو حكمة الناس.

Oral Tradition "وهو أيضا العلم الذي يدرس هذه "المأثورات".

الثقافة الجماهيرية: هي من أحدث المفاهيم تختلف عن النوعين ألسابقي الذكر، وهي مرتبطة بوسائل الاتصال وتنقل بواسطتها. وهي تؤثر على أفراد المجتمع بالتكرار وعلى طول الزمن، وبذلك فهي غالبا ما تصطدم بالنوعين السابقين.

ولأكثر تفصيل لأنواع الثقافة الثلاثة السابقة الذكر ندرج الجدول التالي:

جدول رقم (٧)[١]

نوع الثقافة / المفهوم والخصائص	الثقافة النخبوية High culture	الثقافة الشعبية Popular culture	الثقافة الجماهيرية Mass culture
المفهوم	تتضمن الثقافة النخبوية الأعمال الراقية التي يقدمها المبدعون في مجالات الفنون المختلفة من أدب وشعر ومسرح ونحت ورسم، وهي تشمل طريقة الحياة المادية و الروحية التي تمنح لكل أمة خصوصيتها.	يطلق عليها أيضا اسم الفلكلور و هي التي ينقلها المجتمع من جيل إلى لأخر شفويا كالشعر الملحون و الحكايات والأساطير وهي ثقافة أصلية وحية ومباشرة تفرض منذ الصغر على الفرد.	الثقافة الجماهيرية هي المواقف الجديدة التي تنشرها وسائل الإعلام والاتصال لدى الجماهير الواسعة وبصفة اصطناعية و تمتاز بأنها ثقافة مصطنعة تخضع لمقاييس السوق وفق مبدأ العرض والطلب وظهرت بظهور وسائل الاتصال الحديثة.

١. [العيفة، ٢٠٠٣ –ص٤٥]

المرسل	تلقن عن طريق العلماء والمثقفين والأكاديميين والأساتذة، إما عن طريق تأليف الكتب أو إقامة الندوات والملتقيات والمنظرات أو التدريس بالمعاهد و الجامعات والمدارس والأكاديميات المتخصصة، ولا تخضع في الإطار العام إلى الإشراف الرسمي.	(راوي القصص سابقا مثلا) له جمهور مباشر يجالسه وجها لوجه ويتفاعل معه، كما الجمهور بكل أفراده الحاضرون هم مرسلون ومستقبلون في نفس الوقت.	المرسل في أغلب الوقت لا يرى جمهوره سواء كان كاتبا، صحفيا أو مذيعا أو مقدم للأخبار في التلفزيون، وعادة ما يكون له مصدره الأصلي (جهة حكومية أو مؤسسة خاصة).
المستقبل	يشترط في من يتحصل على هذا النوع من الثقافة الوصول إلى مستوى ثقافي معين مصحوب بمعرفة جيدة بالقراءة والكتابة وحتى التفكير.	جمهور هذه الثقافة هم أفراد المجتمع المتفاعلون فيما بينهم مباشرة دون وسيط أي بعبارة أخرى هناك "وحدة بين المبدع والمشاهد).	جمهورها عريض ومشتت وغير معروف ولا يستطيع الاجتماع في مكان واحد ولا يفترض أن تكون له ثقافة عالية بل هو من الأفراد العاديين خاصة إذا تعلق الأمر بالراديو أو التلفزيون عكس الصحيفة التي تحتاج إلى معرفة القراءة.
الرسالة	الرسالة في هذا النوع من الثقافة تكون إما شفهية عن طريق الإلقاء والتدريس في شكل محضرات، أو مكتوبة أو منشورة أو مذاعة، ويتسم مضمونها بأنه جاد وهادف تعليمي وتربوي تثقيفي وفكري ذو مستوى عال.	الشفهية خاصية متأصلة في طبيعة النص الشعبي (الرسالة)، والمضمون خال من البهرجة والأعمال الأدبية والفنية الهابطة. -الحكايات (الرسائل) في الثقافة الشعبية هادفة وذات مغزى تربوي واجتماعي كما أنها تحمل قيما أخلاقية.	تنتج الثقافة الجماهيرية رسالة متسلسلة و متشابهة تخضع لمقاييس التقنية الفنية المبتذلة التي تخضع للظروف الآنية.

الوسيلة	وسائلها متعددة و لكن أبرزها المدارس والجامعات ودور العلم والأكاديميات والملتقيات والندوات والدوريات.	يعبر الفلكلور عن تفاعل مباشر بين الناس ويكون عن طريق اللقاءات والجلسات و التجمعات الشعبية و الحكايات والأحاجي والألغاز والرقص الجماهيري.	النص المذاع أو المنشور أو المرئي يصل إلى المتلقي من خلال وسائل بث الكترونية وأدوات تقنية حديثة (الصحيفة، الراديو، التلفزيون، الانترنت)
رجع الصدى	يكون بالمناقشات بين مختلف الكتاب والمبدعين والعلماء أو الردود في الكتب والصحف والمقالات المتخصصة.	رجع الصدى موجود عن طريق التفاعل المباشر والحي في المكان والزمان بين الأفراد عن طريق الحكايات والمجالس المشتركة.	رجع الصدى والتفاعل على المباشر يكاد ينعدم في الثقافة الجماهيرية حيث تفصل المرسل عن جمهوره حواجز لا يستطيع من خلالها أن يتفاعل معهم.

تحليل الجدول:

إن الجدول حوصلة لمجموعة مهمة من أنواع الثقافة تكاد تكون شاملة، و الشيء المهم في هذا الجدول هو أنه تفصيل لآلية عمل كل نوع من أنواع الثقافة على حدا. كما يحدد الجدول جميع الأطراف المتفاعلة في كل نوع من الثقافة و طريقة تأثره (تأثيره في الثقافة) وهو ما يسهل علينا فهم كل نوع واستخدامه في موضعه؛ فلما نريد غرس ثقافة من نوع معين في المجتمع فإننا نبحث لها عن مكانها بين الأنواع الثلاثة السابقة الذكر ونستعمل مزايا هذه الأخيرة لإتمام العملية بالطريقة المناسبة. مثلا: - لما نريد نشر مادة جديدة للاستهلاك في المجتمع فإننا نستعمل خصائص النوع الثالث "الثقافة الجماهيرية" لضمان وصولها للمجتمع.

- أما لما نريد غرس فكرة معينة في المجتمع فالخيار سيرسو على النوع الأول "الثقافة النخبوية" لأنها مفتاح الفكر في المجتمع.

ث) - الثقافة العملية:

هي الثقافة التي تحتوي على مضمون عملي"Opérationnel"، وفي نفس الوقت استعمالي دون أن ينقصها في ذات الوقت المحتوى الجمالي أو الجانب الروحي. يسعى المجتمع لتحويل هذه الثقافة العملية إلى ثقافة مجتمعية تشمل جميع أفراد المجتمع، يأخذ كل منهم على قدر طاقته وحاجته بنصيب، دون أن يؤثر ذلك على عموميتها، وإشعاعاتها، وتداولها، أي أنها لا تقتصر على نخبة معينة متخصصة دون غيرها، وإنما يتمثلها الجميع وإن تخصصت طائفة ببعض فروعها العملية الممتدة من أصلها العام.

الفرع الرابع: الثقافة والحضارة:

نبدأ من مفهوم الحضارة، نحاول فيما بعد التميز بين الثقافة والحضارة مبرزين نقاط التقارب والاختلاف ؛ نومئ إلى أن إدراجنا لمفهوم الحضارة هو واحد من أهم أهداف البحث، وتتضح الأسباب فيما سيأتي من البحث

١ . مفهوم الحضارة:

١) - مفهوم الحضارة عند "توينبي" :

اهتم "توينبي" في كتابه "دراسة التاريخ"[١] بتتبع العوامل والمبادئ التي تحكم نمو وأفول الحضارات، واعتمد في ذلك على دراسة إحدى وعشرين حضارة، ويفترض بأنها قد اجتازت حياتها بشكل طبيعي وكامل.

---

١. [السويدي،١٩٩١،ص١٥]

ويشير مفهوم "الحضارة" عند "توينبي" إلى عدد معين من الشعوب التي تتميز بطائفة كبيرة من السمات المشتركة، فهو يعتقد أن الحضارات تظهر في زمن معين، ثم تنمو في ظل ظروف خاصة، ويعود هذا النمو في النهاية إلى حالة " إخفاق يليها أفول" . يشير"تويتبي" في دراسته إلى الثنائية (التحدي والاستجابة) والذي يرى فيها الأصل والنمو الحضاري، فقد يكون التحضر صادرا عن الاختلاف الحضاري نفسه بين الحضارات المتجاورة، أم الاستجابة تكون عندما تكون فيه أقلية ذكية في المجتمع تقود التغير وتبني الحضارة. إلا أن نمو الحضارة يتوقف لما يكون التحدي خطير، أو لا تجد الأفكار الجديدة الاستجابة المطلوبة، وقد شاع أن يحدث الإخفاق بعد بضعة قرون قليلة فقط من ظهور الحضارة.

٢) – العلامة الألماني " أ.شبنجلر":

رؤية "شبنجلر"[١] كانت الأمثل فهو يرى أن المجتمع والثقافة والحضارة كيان واحد وهو ما أطلق عليه "المنظور العضوي"، فكل وحدة تاريخية قائمة بحد ذاتها : الصينية، الروسية وغيرها . تمر بدورة من الولادة والنضج ثم الانحلال، وهي دورة مقررة بقوانين عضوية داخلية، والتي لا يمكن أن توجد قوة يمكن أن تغيرها . ولكل وحدة منها علومها ودينها وفنها، وكل وحدة تتطور تطورا مستقلا مطلقا عن كل وحدة أخرى، ولا يوجد بينها تفاعل أصيل، بالإضافة إلى أنه توجد قوة بإمكانها أن تعجل أو تؤخر نضج واتجاه وانحلال كل وحدة.

---

١. [السويدي،١٩٩١،ص١٦]

ويرى "شبنجلر" بأن التاريخ هو عبارة عن تعاقب لوحدات ثقافية فردية تحتوي نفسها بنفسها، والتي يدعوها "ثقافات Cultures" فلكل ثقافة طابعها الخاص بها، فالثقافة تعبر عن ذلك الطابع في كل أوجه حياتها وفي مراحل تطورها. ثم في دراسة مطولة يرى "شبنجلر" أن كل ثقافة تميل لأن تصبح في الأخير حضارة، إذ كلما اتسعت الحضارة وتعقدت الحياة، اشتدت الهجمات والضربات التي تسددها الحضارة ضد الثقافة، إذ يميل سكان القرى والأرياف إلى كسر الروابط العائلية والقبلية، والنزوح إلى المدينة ليشهدوا جزرا ثقافية منعزلة، سرعان ما تتلاشى حدودها وسط حضارة معقدة ومركبة، لأنها تحررهم من القيود الأولى، ولأنها مؤسسة على التجارة والعلاقات الثانوية الشخصية. فالحضارة تجتث الناس من جذورهم الثقافية، فتقضي على تضامنهم، وتعمل على هلهلت النسيج الاجتماعي[1]. ومن جهة أخرى فإن نمو المدن واستعمال النقود في التعامل، وإدخال التعاقد في الحياة، زحزح القيم الثقافية في التعامل اليومي وحلت محلها القيم الحضارية -المدينة-.

٣) - المؤرخ الحضاري الإنجليزي "ول ديورانت":

في موسوعته التاريخية "قصة الحضارة" يعرف الحضارة بأنها: «نظام اجتماعي يعين الإنسان على الزيادة من إنتاجه الثقافي[2]» وهو يرى أن الثقافة تتألف من أربع عناصر أساسية هي:

---

١. [السويدي،١٩٩١،ص١٧]
٢. [السويدي،١٩٩١،ص٢٠]

* الموارد الاقتصادية.
* النظم السياسية.
* التقاليد الخلقية.
* متابعة العلوم والفنون.

وهي تبدأ بنهاية القلق والاضطراب، والمناخ المناسب لتفتح العقول والمجال الخصب للإبداع والإنشاء، وبعد ذلك لا تنفك الحوافز الطبيعية تستنهضه للمضي في طريقه إلى فهم الحياة وازدهارها.

٤) – عند ابن خلدون:

« فلتعلم أن الحضارة في العمران أيضا كذلك، لأنه غاية لا مزيد وراءها. وذلك أن الترف والنعمة إذا حصلا لأهل العمران، دعاهم بطبعه إلى مذاهب الحضارة والتخلق بعوائدها، والحضارة كما علمت، هي التفنن في الترف واستجادة أحواله، والكلف بالصنائع التي تؤنق من أصنافه وسائر فنونه، كالصنائع المهيأة للمطابخ أو الملابس أو المباني أو الفرش أو الآنية، ولسائر أحوال المنزل... »[١]. هو وصف دقيق لمظهر الحضارة كحالة يعيشها المجتمع في مرحلة متقدمة من تطوره، أين يلبي جميع الاحتياجات في مرحلة ثم يتفنن في خلق وابتداع صنائع أخرى (الكماليات في عصرنا).

٥) – مفهوم الحضارة عند علماء الاجتماع:

عمم بعض الباحثين قول أن الحضارة تتصل بنظام الدولة، بينما الثقافة ترتبط بحياة الشعب.

---

١. [الزغبي،٢٠٠٣ -ص٤٠٧]

اشتقت كلمة "حضارة" أو "مدينة Civilization" من اللغة اللاتينية "Civilis أو Civilitas"، وقد عنت بادئ الأمر "المجاملات" التي كان الرومان يبدونها اتجاه الشعوب المغلوبة على أمرها .

إلا أن المعنى الحديث لكلمة الحضارة قد تطور على أيدي الفلاسفة خلال القرن الثامن عشر، وفي مقدمتهم "فولتير" والكتاب الموسوعيون، ويعتبر "بوسويل" أول من قدم هذا المصطلح إلى اللغة الانجليزية، فقد استوحى المعنى الأول من التناقض الذي كان قائما بين النظام الإقطاعي والحضارة، أو بين العهد المظلم وعصر النور، وكان المفهوم الكامن وراء هذا التناقض هو التقدم العقلي، كما أشاع بعض الكتاب الآخرين تناقض بين الحضارة والبربرية، وهو تناقض قائم على أساس الانجاز الشخصي والعقلي وليس على أساس قاعدة الحرية السياسية والمساواة. أما العصر الحديث فيجمع كتابه على التفريق بين المصطلحين "الثقافة والحضارة" ولم يعد يقتصر البحث على الثقافة ومظاهرها المادية المحسوسة فقط.

فقد اتفق كل من "رولاند ديكسون R. DIXON" في كتابه "TheBuilding of Cultures"، و"ليبيرت LIPPERT" في كتابه "Evolution of Cultures" بأن الثقافة هي كل شيء يعمله الإنسان لرفع مستواه فوق حدود الطبيعة[1]؛ ولهذا لا تكون ولا يمكن أن تكون للحيوان ثقافة، وأن الثقافة ظاهرة تشمل كافة الانجازات التي توصل إليها الإنسان من خلال حياته الجماعية، سواء كانت تلك الحياة اجتماعية أو اقتصادية

١. [السويدي،١٩٩١،ص١٩]

أو دينية. ويفرق "ديكسون" بين الثقافة والحضارة؛ بتأكيده أن علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع قد استعملوا كلمة "الثقافة" للدلالة على مجموع إنتاج الناس وفعاليتهم، وعلى النظام الاجتماعي والديني، العادات والتقاليد الاجتماعية والعقائد، ومن المألوف كما يرى "ديكسون" استعمال كلمة "حضارة" لوصف الشعوب المتقدمة. ثم جاء "سيرلنج كي S. KEY" فأعطى خمس خصائص للحضارة وهي[1]:

- الحضارة من حيث الجوهر والأساس ظاهرة حضارية "Urbane" لأنها تشمل تقسيما للعمل واختصاصا فيه، وتركزا في الفعاليات الاقتصادية.
- تتميز الحضارة بالتقنية، أي أنها تطبق الصناعة، وتخضع أوجه الحياة الإنسانية باستخدام النظام الآلي الميكانيكي، ولهذا تتصف بتنظيم الحياة الاجتماعية على هذا الأساس.
- تختص الحضارة بسيادة الفلسفة العقلية كقيمة سامية لمختلف الفعاليات.
- ظهر في الحضارة اتجاهين أساسين هما "المركزية" و"السلطة".
- ونتيجة لتمركز السلطة، ولانتشار وسائل النقل، وتوسع النظام الصناعي، تظهر الدولة الديكتاتورية أو الحكم المطلق. والفصل في كلام الباحثين بأن الحضارة تتصل بنظام الدولة، بينما ترتبط الثقافة بحياة الشعب.

---

١. [السويدي،١٩٩١،ص٢٠]

٢ . الفرق بين الثقافة والحضارة:

واجهنا صعوبة حتى في إدراج هذا العنصر في البحث، والملاحظ أنه من خضم الكلام قد نكون بدأنا بالحديث عن الثقافة لننتهي عند الحضارة دون قصد . ما نقصده هو ما يراه "ايكه هولتكرانس" في قاموسه (قاموس مصطلحات الأنثروبولوجيا والفولكلور) أن: «الحضارة ثقافة معقدة، وعادة ما تكون واسعة الانتشار»[١] .

ونقدم في البداية مفهوم من مفاهيم الثقافة الذي هو الأقرب لمفهوم الحضارة وذلك بهدف إبراز التداخل بين المفهومين وصعوبة الفصل بينهما :

الثقافة المادية واللامادية:

أما الأولى يقصد بها مجموعة الأشياء المادية التي يصنعها المجتمع لسد حاجاتهم اليومية، (كالآلات والأسلحة والملابس وأدوات الزينة والمساكن...) وتطلق أيضا على الأساليب والوسائل التي تتصل بإنتاج هذه الأشياء وطرق استخدامها[٢] . ويكمن الفرق بين الثقافة المادية (غالبا ما يقصد بها الحضارة) واللامادية، بكون الأخيرة تختص بجانب النظم والأفكار، والشعائر الدينية والعقائد والعلوم والفنون، وهي تفرقة غير مسلم بها، لأن كل عنصر من الثقافة المادية يرتكز على أفكار واعتبارات معنوية تتصل بكيفية إنتاجه وطريقة استخدامه، والغرض منه، والدور الذي يؤديه في الحياة الاجتماعية.

---

١. [السويدي،١٩٩١،ص٢٠]
٢. [السويدي،١٩٩١،ص٢٣٦]

يعنى علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيا بالعناصر اللامادية أكثر من المادية على اعتبار أن الأولى هي الأساس وهي أبقى وأدوم، وذلك لأن المظاهر المادية للثقافة قد تتحول وتتبدل بل وقد تفنى وتزول أما مدلولاتها فتبقى.

لكن الآراء الصريحة التي فرقت بين المفهومين فهي كالتالي:

١-عند الأنثروبولوجيين من ذوي الاتجاه السوسيولوجي:

تجدر الإشارة إلى أن هذه الاستنتاجات جاءت على ضوء الدراسات التي سبق الإشارة إليها:

أ- الأنثروبولوجي الألماني "ثورنوالد R. THURNWALD":

يرى أن الثقافة تشتمل على مجموع الأشياء والعادات والأفكار التي تبدو في المجتمعات وتكون مرتبطة بها، على حين تمثل الحضارة الكفاءات والمهارات التي تنمو من خلالها التكنولوجيا والمعرفة، وباختصار فإن الثقافة تستخدم الحضارة كوسيلة لها.

ب- الأنثروبولوجي "مالينوفسكي MALINOWSKI":

كان أقل اعتمادا على التفسير السوسيولوجي لعلماء الاجتماع في هذا الميدان، ومع ذلك فقد بقي متأثرا بآرائهم فهو يرى أن كلمة "ثقافة" تستخدم في بعض الأحيان كمرادف لكلمة "حضارة" إلا أنه من الأفضل استخدام الكلمتين على نحو متمايز، وتخصيص كلمة "حضارة" على المظهر الخاص من الثقافة المتقدمة.

٢- عند مؤسسي علم الاجتماع الثقافي:

أ- "ألفريد فيبر A. WEBER ":

يرى أن "عملية الحضارة" تقوم على استمرار التفكير والتقدم العقلي، فالحضارة تمثل المجهود الإنساني في سبيل السيطرة على عالم الطبيعة بوسائل عقلية في ميدان العلوم والحياة العملية والتخطيط، في حين أن الثقافة تقابل الفلسفة والدين والفن- فالحضارة تراكمية، والثقافة غير تراكمية-.

ب- "بوتومور":

ويفسر "بوتومور" بأن "أ. فيبر" قد استخدم مصطلح الحضارة للإشارة إلى المعرفة العلمية والفنية، ومدى سيطرتها على الموارد الطبيعية بينما استخدم مصطلح الثقافة للإشارة إلى الناتج الفني والديني والفلسفي للمجتمع. ثم اجتهد "بوتومور" وصاغ تعريف لكل مصطلح في محاولة منه للتفريق بينهما، فعبر عن الثقافة على أنها (المظاهر الفكرية للحياة الاجتماعية) وهي بذلك تتميز عن العلاقة الواقعية وأشكال العلاقات المختلفة التي تنشأ بين الأفراد، إذن فالثقافة هي المظاهر الفكرية لمجتمع معين.

أما الحضارة حسب رأي "بوتومور"، فهي « ذلك المركب الثقافي الذي يشكل من خلال السمات الثقافية الأساسية المتماثلة السائدة في عدد معين من المجتمعات».

ج- "ماكيفر" و"بيدج":

كان تعريف الثقافة عند "ماكيفر" هو:» الثقافة: مجموعة مترابطة من الغايات»، أما الحضارة فقد أعطاها اسم جديد عام ١٩٤٢ وهو "المستوى

التكنولوجي" على أساس أنها تشتمل على التكنولوجيا والاقتصاد والأنساق السياسية التي تكون على جانب كبير من الهيبة والتعقيد .

ثم اتفق "ماكيفر" وزميله "بيدج" على نقاط الاختلاف بين الحضارة والثقافة وصاغاها كالتالي[1] :

- الحضارة دون الثقافة معيار دقيق للقياس:

إذ تخضع الحضارة أو النظام النفعي لمعيار الفعالية، فعند مقارنة نتاجات الحضارة وعملياتها نستطيع أن ننسب إليها التفوق والانحطاط في نفس الوقت، حيث أن الحضارة تعتبر من الوسائل لتحقيق أهداف معينة، فإن تقدير درجة فعاليتها يكون أكثر سهولة، ولكن إذا لم يكن هناك من يجادل في تفوق الجرار على المحراث اليدوي، أو في تفوق العملة الحديثة ونظام الائتمان على المقايضة البدائية، فإن الجانب الثقافي هو الذي يثير مشكلة القيم النهائية، والتي يمكن أن نفصل فيها فصلا نهائيا حاسما .

- الحضارة في تقدم مستمر خلافا للثقافة:

أي انجاز حضاري يتم استغلاله بوجه عام، وتدخل عليه التحسينات، في تقدم من قوة إلى قوة، إلى أن يبطل أو يصبح غير ذي موضوع، وذلك بعد ظهور اختراع جديد، وهذا بخلاف المنجزات الثقافية التي تؤدي بصفة مؤكدة إلى منجزات أعلى أو معدلة. فمنذ أن اخترعت السيارة وهي في تطور مستمر ودون انقطاع وبفعالية أكبر، ولكن لا نستطيع أن نقوم بنفس الشيء بالنسبة لمسرحياتنا وتماثيلنا ومناقشاتنا .

---

١. [السويدي،١٩٩١،ص٢٥]

-إن الحضارة خلافا للثقافة تتقدم دون مجهود :

يتم نقل الثقافة في نطاق المجتمع وفق مبدأ مختلف عن ذلك الذي يحدد نقل الحضارة، ذلك أن الثقافة لا تنتقل إلا في عقول متشابهة، فليس هناك شخص ممن لم يحظوا بالصفات الفنية يستطيع أن يقدر قيمة الفن، ولكننا نستطيع أن نستمتع بنتاج الحضارة، ودون أن نشارك في المقدرة التي أوجدتها، وأكثر من هذا فإن عملية الإبداع ذاتها تتباين، فالعقول الأقل مقدرة تدخل التحسينات على أعمال كبار المخترعين في الحضارة، ولكن الشعراء الأقل مقدرة لا يدخلون التحسينات على روائع شكسبير.

- إن الحضارة خلافا للثقافة تستعار دون تغير:

فنقل العناصر الثقافية من إحدى المناطق بالمجتمع إلى منطقة أخرى، يختلف على نفس النحو في اعتبارات هامة عن نقل العناصر النفعية أو "استعارتها" فبتوافر الوسائل المناسبة للاتصال ينتشر أي تحسن في أجهزة الحياة بسرعة، ومع التطور الحديث لوسائل الاتصال أصبح أي نظام حضاري أسرع في انتشاره في مختلف أنحاء العالم. تعتبر الحضارة أيضا الجانب المادي من الثقافة، وبالتالي تعتبر الشق التكنولوجي الذي هو شكل من أشكال الثقافة، على اعتبار أن الثقافة تشمل أيضا على جوانب أخرى لا مادية (كالدين، الفن، الفلسفة والقانون...)[1].

كما يمكن تلخيص العلاقة بين الثقافة والحضارة كما يلي:

[قباري، ١٩٨٢ – ص١٥]

الثقافة لما تتأصل في المجتمع وتصبح نتائجها ظاهرة، تصل بالمجتمع إلى مرحلة من التحضر (أي تفرز معالم الحضارة) فيبني المجتمع حضارته ويصل إلى مرحلة أخرى تسمى بمرحلة التحضر فنقول عنه أنه "مجتمع متحضر". في مرحلة أخرى متقدمة تصبح تلك الحضارة الناشئة هي المعلم الثقافي الذي يميز ذلك المجتمع ومع مرور الوقت وتغير المجتمع أين يصبح المجتمع يبحث عن عناصر ثقافية جديدة يرى فيها الإشباع لحاجاته فإنه يرى أن الحضارة التي وصل إليها قد أصبحت من الماضي فيبدأ مرحلة جديدة وهي مرحلة البحث عن حضارة جديدة، فيعود إلى نقطة البداية؛ إذن هي حلقة يدور فيها المجتمع لكن الأمر المهم أن نتائج كل دورة تختلف عن سابقتها.

الفرع الخامس: الثقافة والهوية:

يعد الجدل القائم حول العلاقة بين مصطلحي "الثقافة والهوية" من أهم ما تطرق إليه علماء الاجتماع وعلماء الثقافة ويتلخص ذلك الجدل فيما يلي:

-تعاريف عامة:

١-تعريف الجرجاني:

يُعَرِّفُ "الجرجاني"[١] "الهُوِيَّةَ" بأنها: «"الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق إشتمال النُّواة على الشجرة في الغيب المطلق"[٢]».

الهوية: الهوية مأخوذة من هُوَ.. هُوَ بمعنى أنها جوهر الشيء، وحقيقته، لذا

١. السيد الشريف علي بن محمد
٢. [بسيسو،٢٠٠٥]

نجد أن الجرجاني في كتابه الذائع الصيت التعريفات يقول عنها-كما سبق: «بأنها الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب»[1].

٢-تعريف الهُويَّة: لغوياً وفلسفياً:

يُعرِّف "المُعْجَمُ الوسيطُ" الصادر عن مَجْمَعِ اللُّغة العربية " الهُوَ"، فلسفياً، بأنه: «حقيقة الشَّيء أو الشَّخص التي تميزه عن غيره»[2].

أما قاموس "أكسفورد "الذي يبدو أنه أحد مصادر تحديث تعريف الكلمات في المعاجم العربية الحديثة، فإنه يُعرِّف "الهوية" بوصفها «"حالة الكينونة المتطابقة بإحكام، أو المتماثلة إلى حدِّ التطابق التام أو التشتابه المطلق»[3].

والكينونة، هنا، تتعلَّق بالشيء المادي أو بالشَّخص الإنساني.

تعريف قاموس العلوم الإجتماعية لمفهوم الهوية:

يعرف "قاموس العلوم الإجتماعية" "التماهي" "Identification" باعتباره الميل للتقليد، أو عملية تقليد سلوك شيئ ما، وربما يدل على عملية التمازج العاطفي، أو حالة هذا التمازج الناجم مع هذا الشيء ذاته بوصفه شخصا يريد أن يكونه، أكثر مما يريد أن يمتلكه، وهذا ما يجعله مهما في سلوك المجموعات، وهو يفسر حاجة الفرد ومقدرته على الإرتباط، وقوة الروابط العاطفية المشار إليها كخصائص جوهرية للبشر، وهو يذكر في

---

١. [ابن عبد الله القاسم،٢٠٠٦]
٢. [بسيسو،٢٠٠٥]
٣. [مصطفى،٢٠٠٦]

نفس الوقت الأصل الطفولي لعملية "التماهي"، ويفترض أن هذا الأصل الطفولي هو الذي يفسر بقاءها على مستوي اللاوعي وقوتها كعامل تحفيزي، وتظاهراتها اللاعقلانية.

٤- المفهوم التقليدي للهوية:

المفهوم الكلاسيكي للتماهي يري أن الذوات الاجتماعية تمثل معطيات أصلية، أو بدئية، موروثة مثل الخصائص البيلوجية، ولكن هذا المفهوم يخلي الساحة الآن لمفهوم آخر هو أن الهويات تتكون وتصنع اختياريا، وهي في حالة مستمرة من التكوين، ولكن اختيارات الناس لهوياتهم محكومة ومحدودة بالعوامل المعطاة مثل ملامحهم، أسرهم، جماعاتهم، تواريخهم، ثقافاتهم. .. إلخ

من هنا يتضح صعوبة تعريف الهوية عند الغير حتى أن "غوتلوب فريغه" «يرى بأن الهوية مفهوم لا يقبل التعريف وذلك لأن كل تعريف هو هوية بحد ذاته»[١].

٥- الهوية في تعريف إسلامي:

الهوية هي« ماهية الشخص مما يتسم من مجموع الصفات التي تميزه عن الآخرين وتجعله متفرداً شاملة - أي الصفات - كل الجوانب الجسدية والنفسية والاجتماعية والسلوكية بل وحتى المعتقدية»[٢].

فالجسدية مثلاً: تميز الشخص عن غيره من ناحية الطول والقصر

---

١. [مصطفى،٢٠٠٦]

٢. [ابن عبد الله القاسم،٢٠٠٦]

والنحافة والبدانة والخشونة والنعومة. .الخ.

والنفسية: تميزه من الناحية العقلية والإدراكية عن غيره وغرائزه الفطرية وعواطفه.

أما الاجتماعية: حياته وسط الجماعة التي تساعده على تكوين ذاته إذ يلاحظ الفروقات بينه وبين غيره من هذه الجماعة وكلما شعر بقبوله في وسطهم زاد تقديره وإحساسه بهويته.

٢. الاختلاف بين الثقافة والهوية:

يجمع بعض علماء الاجتماع على أن الثقافة والهوية هم كل واحد، ويتجسد ذلك في تعريف الدكتور: ابن عبد الله القاسم أين يقول: «فهوية الإنسان. . أو الثقافة. . أو الحضارة، هي جوهرها وحقيقتها، ولما كان في كل شيء من الأشياء -إنساناً أو ثقافة أو حضارة- الثوابت والمتغيرات.. فإن هوية الشيء هي ثوابته، التي تتجدد لا تتغير، تتجلى وتفصح عن ذاتها، دون أن تخلي مكانها لنقيضها، طالما بقيت الذات على قيد الحياة»[١].

هي إشارة بسيطة لحجم التداخل بين المفهومين، لكن يصر البعض الأخر من العلماء على التفرقة بين المفهومين، فيرون أن الهوية ترتبط بأشخاص كأفراد أكثر منها كجماعات، والعكس بالنسبة للثقافة فهي ترتبط بالجماعات أكثر منها كأفراد، لكن هذا لا يعني تفرد كل واحدة بصفة، فالهوية يمكن أن تكون فردية كما يمكن أن تكون جماعية، نفس الشيء

١. [ابن عبد الله القاسم،٢٠٠٦]

بالنسبة للثقافة؛ وهو باختصار ما يؤكده"تيري منيسير Thierry Méniss":

«l'identité peut être singulière ou collective. La primauté de la condition langagière engendre en effet une telle possibilité: dans l'existence humaine la plus banale, des communautés de taille et de nature différentes constituent des " centres d'identification " à la fois collectifs et particuliers, à partir du partage d'un langage commun – groupe familial ou clanique, rassemblement social, communauté nationale dont la base est ethnique et qui est susceptible de recevoir une forme politique étatisée. Ce qui apparaît donc très nettement, surtout dans le cas de la communauté nationale ethnique, c'est la dimension initialement culturelle de l'identité. " Culture " désigne en effet l'ensemble des principes d'une civilisation ou ensemble homogène de sociétés humaines ; parmi ces principes, le langage occupe une des premières places, en tant qu'il est le moyen de rassembler les hommes (il est donc une condition de la civilisation elle-même) et le vecteur des valeurs dont l'affirmation permet aux membres d'une même culture de s'identifier et de se distinguer»[1].

---

1. [Ménissier,2007]

وما نلاحظه أكثر في كلام "منيسير" هو انه على قدر تفريقه بين المصطلحين إلا أنه يؤكد الارتباط فيما بينهما .

الفرع السادس: الثقافة الاجتماعية:

نبدأ الفرع بتعريف المجتمع على أساس أن مفهوم الثقافة الاجتماعية ارتبط بمفهوم المجتمع في حد ذاته. لنعرض أهم ما جاء حول الثقافة الاجتماعية عند أهل الاختصاص ثم في الأخير ندرج استنتاج خاص بالبحث.

١ . المجتمع:

مجموعة الناس التي تشكل النظام نصف المغلق والتي تشكل شبكة العلاقات بين الناس، المعنى العادي للمجتمع يشير إلى مجموعة من الناس تعيش سوية في شكل منظّم وضمن جماعة منظمة. والمجتمع هو الركيزة الرئيسية في دراسة العلوم الاجتماعية. وهو مجموعة من الأفراد تعيش في موقع معين تترابط فيما بينها بعلاقات ثقافية واجتماعية، يسعى كل واحد منهم لتحقيق المصالح والاحتياجات. فالمجتمع: «جماعة منظمة من الأفراد . لما في علاقة الثقافة بالمجتمع»[١] . تقابل كلمة مجتمع في الانكليزية كلمة " Society" التي تحمل معاني التعايش السلمي بين الأفراد، بين الفرد والآخرين[٢] .. والمهم في المجتمع أن أفراده يتشاركون هموما أو اهتمامات مشتركة تعمل على تطوير ثقافة ووعي مشترك يطبع المجتمع وأفراده بصفات مشتركة تشكل شخصية هذا المجتمع وهويته.

---

١. [السويدي،١٩٩١،ص٣٠]
٢. [ويكيبيديا، ٢٠٠٧]

في العلوم الاجتماعية، يميل العلماء لاعتبار "المجتمع" نظاما شبه مغلق تشكله مجموعة من الناس، بحيث أن معظم التفاعلات والتأثيرات تأتي من أفراد من نفس المجموعة البشرية. وتذهب بعض العلوم أشواطا أبعد في التجريد حين تعتبر المجتمع مجموعة علاقات بين كيانات اجتماعية. تبرز في الانكليزية كلمة أخرى قريبة في المفهوم هي الجماعة المشتركة "Community" التي يعتبرها البعض التجمع أو الجماعة بدون العلاقات المتداخلة بين أفراد الجماعة، فهو مصطلح يقصد به أن جماعة ما تشترك في الموطن والمأكل دون اهتمام بالعلاقات التي تربط بين أفراد الجماعة. بعض علماء الاجتماع مثل "توينز FERDINAND TÖNNIES" يرى هنالك اختلافا عميقا بين الجماعة المشتركة والمجتمع ويعتبر أهم ما يميز المجتمع هو وجود بنية اجتماعية التي تتضمن عدة نواحي أهمها الحكم والسيطرة والترتاب الاجتماعي. ويعرف المجتمع أيضا على أنه: مجموعة من الأفراد والجماعات تعيش في موقع جغرافي واحد وتربط بينها علاقات اجتماعية وثقافية ودينية. ومن ذلك نجد أن العناصر التي تكّون المجتمع تتمثل في[1]:

- إدراك أفراد المجتمع وشعورهم بأنهم يكوّنون وحدة واحدة.
- نطاق جغرافي يجمع أفراد المجتمع وجماعاته.
- وجود نظام يسمح لأعضاء المجتمع بالتعبير عن آرائهم.
- تمكّن المجتمع من إشباع الاحتياجات الأساسية لأفراده إلى حد ما.

---

١. [ويكيبيديا، ٢٠٠٧]

- وجود سلوكيات اجتماعية داخله مثل التعاون، التكافل والصراع.
- بناء اجتماعي خاص به.

المجتمع؛ وحدة مركبة من عدة مجتمعات فرعية؛ وكل مجتمع فرعي يتكون من عدة أحياء؛ وكل حي يتكون من عدة شوارع؛ وكل شارع يتكون من عد مباني؛ وكل مبنى يتكون من عدة شقق أو من الممكن أن نقول عدة أسر؛ وهذه الأسر مكونة من أفراد ولكل فرد اتجاهاته الخاصة التي يتوجه بها؛ فنستطيع أن نقول أن كل هذه السلسلة تكون مفهوم أن المجتمع عبارة عن عدة مجتمعات فرعية تتشابك مع بعضها البعض لتكون المجتمع xxx أي أن المجتمع يتكون من مجتمعات فرعية أو "Subsocites".

٢. الثقافة الاجتماعية:

١- عبد الغني عماد:

«كما هي عليه بكل بساطة، مجموعة العادات والتقاليد التي يتقلد بها المجتمع وتلك الثقافة هي نتاج لكل الثقافات والموروثات التي بداخل كل مجتمع فرعي...» ويعرفها "جيرت هوستد GERT HOFSTEDE ":

«على أنها برمجة ذهنية جماعية خاصة بمجموعة من الأفراد.

ولكل مجتمع ثقافته الخاصة التي يتسم بها ويعيش فيها، ولكل ثقافة ميزاتها وخصائصها ومقومات المادية التي تتألف من طرائق المعيشة والأدوات التي يستخدمها أفراد المجتمع في قضاء حوائجهم والأساليب التي في قضاء حوائجهم والأساليب التي يضعونها لاستخدام هذه الأدوات»[١].

١. [عماد، ٢٠٠٦]

وأحسن وصف لأي ثقافة اجتماعية يقوم على معرفة نظمها الاجتماعية وتحليل هذه النظم التي تحل فيها الثقافة، ويمكن تحديدها بتسعة نظم: الأسرية والتربوية والدينية والأخلاقية والجمالية واللغوية والاقتصادية والقانونية والسياسية، ويكتسب الأفراد هذه الأنماط الثقافية المناسبة عبر عملية التنشئة الاجتماعية، بدءا بأساليب السلوك المتنوعة وصولا إلى الأنشطة الجماعية وسلوكياتها .

٢- الدكتور: عبد الرَّحمن بسيسو:

«طريقة الحياة التي تتمكن جماعة بشرية من تأسيسها لتكون مقبولةً من جميع أفراد الجماعة، وملائمةً لهم كمجموع، وهي طريقة تتضمَّن أساليب الإدارة وآلياتها، ونمط التفكير، وآداب السلوك والمعتقدات، أو منظومة الأخلاق والقيم التي تحكم الجماعة، وكذلك اللغة، ونمط العيش بما يتضمنه من مسكن ومأكل ومشرب ومن علاقات وأنظمة سلوك تؤسس التواصل بين الفرد والفرد، وبين الفرد والجماعة، وبين الفرد والطبيعة، وبينه وبين الوجود . إذنْ، هي جماع الأنظمة المادية والروحية التي ابتكرها الإنسان لتحكم سلوكه فيما هو ذاهبٌ إلى الارتقاء بهويته وذاته ونمط حياته والإعلاء من شأن وجوده في الحياة عبر الانخراط في صيرورة هي الثابت الوحيد في هذه الحياة، وعبر الاحتفاظ بأبنية ثقافية تحملها اللغة إلى الأجيال اللاحقة كي تسكنها وتتولَّى تعديلها أو إعادة إنتاجها وفق حاجاتها وشروط تطورها»[١].

---

١. [بسيسو،٢٠٠٥]

الثقافة الفرعية

كل مجتمع ينقسم إلى عدة أجزاء تسمى بالمجتمعات الفرعية ولكل جزء من هذه الأجزاء ثقافة خاصة وقيم وعادات وتقاليد وموروثات واتجاهات خاصة بها فقط. تسمى تلك الثقافة بالثقافة الفرعية أو "Subculture" ومن الممكن أن نجد أن الثقافة الفرعية هي في ذات الوقت تنقسم إلى ثقافات فرعية أصغر منها حتى نصل إلى ثقافة الفرد ومن خلال ثقافة الفرد نجد أن الموروثات والقيم والعادات التي بداخل هذه الثقافة هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع.

٣- الدكتور قباري محمد إسماعيل:

الثقافة الاجتماعية: "Social Culture"؛

تتعلق بدراسة كل أشكال الثقافة اللامادية "Non-Material" كألوان الفن والمعرفة وضروب الفلسفات والقيم والمعتقدات، وكل ما يتصل بالجوانب الروحية "Spiritual" في المجتمع.

٣. استنتاج مفهوم الثقافة الاجتماعية الخاص: من خلال ما سبق تقديمه من تعاريف نحاول في الأخير صياغة مفهوم خاص لهذا المتغير يكون هو المقصود في بقية البحث (مقصود مصطلح: الثقافة) إلا إذا أوردنا عكس ذلك، كما يلي: «الثقافة الاجتماعية بكل بساطة هي: صبغة المجتمع»[١]

---

١. إن تجرأنا على صياغة هذا التعريف إنما هي محاولة فقط تأتت من خلال فهمنا البسيط لهذا المتغير، وما تجدر الإشارة إليه انه تمت صياغة هذا التعريف لخدمة متطلبات البحث، أي أنه من المكن أن لا يصح في مواضع أخرى (غير هذا البحث) حتى وأنه في هذا البحث من الممكن أن نحتاج إلى تعاريف أوسع من هذا لتغطية نقطة معينة، أو مفهوم أضيق وسنحاول إدراج تعاريف خاصة ببعض النقاط إن لزم الأمر.

ونقصد بصبغة المجتمع جملة الأشياء الروحية والمادية التي يحيا بها مجتمع ما ويعيش لأجلها . وهو تعريف أقرب إلى تعريف "فيرون" الذي يقول فيه: «أنه إذا كان المجتمع يتحقق في جماعة أو زمرة تعيش وتعمل في معية، فإن "الثقافة "هي نمط الحياة" أو "طريقة العمل" أو "أسلوب المعيشة" بالنسبة للجماعة، أو كيفية مشاركة الأفراد في الفكر والعمل»[1] . نضع تحت جملة الأشياء الروحية على سبيل المثال لا الحصر كل من: الأفكار والمبادئ والمعتقدات والقيم والأخلاق والسلوكيات...التي هي موجودة في المجتمع أو يسعى للوصول إليها . أما فيما يخص الأشياء المادية، فنذكر أيضا ودائما على سبيل المثال لا الحصر: التركيبة العمرانية (البنى التحتية، المصانع...)، طرائق وأساليب العيش (الأكل، الشرب واللباس)، الأدوات المستعملة لتلبية حاجات المجتمع بصفة عامة... الموجودة في المجتمع أو يسعى المجتمع لتحصيلها . وهي مقاربة نظرية لمفهوم الثقافة المادية كما أوردها الدكتور" قباري محمد إسماعيل" : «"الثقافة المادية Material Culture" تتصل بدراسة المنتجات المادية، ومعرفة للموضوعات أو الأشياء التي تشبع الحاجة أو الرغبة، مثل: الأدوات، الآلات، الأسلحة وبناء المساكن...»[2]

المطلب الثاني

أساسيات الثقافة

بعد التطرق لمفهوم الثقافة وأهم أنواعها، نفصل في هذا المطلب نوعا ما في

---

١. [قباري، ١٩٨٢ – ص١٦]
٢. [قباري، ١٩٨٢ – ص١٩]

تلك المفاهيم من خلال عرض أساسيات الثقافة من محددات، أوجه الثقافة. ثم نعرض كل من عناصرها ووظائفها؛ ذلك قصد إتمام الرؤية لمفهوم الثقافة.

الفرع الأول: مصادر، أوجه وعناصر الثقافة:

١. مصادر ومحددات الثقافة الاجتماعية:

١- الدين:

الدين ثقافة كاملة، فهو يعبر عن رؤية للعالم، للطبيعة والوجود والإنسان وهو كذلك يقدم تصورا لبناء الاجتماع الإنساني على نحو يغطي أحيانا أدق تفاصيل هذا الاجتماع اقتصادا وسياسة وأخلاقا وأحوالا شخصية، فهو نمط من القيم والعادات والطقوس والشعائر، وطريقة ثابتة الملامح في ممارسة الحياة في بناء الاجتماع وإعادة إنتاجه.

٢- المعتقدات:

هي الثوابت أو المعارف التي لا تخضع للإثبات أو الرفض عن طريق البحث التجريبي.

٣- القيم:

هي كل ما اكتسب معنى اجتماعيا من مبادئ وأحكام واختيارات وذلك من خلال التجربة الإنسانية، والقيم كانت الموجه الرئيسي للمجتمع فيما يخص ما هو مرغوب فيه وما هو مرفوض؛ وتتميز القيم بقدرتها على التفضيل بين الناس حيث كل من يحمل هذه القيم يحظى بهيمنة ومكانة اجتماعية عالية. أو أنظمة القيمة: تحوي مجموعة الأفكار التي يهيئ لنا أنها مهمة في

الحياة، فهي تقود باقي مكونات الثقافة. وفي الفكر الأنجلوسكسوني، القيم توضع في المرتبة الأولى لتأسيس الثقافة الجماعية، والقيم: هي جل المعتقدات وخصوصا الدينية منها. تؤلف القيم نسقا متماسكا، فتحتل كل قيمة في هذا النسق أولوية خاصة بالقياس إلى القيم الأخرى، وأنساق القيم هي المستويات التي نحتكم إليها في ذاتنا أمام الآخرين، أو هي الموجهات التي تحرك تصرفاتنا، لكي نبدو أمام الآخرين بالصورة التي نفضلها، فهي توجهنا في إقناع الآخرين والتأثير فيهم لتبني مواقف أو معتقدات أو اتجاهات أو قيم نعتقد أنها جديرة بالاهتمام، وتسهم القيم في إعطاء نوع من التماسك لمجموع القواعد والنماذج الثقافية في مجتمع معين، والتي إذا أخذت منفصلة سوف يكون من الصعوبة إيجاد تفسيرات لها. للقيم وظائف هامة بالنسبة للثقافة، إذ هي إحدى مقومات التكامل الثقافي.

٤- المعايير:

تتشكل المعايير من خلال تراكم الطرق التي يجب أن يسلكها الأشخاص في وضعيات متفرقة (سلوك عام يسلكه الفرد كلما واجه نفس الوضعية)، ولكل ثقافة طريقة لفرض معاييرها. وفي الغالب نجد أن مجمل المعايير التي يفرضها المجتمع بطريقة تركيبية هي الهيكل القانوني له. مثال ذلك اللغة الفرنسية في فرنسا فهي اللغة الرسمية، ومنه فاللغة الفرنسية هي لغة الإدارة ولغة القانون. لنجد في الولايات المتحدة الأمريكية تقاليد معيارية كبيرة الأهمية فيما يخص الصناعة والمالية، والتي بدورها ألهمت المعايير المحاسبية في أوروبا وفي الوقت الراهن.

٥- العناصر المعرفية:

هي جملة المعارف التي تحتويها الثقافة والتي تفسر العالم الطبيعي والاجتماعي، ومن ثم فهي معارف لها تطبيقات وأهداف عملية في حياة الإنسان الاجتماعية، فهي تستهدف بالدرجة الأولى إيجاد توافق بين الإنسان وبيئته، وتدعيم الحياة الجماعية، والمحافظة على بقاء أعضاء الجماعة واستمرارهم في الوجود، وذلك مثل العناصر المعرفية التي تتعلق بطرق الحصول على الطعام وإعداده وبناء المساكن والطرق التي تتبعها الجماعة في حماية أفرادها من قسوة الطبيعة، ومن خصوصية هذه العناصر أنها مكتسبة يكتسبها الفرد في المجتمع عن طريق التعلم، وتنتقل من جيل إلى جيل. حسب "هاري جونسون H. JOHNSON"[١].

٦- العادات:

من بين العناصر الثقافية التي تبدو أكثر عمومية هي العادات، وهي تكرار عملية معينة، أو النشاط "اللاشعوري" واللاواعي لعملية ما، والناتج عن تكرار فعل حتى لو كان فعلا اجتماعيا، والعادات تكون فردية، تتكون وتمارس في حالات العزلة عن المجتمع، فيكاد الإنسان يكون مجموع عادات تمشي على الأرض، بل إن قيمته تعتمد في بعض الأحيان على عاداته. وفيما يخص العادة الجماعية فهي مجموعة من الأفعال والأعمال وألوان السلوك التي تنشأ في قلب الجماعة بصفة تلقائية لتحقيق أغراض تتعلق بمظاهر سلوكها وأوضاعها، وتمثل ضرورة اجتماعية تستمد قوتها من هذه الضرورة.

---

١. [WIKIPEADIA,2007]

٧- الأعراف:

وتختلف الأعراف عن العادات، فالأعراف هي السنن الاجتماعية التي تدل على المعنى الشائع للاستعمالات والعادات والتقاليد والقوانين خاصة عندما تحوي حكما، والفرق هو فرق تكويني، فالعادة عرف ناقص يعوزها لتصبح عرفا أن يشعر الناس بضرورة احترامها، فكل عرف عادة، وليست كل عادة عرفا.

٨- التقاليد:

تعرف التقاليد على أنها مجموعة من قواعد السلوك الخاصة بطبقة معينة أو طائفة محلية محدودة النطاق، وهي تنشأ عن الرضا والاتفاق الجماعي على إجراءات وأوضاع معينة خاصة بالمجتمع الذي تنشأ فيه، والتقليد ما هو إلا عادة فقدت مضمونها ولم يعد من الممكن أحيانا التعرف على معناها الأصلي، وتغيير التقاليد يحتاج عادة إلى كسر في النظام السياسي- الاقتصادي القائم-.

٩- الشعائر:

تتميز الشعائر بأنها مصحوبة دائما بحس خاص بالجبرية أو الإلزام، والمظهر الغالب للشعائر والطقوس أنها دينية، تنظمها قواعد مقدسة أو موقرة ذات سلطة قهرية ضابطة لتتابع بعض الحركات الموجهة لتحقيق غايات ذات وظيفة محددة. كما اكتسب مفهوم التقاليد والشعائر بعدا سوسيولوجي جديدا يعبر عن مدى ارتباط حاضر المجتمع بماضيه، كما أنه يشكل أساس مستقبله.

١٠- التراث الشعبي:

«التراث بمعناه الواسع هو ما خلفه السلف للخلف من ماديات ومعنويات أيا كان نوعها . أو بمعنى آخر، هو كل ما ورثته الأمة وتركته من إنتاج فكري وحضاري، سواء فيما يتعلق بالإنتاج العلمي، بالأدب، بالصورة الحضارية التي ترسم واقع الأمم ومستقبلها»[١] .

وأخيرا يتجلى التراث الشعبي في عناصر كثيرة، مثل الفولكلور والموروث الثقافي والمعتقدات الشائعة من خرافات وأساطير، وهي في أساسها تلقائية غير واعية لأن أساسها المحاولة العشوائية في سد الحاجات الطبيعية الضرورية.

١١- المؤسسات:

تلك الهياكل في المجتمع والتي تترجم كل من القيم والمعايير. دائما في مقارنة بسيطة بين المجتمع الفرنسي والأمريكي وهي كمثال فقط:

نجد في فرنسا أن معظم المؤسسات الثقافية هي عبارة عن تنظيمات لتسيير عمومي وتنظيمات بشكل شركات بارتباط قوي مع تجمعات عمومية: (أكاديمية، متحف، مكتبة...)؛ في حين في الولايات المتحدة الأمريكية أن القوى العامة ليس لها تأثير كبير على الثقافة. ففي الواقع نجد عدد لا يستهان به من المؤسسات الكبرى تقتحم ميدان الفن والثقافة مثال: المتاحف الخاصة... وما يشد الانتباه الأكبر في النموذج الأمريكي هو وجد رجال أعمال ومليارديرات وهبوا أنفسهم وثرواتهم لتأسيس مجمعات (تحمل

١. [سليمان، ١٩٨٨ –ص١٣]

فيما بعد أسمائهم) ليصبح لهذه الأخيرة تأثير ملموس على الثقافة في المجتمع كمثال ذلك (المتاحف الكبرى" Guggenheimm ,Metropolitan" ؛ المؤسسات: فورد FORD، كرنجي Carnegie...) ناهيك عن التنظيمات الأخرى وخصوصا المالية منها أو الثقافية ذات الهدف الربحي كالمؤسسات التلفزيونية والتي كانت لها إفرازات على العالم كله (وورنر WARNER، ديزني DISNEY. ..)[1]. في الوقت نفسه نجد في هذه المقاربة بين النموذجين الفرنسي والأمريكي نتيجة تعتبر أحد أهداف البحث ككل (تأثير الأنظمة الاقتصادية على الثقافة) وهي إشارة سابقة لأوانها فرضها تسلسل الدراسة.

٢. أوجه الثقافة:

للثقافة عدة أوجه وهذا من وجهة نظر الأنجلوسكسونية؛ نستعين بها لمزيد من الفهم حول هذا المتغير. وهي كما يلي:

١- الثقافة كحضارة:

أخذ كثير من الناس فكرة عن الثقافة وخصوصا الغرب وبالتحديد الأوربيين الذين عاشوا فترة تطور كبيرة في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. أين عكس مفهوم الثقافة عدم المساواة بين المجتمعات الأوربية، وحتى بين القوى الأوربية ومستعمراتها في مختلف أرجاء العالم، حينها رادف مصطلح "الثقافة" مصطلح " الحضارة".

---

١. [WIKIPEADIA,2007]

أين بدأت معالم التصنيف تظهر فأصبحت هناك بلدان أكثر حضارة أو تحضر من بلدان أخرى وفي المقابل بعض الأفراد أكثر ثقافة من البعض الآخر. وفي نفس المجال من ناحية أخرى انعكس مفهوم الثقافة على مجموعة من النشاطات ك: تظاهرات المتاحف، الفن، والموسيقى الكلاسيكية، فأصبح العالم المثقف يصف الأشخاص الذين لهم معرفة بهذه النشاطات "بذوي المستوى الثقافي الرفيع"، أعطوا عدة ألقاب لتمييزهم عن باقي فئات المجتمع حتى المثقفة منها. ومع مرور الوقت وفي نهاية القرن العشرين بدأت تضمحل المقاربة التي تربط الثقافة بالحضارة شيئا فشيئا، لكن هذا لا يعني أنها انعدمت فالكثير من الدراسات العلمية تؤكد تقارب المفهومين وخصوصا إذا تعلق الأمر بالتواجد « أينما وجدت الحضارة توجد معها الثقافة حتى وإن كانت لا تعني الحضارة»، ففي الكثير من الأحيان ما تفرز الحضارة ثقافتها الخاصة فيربط مصطلح الثقافة بتلك الحضارة ويترادف المصطلحان في التعبير عن حالة المجتمع في تلك الفترة (المستوى الثقافي والحضاري).

٢- الثقافة كرموز:

الرؤية الرمزية للثقافة حسب وصية كل من "كلفورد قيرتز CLIFFORD GIEERTZ (١٩٧٥)" و "فيكتور تورنر VICTOR TURNER (١٩٦٧)" هي أن الرموز عبارة عن: ممارسات الأفراد الاجتماعية والإطار الذي يمنح تلك الممارسات معنى، أي أن الأفراد في المجتمع يستعملون الرموز للتخاطب فيما بينهم، وبالطبع لكل رمز خصوصية ومعنى. ومن جهة أخرى الرمز

يحدد حدود الفكر الثقافي.

٣- الثقافة كميكانيزم مستقر:

تأخذ النظريات الثقافية الحديثة على كونها ناتج ميول فطرية مستقرة للتطور المتشابه بين المجتمعات ككل، بأكثر توضيح لهذه النقطة نجد أن الثقافة هي متغير قابل للتطور ضمن ميكانيزم مستقر أي أن هناك مكونات لهذا المتغير جد حساسة للتطور في نفس الوقت تخضع لثوابت نادرا ما تتغير، لهذا فإنه يجب التفريق بين كون الثقافة متغير قابل للتطور وكونها في نفس الوقت متغير نادر التغير (فهي إذا ميكانيزم مستقر)[١].

٣. عناصر الثقافة[٢]:

غير بعيدين عما قاله "رالف لنتون" تأتي النقطة الموالية في إحدى أهم تحليلات تصنيف "رالف لنتون" لعناصر الثقافة. لاحظ "رالف لنتون" أن لكل مجتمع ثقافة متجانسة وأن محتوى هذه الثقافة يضم ثلاث أقسام من العناصر وهي كالآتي:

١- العموميات: وهي الأفكار والعادات والتقاليد والاستجابات العاطفية المختلفة، وأنماط السلوك وطرق التفكير التي يشترك فيها جميع أفراد المجتمع العاقلون، كما تشمل "العموميات" اللغة التي يتكلم الناس، وطريقة الأكل وطريقة بناء المساكن، والأنماط الأساسية للعلاقات الاجتماعية. والملاحظ أيضا أن هذه العموميات تختلف من ثقافة إلى أخرى ويصبح

---

١. [عماد، ٢٠٠٦]
٢. [السويدي،١٩٩١،ص.ص ٨٢-٩٠]

الأساس العام للثقافة الذي تتميز به عن أي ثقافة أخرى. تكتسب عموميات الثقافة السمات الأساسية لهذه الثقافة والتي تؤدي إلى تشكيل نمط مشترك من الاتجاهات يمتاز به أفراد ثقافة عن غيرها من الثقافات الأخرى، بحيث يستطيع الفرد إذا ما عرف هذه العموميات أن يميز الفرد الذي ينتمي إلى ثقافته. كما تشمل العموميات التاريخ المشترك للجماعة بما فيه من ذكريات وماض مشترك، مما يجعل من اليسير على الأفراد أن تتوثق بينهم الوحدة، فالأفراد يشعرون بأن لهم ماض مشترك مما يؤدي إلى بلورة نمط يمكن على أساسه بناء اتحادهم. بالإضافة إلى اللغة والتاريخ نجد أن التعليم والذي كثر الحديث عن أهميته في موضوع الثقافة هو الآخر من العموميات الأساسية في بناء الثقافة، فهو وسيلة لتوحيد المجتمع وتماسكه الاجتماعي، والمدرسة كمؤسسة اجتماعية تعليمية تعني بالعموميات "العناصر الثقافية العامة" التي يجب على أفراد المجتمع أن يكتسبوها وأن يوجهوا سلوكهم على أساسها . ولا شك أن التعليم المشترك يقوم على عموميات الثقافة في أي مجتمع من المجتمعات. ولهذا اهتمت مختلف الدول في العصر الحديث بعنصر التعليم نظرا لدوره الفعال في عملية التنشئة الثقافية، فسنت لها القوانين الخاصة التي تجعل منها ضرورة شبه حتمية على أفراد المجتمع.

٢- العناصر الثقافية التخصصية:

تكرر ذكر أن لكل مجتمع ثقافته الخاصة، وفي هذا العنصر نحاول الإشارة أنه لكل جماعة أو فئة من المجتمع عناصر ثقافية حكر عليه أو بالأحرى يحتكرها، وتلك العناصر الثقافية التخصصية هي تلك العناصر من الثقافة

التي تشترك فيها مجموعة من الأفراد لها تنظيمها الاجتماعي الخاص، والتي لا يشترك فيها جميع أفراد المجتمع. وتتمثل هذه العناصر في العادات والتقاليد والأنماط السلوكية المختلفة المتعلقة بنشاطات اجتماعية لها تأثيرها المتبادل، وقد حددها المجتمع لتغطية مختلف أنشطة الحياة فيه، وذلك في نطاق تقسيم العمل بين أفراده وفئاته. وإذ كانت معظم العناصر الثقافية التخصصية تتعلق بالمهارات اليدوية والمعرفة الفنية، فإن جزءا كبيرا منها خاص باستغلال البيئة الطبيعة والسيطرة عليها، وعلى الرغم من أن هذه العناصر الثقافية لا يشترك فيها جميع أفراد المجتمع، فإن الفوائد الناتجة عنها مشتركة بالنسبة لجميع الأفراد، ولدى كل واحد منهم فكرة عامة وواضحة عن نتيجة هذه النشاطات التخصصية المختلفة (مثال ذلك: الخباز، الحداد، المعلم، القاضي. ..) كل واحد منهم على علم بما تحققه له بقية التخصصات الأخرى من مزايا في حياته وإن كان هو لا يحسنها.

٣- البدائل: أو العناصر الثقافية البديلة:

هي البين بين العنصرين سابقي الذكر فهي الموجودة لدى أفراد معينين من المجتمع، ولكنها لا تكون مشترك بين أفراد الثقافة الواحدة، وإنما تسود بين أفراد فئة أو جماعة لها تنظيم اجتماعي معين، أي أن هذه العناصر ليست من "العموميات" الثقافية بحيث يشترك فيها أفراد فئة أو جماعة أو مهنة أو حرفة، وإنما هي عناصر ثقافية تتضمن مجالا واسعا ومتنوعا من الأفكار والعادات والأنماط السلوكية وطرق التفكير. وتمثل استجابات مختلفة لمواقف متشابهة أو وسائل مختلفة لتحقيق أهداف متشابهة، وهي عناصر

ثقافية تظل مترددة حائرة على سطح الثقافة قبل أن تتحول إلى عناصر ثقافية تخصصية أو عامة، لتثبت وتستقر بعد ذلك وتتميز هذه العناصر بكثرتها وهذه الكثرة إنما هي معيار لمدى تطور ثقافة المجتمع (علاقة طردية بين كثرة العناصر البديلة وتطور الثقافة). كما تشير بعض الدراسات أن معظم العناصر الثقافية البديلة هي نتاج تداخل عدد من الثقافات فيما بينها، والملاحظ أنه عندما تظهر عناصر ثقافية بديلة في الثقافة، فإنها تتسبب في اضطراب في النمط الثقافي العام وبدرجات مختلفة، حيث تبدأ في منافسة العناصر الثقافية الأصلية "العناصر العامة والعناصر التخصصية"، يستدعي قبول هذه البدائل، ومن ثم قبول التغير في العلاقات بين مختلف العوامل وعلى تأثير كثرة العناصر البديلة الذي يؤدي إلى وجود ثقافة متطورة ومتغيرة، فإن قلتها نسبيا تؤدي إلى درجة عالية من الاستقرار بالنسبة لهذه الثقافة. والظاهر أن تتبع العناصر البديلة أشق كثيرا من معرفة وتتبع العناصر العامة والتخصصية، فهناك العديد من خصائص هذه الفئة التي قد لا يشترك فيها إلا عدد قليل جدا من السكان، ولذا يحتمل أن يهملها الآخرون، وثمة خصائص أخرى قد تتعارض عادة مع الأفكار والقيم التي تقرها أغلبية أعضاء المجتمع، مما يجعل الأشخاص الذين يشتركون فيها يترددون في التحدث عنها . وفي الحالتين لن يتمكن الباحث من اكتشاف عدد كبير منها إلا إذا نجح في إقامة علاقات وثيقة وغير رسمية مع العديد من أفراد المجتمع الذي يدرسه.

الفرع الثاني: خصائص ووظائف الثقافة:

١ . خصائص الثقافة:

يختص كل مجتمع بثقافة مميزة لذا فإن لكل ثقافة مميزات، لكن تلك المميزات تجتمع في نقط هي خصائص الثقافة كمفهوم مجرد وظاهرة اجتماعية بحد ذاتها كما يلي[١]:

١- تميز واستقلال الثقافة:

إن الثقافة منفصلة ومستقلة بحد ذاتها عن الأفراد الذين يحملونها ويمارسونها في حياتهم اليومية، والمقصود بذلك أن عناصر الثقافة يكتسبها الإنسان بواسطة التعلم من المجتمع الذي يعيش فيه وذلك على اعتبار أنها هي التراث الاجتماعي الذي يتراكم على مر العصور، بحيث يتمثل في آخر الأمر في شكل تقاليد متوارثة. شدد معظم العلماء على أن الثقافة ترتكز على عنصر "التعليم" أو "الاكتساب" في تقصي مفهومها وألغوا احتمال كونها فطرية أو مورثة بيولوجية، ومنه فهي حصيلة العمل والاختراع والابتكار الاجتماعي أو أنها حصيلة النشاط البشري، وأن وجودها غير مرتبط بوجود الأفراد من حيث هم أفراد .

٢- الاستمرار:

أكد "إدوارد تايلور" على أن استمرار الثقافة من أهم خصائص هذه الأخيرة، فالعناصر الثقافية لها القدرة الهائلة على الانتقال من جيل إلى آخر لعدة قرون، ورغم تعاقب الأحداث فإن كثيرا من الملامح التي تمثل العادات

---

١. [السويدي،١٩٩١،ص.ص ٧٦-٨٠]

والأفكار والعقائد والخرافات... تحتفظ بوجودها وكيانها لعدة أجيال.

يدعم "رالف لنتون" قول "إ. تايلور" فيما يخص استمرار الثقافة، يزيد فيؤكد على أن استمرار هذه الأخيرة نابع بالضرورة من تصور الثقافة على أنها ذلك «التراث الاجتماعي الذي يرثه أعضاء المجتمع كل جيل عن الأجيال السابقة» ، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن للثقافة عناصر وخصائص أساسية أصلية هي التي تتجذر وتستمر في المجتمع.

٣- الثقافة سلوك مكتسب:

سبق وأن أشرنا إلى كون التعليم عنصر رئيسي في مسألة الثقافة، من هنا تبرز خاصية أخرى من خصائص الثقافة ألا وهي أنها سلوك مكتسب.

فالإنسان يعتمد إلى حد كبير على الوراثة الثقافية، فهو خلال حياته يحصل على المعلومات الجديدة تدريجيا من وسطه الاجتماعي لتوجيه سلوكه فيما بعد وخلال المراحل المختلفة من عمره. يكتسب الإنسان سمات ثقافته بواسطة التعليم أو التلقين الذي يعني انتقال المعلومات والتجارب، إلى حد كبير بواسطة الاتصال بالآخرين. كما أن التعليم يؤدي وظائف متعددة، إذ يسهل التفاهم بين الأفراد الذين يشكلون المجتمع، ويعمل على إيجاد شبكة من العادات والأعراف والتوقعات المتبادلة التي ترتبط معا في وحدات اجتماعية.

٤- الثقافة فوق عضوية:

المقصود أن الثقافة تستمر بعد أجيال عديدة، مما يؤكد أن مضمونها هو نتاج المجتمع الإنساني، أكثر من كونه نتاجا بيولوجيا له، فالتطور الثقافي

كما يرى "دافيد بيدني D. BIDNEZ" وغيره من علماء الأنثروبولوجيا مرتبطا بالبناء العضوي للإنسان. فقدرة الإنسان على الاختراع والإبداع لا حد لها وهو ما يعني اكتساب أشكال جديدة للحياة، دون أن يكون هناك أدنى تغيير أو تحويل في بنائه العضوي.

٥- التراكم والانتقال:

من أهم خواص الثقافة هو انتقالها من جيل لآخر، وكما أشرنا سابقا فإن للمجتمع قدرة على خلق الثقافة دون المساس بالثقافة الأصل ومنه يحدث تراكم، وعلى المستوى الفردي يمكن للفرد أن ينمو على حصيلة الأجيال السابقة، فهو ليس بحاجة إلى أن يبدأ من جديد في كل جيل، كما نجد كثيرا من مظاهر الثقافة قد تراكمت وبطرق مختلفة، وخير مثال على ذلك "العناصر التكنولوجية" والتغيرات التي تطرأ على خصائصها ووظائفها .

٦- التعقيد والتركيب:

اجتمع رأي عدد من علماء الأنثروبولوجيا حول هذه الخاصية في جملة التعاريف التي قدموها وعلى رأسهم كل من "كروبر وكلوكهون"، بالإضافة إلى "إدوارد تايلور" و"ديكسون" ... فالثقافة تتألف من أنماط مستترة أو ظاهرة للسلوك المكتسب والمنقول عن طريق الرموز، فضلا عن الانجازات المتميزة للجماعات الإنسانية، ويتضمن ذلك الأشياء المصنوعة، أما جوهر الثقافة فيتكون من أفكار تقليدية وكافة القيم المتصلة بها، وكل هذا يصب في تعقيد الثقافة. كما أكد "رالف لنتون" على أن الثقافة كل معقد إلى أبعد حدود التعقيد، وذلك نظرا لاشتمالها على عدد كبير جدا من السمات والملامح

والعناصر التي حاولت بعض التعريفات أن تذكر جانبا منها، يرجع ذلك التعقيد لحد كبير إلى تراكم التراث الاجتماعي خلال عصور طويلة من الزمن، وكذلك إلى استعارة كثير من السمات الثقافية من خارج المجتمع. وجوهر التعقيد يكمن في أن الفرد لن يستطيع أن يكسب مختلف عناصر الثقافة السائدة في المجتمع الذي ينتمي إليه.

٧- التوافق والتكيف:

طبيعة نمو الإنسان تجعل منه لبنة يسهل تشكيلها من طرف المجتمع، وبما أن لكل مجتمع ثقافته فإن هذه الأخيرة هي التي ترسم معالم شخصية الفرد بطريقة بسيطة وسلسة دون تدخل متغيرات أخرى. حيث يبدأ الفرد في التوافق في مرحلة مبكرة من العمر، وبالممارسة يزداد توافقه مع مختلف جوانب الحياة في المجتمع، بحيث تصبح أكثر سهولة ويسرا، وهذا بفضل التوافق الثقافي. كما أن عملية التكييف والتوافق تختلف من مجتمع لآخر، فهي سهلة في بعض المجتمعات عكس البعض الآخر، فلكل مجتمع نموه التاريخي المتفرد، ومجموعة المواقف ونمط الأدوار الثقافية ومن ثم فكل مجتمع تختلف فيه عملية التنشئة الاجتماعية باختلاف طبيعة الثقافة.

٨- الذيوع والانتشار:

من الخواص الظاهرة والمحسوسة للثقافة هي انتشار عناصرها وسماتها داخل المجتمع الواحد، أو بين عدد من المجتمعات، ويعرف الانتشار الثقافي بأنه العملية التي ينتشر بواسطتها العنصر الثقافي من فرد أو جماعة أو مجتمع إلى فرد أو جماعة أو مجتمع آخر، ويفسر الانتشار الثقافي بأنه

بأنه «عملية في دينامية الثقافة تنتشر فيها العناصر أو المركبات الثقافية من مجتمع لآخر» ، ولعملية الذيوع والانتشار "محركات" أو وسائل تتم من خلالها كالتجارة والحروب والآداب. ..

٩- الثبات والتغير:

تحدثنا عن الثبات كخاصية ملازمة للثقافة فهي تتأصل و تتجذر في المجتمع ولكنها تحمل في طياتها معالم التغيير فهي متغيرة. والواقع أن هاتين الخاصيتين متلازمتان منطقيا، ذلك أن التغيير لا يمكن أن يقاس إلا مقابل العناصر التي تعد ثابتة نسبيا . كما لا يمكن قياس الثبات إلا مقابل تلك العناصر التي تتغير بسرعة أكبر.

١٠- التكامل:

المقصود أن العناصر الثقافية تؤلف فيما بينها كلا متكاملا متناسقا هذا ما اجتمع عليه معظم علماء الثقافة. لكن طرح جدل كبير بين عدد من علماء الأنثروبولوجيا المعاصرين حول إذا كان هذا التكامل تاما أم مطلقا، وطرحت معه إشكالية وضوح التكامل الثقافي عندما تكون مركباته الثقافية غير متجانسة وأين تكون العناصر الثقافية في تغيير مستمر، وهو نقاش بعيد عن متطلبات بحثنا .

١١- الخاصية الاجتماعية:

تخلق الثقافة بفضل خاصيتها الاجتماعية خليط بين التوقعات المعيارية وأنماط مثالية للسلوك في المجتمع، إذ عادة ما ينظر إلى العادات الجماعية التي تتضمنها الثقافة على أنها أنماط مثالية للسلوك، وعلى أفراد المجتمع

أن يتوافقوا معها . في نفس الوقت نجد أن الملاحظ أن بعض الأفراد يقتسمون توقعات معينة ذات صفة معيارية، تؤكد الخاصية الاجتماعية للثقافة، هذه التوقعات ليست إلا نتاجا للتفاعل الاجتماعي، ويتخذ السلوك شكلا معينا للأنشطة الخاصة بالجماعة، إذ لكل جماعة منظمة ثقافتها المكونة لهذه التوقعات المعيارية. وأكد عالم الأنثروبولوجيا "رالف لنتون" هذه الخاصية حين قال في كتابه –دراسة الإنسان–: «يجب أن نذكر أن الثقافة ظاهرة اجتماعية نفسية وليست ظاهرة عضوية، وإذا أمكن وصفها بأنها موجودة، فمعنى ذلك أنها تتألف من عناصر تشترك فيها شخصيات الأفراد الذين يسهمون في الثقافة».

تلعب الثقافة عدد من الأدوار بالنسبة للفرد والجماعة، ممثلة فيما تقدمه للفرد من طرق ووسائل لإشباع حاجاته ومطالبه البيولوجية والنفسية الاجتماعية، وكذا هي توفر للجماعة المناخ الرئيسي للتعايش والتفاهم فيما بينهم وهذه الوظائف هي كالتالي[1]:

- هي مفتاح المعرفة السليمة بالنسبة للفرد، فهي تعطيه القدرة على التصرف في أي موقف كما تهيئ له أسباب التفكير والشعور.
- تعطي الثقافة الفرد ما يشبع به حاجته البيولوجية، إذ ليس على الفرد أن يبدأ من الصفر ليتمكن من إشباع جوعه مثلا، وذلك لأن مختلف الطرق والأساليب التي تنظم هذه الوظائف وتصبها في قوالب محددة، معروفة من قبل ويوجهها الإنسان بالتدريج في مراحل نموه المختلفة، كما

١. [السويدي،١٩٩١،ص.ص ٩٢-٩٥]

تعلم الثقافة أين ومتى يشبع حاجاته هذه وغيرها .

- يتعدى دور الثقافة تزويد الأفراد بطرق إشباع حاجاتهم، فتطور لديهم حاجات جديدة، فرغبة الإنسان في التدخين تكون في بعض الأحيان أقوى من حاجته إلى الطعام والشراب، واختلاف الرغبات وشدتها وقد تتنافى شدة الرغبة مع المنطق المفروض من طرف الثقافة في حد ذاتها .
- تعتبر الثقافة مرجع أفراد الجماعة في تفسير أصل الإنسان والكون والظواهر التي يتعرضون لها كالزلازل والعواصف... ولكن قد تكون هذه التفسيرات المقنعة من النوع الخرافي، وقد تكون على أساس علمي تجريبي (الأرض كروية الشكل تدور حول نفسها) وفي كلا الحالتين تجيب الثقافة على تساؤلات أفرادها بطريقة أو بأخرى.
- تحدد الثقافة مختلف المواقف وتعرفها لأعضائها كما تزودهم بمعاني الأشياء والأحداث، ولهذا يستمد أفراد الثقافة الواحدة من ثقافتهم عددا من المفاهيم الأساسية لكي يتمكنوا من تحديد ما هو طبيعي وغير طبيعي، منطقي وغير منطقي، جميل وقبيح، كريم وبخيل، خير وشر...الخ، أي أن الثقافة تحدد معنى الحياة وهدف الوجود .
- تكسب الثقافة الجماعة الضمير الذي ينبثق من الإجماع، ذلك أن ترسيخ قيم الجماعة ومستوياتها يؤدي في العادة إلى امتزاج في شخصية كل فرد من أفرادها، الأمر الذي يؤدي إلى شعور كل واحد منهم بالذنب والندم عند مخالفة هذه القيم.
- ترسم الثقافة معالم الوحدة والشعور بالانتماء، لأنها تربط أعضاءها في

جماعة واحدة يشعرون بالاندماج فيها، يظهر هذا جليا عندما يتقابل شخصان من ثقافتين مختلفتين فيحس كل منهما بمدى انتمائه وتعلقه بثقافته.

- ترسخ الثقافة مكانة الأفراد في مجتمعهم وتعطيهم منزلاتهم وتحفظها لهم، فتقيم بينهم نوع من الرضا والعدل في توزيع الرتب ذلك من خلال تقديم الوسائل الضرورية لأفراد المجتمع للقيام بأدوارهم، ولذلك كانت الثقافة تربة خصبة لنمو وترعرع الشخصية وازدهارها.
- تعتبر الثقافة قاعدة الاحتمالات التي تتوفر لدى الفرد والجماعة التي يجد نفسه مضطر للاختيار منها لمواجهة عدد من الصعوبات، وقد يجد أمامه أيضا عدد كبير من البدائل الأخرى أو الفرص.
- يواجه الأفراد في الثقافة المعقدة احتمالات تفكك الشخصية في بعض الأحيان أكثر من احتمالات التكامل، ولهذا تكثر الأمراض النفسية نتيجة تعرض الفرد لضغوط كثيرة، ولتعدد الجماعات التي ينتمي إليها وهي الجماعات التي يحتاج كل منها إلى تكيف من نوع معين قد يفشل فيه الفرد.

المبحث الثاني

عموميات الثقافة الاجتماعية

ينطوي هذا المبحث على مطلبين منفصلين. أين نتناول في المطلب الأول جل الظواهر الثقافية التي تعرضت للدراسة وحازت عل اهتمام جملة من منظري علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع الثقافي، ونعرض هذه

ونعرض هذه الظواهر بهدف فهم آليات وتداخلات عمل الثقافة الاجتماعية.

ثم نحاول في المطلب الثاني إدراج مثال مختصر عن واحدة من أهم الثقافات الاجتماعية التي عرفتها البشرية جمعاء، نقصد بكل تأكيد "الثقافة العربية الإسلامية" ونشير أنها مجرد لمحة فقط وليست حتى دراسة مبسطة.

المطلب الأول

أهم الظواهر الثقافية: (التنوع، الانتشار والتغير الثقافي، التخلف والتكامل الثقافي):

للثقافة عدة ظواهر تتداخل فيما بينها، ولعل دراسة هذه الظواهر يقدم لنا فكرة أشمل للثقافة وآليات عملها وهو ما قدمناه بطريقة حاولنا من خلالها خدمة البحث وأهدافه.

تم تقسيم هذه الظواهر إلى قسمين حسب درجة الارتباط فيما بينها، ونقول حسب درجة الارتباط لأنه في الأصل هي كلها مترابطة ومتداخلة بعلاقات معقدة نتفادى الدخول فيها.

الفرع الأول: التنوع، الانتشار والتغير الثقافي:

ظواهر ارتبطت فيما بينها على أساس الأولى والثانية تعتبران من أهم مسببات الثالثة، وهي ظواهر صنفت على أنها ثقافية تعيشها جل المجتمعات وعلى مختلف المراحل التاريخية لتطورها. وترجع أهميتها إلى كونها أحد أهم التفسيرات للكثير من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية على غرار التغير الاجتماعي والتطور الاقتصادي.

أولا : التنوع الثقافي:

يعتبر التنوع الثقافي من أهم المواضيع التي نوقشت في موضوع الثقافة، حتى أن هذا النقاش لم يفصل فيه بعد إلى يومنا هذا ولعل اهتمام جل دول العالم بهذا العنصر لم يأتي من فراغ وما يزيد على أهميته هو اهتمام هيئة الأمم المتحدة UNESCO وعقد مؤتمر دولي بهذا الخصوص تحت عنوان اتفاقية بشأن حماية تنوع المضامين الثقافية وأشكال التعبير الفني (باريس،٢٠٠٥)، الذي تمخض عنه تقرير أكد على ضرورة حماية التنوع الثقافي وتعزيزه وصونه على اعتباره ثروة نفسية للأفراد والمجتمعات[١]. لذا سنناقشها في قسمين رئيسيين هما :

- الإطار النظري والتاريخي للتنوع الثقافي.
- ما تمخض عنه تقرير: UNESCO: في خصوص التنوع الثقافي.

١ . الإطار النظري والتاريخي للتنوع الثقافي:

تنوعت الثقافات في الزمان والمكان، وهو ما يعني أن الثقافات تختلف اختلافا كبيرا من بيئة إلى أخرى، بل وفي المجتمع الواحد من جيل إلى آخر، لنصل إلى أن الثقافة تتباين في الزمان والمكان بقدر تباينها في النوع والأصل. حتى وإن تشابهت حاجات الإنسان (الأكل، النوم...) فإن طريقة إشباعها تختلف من ثقافة إلى أخرى، أي أنه تعددت الثقافات والإنسان واحد . من هذا يرى عالم الاجتماع والأنثروبولوجيا الفرنسي "كلود ليفي ستراوس"[٢]

١. [UNESCO، ٢٠٠٥- ص٢٤]
٢. [السويدي،١٩٩١- ص٩٤]

أنه يجب علينا أن نرى أن مبدأ التنوع في الثقافات بدأ مرن، لأن هذا التنوع ليس تنوعا جامدا أو جاف، إذ مما لا شك فيه أن الإنسان قد أنتج ثقافات مختلفة وذلك بسبب البعد الجغرافي وخصائص الوسط الطبيعي، أو بسبب جهله لباقي المجتمعات من بني جنسه، غير أن هذا لا يكون صحيحا إلا إذا كانت كل ثقافة أو كل مجتمع قد نشأ وتطور بمعزل عن جميع الثقافات أو المجتمعات الأخرى، وهذا نادر جدا، فالمجتمعات البشرية ليست وحدها أبدا، وعندما تبدوا أكثر انفصالا عن بعضها البعض، فإنما يحصل ذلك في شكل مجموعة من المجتمعات تكون على صلة ببعضها البعض. وإلى جانب الاختلافات المذكورة، والناتجة عن الانفصال والانعزال فهناك اختلافات أخرى لها نفس الأهمية، أساسها الجوار، وهي تعود إلى الرغبة في المعارضة والتميز، إذ هناك عادات كثيرة تنشأ لا من حاجة داخلية أو من طارئ طبيعي أو اجتماعي، وإنما من الرغبة في معارضة مجتمع مجاور، والوقوف ضد ثقافته حتى لا تتسرب إلى ثقافة ذلك المجتمع المجاور (الثقافة الإسلامية والثقافة الأوربية).

وهنا فإن "ستراوس" يفصل نسبيا في هذه المسألة عندما قرر أنه لا يجب أن ننظر إلى الثقافات الإنسانية من زاوية كونها مجزأة ومتفردة، وذلك أن هذا التنوع ليس وليد انفصال المجتمعات الإنسانية، بقدر ما هو وليد العلاقات التي تجمع بينها .

٢ . ما تمخض عنه تقرير: UNESCO: في خصوص التنوع الثقافي:

لقد أولت "UNESCO" اهتمام كبير بموضوع التنوع الثقافي وهو ما أكده

المؤتمر الذي جاء تحت عنوان" اتفاقية بشأن حماية تنوع المضامين الثقافية وأشكال التعبير الفني "المقام ب"باريس" في يوم ٣ مارس ٢٠٠٥، حيث عزم جل الأعضاء المشاركين على نقاش مسألة التنوع الثقافي وإعطائها بعدها الصحيح ورسم معالمها، وذلك كعلاج لمشكلة يرى الأعضاء أنها من أخطر المشاكل المعاصرة وهي "صدام الحضارات"، فقد سطرت أهداف ومبادئ لهذا المؤتمر وكل ما يهم هو جوهر النقاش الذي دار والإطار النظري الذي تمخض عنه، على أن نعود إلى التقرير كلما استدعت الضرورة ذلك.

١- تعريف التنوع الثقافي عند UNESCO:

يقصد بعبارة "التنوع الثقافي" الطرق المتنوعة التي يتم بواسطتها التعبير عن ثقافات الفئات الإجتماعية والمجتمعات. ويتم تناقل أشكال التعبير عن هذه الثقافات داخل المجتمعات وفيما بينها ولا تنغلق بالضرورة داخل إطار الحدود الوطنية. ومن الأشكال المتنوعة التي تتبدى بها الثقافة عبر الزمان والمكان تنبع خصوصية وتعددية الهويات وهو ما يعرف ب: "أشكال التعبير الثقافي" للشعوب والمجتمعات التي تتألف منها البشرية، ولا يتجلى التنوع الثقافي فقط من خلال تنوع أساليب التعبير عن التراث الثقافي للبشرية، وأساليب حمايته وإثرائه ونقله إلى الأجيال المقبلة، بل يتجلى أيضا من خلال تنوع "أشكال التعبير الثقافي" التي تحملها (السلع والخدمات الثقافية) في جميع أنحاء العالم ومن خلال شتى أنمط الإنتاج والنشر والتوزيع والاستهلاك، أيا كانت الوسائل والتكنولوجيات المستخدمة[١].

١. [UNESCO، ٢٠٠٥- ص٢٢]

٢- أشكال التعبير الثقافي:

يقصد بعبارة "أشكال التعبير الثقافي" أشكال أو مظاهر التعبير التي تنقلها "السلع والخدمات" والأنشطة الناشئة عن إبداع أفراد أو مجموعات أو مجتمعات والتي تنطوي على "مضمون ثقافي" . ويشتمل "المضمون الثقافي" لهذه "السلع والخدمات والأنشطة" على معنى رمزي وبعد فني وقيم ثقافية يمكن أن تنقلها هذه السلع والخدمات والأنشطة.

-المضامين الثقافية: هي القيم والمعاني الرمزية "أو الهويات" الناشئة عن إبداع أفراد أو مجموعات أو مجتمعات والتي ينقلها الأفراد والمجموعات والمجتمعات.

٣- السلع والخدمات الثقافية:

يقصد بعبارة "السلع والخدمات الثقافية" السلع والخدمات والأنشطة التي تجسد أو تنتج (أشكال من التعبير الثقافي) وتتسم بالخصائص التالية:

- أنها ثمرة الجهد البشري (الصناعي أو الفني أو الحرفي) ويقتضي إنتاجها ممارسة الإبداع البشري.
- أنها تعبر بصورة ما عن مدلول رمزي أو تنقل هذا المدلول، مما يضفي عليها قيمة أو أهمية ثقافية متميزة عن أي قيمة تجارية قد تنطوي عليها .
- أنها تولد أو يمكن أن تولد، ملكية فكرية، سواء كانت أم لم تكن مشمولة بالحماية في الوقت الحاضر بموجب تشريع قائم للملكية الفكرية.

الصناعات الثقافية: يقصد بعبارة "الصناعات الثقافية" الصناعات التي

تنتج وتوزع (السلع والخدمات الثقافية) وفقا لتعريفها المبين أعلاه.

٤- السياسات الثقافية:

يقصد بعبارة "السياسات الثقافية" السياسات التي تعتمد على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني أو الدولي والتي تتناول أو تأثر في أي جانب من (أشكال التعبير الثقافي) للفرد أو الجماعة أو المجتمع، بما في ذلك ابتكار (السلع والخدمات الثقافية) وإنتاجها وتوزيعها ونشرها والوصول إليها . إن الإشارة إلى هذه النقطة ونقصد بالنقطة (التنوع الثقافي عند اليونسكو) هي حديث سابق لأوانه دون التعمق على أن نعود لهذا الحديث في الفصل الثالث، لأنه من الأهمية بما كان، بالإضافة إلى أنه في صلب الموضوع ويمثل المنظور الحديث للتنوع الثقافي بشكل خاص والثقافة بشكل عام.

ثانيا : الانتشار الثقافي:

يلعب الانتشار الثقافي دورا مزدوج في تقدم البشرية، فقد ساعد على نمو الثقافة الإنسانية ككل، وفي نفس الوقت أغنى محتوى الثقافات الفردية، ودفع المجتمعات التي حملتها إلى الأمام في طريقها نحو الرقي والتقدم، كما ساعد الانتشار الثقافي على تعجيل تطور الثقافة ككل بإزالة الحاجة عند أي مجتمع إلى القيام بنفسه ووحده بإتقان كل خطوات أحد الاختراعات. كما أنه من جهة أخرى لن يكون لأي جانب كبير من معناه يتوقف على مدى انتشاره وشيوعه.

١ . مفهوم الانتشار الثقافي:

ويعرف الانتشار الثقافي على أنه:

«انتشار عنصر ثقافي من جماعة أو مجتمع إلى جماعة أو مجتمع آخر، وهو عملية اجتماعية أكثر منه فردية»[1]. أو هو مختلف العمليات المنظمة التي تؤدي إلى تشابه الثقافات في مجتمعات مختلفة عن طريق آخر غير الاختراع، ويشتمل على ثلاث نماذج مميزة من العمليات التاريخية تنتشر من خلالها الثقافة وهي:

١) قد تنتشر الثقافة أحيانا خلال هجرة بعض الأفراد، أو الجماعات ويطلق على هذه العملية الانتشار الأول، مثل انتشار القانون العام البريطاني في بعض بلدان إفريقيا.

٢) قد يظهر الانتشار خلال الاستعارة المباشرة أو ما يسمى بالانتشار الثانوي للثقافة، ويتضمن ذلك العناصر المادية من الثقافة.

٣) وقد يكتفي بفكرة الانتشار لوحدها بوصفها عملية أطلق عليها "كروبر" "الانتشار المثير".

ويرى "ادوارد تايلور" أن هجرة العناصر الثقافية أو انتقالها أو استعارتها من مجتمع إلى آخر عملية مقررة معروفة، نشهدها بأعيننا في المجتمعات الحالية، كما أن هناك أدلة قاطعة على انتقال بعض ملامح الثقافة في المجتمعات التاريخية التي لدينا عنها معلومات صادقة وأكيدة، إذن فليس هناك ما يمنع من إمكان حدوث هذه الهجرات أو الاستعارات الثقافية بين المجتمعات القديمة الأولى، أو بين المجتمعات البدائية القائمة الآن، وأن هذه الهجرات تتمثل في استعارة بعض الفنون والصناعات، أو اقتباس بعض

---

١. [السويدي،١٩٩١- ص١٥٣]

العادات أو حتى بعض الأفكار والمعتقدات والتصورات. وهنا لابد أن نأخذ في الاعتبار طبيعة الأشياء الثقافية، فالأشياء الثقافية المادية تنتشر بسهولة أكبر حيث يكون الاتصال سهلا ميسورا (السلع الاستهلاكية ذات الانتشار الواسع)، لكن قد توجد بعض القيود (المحرمات بالنسبة لبعض الدول)؛ فمثلا المواد الممنوعة في ثقافة ما لا تنتقل بسهولة، والملابس الثقيلة المصنوعة من الفراء لا تهاجر إلى المناطق المدارية. أما الأفكار الدينية فإنها تنتشر وتسرى في سهولة ويسر[1]، وكذلك القصص والأساطير فإنها تنتشر لأنها متاع خفيف، وعلى عكس ذلك نجد التنظيمات الاجتماعية التي تبدو أصعب الجوانب الثقافية جميعا على الانتقال والانتشار. وقبل نشوء الأوضاع الحديثة للاتصال بين الشعوب، كان ظهور أي عنصر ثقافي جديد يستغرق قرونا للانتشار في المنطقة ذاتها، والتي لا يستغرق فيها اليوم أكثر من بضعة أشهر وسنين على الأكثر. ورغم سهولة عملية الانتشار الثقافي في الوقت الحاضر إلا انه تحكمه قواعد معينة لكي يتم، إذ من الواضح مثلا أنه كلما تقاربت الجماعتان اللتان تمتلكان نفس النمط الثقافي، كان ذلك أقرب إلى القول بأنهما اتخذتاه من نفس المصدر، أو أن إحداهما استعارته من الأخرى، كذلك من الضرورة أنه كلما زادت الملامح المشتركة بينهما زادت احتمالات وجود اتصال بينهما عن طريق الانتشار.

١. المزج الثقافي والاحتكاك الثقافي:

يقصد بالمزج الثقافي التثقيف من الخارج، وهي عملية تتم بين ثقافتين،

---

١. [السويدي،١٩٩١- ص١٥٥]

إحداهما غالبة على الأخرى (خاضعة)، وهي في الغالب ناتج الاستعمار أو الغزو الثقافي. حيث تفرض ثقافة أجنبية "أعلى" على ثقافة وطنية أصلية "أدنى" وكثيرا ما تتخذ القوة وسيلة إلى ذلك وهي مشكلة تتخذ أشكال كثيرة: فثمة مشكلة تبرز عند اتصال ثقافة أعلى بثقافة أدنى للمرة الأولى، وثمة مشكلة ثانية، تبرز عندما تكون الثقافة الوطنية قد بدأت تتحلل فعلا تحت تأثير الثقافة الأجنبية بعد أن يكون السكان الأصليون قد تشربوا قدرا من الثقافة الأجنبية، مما يصعب معها التخلص من تلك الثقافة وبالتالي طردها .

ثمة مشكلة ثالثة تبرز من خلال العملية التي يتم بمقتضاها اقتلاع عدد من الشعوب من مواطنها الأصلية، ثم العمل على خلطهم عشوائيا كما حدث بالفعل في جزر الهند الغربية[1] .

وعلى مر التاريخ تأتي فكرة الاستعمار من الهجرة، وعندما كانت الشعوب تهاجر مخترقة آسيا وأوربا في صور ما قبل التاريخ، وفي العصور المتقدمة، كانت تتحرك في إطار قبلي، أين كانت القبيلة تتحرك بكل من فيها، أو على الأقل بقسم منها يمثلها تمثيلا كاملا، ولذا فقد كانت القبيلة التي تنتقل من مكان إلى آخر هي بمثابة ثقافة كلية. أما خلال هجرات العصور الحديثة، فإن المهاجرين أتوا من بلدان وصلت إلى درجة عالية من التمدن، وبلغ تنظيمها الاجتماعي صورة معقدة، ولم يكن المهاجرون قط في هذه الحالة ممثلين "لكل" ثقافة البلد الذي أتوا منه، أو كانوا يمثلونها بنسب مختلفة كل

---

١. [السويدي،١٩٩١- ص١٥٧]

الاختلاف. وقد نقلوا أنفسهم من وسط إلى وسط أخر طبقا لحتمية اجتماعية أو دينية أو ثقافية أو سياسية.

هذا بالإضافة إلى أنه عندما يحتك شعب بآخر يختلف عنه في نسق حياته، فإن هذا الحادث لا يعجل بالضرورة في حدوث تعديلات جذرية على ثقافة أي من الشعبين، حتى لو ظل التفاعل الاجتماعي قائما بينهما، ولذا قد نجد حالات لا يؤدي فيها التفاعل الاجتماعي بين فئتين إلى تغييرات جذرية في النسق الثقافي لتكيف عند أي منهما، وإنما يقتصر على تبادل المنافع والخدمات والسلع التخصصية التي بإمكان كل منهما أن يوفرها للآخر، ومثل هذه الحالة قد لا تؤدي إلى الحد الأدنى من التثقيف. ويرى "ارفنج هالوول"[1] أن ما يعنينا من الانتشار الثقافي هو كيف تحدث التغيرات من الاحتكاك الثقافي بين شعوب تختلف في نسق حياتها، والمشكلة التي تمثل محور الاهتمام هنا ليست في واقع الاقتباس الثقافي ولا في واقع عملية الانتشار الثقافي، وإنما في فهم شروط الاقتباس وعملياته وأثره في نسق حياة شعب من الشعوب. وتضيف الباحثة " ايثل لندجرين" حيث تعرضت لدراسة العلاقات التي دامت بين القوقاز والروس وقبائل "التونجوس" في شمال "منشوريا" مدة قرن تقريبا، وصفتها بأنها نموذج من «الاحتكاك الثقافي الذي لا يشوبه أي صراع». ومن الوسائل الرئيسية للتفاعل الاجتماعي بين هذين الشعبين الأسواق والمقابلات في الغابات، أو أحيانا تبادل الزيارات والضيافة، وعلى الرغم من هذا التفاعل، فلم تنشأ بينهما

---

١. [السويدي، ١٩٩١- ص١٥٨]

علاقات قائمة على الزواج، فالاتصالات بينهما تتخذ في أكثر الحالات طابع العلاقات التجارية المنتظمة، وتقول "لندجرين": «حالما تنتهي المقابلات يعود كل منهما إلى الحياة العادية الخاصة بمجتمعه».

وبهذا نكون قد وصفنا أهم ملامح المزج والاحتكاك الثقافي بشيء من الاختصار على أن الدراسة فيه لا زال بالإمكان التعمق فيها لكن لا تسير في مقتضيات دراستنا.

٣. الانتشار بين الثقافة المادية واللامادية:

سبق وأن اشرنا إلى صلب الإشكالية لكن لم نوفيها حقها، لنعود ونطرح الإشكال الذي حير العديد من العلماء في عدة ميادين. أين يعتقد عدد كبير من علماء الاجتماع والانثروبولوجيا والاقتصاد أن الثقافة المادية والحضارية والاقتصادية أكثر ذيوعا وانتشارا من الثقافة اللامادية أو الثقافة التي تقوم على الإيديولوجية والعقائد.

إلا أن البعض الآخر يرون العكس، فالعنصر التكنولوجي لم يكن أكثر امتدادا أو انتشارا من فكرته، كما لم تكن الظاهر الإيديولوجية للظاهرة العلمية التكنولوجية أقل انتشارا أو ذيوعا من عناصرها المادية. ويقف في مقدمة المؤيدين لهذا الاتجاه عالم الاجتماع الأمريكي "بتريم سوروكين" الذي يرى أن العناصر الإيديولوجية تنتشر بشكل أكثر من العناصر المادية، كما يتحقق ذلك لأي ظاهرة ثقافية أخرى. وإذا كان أصحاب هذا الاتجاه يرون أن الظاهرة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية تكون أسرع امتدادا من الظواهر الدينية والأخلاقية والفنية والتشريعية والفلسفية واللغوية.

حينئذ تكون افتراضاتهم محل تساؤل واستفهام حتى ولو بدت آراؤهم في هذه الصيغة منطقية. ويستند "سوروكين" في نقده لنظرية "ويليام أوجبرن" حين قال هذا الأخير أن «تغير الثقافة المادية أسرع من الثقافة اللامادية»، إلى أن انتشار الديانات التبشيرية العالمية كالإسلام والمسيحية وانتشار الإيديولوجية الاشتراكية واستمرار القانون الروماني والنابليوني كمصدر للقانون المدني، وهناك مثال آخر نلاحظه في التقبل العالمي لفلسفة التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية. ويخلص هذا الاتجاه إلى أن الظاهرة سواء كانت دينية أو فنية أو علمية أو اقتصادية فإن فكرتها والدعوة إليها تصل أولا، ثم يبدأ تأثيرها على السلوك الاجتماعي وعلى الثقافة المادية.

ويؤكد أيضا بعض علماء الاجتماع أن عناصر الثقافة التكنولوجية والأنساق الثقافية في المجتمع الصناعي تتغير بالدرجة الأولى من الداخل، نظرا لوجود " المادة الخام" والمعرفة اللازمة، إلى جانب القدرة العقلية التي يتطلبها الاختراع في الأشياء المادية، والحاجة المادية التي تؤدي إلى مزيد من التقديم في هذا الميدان.

ويفصل نوعا ما العلامة "رالف لينتون" في هذه المسألة حيث يقرر أنه كلما كان الموضوع الثقافي أكثر تعقيدا أو تجريدا، كلما كان أصعب تصوره، وهو لهذا يكون كذلك أبطأ في قبوله، وبالعكس كلما كان العنصر الثقافي الجديد ذا فائدة وأقل تعقيدا، كلما كان أكثر قبولا وأسهل في إدماجه في الثقافة الأصلية «إذا كانت الخاصية الجديدة تفي بالحاجة أنجع من الخاصية القديمة، وإذا كانت قابلة للتكيف مع النموذج العام، فإن الأفراد يتبنونها

يتبنونها بشكل واسع، إلى أن تحتل مكانها بين العناصر الثقافية العامة والعناصر الثقافية التخصصية، وفي الوقت نفسه فإن الخاصية أو الخاصيات القديمة التي تحتل محلها الخاصية الجديدة تفقد أنصارها بالتدريج، حتى تختفي كليا من الثقافة».

٤ . العمليات المترتبة عن الاحتكاك الثقافي:

يجمع معظم علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا أن أهم العمليات المصاحبة للاحتكاك الثقافي والتي تتمثل في عمليتي المزج والتمثيل الثقافي إلا أنه قبل التطرق إلى هاتين العمليتين نرى أنه من المناسب هنا تحديد أهم النتائج التي تحدث نتيجة احتكاك ثقافتين مختلفتين والتي يمكن طرحها كفرضيات عملية في أي بحث عن الانتشار الثقافي[١]:

- تميل الأنماط الثقافة المتجانسة إلى أن تمر بسرعة من ثقافة إلى أخرى.
- يميل النمط الثقافي الأبسط والأكثر ضرورة إلى أن يمر من ثقافة إلى أخرى.
- إذا كانت إحدى هاتين الثقافتين أكثر تقدما من الأخرى فإن التيار الثقافي الذي يمر من المستوى الأعلى إلى المستوى الأقل مرتبة يكون قويا، كما تنتقل النتائج الأكثر تقدما إلى الثقافة الأخرى في صورتها النهائية.
- لا تجد العناصر الثقافية غير المتجانسة للثقافتين سهولة كبيرة في الاندماج أو التداخل.

---

١. [السويدي،١٩٩١- ص.ص ١٧٠-١٧١]

- تصطدم القيم الأكثر تناقضا في الثقافتين، ومن ثم تتصارع فإذا لم تكن ذات قوة متكافئة فسوف تضعف إحداهما الأخرى، كما تصاب أيضا القيم الغالبة ببعض مظاهر التحول.
- تندمج القيم وخاصة المحايدة منها، ولكن لا يحدث ذلك بنفس السهولة التي تندمج بها القيم المتجانسة.
- يظهر في أثناء الظروف المواتية لتصادم القيم المتناقضة أو اندماج القيم المحايدة، الاختراع الذي يعمل على تذويب مظاهر الصراع وتأكيد النمط الجديد المخترع الأكثر ذيوعا وانتشارا من الثقافة المادية، وبهذا يسهل علينا الآن التطرق إلى عمليتي المزج والتمثيل الثقافيين.

٥. المزج و التمثيل الثقافي:

أ)- عملية المزج الثقافي:

تختلف عملية المزج الثقافي عن عملية التمثيل الثقافي في أن الأولى تسمح باختلاط الأجناس، بينما تلجأ الثانية إلى امتصاص هذه الأجناس وعلى الرغم من أن عملية التمثيل لا يمكن لها أن تنجح إلا إذا كان هناك اختلاط بيولوجي، حيث نجد أن عملية المزج الثقافي أو كما أشير إليها سابقا "التثقيف من الخارج"[١] يمكن أن تتم دون هذا الاختلاط البيولوجي، والأمثلة كثيرة على ذلك ومتنوعة فسكان أستراليا الأصليون تأثروا ثقافيا بمستوطنيها من البيض من أصل أوربي.

بالإضافة إلى ما ذكر سابقا فإن عملية المزج الثقافي تبدو عملية سالبة من

١. [السويدي، ١٩٩١- ص.ص ١٧٢-١٨٠]

جانب واحد، بمعنى أن الثقافة الأقوى تؤثر على الثقافة الأضعف (أو من الأعلى إلى الأدنى)، إلا أن الواقع يثبت أنها عملية ذات جانبين سلبي وايجابي، فإذا ما اختلطت ثقافتان وجدنا أن التعديل فيها متبادل نتيجة لهذا الاختلاط مع اختلاف في الدرجة فقط، وخير مثال على هذا زنوج الولايات المتحدة وما أضافوه إلى الثقافة الأمريكية في مفردات اللغة والموسيقى...

ب)- عملية التمثيل الثقافي:

هي العملية الثقافية-الاجتماعية التي تعمل على إضعاف الاختلافات التي توجد بين الأفراد والجماعات، كما تعمل على زيادة مظاهر الوحدة وتوحيد الاتجاهات والعمليات العقلية التي تتصل بالمصالح والأهداف المشتركة.

يتعرض لعملية التمثيل الثقافي الأفراد والجماعات إذا حلوا بين أفراد وجماعات أخرى غريبة عنهم، وتختلف عنهم بالتالي في عدد من النواحي والمقومات التي تميز مجتمعا عن آخر، على أن تكون الإقامة بينهم بقصد الإقامة الدائمة والمشاركة في مختلف أنشطة الحياة.

ويمكن لمجتمعين أو أكثر أن يحدث بينهم التمثيل الثقافي وذلك إذا ما اختفت الحدود الفاصلة بينهم، وإذا اتجهوا إلى الاتحاد في جماعة واحدة، ومجتمع واحد لتحقيق عدد من الأهداف المعينة.

ونخلص إلى أن عملية التمثيل الثقافي تتجه إلى تنمية اتجاهات موحدة لها طابع عاطفي في العادة، وهي عملية لا تخرج عن كونها بوتقة يذوب فيها العنصر الجديد في المجتمع الذي حل فيه، لكي يصبح جزءا منه، يشترك

وإياه في تراث اجتماعي واحد وثقاة واحدة. ومن ثم لا يعتبر دخيلا أو أجنبيا كما كان في بادئ الأمر.

٦. الانتشار الثقافي والتقليد:

يأخذ الانتشار الثقافي عن طريق التقليد طريقتين: فإما أن يكون تقليدا تلقائيا أو تقليدا مقصود، أو تقليد عكسي.

يأتي الانتشار الثقافي تلقائيا حيث يكون هناك إعجاب بالثقافة الجديدة وتقديرا لها (مثال ذلك الصين واليابان)، أو حين تكون ممارستها مصدرا من مصادر الامتياز والوجاهة وقد يكون الإعجاب مصدره بعض القيم التي تمثلها الثقافة الغازية مثل إعجاب المغلوبين بالقدرة التكنولوجية للغالبين الخ... وبوجه آخر هو التقليد الذي يكون الدافع إليه التخلص من سيطرة الشيء المقلد نفسه، وذلك عن طريق امتلاكه ومعرفة سر قوته، فهو تقليد غير مفروض من أعلى ولكنه شبه مفروض من المقلدين أنفسهم (هنا لا يزال مثال الصين واليابان صالحا).

ونجد أيضا أن الانتشار الثقافي الذي يتم عن طريق التقليد في كل مستوياته وأنواعه يتعرض للتبديل والتحريف، إذ لا يكاد الشيء المقتبس يصل كما هو في الاستعمال الأصلي له، بل وحتى بعض العناصر التكنولوجية يمكن استعمالها في غير الاستعمال الأصلي لها. ومن جهة أخرى، فقد يقلد المجتمع الذي أدخل تلك العناصر أنواعا معينة من السلوك دون أن يفهم في كثير من الحالات المناسبة الثقافية الأصلية لها، وبذلك ينتقل العنصر الجديد ويصل إلى الثقافة التي قبلته وقد تجرد من معظم معانيه

وارتباطاته التي كانت له في مجاله الأصلي، واختيار معاني جديدة لذلك العنصر عملية من أهم عمليات التكامل الثقافي، لأنه في هذه الأماكن بهذه الطريقة يجعل العناصر الجديدة مفهومة و متجانسة مع ما يكون هناك من قيم أخرى في الثقافة.

أخيرا إذا كان الانتشار في أغلب الأحوال والمذكورة آنفا عن طريق التقليد الذي يسير من الاتجاه الأدنى للأعلى، فإن هناك شكل آخر لم يهتم به سوى قلة من علماء الأنثروبولوجيا وعلى رأسهم "جابريال تارد G. TARD" وهو "التقليد العكسي"، الذي يسير من الأعلى إلى الأدنى، وهو تقليد يكون في جميع الحالات تلقائيا لا أثر فيه للإكراه أو الإيحاء، فهناك أنماط كثيرة من الاستهلاك دخلت في حياة الأوربيين من المجتمعات التقليدية مثل الشاي والكاكاو والتوابل والقهوة...الخ، ليست هذه العناصر مادية فحسب، بل إننا نجد أثر الفنون الإفريقية مثلا تتخذ صور فعالة في الفنون الأوربية المعاصرة، سواء كان ذلك في الفن التشكيلي أو في المذاهب التجريدية الحديثة... وهذا بالإضافة إلى إسهامات أفراد الثقافات الدنيا من الاختراعات والإبداعات والتي في الغالب ما نجد صداها في الثقافات العليا أكثر من الدنيا.

ثالثا: التغير الثقافي:

١. تعريف: التغير الثقافي:

«عميلة تحول النظم التقليدية أو شبه التقليدية وتغيرهما إلى أنماط

تكنولوجية مرغوبة يصاحبها ظهور أشكال جديدة في البناء الاجتماعي واتجاهات وقيم ودوافع ومعايير اجتماعية»[1] ... التغير الثقافي هو كل ما يتغير في المجتمع، سواء كان هذا التغير محدودا أو واسعا، شاملا المظاهر المادية والمعنوية بكل ما يترتب عليه من علاقات وما ينتج عنها من قيم وعادات، فالعلاقة بين التغير الثقافي والاجتماعي هي علاقة تضامن واحتواء، فكل ما هو تغير اجتماعي يعد تغيرا ثقافيا .

٢ . الطرح العام:

تعم ظاهرة التغير الثقافي جميع المجتمعات على اختلاف أنواعها، فهو ظاهرة عامة، ويعتبر التغير الثقافي عملية موازنة يعمل من خلالها المجتمع على الملائمة بين كيانه و تنظيماته، كما أن التغير الثقافي يرتبط بوظيفة إشباع الحاجات الأساسية والثانوية لأعضاء الثقافة الواحدة، فالعادات وأنواع السلوك والوسائل المادية، التي تقدمها الثقافة يتوقف بقائها على مقدرتها على الاستمرار في إشباع تلك الحاجات، وهي حين تعجز عن ذلك يكون التغير ضرورة اجتماعية. وهو يحدث في ثلاث أشكال رئيسية هي:

- التغيرات المتصلة بالثقافة المادية:

التي يمكن دراستها في إقليم معين، أو مرحلة معينة من الزمن، كاستعمال الماكينات والآلات والاختراعات والاكتشافات التي تحدث في الصناعات والأزمات وغيرها .

---

١. [عماد،٢٠٠٦]

- التغيرات المتصلة بالثقافة غير المادية:

كظهور وزوال بعض الطوائف الدينية في بعض المناطق، و ظهور وزوال بعض أشكال الدول والحكومات وغيرها .

- التغيرات المتصلة بالتراكيب الثقافية:

كالثقافة المحلية الوطنية، وظهور وسقوط بعض الأسر الحاكمة، وظهور وزوال بعض الطبقات أو نشوء وانحطاط بعض الأمم (الإمبراطورية الرومانية، الحضارة البابلية..).

ولذا فإن "سوروكين " يرى أن التحولات التي تطرأ على الثقافة ترجع إلى طبيعة داخلية فيها، فالتغير الملازم هو عبارة عن تاريخ حياة نسق اجتماعي ثقافي، لكن الثقافة في رأيه لا تموت أبدا، فقد ترفض أجزاء منها، ولكن الثقافات المختلفة تمتص أجزاء أخرى، وبالتالي يكتب لها البقاء وهو ما خلص إليه بشيء من التفصيل في دراسته.

٣. مدى إمكانية "التنبؤ" بالتغير الثقافي:

إن أهم المواضيع التي شغلت جل باحثي علم الاجتماع الثقافي هو موضوع التنبؤ بالتغير الثقافي، فالتنبؤ بالتغير الثقافي وتتبع مساراته من الأهداف الرئيسية في الدراسات الثقافية. وقد وضعت عدة قواعد ومبادئ لتتبع هذه الظاهرة؛ وأهمها ما وضعه العلامة "مليفل فهيرسكوفيتز"، حيث رصد مبدأين رئيسين لتحديد مسار التغير الثقافي وهما :

١- من المبادئ البديهية واضح ومؤكد أن الشعوب تحتك أو تتلاقى بعضها، تتبادل اقتباس العناصر الثقافية.

٢- إن الثقافات المتقاربة تتلاقى - غالبا- في عناصر مشتركة أكثر من تلك التي تتلاقى فيها الثقافات المتباعدة.

والملاحظ أن هذين المبدأين لم يقدما الكثير في هذه النقطة، حين تزداد المشكلة تعقيدا حين ندرس التغيرات في أشكال معينة من الثقافة، أين كان الكثير من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا وإلى عهد قريب، يعتقدون أنه من المسلم به أن التغير في الثقافة المادية أسرع وأسهل منه في الثقافة اللامادية، وأن الأشياء الجديدة تنتشر دون أن تلقى نفس المقاومة التي تلقاها الأفكار الجديدة، غير أن نتائج الأبحاث الحديثة رغم أنها وجهت في حالات كثيرة إلى قضايا أخرى، قد توصلت إلى أنه إذا كانت هذه الفرضية صحيحة، فكيف يكون بإمكاننا تفسير اعتناق الكثير من الوثنيين للديانة الإسلامية في إفريقيا، مع احتفاظهم في ذات الوقت ببعض مظاهر ثقافتهم الأصلية التي تتعارض ومبادئ الدين الجديد[١].

ورأى "هالوول ألفريد أفنج HALLOWELL A.I" أن الذي يجب أن يحظى باهتمام أكثر هو كيف تنشأ التغيرات من الاحتكاك بين شعوب تختلف في نسق حياتها؟ والمشكلة التي تمثل محور الاهتمام العلمي لا تكمن في واقع عملية الانتشار الثقافي، فهناك مئات الآلاف من الحقائق الثابتة تاريخيا، والتي يمكن الاستشهاد بها لإثبات هذا الواقع الثقافي، كما تكمن في فهم شروط الاقتباس وعملياته وأثره في نسق حياة الشعب الذي يقوم به.

وتبدو مسألة التنبؤ بالتغير الثقافي تتوقف على مدى احتكاك الثقافة

---

١. [السويدي،١٩٩١- ص ١١٧]

الواحدة بالثقافات الأخرى، وكذا طبيعة الثقافة في حد ذاتها ومدى استعداد المجتمع لذلك التغير، كلها عناصر يدرجها الباحث لزيادة مقدرته على تتبع مسار ثقافة معينة.

٤ . المبادئ الأساسية للتغير الثقافي:

سطر علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا المبادئ الأساسية التي يحدث وفقها التغير الثقافي وذلك من خلال بحوث ودراسات أجريت، وتتلخص تلك المبادئ فيما يلي[١]:

- يفرض طابع البناء الاجتماعي ونمط الثقافة السائدة، إخلال في شدة التغير لنجد بعض نواحي الثقافة تميل إلى التغير أكثر من نواحي أخرى، وربما كان هذا هو سبب التخلف الثقافي في عدد من المجتمعات، ففقد تتغير التكنولوجيا مثلا ولا يتغير نظام الأسرة أو القوانين المنظمة للعلاقات العائلية.
- قد يكون انتشار العناصر الثقافية نتيجة لاتصال عرضي غير مخطط بين ثقافتين، وقد يكون راجعا إلى تأثير وسائل الإعلام أو النشر، وقد يكون نتيجة لثورة تتسبب في تغيير نظام الحكم أو التنظيم الاجتماعي.
- يكون في العادة تأثير الاختراعات والعناصر الثقافية المقتبسة من ثقافة أخرى أسهل عندما تكون هناك أزمات أو ظروف طارئة يمر بها المجتمع.
- غالبا ما يأخذ الناس بالعناصر الثقافية الجديدة التي تحقق لهم فائدة على ألا تتعارض مع قيمهم الثقافية السائدة.

---

١. [السويدي، ١٩٩١- ص.ص ١١٨-١٢٠]

- في الغالب يعارض كبار السن، ومن لهم مصلحة، أي تغيرات تحدث في تقاليدهم وأنشطتهم الأدائية، خوفا من ضياع مصالحهم أو مراكزهم الاجتماعية.
- إذا وجدت ثقافتان بينهما علاقات تقارب ومودة أصبح من السهل اقتباس العناصر الثقافية بينهما، ولكن إذا كان هناك عداء بين الاثنين يصعب انتقال العنصر الثقافي من إحدى الثقافتين إلى الأخرى (الثقافة العبرية والعربية –الثقافة الأمريكية ونظيرتها الروسية).
- غالبا ما ينتشر المظهر الخارجي للعنصر الثقافي قبل انتشار مضمونه أو وظيفته، خصوصا إذا كانت الثقافة المستعار منها غريبة عن الثقافة المستعيرة (مثال: يصعب اقتباس عناصر ثقافية من اليابان إلى الجزائر، في حين يسهل ذلك بين السعودية والجزائر).
- تبقى مقاومة العناصر الثقافية القديمة لفترة من الزمن، ثم تبدأ في الاندثار تدريجيا لتحل محلها نهائيا العناصر الثقافية الجديدة.
- إذا حدث تغير في جانب من الثقافة فغالبا ما يتأثر جانب آخر أو أكثر بهذا التغير.
- يساهم الأفراد في نشر العناصر الثقافية الجديدة المقتبسة من مجتمعات أخرى، وتدريجيا تبدأ تلك العناصر في الانتشار بين أفراد المجتمع، وخصوصا بين الشباب، ويشجعهم على ذلك أنهم ليسوا من أصحاب المصالح التقليدية لكي يخافوا على فقدانها (مثال ذلك السلع التي يعود بها المهاجرين في عطلهم السنوية).

٥ . عوامل التغير الثقافي:

يجمع جل علماء الاجتماع على أن لكل ظاهرة محركات، وهو ما اتفق عليه علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بالنسبة لظاهرة التغير الثقافي، فكانت الخلاصة جملة من العوامل التي تؤدي إلى النمو الثقافي وزيادة العناصر الثقافية كما وكيفا "التراكم الثقافي"[١] ونناقشها كما يلي:

١- العلم:

المحرك الرئيسي ولا غريب في تكرار ذكر هذا العنصر في مختلف جوانب النقاش الثقافي، فقد تطور مفهوم العلم بحيث أصبح اتجاها عقليا عاما، تسلح به الإنسان للسيطرة على الطبيعة وكشف مواردها الدفينة، وتحويل هذه الموارد إلى أدوات غيرت من أساليب حياته ومن نظرته إلى نفسه، وإلى الكون الذي يعيش فيه، وقد أدى هذا الاتجاه العقلي العام إلى تحرير الإنسان من سلطان التقليد والتقاليد، وكانت وسيلة الإنسان لفهم نفسه هي العلم، إذ فتح آفاق جديدة حتى جاوز الفضاء. وبهذه النظرة العلمية أصبح يعيش في مواقف جديدة باستمرار، يمتاز كل موقف عن غيره بحداثة عناصره واحتمالاته (بدائل) العديدة، وإمكانياته الخاصة.

---

١. [السويدي،١٩٩١- ص.ص ١٢٠-١٢٥]

٢- التكنولوجيا :

من نتائج تطبيق العلم في شتى ميادين الحياة هو حدوث تطورات هامة كان أهمها زيادة القدرة على الكشف والاختراع بصورة مطردة، وانتشار التصنيع ونمو المدن والمواصلات الحديثة السريعة، وغيرها من التطبيقات العلمية التي غيرت من الظروف المادية للحياة الإنسانية وأسس التنظيمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية خلال عدد قليل من السنين، وكلما زادت قدرة الإنسان على التطبيق العلمي في هذه الميادين زادت سرعة التغير على الرغم من وجود كثير من العقبات التي تعود إلى الخوف والتمسك بالتقاليد والنزعة إلى المحافظة على المصالح الخاصة. وأكبر مثال يدرجه أهل الاختصاص للدلالة على دور التكنولوجيا في التغير الثقافي هو إحصائهم ما يزيد عن مائة وخمسين تغيرا اجتماعيا صاحب ظهور المذياع وانتشاره، وهو من أقدم الأمثلة والواقع الحالي هو أبرز برهان تعددت فيه الأمثلة بسبب ما وصلت التكنولوجيا .

٣-الديمقراطية:

هي المفهوم المزدهر حديثا، سواء أكان ذلك في التفكير أو في العمل أو في السياسة والحكم، بالإضافة إلى قيام الثورات الشعبية، وانبثاق نظم جديدة وتغير علاقات الأمم والشعوب كلها مظاهر لنمو الديمقراطية على نطاق واسع. ويبرز أكثر دور للديمقراطية من خلال تحطيمها لكثير من النظم الاحتكارية والإقطاعية، وإقامتها لنظم ديمقراطية وتعاونية، وهو التغير الذي يعد كوثبة في تاريخ الإنسانية ناهيك عن الآثار الجانبية التي صحبته.

٤- القومية:

قد يكون العامل غير المحسوس أو الخفي إن صح التعبير، لكن يعد من أهم العوامل عند أصحاب الاختصاص، فهي تعبر عن وعي الإنسان بنفسه وبالروابط التي ينتمي من خلالها إلى جماعته الكبيرة. كم أنها تعبر عن قدرة الجماعة على تشكيل الظروف وتوجيهها، ومن ناحية فهي تدفع الأفراد والجماعات إلى إعادة تشكيل اتجاهاتهم وفقا للمصلحة الجماعية. كما تعمل القومية على تميز نفسها عن غيرها من الجماعات الأخرى، مما يخلف لدى الفرد إحساسا بالروابط الشديدة والعلاقات المتينة التي تربطه ببقية أفراد جماعته الثقافية. ويدل نمو القوميات في العالم المعاصر على مدى التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية التي شهدتها مختلف شعوب العالم بعد التحرر من الاستعمار الأوربي، سواء كانت في إفريقيا أو في آسيا فقد نمى الوعي القومي بين شعوب هاتين القارتين، مما أدى إلى احترام الصدام بين الأفكار القديمة والأفكار الجديدة، يتمثل ذلك في الصراع الذي يمثله الاستعمار والاستغلال الرأسمالي العالمي من ناحية، وبين التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها اقتصاديا سياسيا وثقافيا.

٥- الثورة:

هي أداة التغيير الجذري والفوري الخاطف، ذلك أنها بمعناها الحقيقي وبمفهومها العلمي تنطوي على تغير فجائي شامل، جذري وسريع، في المجتمع الذي يفجرها ويعيش آثارها. ولهذا فالثورة هي علم التغيير الاجتماعي الشامل والعميق لصنع حياة جديدة، تفي بمطالب الثوار وآمالهم.

٦- العامل الايكولوجي:

«نعود هنا في الحديث إلى العلامة عبد الرحمان ابن خلدون الذي قرر في مقدمته أن للبيئة الجغرافية أثرها في اختلاف الإنسان جسميا وعقليا، ويؤيده في ذلك كل من المفكر الفرنسي "مونتسكيو" والألماني "راتزل" وعند "بوكل" في انجلترا»[١]. وأثر العامل الايكولوجي يتجسد في تفاعل الإنسان مع بيئته الطبيعية، ومدى ما توفره له من موارد صناعية وغذائية تؤثر في نشاطاته؛ ومعنى هذا أن التغير الذي يطرأ على البيئة الجغرافية ولو في فترات موسمية تعكس آثاره في تحولات وتغيرات اجتماعية، كما أن ما يطرأ على وسائل استغلال موارد هذه البيئة من تطور يتجسد في إحداث تغيرات في الحياة الاجتماعية-الثقافية.

٧- الايدولوجيا :

جملة الأفكار التي تعمل على تطوير النماذج الاجتماعية والثقافية وفقا لسياسة متكاملة تحدد في أساليب ووسائل هادفة، وتساندها في الغالب تبريرات اجتماعية أو نظريات فلسفية، أو أحكام عقائدية، أو أفكار تقليدية، ومن هنا ترتبط الايدولوجيا بالحركة الاجتماعية، فهي ليست مجموعة من الأفكار والمعتقدات والاتجاهات التي تصور كما من الناس، سواء كان هذا الجمع أمة من الأمم أو طبقة من الطبقات الاجتماعية..، وإنما هي حركة فكرية هادفة، لها فعالية ايجابية في البيئة والعلاقات الاجتماعية والثقافية وتنعكس آثارها وفاعليتها على التنشئة الاجتماعية، مما يحدث تغيرا في

١. [السويدي،١٩٩١- ص١٢٤]

القيم الاجتماعية وفي نظرة الناس لطبيعة التدرج الطبقي وللعمليات الاجتماعية المختلفة. ومن هنا كان انبثاق الأفكار والآراء المحركة من الوضعيات والفئات الاجتماعية الصادرة عنها عاملا محركا كبيرا للكثير من التغيرات الثقافية.

٦. خامسا: معوقات التغير الثقافي:

كما لكل ظاهرة محركات فإنه من الضروري أن يكون لها معوقات، ومنه فللتغير الثقافي عقبات ومعوقات تتسبب في بطأ سيره أو جموده لفترات ومراحل قد تطول أو تقصر، ومن أهمها ما يلي[١]:

١)- العزلة التي يعيش فيها المجتمع:

تختلف ظروف هذه العزلة ومسبباتها من موقع جغرافي أو ظروف بيئية إلى أخرى، وقد تكون مظهر من مظاهر الانعزال الاجتماعي الذي يفرضه المجتمع على نفسه، وقد تكون عزلة قسرية فرضتها قوى استعمارية خارجة عن إرادة الشعب أو اختيارية تصحبها إرادة هذا الأخير.

٢)- عدم تجانس التركيب العنصري والطبقي للسكان:

فقد يتكون المجتمع من مجاميع عنصرية مختلفة الطبيعة والتكوين، أو قد يتكون المجتمع من هيئات وطبقات متصارعة يسود فيها التناقض الاجتماعي، مما يؤدي بالمجتمع إلى الانقسام والتضارب وعدم تقدم المستويات الاجتماعية.

---

١. [السويدي،١٩٩١- ص. ص ١٢٥-١٢٧]

٣)- الرغبة في المحافظة على القديم:

فقد يؤدي الخوف من التغيير أو الرغبة في المحافظة على القديم إلى بطأ التغير أو جموده، فنجد مثلا أنصار السياسات السلبية يخشون التقدم، ويأبون الأخذ بالتطور خوفا على امتيازاتهم وحقوقهم التقليدية.

٤)- انعدام الروح الابتكارية والتجديد لدى أفراد المجتمع:

فقد يؤدي انعدام روح الابتكار والتجديد لدى أفراد المجتمع إلى عرقلة سير التغير، وقد ترجع هذه الظاهرة إلى عوامل فرعية كثيرة مثل عدم التشجيع وانخفاض المستوى الثقافي والعلمي، وانخفاض المستويات الاجتماعية، بحيث لا توجد الحاجة الملحة الدافعة إلى الاختراع والابتكار.

الفرع الثاني: التخلف الثقافي والتكامل الثقافي:

اخترنا أن نجمع بين هاتين الظاهرتين في مطلب لوحدهما لنبين الفرق بينهما وبين الظواهر السابقة، على أساس أن عوامل الظهور مختلفة نسبيا فقد تبدو كل من ظواهر الانتشار، التنوع والتغير غير إرادية نسبيا بالنسبة للمجتمعات، إلا أن ظاهرتي التخلف والتكامل هي أكثر إرادية بالنسبة للمجتمعات.

نقصد أن المجتمع يملك حرية أكبر في قضية تكامله وتخلفه (حسب رغبته، حسب تحكمه في الظاهرتين) عكس الظواهر الأولى التي من المكن أن تحدث دون أن تكون محسوسة من طرف المجتمع نفسه.

أولا : التخلف الثقافي:

١ . مفهوم التخلف الثقافي:

إن لمصطلح التخلف الثقافي صدى واسع عند علماء الاجتماع في العصر الحديث في شتى الميادين وذلك بفضل واقع أتى على العالم بأسره، وهذا ما أدى بالعديد من العلماء للاجتهاد بغية فهم هذا المصطلح ووضع مفهوم خاص له وجاء ذلك كما يلي:

١- عند عالم الاجتماع الأمريكي "أوجبرن وليام فيلدنج .OGRBURUN W.F ":

عني" أوجبرن" بالتغير الاجتماعي ووضع كتاب تحت هذا العنوان "التغير الاجتماعي"[١] وميز بين الثقافة "المادية" والثقافة "اللامادية" مبينا أنه حينما تحدث تغيرات في الثقافة "المادية" فإن هذه التغيرات تستثير بدورها تغيرات في الثقافة "اللامادية" وخاصة فيما يطلق عليه "الثقافة التكيفية" أو أساليب استخدام أو استغلال التغيرات المادية أو جعلها أكثر نفعا، إلا أن هذه الثقافة التكيفية قد تكون بطيئة الاستجابة. كما يرى أنه في حالة المجتمعات التي تتطور بسرعة لا يكون "التغير الاجتماعي" بدرجة واحدة في جميع مظاهر الحياة الاجتماعية، بل يكون أسرع في النواحي التكنولوجية والصناعية منه فيما يتعلق بالعادات والمعتقدات، أي أن عناصر الثقافة المادية تتغير بسرعة أكبر مقارنة مع سرعة تغير عناصر الثقافة المعنوية أو الروحية.

١. [السويدي،١٩٩١- ص. ص ١٣٢-١٣٥]

٢- عند الدكتور محمد السويدي:

«يطلق مصطلح "التخلف الثقافي" على الحالة التي يوجد فيها عنصران ثقافيان مترابطان من عناصر الثقافة يتغيران بسرعة متفاوتة، أي أن أحدهما يتغير بسرعة والآخر ببطء أو لا يتغير مطلقا . فيكون العنصر الثاني متخلفا عن الأول»[١] . ويضيف الدكتور "محمد السويدي" أن التخلف الثقافي هو إحدى النتائج الأساسية لعمليات التغير الثقافي، فهي ظاهرة ملازمة له وتكاد تكون عفوية، ذلك أن التغير الأصلي حين يحدث؛ يحدث من خلال عنصر أو عدة عناصر ثقافية، ولا يحدث في النسق الثقافي العام، ولا في مكونات الثقافة ككل ودفعة واحدة. ولما كان التأثير في جزء من الثقافة يؤثر في مجموع الثقافة فإن التأثيرات المختلفة لا تقع دفعة واحدة، وبصورة واحدة في كل الأجزاء، وإنما تقع في سلسلة معقدة ومتداخلة من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة الجوهرية والفرعية.

٢ . طبيعة التخلف الثقافي:

تترنح ملامح التخلف الثقافي بين الجديد والقديم، فالتباين بين مضمون القيمة وواقع تطبيقها يعكس تناقضات، تتفاوت أبعادها وأعماقها على البناء الاجتماعي، وتظهر هذه التناقضات نتيجة لظهور شكلين من الاهتمامات داخل إطار التشكيلات الجماعية من الأسرة والجماعة الدينية... فبينما تمثل التقاليد الجانب الاجتماعي الثابت في الاهتمامات الجماعية والمجتمعية، فإن التيارات الجديدة تمثل الاهتمامات المستحدثة

١. السويدي،١٩٩١- ص٢٢٢]

التي تطلع إليها العناصر الثابتة في هذه التشكيلات، وتشتد حدة الصراع كلما ازدادت الجماعة التفافا حول ذاتها، وانغلاقا عن غيرها من الجماعات، وتخف شدة الصراع كلما تميز بناء الجماعة بالمرونة والاستعداد للتشكل، وتقبل التوازن البنائي الذي لا غنى عنه لنمو الجماعات والمجتمعات، وتلبيتها لاحتياجات التطور.

من هنا يمكن أن نلاحظ أنه هناك تداخل في مفهوم التخلف الثقافي، وهو أمر تفرضه الثقافات في حد ذاتها، فمن الثقافات التي تتقوقع على ذاتها متمسكة بمبادئ (في الغالب عقائدية) فيرى أهلها أنه لا يوجد جدوى من التغيير الثقافي، لكن تعتبر هذه الثقافة في حالة تخلف بالنسبة للثقافات التي تعيش تغيرات مستمرة وحتى بإمكانها التخلي عن المبادئ الرئيسية في سبيل التغير تحت أي رداء ومهما كانت الذرائع. في نفس الوقت نجد مفهوم التخلف الذي يحوي عنصر مهم من عناصر الثقافة وهو العلم، أين يتغير المفهوم ليصبح يشتمل على الخطر الذي استدعى دراسة الظاهرة وهنا نستشهد بقولين:

الأول: وهو السؤال المطروح من قبل العلامة "ر.م.ماكيفر" «لماذا التخلف التكنولوجي بدلا من التخلف الثقافي».

الثاني: ل"محمد طلعت عيسى": الذي يرى أنه يجب الحذر من تأثيرات التيارات الوافدة على قوة العقيدة في المجتمع العربي، وأن نظرت الغرب للتخلف الثقافي الذي يعيشه المجتمع العربي ليست بالسوء الذي يتصوره البعض (خاصة المائلين للتيار الغربي) ولا تستدعي التشاؤم والاستسلام...

كلا القولين يؤكدان نتيجة حتمية هي أنه يجب التفرقة بين هذه الازدواجية في المفهوم وقياس تأثير كل معنى وتوظيفه بالطريقة المثلى.

٣. التحديث ومشكلات التخلف الثقافي:

إن مشكلة التخلف الثقافي ليست ظاهرة معاصرة إنما قديمة قدم الحضارات، لكن دراستها بدأت من خلال بعض المحاولات السوسيولوجية في منتصف القرن العشرين، وكان المحور الرئيسي هو تحديد عوامل التقبل الحضاري للتجديد أو التحديث، فالعلامة "رالف لنتون" يشير إلى أنه كلما كان التجديدي الثقافي أكثر تعقيدا وتجريدا، كلما كان أصعب تصورا وأبطأ تقبلا، وأن التغير في الشكل يسبق التغير في المضمون، ويضيف "بونسيونPONSIOEN" : «أي أنه نتيجة لانتماء التجديدات إلى بناء ثقافي يختلف عن البناء الثقافي الذي نحاول أن ندخل فيه هذه التجديدات، فإن تقبلها في البداية، يكون تقبلا شكليا لعدم قيامه على أساس إدراك "لماذا" أو عدم إدراك طبيعة الأفكار التي تقف وراء هذه التجديدات»[١]. وعلى العموم فإن الاتجاه نحو التجديد أو المحافظة، أمر يقرره البناء الثقافي القائم، ولهذا يجب الأخذ في الاعتبار ما يلي:

- أنه عند التخطيط لاستحداث تجديد ما داخل المجتمع المحلي يجب أخذ الآثار المباشرة والمتنوعة والمتتابعة والمشتقة والدائرية لهذا التجديد في الاعتبار، ويجب التخطيط لاستحداث التجديد والتخطيط لمواجهة ما يحدثه التجديد من آثار، مثال هذا أن التخطيط للرعاية الصحية يجب

١. [السويدي،١٩٩١- ص١٤٣]

يصطحبه تخطيط متزامن لما يترتب على هذه الرعاية من زيادة في السكان، وكذلك فإن للتعليم يجب أن يصطحبه تخطيط مماثل لما يترتب على التعليم من ارتفاع في مستويات الطموح، وبالتالي تتنوع أنماط الطلب وتزايد حجم الذين يبحثون عن عمل مناسب.

- أن نسق القيم والمفاهيم والاتجاهات في الثقافة متداخل ومعقد، الأمر الذي يجعل من محاولة تغيره أمرا يرتبط بقضية الانتماءات والتفاعلات الجماعية، ويمكن هنا الاستعانة بنظريات: الاتصال، التنظيم، التغيير والضبط.
- ضرورة التركيز عل أنماط الاتصال الشخصي في المجتمعات المحلية التقليدية، وذلك نتيجة لما كشفت عنه أغلب الدراسات الاتصالية من أهمية هذه الأنماط في تحقيق أهداف خطة التنمية.
- إن قضية التخطيط للتجديد، قضية تغيير ثقافي في المحل الأول؛ وذلك لارتباطها بالبناء الثقافي القائم وبالتوجيهات الثقافية العاملة في الموقف الإنمائي، وهذا يتطلب ضرورة معالجة هذه القضية من مداخل نفسية-اجتماعية، وإذا كان "هومانز" قد أكد على أن ما يدفع الإنسان إلى الفعل والتجديد يتمثل فيما يتوقعه من فوائد داخلية وخارجية، فإن مضمون تصور الفائدة أمر يرتبط بطبيعة البناء الثقافي العام.

ثانيا : التكامل الثقافي:

١ . المفهوم:

هو المبدأ الذي بمقتضاه ترتبط الأجزاء مكونة كلا ثقافيا واحدا، وهو يعني

في الأنثروبولوجيا العلاقات الوظيفية بين العناصر والأنساق الثقافية، وكذلك بين الثقافة وعوامل أخرى، كالطبيعة مثلا.

يعتبر "سمنر- مين" من أوائل الذين اهتموا بدراسة التكامل الثقافي، فهو يرى أن التكامل يعني التعادل الذي يوجد التوازن الاجتماعي - الثقافي، الذي يؤدي التغيير فيه إلى إحداث عملية تكامل جديدة، وكانت نظرت "سمنر" الدينامية هذه أكثر واقعية من معظم الآراء لمعاصريه من الأنثروبولوجيين أما "مالينوفسكي MALINOWSKI" «فيرى أن التكامل هو مبدأ تندرج تحته كل أجزاء الثقافة، إلا أن التكامل لا يكتمل على الإطلاق، وهذا ما أدركه "سمنر- مين" وباقي علماء الاجتماع من بعده»[1].

وأجمع علماء الاجتماع أن التكامل الثقافي ظاهرة اجتماعية يحتفظ بفضلها النظام الثقافي بطابعه، أو يستمر قريبا من هذا الطابع، عندما تحدث به تغيرات أو تطرأ عليه تجديدات، وذلك كما هو الحال عندما يراد إدخال عادات أو معتقدات جديدة، إذ يظل النظام محتفظا بطابعه على العموم.

وبنوع من التخصيص نجد أن التكامل الوظيفي يركز على العلاقة بين مراكز الثقافة، بسيطة كانت أو معقدة، من حيث كونها تشكل وحدة ثقافية متكاملة، ومن ناحية الشكل، يقضي التكامل الثقافي بأن يكون لكل ثقافة مظهرها وشكلها الخاص، الذي تتسق من خلاله عناصرها، بحيث تستبعد الغريب عنها، وتقوم المعوج، وتبدو في مظهر منسجم لتؤدي وظائفها. وبنوع من التفصيل لهذا العنصر نبرز ثلاثة من أهم الآراء لأهم علماء الاجتماع

---

١. [السويدي،١٩٩١- ص٢٢٨]

الثقافي والتي تعتبر نظريات تأسيسية لهذا الموضوع.

٢. التكامل الثقافي عند "رالف لنتون":

لاحظ "لنتون" أنه لما كانت كل ثقافة تمثل نسقا متكاملا يتكيف كل جزء من أجزائه تكيفا متبادلا مع الآخر، فإن إدخال أي عنصر ثقافي جديد يؤثر في الحال، على التوازن القائم في النسق، في المراحل الأولى من قبوله، وهي المراحل التي لا يزال يعتبر فيها من فئة العناصر "البديلة"[١]، يدخل العنصر الجديد في معترك التنافس الفعال مع عنصر آخر أو مجموعة من العناصر الثقافية الأخرى، وقبل أن يصبح جزء من البناء الكلي للثقافة. يرى "لينتون" أن أي عنصر ثقافي عام كان أو تخصصيا، لابد وأن يخضع للسلسة من التعديلات، وهذه الخاصية المتعلقة بالتكيف المتبادل بين العناصر الثقافية تسمى "التكامل الثقافي". ويورد "لينتون" في تقريره مصطلح "درجة التكامل الثقافي" ويشرحها على أنها: المدى الذي بلغته عملية التكيف من الكمال في نقطة معينة من الخط الثقافي المتصل الأجزاء. والشيء الذي يؤكده هو عدم وصول أي ثقافة إلى حالة الكمال ويرجع ذلك إلى سبب التغير الدائم، وبما أنه لا يمكن إيقاف عملية التغير عبر الزمن فذلك يعني استحالة التكامل.

٣. التكامل الثقافي عند "روث بندكت":

تبدأ "روث بندكت" نقاشها حول التكامل الثقافي بالتأكيد على أن هذا الأخير لا يعني أن تظل الثقافة على حال واحد من الجمود والثبات، أو أن يكون التكامل الثقافي تاما وكاملا، وإنما المقصود بالتكامل الثقافي، كما ترى

---

١. [السويدي، ١٩٩١- ص٩٨]

"روث" أن تكون هناك درجة معينة من الاتزان بين العناصر المختلفة التي تكون الثقافة، ومعناه أيضا أن الثقافة يمكن أن تمر بعملية تغيير وتحوير نتيجة لمرونتها. وتشبه "روث" الثقافة بالفرد[1]، حيث تراها نظام متسق من التفكير والعمل، ونجد داخل كل ثقافة أهداف متميزة ليس من الضرورة أن تشترك فيها مع غيرها من المجتمعات الأخرى، طبقا لهذه الأهداف يعمل كل شعب على تجميع خبراته حتى تتخذ شيئا فشيئا شكلا متسقا. وما تقصده "روث" أن الثقافة تجتمع حول هذه الأغراض الأساسية للتكامل، وجميع الثقافات في جميع مستويات التعقيد والبساطة، قد استطاعت أن تحقق التكامل هذا، كما أن التكامل في نظرها مسألة درجة.

٤. نظرية "سوركين" في التكامل الثقافي:

يبدأ "سوركين" بطرح رؤية جمهورية، حيث يرى أن من أهم خصائص الأنساق الثقافية "والأنساق الثقافية –الاجتماعية" ميلها إلى التكامل في مستويات أعلى من الأنساق. ثم ينتقل "سوركين" في تحليله، لتأكيد أن رد الروابط العديدة بين مختلف العناصر الثقافية إلى أربعة أنماط أساسية، وهكذا نجد الروابط الثقافية تتميز بالتجاور الاتساعي أو الميكانيكي، أو بالارتباط الراجع إلى بعض العوامل الخارجية، أو بالتكامل العلمي أو الوظيفي، أو أخيرا بالتكامل الداخلي أو المنطقي الهادف.

يطرح "سوركين" في مؤلفه "المجتمع والثقافة الشخصية" تحليله للظواهر الثقافية، ويصف علاقتها ببعضها البعض فيرى أنها يمكن أن تكون: إما

---

١. [السويدي،١٩٩١- ص٩٩]

(متكاملة – تماسك) أو (غير متكاملة– حياد) أو (متناقضة – تنافر)، فتكون متكاملة حينما يكون بين ظاهرتين ثقافيتين أو أكثر متفاعلتين أو مرتبطتين كليا– اتساق منطقي–، فتكون هذه الظواهر عندئذ أنساق ثقافية اجتماعية. طرح أيضا "سوركين" نقاشه حول التكامل الثقافي "تدرج الأنساق الثقافية الاجتماعية" ودرجة تكاملها، فهو يعتبر النسق الثقافي الاجتماعي الكلي للسكان، نسقا يتسم بالتكامل إلى حد ما، ويتكون كل نسق فوقي من الأنساق الخمسة الأساسية ذات الأهمية الوظيفية والجوهرية، وهي: اللغة، الدين، الفنون، الأخلاق والعلم، وينقسم كل منها بدوره إلى أنساق، وأنساق فرعية، وهكذا...، تتصف هي الأخرى بالتكامل إلى حد ما. وفي نهاية موضوع التكامل الثقافي وعرض كل الآراء السابقة يؤكد علماء الاجتماع والمختصون بدراسة الثقافة، أنه لا بد من توفر قدر معين من التكامل الثقافي ليتمكن المجتمع من أداء وظائفه بصورة عادية، لأن أنماط السلوك تصبح في هذه الحالة أكثر فاعلية عندما يحصل اتفاق عام على الأهداف والأنماط السلوكية. ويرى أيضا علماء الاجتماع أن مما يساعد على تحقيق التكامل الثقافي في المجتمع الواحد، تبسيط العقائد والمفاهيم والمعارف المتعددة، وتقديمها إلى الأفراد من خلال الفنون أو الكلمة "المقروءة أو المسموعة" أو العلم أو الدين، أو من خلال مناهج دراسية متكاملة مدروسة، تستهدف ربط الإنسان ببيئته، وتكشف له المزيد من تاريخها وقوتها، فيتمسك بها، ويزداد اعتزازه بها، وبالتالي تعلقه وارتباطه بثقافته ومجتمعه.

المطلب الثاني

الثقافة العربية الإسلامية

نظرا لتشعب مفهوم الثقافة واتساعه آثرنا حصر هذا المفهوم في مثال يتم الفهم الصحيح لهذا المتغير ويخدم أهداف البحث، فوقع اختيارنا على "الثقافة العربية الإسلامية " والتي نرى أنه تتوفر فيها جميع شروط الدراسة (وجود المراجع، المعرفة الحسنة بها، سهولة فهمها على أساس أنها متأصلة فينا).

نشير أيضا إلى أننا اخترنا الثقافة العربية الإسلامية وليس الثقافة العربية كمحاولة لحصر المفهوم تاريخيا وإقليميا (منذ ظهور الإسلام، والعالم العربية الإسلامي) على اعتبار الثقافة العربية أوسع من خلال التاريخ والثقافة الإسلامية أوسع من ناحية الإقليم.

الفرع الأول: مفهوم ومكونات الثقافة العربية:

١ . تعريف الثقافة العربية

«أورد المسدي وصفا جامعا مانعا للثقافة العربية، معرّفا إياها بأنها مناط الشخصية العربية، ومستودع قيمها ووعاء حكمتها، وحقيقة هويتها الحضارية. وأسهب في الحديث عن خصائصها ومزاياها، نصطفي منه تلخيصا مفاده: أنها ثقافة إنسانية أصيلة، شاملة لمظاهر المادة والروح، ذات عراقة تاريخية، تتميز بقيم فكرية عالية وقيم الحق والعدل والمساواة واحترام المعرفة، ثقافة تتمثل الثقافات الأخرى دون إذابة أو ذوبان، تنفرد بجهاز لغوي ليس له مثيل في السعة والمرونة»[١].

١. [نبيل علي،٢٠٠١- ص١٢٨]

٢ . مكونات الثقافة العربية:

إن الثقافة العربية تتكون من مكونين رئيسيين: اللغة العربية والإسلام ومن هنا جاء إصرار بعضهم على تسميتها : "الثقافة العربية الإسلامية "[١] .

١- اللغة العربية:

إن اللغة هي وعاء العلوم جميعاً، وأداة الإفهام والتعبير العلمي، والفني والعادي، ووسيلة التأثير في العقل والشعور بأدبها ونثرها وشعرها وحكمها وأمثالها وقصصها وأساطيرها، وسائر ألوانها وأدواتها الفنية.

٢- الدين الاسلامي:

فكل الثقافات مدينة للأديان في تكوينها وتوجيهها، سواء كان هذا الدين سماوياً أم وضعياً، كما هو واضح في ثقافات الشرق والغرب ولاسيما الإسلام الذي له تأثيره العميق والشامل في ثقافة أمتنا العربية عن طريق عقائده الإيمانية، وشعائره التعبدية، وقيمه الخلقية، وأحكامه التشريعية، وآدابه العملية، ومفاهيمه النظرية، حتى إنه يعد مكوناً مهماً لثقافة غير المسلم الذي يعيش في المجتمع المسلم، وهو ينضح على تفكيره ووجدانه وعلاقاته، شعر أم لم يشعر. نجد أيضا أن مصدر الثقافة العربية الإسلامية عنصرين من أهم عناصر المكونة لها وهما : القرآن الكريم والسنة النبوية باعتبارهما المعين الأساس للعلوم الإسلامية واللغة العربية، والمرجعَ الذي يهتدي به المسلم في بحثه عن الحقائق في مجالات المعرفة والوجود والقيم، وفي ما يتعلّق بالفكر والواقع والنظر والسلوك.

---

١. [السليم،٢٠٠٦]

أ)-القرآن الكريم:

يُعتبر المصدر الأساس للثقافة العربية الإسلامية بفضل ما ورد فيه من تعاليم دينية، أخلاقية، اجتماعية واقتصادية ولكونه صالحاً لكل زمان ومكان ومسايراً لمتطلبات كل عصر ومستجداته.

ب)- السنة النبوية:

المصدر الثاني الأساس للثقافة العربية الإسلامية. وكما اعتمد المسلمون في نهضتهم الفكرية والعلمية والحضارية على القرآن ودعوته، اعتمدوا كذلك على سنة نبيّهم بعد أن جمعوها ودوّنوها وفصَّلوا أبوابها، واستثمروها في جهودهم العلمية ومناهجهم المعيشية. وبذلك تكون الثقافة العربية الإسلامية المنطلقة أساساً من القرآن والسنة، ثقافةً متفتحةً، داعية إلى التعايش والحوار والتفاهم.

٣. سمات الثقافة العربية الإسلامية:

- سمة الثبوت فيما يتعلق بالمصادر القطعية، وما جاءت به من عقائد وتشريعات وقيم ومناهج؛ فالجانب القطعيُّ في الثقافة العربية الإسلامية يتسم بما يتسم به الإسلام من خصائص بصفته ديناً ومنهجاً للحياة. وتتجّلى هذه الخصائص في: العالمية، والشمولية، والوَسَطِية، والواقعية، والموضوعية، والتنوّع في الوحدة.
- سمة التغيير فيما يتعلق باجتهادات المسلمين وإبداعاتهم القابلة للصواب والخطأ، وبالتالي الاختلاف؛ نذكر كمثال على ذلك: أمور التجارة والبيوع.

١ . مقومات الثقافة العربية الإسلامية:

«اللغة العربية مقوِّمٌ أساسٌ من مقوّمات الثقافة العربية الإسلامية»، ذلك أن العربية ليست لغة أداة فحسب، ولكنها لغة فكر أساساً . وحتى الشعوب والأمم التي انضوت تحت لواء الإسلام، وإن كانت احتفظت بلغاتها الوطنية، فإنها اتخذت من اللغة العربية وسيلةً للارتقاء الثقافي والفكري، وأدخلت الحروف العربية إلى لغاتها فصارت تكتب بها .

من أقوى مقوّمات الثقافة العربية الإسلامية الإيمانُ بالأمة، والثقة فيها . وهذا الإيمان لابد أن يستمدّ قوته من الإيمان باللّه، لأن الإيمان باللّه هو الأصل، وهو الينبوع الذي ينبغي أن تُبنى عليه العقيدة، ومن أوجه هذه العقيدة أن يؤمن الإنسان بأمته، وأن يؤمن العربيُ والمسلم بأن أمته خير أمة أخرجت للناس. والإيمان في الإسلام، كما في الأديان السماوية ـ التي جاء بها الرسل ـ قد دعا إلى المحبة والإخاء، وهو في الإسلام بصفة خاصة، يعلّم المساواة بين الناس، والعطاء قبل الأخذ . ولذلك فإن التربية الدينية يجب أن تكون أساساً للثقافة العربية الإسلامية.

٢ . خصائص الثقافة العربية الإسلامية:

١- الثقافة العربية الإسلامية ليست مجردة، فنحن لا نكتفي فيها بالبحث عن أصول الأشياء ولا عن حقائقها وحدها، ولا نبحث فيها بحثاً مجرّداً، لأن الثقافة جزء من الإنسان، فإذا كان العقل يغذّيها، فإنها لا تنبع من العقل وحده، وإنما تنبع في النفس البشرية، وتنبع في الأحاسيس وتنبع في الذوق،

وتنبع أكثر من ذلك في الوجدان. بل هي أيضاً تتصل بالجانب الأساس الذي ميَّز اللَّه به الإنسان عن الحيوان، ألا وهو الضمير. إن الثقافة تتصل بالضمير، والضميرُ أعمق وأروع من العقل.

٢- الضمير الإسلامي هو منبع الثقافة العربية الإسلامية. ولذلك فهي ثقافة الوجدان الإنساني.

٣- الثقافة العربية الإسلامية عربيةٌ في لغتها، إسلاميةٌ في جذورها، إنسانيةٌ في أهدافها، وهي، شأن كل ثقافة، تتكوّن من مقوماتٍ أساسا : فكرية وروحية، أهمُّها العقيدة، وهي الإسلام، واللغة العربية وآدابها والتاريخ والتراث ووحدة العقلية والمزاج النفسي. وقد تأكّد أنه لا يمكن لأية ثقافة من الثقافات أن تنمو، إلاَّ إذا كانت ذات صلة بدين من الأديان، فالدينُ هو الذي يُكسب الحياةَ الاجتماعية معناها، ويمدّها بالإطار الذي تصوغ فيه اتجاهاتها وآمالها.

٤- الثقافة العربية هي ثقافة الأمة العربية، التي هي أمة الإسلام الذي منه اكتسبت صبغتَها، وحملت صفتَها، واستمدّت طبيعتَها. فلم يكن لهذه الأمة كيانٌ قائم الذّات قبل الإسلام، وإنما كانت قبائل وعشائر لا تجمعها عقيدة، ولا يوحّدها إيمانٌ برسالة سماوية. حتى إذا بعث اللَّه رسوله محمّداً صلى اللّه عليه و سلم بالإسلام، كان هذا الدينُ هو الرسالةَ الخالدة للعرب.

٥- الأصالة في الثقافة العربية الإسلامية إن فهم الأصالة يقتضي ما يلي:

---

١. [السليم،٢٠٠٦]

- ضرورة المعرفة والفهم لثقافتنا :

فهم هذه الثقافة من مصادرها الأصلية، وبأدواتها ومناهجها الخاصة.

- الإعتزاز بالإنتماء العربي الإسلامي:

يشعر المثقف العربي المسلم، الذي ينتمي إلى ثقافة العرب والمسلمين، أنه عضو في جسم هذه الأمة، وأنه متحرر من عقدة النقص التي يعاني منها بعض الناس تجاه كل ما هو غربي. إنه يعتز بلغته، لغة القرآن والعلوم الإسلامية، ويعمل على أن تكون لغة الحياة، ولغة العلم، ولغة الثقافة، وقد كانت لغة العلم الأولى في العالم كله لعدة قرون، فلا يجوز أن تعجز اليوم عما قامت به بالأمس.

- العودة إلى الأصول:

إلى أصولنا وجذورنا العقائدية والفكرية، والأخلاقية، ونسعى إلى تحويل اعتزازنا النظري والعاطفي إلى سلوك عملي. إن الاعتزاز يصبح ظاهرة مرضيَة إذا ظل مجرد كلام يردد، وشعارات ترفع، وصيحات تتعالى، لسرد الأمجاد، وتعظيم الأجداد.

- الإنتفاع الواعي بتراثنا :

والتراث العربي كما يعرفه الدكتور "حسين محمد سليمان": «ما كتب باللغة العربية، وانتزع من روحها وتيارها قدرا؛ شأن كل تراث، يعبر التراث العربي عن شخصية الأمة التي تنفرد بها عن غيرها، وفي عصر الحضارة الإسلامية الزاهر كان العرب هم القواد والرواد، ثم تبعهم من دخل الإسلام»[1].

---

١. [سليمان،١٩٨٨- ص١٧]

و يركز الدكتور" عبد العزيز بن عثمان التويجري" على أهمية التراث العربي الإسلامي فيقول:

«يجب الغوص في حضنه الزاخر، لاستخراج لآلئه وجواهره. ولا يتصور من أمة عريقة في الحضارة والثقافة أن تهمل تراثها وتاريخها الأدبي والثقافي، وتبدأ من الصفر، أو من التسول لدى غيرها»[1].

إن التراث يحتوي الحق والباطل، والصواب والخطأ، والسمين والغث. وفي التراث أشياء لم يثبت خطؤها، ولكن لم تثبت جدواها، أو لم تبق الحاجة إليها قائمة، كما كانت من قبل، مثل مباحث علم الكلام المتفلسف، ولم تبق تخاطب الناس بلسان العصر، وبعض مباحثها أمسى غير ذي موضوع، وبعضها تجاوزه العلم أو أبطله. وينبغي وضع علم كلام آخر يعبر عن عصرنا، ويواجه تياراته، ويحل مشكلاته.

تعتبر إشارتنا للثقافة العربية الإسلامية مجرد لمحة عابرة أبرزنا من خلالها أهم معالم هذه الثقافة دون التفصيل والتوسيع وهذا خدمة للبحث دون الخروج عن إطاره. فما أردناه هو أن تكون الثقافة العربية الإسلامية إلا مثال عن الثقافة الاجتماعية.

وما يهم أكثر هو ملاحظة كيف أن تداخل عنصرين فقط من عناصر الثقافة الاجتماعية (الدين واللغة) أفرز ثقافة كاملة لأمة كاملة هي الأمة العربية الإسلامية.

---

١. [التويجري،١٩٩٨]

خلاصة الفصل:

ربما اختلف العلماء على اختلاف تخصصاتهم في مفهوم الثقافة الاجتماعية، لكن يجتمع الكل على أهميتها وأهمية الدور الذي تلعبه في حياة الإنسانية جمعاء.

من هذا النقطة انطلقنا في تحليلنا لمفهوم الثقافة بعرضنا لأهم التعاريف التي جاء بها أهل الاختصاص لنصيغ في الأخير تعريفنا للثقافة الاجتماعية بوصفها: «صبغة المجتمع». ثم انطلقنا بعد ذلك في عرض كل من أساسياتها بالتطرق لكل من مصادرها، وعناصرها. وكان الهدف هو ضبط المفهوم أكثر وتوضيح أكبر قدر من معالمه بطريقة تمكننا بعد ذلك من تقصي دورها -الثقافة الاجتماعية- في المجتمع.

ثم في مرحلة ثانية من هذا الفصل حاولنا توظيف المفهوم المتوصل إليه لتقصي بعض الظواهر الاجتماعية الثقافية والتي لها أثر كبير على المجتمع (التغير الثقافي، التكامل الثقافي...)، وذلك بهدف معرفة آليات تأثير الثقافة في المجتمع وباقي العناصر الاجتماعية. في آخر الفصل قدمنا مثال مبسط ومختصر لواحدة من أهم الثقافات في العالم (رأي شخصي)، وهي الثقافة العربية الإسلامية، كل هذا بغية التوسيع في فهم الثقافة الاجتماعية وموقعها وسط النظرية الاجتماعية.

وما اتضح لنا من الدراسة البسيطة التي قمنا بها حول هذا المتغير -الثقافة الاجتماعية- هو ارتباطه بالعديد من الظواهر الاجتماعية، ذلك لاتصافه بالشمول والجمع بين الأشياء المادية والروحية؛ وهو الأمر الذي يؤكد شيء

ما من صحة الطرح العام للدراسة وفي نفس الوقت تزيد من تعقيده.

ما يهم أكثر في هذا الفصل أنه وضح لنا نسبيا حقيقة الثقافة الاجتماعية وطبيعتها، ونرجو من خلال القدر الذي توصلنا إليه أن نتمكن من تقصي العلاقة موضوع الدراسة والتي سخرنا لها الفصل الثالث.

الفصل الثالث

تحليل العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية

تمهيد :

يأتي هذا الفصل كحوصلة للفصلين السابقي الذكر، في نفس الوقت نحاول تفادي تكرار الأفكار قدر الإمكان إلا إذا استدعت الضرورة ذلك ولزم التذكير وجاء في سياق الحديث.

في نفس السياق لا نخرج عن الطرح العام للدراسة ونطرح القضية التالية:

إن كيفية كسب العيش أمر محوري في حياة الناس. وإذا استطعنا بيان أن هناك طرقا مختلفة لتدبير المعيشة وأنها جميعا ممكنة لاستطعنا تخليص أنفسنا من الرأي الخاطئ بأن هناك طريقة واحدة للأداء الاقتصادي وأن الاقتصاديات الحديثة تعادل العقلانية نفسها. إن مجرد النظر لكيفية قيام الناس بالتوفيق بين مواردهم وحاجاتهم بطرق مختلفة يجعلنا في الموقع المناسب لطرح التساؤل حول متطلبات القابلية الاجتماعية أي كيف يستطيع الناس العيش معا بحيث يبررون التنظيمات المختلفة للحاجات والموارد وبالتالي يدعمون أنماط حياتهم المفضلة.

إذن يمكن بدأ النقاش فيما يخص العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، من الاتجاه الاقتصادي أين تلعب المشكلة الاقتصادية دور رئيسي في تحديد طبيعة العلاقة موضوع الدراسة، وهي فرضية تم الإجماع حولها من طرف جملة من علماء الاجتماع: «يفترض العلماء الاجتماعيون عموما أن الحاجات والموارد هي التي تضبط سلوك الناس، من خلال حاجتهم إلى تدبير معيشتهم. غير أن الأمر ليس كذلك، بل نصر على أن الحاجات والموارد في الحقيقة يتم تقديمها للناس من إتباع نمط معين

للحياة، وبالتالي تمكنهم من تبرير نمط حياتهم، وهكذا تكمن القيود على السلوك في أنماط حياتهم، وليس في الحاجات والموارد ذاتها»[1].

هي فرضية آثرنا أن نبدأ بها هذا الفصل، فهي تلخص الاتجاه الذي نريد السير فيه. لكن ليس كل التوجه، فهي تمثل طرف الخيط لنتابع بعد ذلك تقصينا لأثار العلاقة على عدة مستويات مقسمين الفصل حسب الفرضيات المدرجة في مقدمة البحث.

فنحن نحاول في البداية استقصاء العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية باتجاهيها (اتجاه التأثير) لنقوم فيما بعد بتقصي إفرازات هذه العلاقة على المستوى النظري (أي مجمل الأفكار التي انبثقت عن هذه العلاقة) لنصل في الأخير إلى تقصي أثرها على متغيرين بالغي الأهمية هما المجتمع والتنمية، مع تقديم براهين اخترنا أن تكون على نوعين (إجماع دولي وتجربة ناجحة).

المبحث الأول

الفكر الاقتصادي والثقافة الاجتماعية

في هذا المبحث نحاول تحليل تاريخ الفكر الاقتصادي بهدف تقصي العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، مولين الاهتمام لنقطتين بالغتي الأهمية هما:

- أننا نحاول استنباط العلاقة من خلال تحليل الأفكار والآراء التي جاء بها رواد كل نظام اقتصادي مبتعدين عن النظريات والقوانين التي صاغوها

---

١. [ميشل توميسون وآخرون،١٩٩٧ – ص٨٢]

(على أساس أنها مذكورة في الفصل الأول ولسنا في حاجة لإعادة ذكرها).

- أننا سنحاول المشي في الاتجاهين أي الاتجاه من تأثير النظام الاقتصادي على الثقافة الاجتماعية ثم الاتجاه المعاكس، أي تأثير الثقافة الاجتماعية على النظام الاقتصادي مركزين على الاتجاه الثاني تماشيا مع أهداف البحث.

المطلب الأول

منشأ الأنظمة الاقتصادية وعلاقته بالثقافة الاجتماعية

في هذا المطلب نحاول مناقشة العلاقة الفكرية بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية ، على أساس أنها النقطة الأساسية في البحث، وذلك من خلال عرض أهم الأفكار التي اعتمدها كل نظام اقتصادي عرضناه في البحث ونقصد كل من النظام الاقتصادي الرأسمالي، الاشتراكي والإسلامي، ويأتي هذا بهدف تقصي العلاقة على المستوى الفكري.

نشير هنا إلى أننا سنبرز أهم الآراء التي برزت لأهم منظري كل نظام (صعوبة جرد جل الآراء وتأطيرها) فيما يخص طبيعة وأهمية العلاقة موضوع الدراسة، ولا نتعرض إلى التفاصيل على أساس أنها موجودة في الفصل الأول.

الفرع الأول: الفكر الاقتصادي الرأسمالي والثقافة الاجتماعية:

١ . منشأ أهم الأفكار الرأسمالية:

ندرس من خلال هذا المدخل ثلاث نقاط كانت الأساس في بناء النظام الاقتصادي الرأسمالي و هي كما يلي:

١- منشأ الفردية في الرأسمالية:

الفردية هي المبدأ الرئيسي والأساسي في الرأسمالية، ولفهم منشأها، يجب أن نمر بخطوتين، أولها أن نعرف اللحظة التي تنشأ فيها الشخصية من الجماعة (أو المجتمع)، ثم بعد ذلك اللحظة التي يفرز فيها الفرد الشخصية في حد ذاتها. ونستعمل مصطلح "الشخصية" للدلالة على اهتمامنا بالنظر إلى أعماق الشخص وتعاريفه الوراثية بالإضافة إلى أصوله الاجتماعية، ومنه الفرد يمثل الوحدة الأساسية في المحيط ولا يتعلم إلا من خلال مزاياه الاجتماعية اتجاه جماعته أو مجتمعه.

«كما أن التحليل يبين أن التطور الأول يكون دون طبيعة ثقافية، وبالعكس فإن التطور الثاني من المحتمل أن يكون ظاهرة تقنية: اختراع الكتابة الأبجدية»[١].

٢- الربح كمحرك رئيسي للنظام الرأسمالي:

كما ذكر وتم الإشارة إليه (في الفصل الأول)، إن جل وسائل الإنتاج (الآلات، المعدات والأدوات...) ذات ملكية خاصة، وأصحاب هذه الوسائل هم من يعرفون بالرأسماليين، توجد أيضا فئة ثانية في المجتمع وهم العمال، والذين يملكون ما يسمى ب "قوة العمل" (المقدرة الفيزيائية والعقلية بالإضافة إلى وجودهم). وهذه الفئة الأخيرة (فئة العمال) لا تملك وسائل العمل وجل ما يملكون هو "قوة العمل" التي يحاولون بيعها في سوق العمل للفئة الأولى.

---

١. [THORIS,1997-p212]

إلى هنا لا يظهر دور "الربح"، والحقيقة الأساسية أن الرأسمالي يملك رأسمال، أين جزء منه يكون في شكل وسائل الإنتاج والجزء المتبقي يشترى "قوة العمل" (في شكل أجور تدفع للعمال). والمهم أنه لما يشغل الرأسمالي العمال، فإن ذلك يكون على أساس تحقيق الربح، أين المورد الأساسي يتعلق "بقوة العمل" المشترات من العمال. إذن المنفعة الحقيقية" لقوة العمل" ليس إنتاج سلعة معينة، لكن هي تمكينه من خلال إنتاج هذه السلعة من تحقيق "الربح" الذي يزيد في رأسماله؛ «أين لا يكون فيه ربح فإن العمال سيطردون، ومن الحافز والدافع للإنتاج الرأسمالي هو الربح وليس إشباع الحاجات. ومنه فإن الرأسمالي لاتهمه ما ذا ينتج (سيارات، أو سلع استهلاكية)، فهو يستثمر رأسماله أين يمكنه التحصيل أكثر (أين يكون معدل الربح مرتفع) أي لا يهمه ماذا ينتج»[1].

ولا ينتهي عمل الرأسمالي عند حصوله على الربح، بل نجد أن الرأسمالي يستهلك جزء من ذلك الربح، أما الجزء المتبقي فإنه يقوم بإعادة استثماره أو يركمه (يجعله يتراكم)، أين يتم تحويل الربح إلى رأسمال جديد، وهو ما يعرف "بتراكم رأس المال L'accumulation du Capital". ومنه الرأسمال الجديد يمكن من شراء وسائل إنتاج جديدة وبذلك يتم فتح مناصب شغل جديدة وتشغيل عمال جدد، وهكذا يتم توسيع قاعدة الإنتاج بهدف الحصول على ربح أكبر. وبهذا وللمرة الثانية نجد أن "هدف تراكم رأس المال" هو الربح وليس تلبية الحاجات.

---

١. [GILL,2005-p07]

٣- الحركة الاقتصادية "الرأسمالية":

توصف الحركة الاقتصادية بأنها "رأسمالية" إذا ما اعتمدت على أمل الربح من خلال استغلال إمكانيات التبادل، أي تعتمد على فرص الربح[١]. وتعتمد هذه الحركة على مواد وخدمات الأفراد كوسيلة لاقتناء الربح، مثال ذلك المؤسسات فهي في أخر السنة تقوم بتقييم كل ما تملكه من "موارد وخدمات " بالمال، و هو باختصار "رأس المال".

٢. نقاش الرأسمالية للعلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية:

١- ألفريد مارشال:

«إن الاقتصاد السياسي أو علم الاقتصاد هو دراسة للبشرية في ممارسة شؤون حياتها العادية»[٢]. بهذه النتيجة العامة التي توصل إليها "ألفريد مارشال"، فتح مجال كبير لعلم الاقتصاد أو الفكر الاقتصادي، أين يؤكد أن الفكر الاقتصادي ليس أرقام تمثل وضعيات مادية (مالية أو نقدية)، بل يتعدى ذلك إلى دقائق وتفصيلات الحياة اليومية للأفراد، أي كيف للفرد أن يعيش في وسط ملائم؟ ما هي العوامل المؤثرة فيه وفي سلوكه؟

وبهذا فإن "ألفريد مارشال" يقرب بين وظيفة علم الاقتصاد كفكر والعلوم الإنسانية والتي تعنى بدراسة السلوك البشري.

٢-"ماكس فيبر MAX WEBER":

ناقش "ماكس فيبر" العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية في

---

١. [WEBER,٢٠٠٢-p٠٥]
٢. [كينيث جالبيرت، ٢٠٠٠- ص١٩]

ثلاث نقاط هي كما يلي: أ)- في مؤلفه " البروتستنتية روح الرأسمالية Protestante et L'esprit du Capitalisme" المنشور عام ١٩٠٥ أين بحث عن وجود ونشأت الرأسمالية فيقرر أن الرأسمالية هي نوع من التفكير الروحي "روح الربح L'esprit de profit" ليبدأ البحث عن جذور الرأسمالية، ليجدها متناسقة مع ما سبقها، في أشكال معينة من الأفكار، وبالتحديد أفكار البروتستنتية (المسيحية) والتي بنيت وتطورت في مناطق متعددة من أوربا ابتداء من القرن الخامس والسادس عشر ميلادي.

فالرأسمالية ولدت في شكل أفكار وبدوافع روحية. لكن "ماكس فيبر" لم يتوقف عند هذا الحد، بل راح يدرس العلاقة بين الرأسمالية والبرتستنتية. حيث وجد علاقات بين تكون الرأسمالية وتفتح البرتستنتية، كما أنه جغرافيا وجد أن البلدان التي عرفت فيها الرأسمالية أول وأكبر خطوات تحقيقها هي البلدان التي وجدت فيها أفكار الإصلاح وكل التيارات المضادة للكنيسة الكاثوليكية الرومانية وهي التي حققت تطورا ملحوظ. وبالعكس فالدول (كإسبانيا وإيطاليا) التي بقيت تحت سيطرت القصاوصة الكاثوليك ورغم توفرها على إمكانيات مادية والحرف اليدوية إلا أنها متأخرة بالنسبة لحركات تكون الرأسمالية. ثم يتوسع "ماكس فيبر" في دراسته ليصل إلى نتيجة مفادها: «أنه تاريخيا وجغرافيا وفكريا، هناك علاقة بين البرتستنتية وشباب الرأسمالية، ومن الناحية الفكرية هذه العلاقة تكمن في أفكار الإصلاح والتي تشرح بناء أول عناصر البرجوازية»[١].

١. [DOUJON,1990-p14]

ب)- «مسألة القوة المحركة لتوسيع الرأسمالية الحديثة ليست في المقام الأول مسألة منشأ رؤوس الأموال التي كانت متاحة للاستخدامات الرأسمالية، ولكنها فوق كل شيء مسألة نمو روح الرأسمالية»[1]، يقف "ماكس فيبر" بهذا الاستنتاج كناقل للمادية الماركسية التي تفسر التاريخ بنظرة مادية أحادية الجانب. يضيف "ماكس فيبر" إلى الجانب المادي الجانب الروحي، وكان هدف "فيبر" هو إظهار أن التاريخ الاقتصادي لا يمكن تفسيره على أساس العوامل الاقتصادية وحدها، بل يجب أن يوضع في الاعتبار ما أطلق عليه" فيبر" "روح الحياة الاقتصادية Wirtschaftsethik" بوصفها عاملا مؤثرا رئيسيا في تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي، إلى جانب التقدير الصحيح للوقائع الاقتصادية والجغرافية والسياسية. ففي تفكير "فيبر" فيما يخص "الإدارة الرشيدة للعمل" إنما هي نتيجة للزهد المسيحي الذي رفعته حركة الإصلاح إلى مستوى المبدأ العام الموجه للحياة اليومية، فحركة الإصلاح في تقديره لم تكن تحررا من القهر الكنيسي، بل: «كانت تعني نبذ تلك الرقابة شديدة التساهل، وغير الملموسة في الممارسة في ذلك الوقت، والشكلية في الأساس لمصلحة تنظيم للسلوك في مجمله، وهذا التنظيم بتغلغله في كل فروع الحياة الخاصة والعامة كان مرهقا دون حد، ملزما بشكل جدي»[2].

ج)- العلاقة بين الدين والرأسمالية، ينطلق "ماكس فيبر" في تحليله للعلاقة

---

١. [كولماس، ٢٠٠١ -ص٤١]
٢. [كولماس، ٢٠٠١ -ص٤٢]

بين الاقتصاد والدين، من ملاحظة عامة مفادها : «أنه عدد كبير من المناطق الغنية، والأكثر تطور اقتصاديا في أوربا، هي المناطق التي مرت "بالبرتستنتية "في القرن السادس عشر»، ليطرح سؤال بعد ذلك، لماذا جل المناطق التي عرفت تطور اقتصادي وثراء من ناحية الموارد عرفت في نفس الوقت حدوث ثورات على مستوى الكنيسة؟[1]

يعتبر الطرح الذي جاء به "ماكس فيبر" "العلاقة بين الدين والاقتصاد" من أهم أعماله، حيث أكد على المساندة التي تلقتها الرأسمالية من الكنيسة البرتستنتية والتي كانت المهد لهذا النظام، وفي نفس الوقت بين العراقيل والصعوبات التي واجهتها الرأسمالية في منشأها من طرف الكنيسة الكاثوليكية والتي تميزت بسيطرة القصاوصة عليها، وعلى السلطة في المجتمع وبذلك دواليب الفكر الاقتصادي.

قارن "ماكس فيبر" بين المذهب المسيحي الكاثوليكي والبرتستنتي، وأظهر في دراسة، كيف أنه يكون المسيحي البرتستنتي: أكثر نفعا للاقتصاد من خلال طريقة تفكيره الحرة والتي يمثل الاقتصاد الرأسمالي المناخ الخصب لها، وكيف أن الكاثوليكي: يفضل الاستقرار وأنه أقل تعطش للربح، كما أنه يرضى بمستويات دخل متدنية، أنه لا يحب المخاطرة ويرى "ماكس فيبر" أيضا أن الكاثوليكي مقتنع بالصفات السابقة الذكر وأنها هي التي توفر له الرفاه والشرف (وهي دراسة يعطي فيها "ماكس فيبر "مقارنة بين "الفرد الألماني" و " الايرلندي" واللذان يشكلان مذهبين مختلفين).

---

١. [WEBER,2002-p16]

يفصل "ماكس فيبر" في دراسته للنظام الرأسمالي ويقرر أن النظام الرأسمالي قد وجد في أماكن عدة من العالم وفي مختلف العصور (في الصين، الهند، بابل والعصور الوسطى) ولكنه اهتم بالنظام الرأسمالي في أوربا وأمريكا الشمالية[1].

إن أهم ما نستنتجه من دراسة "ماكس فيبر" للاقتصاد والأخلاق البرتستنتية: هو محاولته الوصول إلى نتيجة مفادها أن: الأخلاق والدين يمحوان الآثار السلبية للاقتصاد الرأسمالي، فإذا كان الاقتصاد الرأسمالي هو المادة في نفسها، فإن "ماكس فيبر"حاول غرس الروح في هذه المادة عن طريق الدين والأخلاق وهو ما عبر عنه في دراسته. وكان بذلك المفهوم الجديد الذي أدخله في النظام الاقتصادي الرأسمالي "روح الرأسمالية L'esprit du Capitalisme" فهو يرى أن الرأسمالية بدون أخلاق هي: إنسان بلا روح، فلا يمكن أن يكون له نفع.

كان نقاش "ماكس فيبر" في كيفية محو الآثار السلبية للاقتصاد الرأسمالي عن طريق الأخلاق والدين كما يلي:

تزيد الأخلاق والدين في رشادة الأفراد في المجتمع، كما تزيد عندهم روح المسؤولية، بالإضافة إلى أنها تغلب المنفعة العامة على الخاصة، في نفس الوقت تربي عند الأفراد مبدأ التنمية المستدامة بدل الربح في المدى القصير، تولي الجانب الاجتماعي والبيئي نفس الأهمية التي توليها للجانب الاقتصادي والمالي. تضمن ديمومة المجتمع والاستقرار فيه، تنزع وحشية

---

١. [WEBER,2002-p27]

الاقتصاد الرأسمالي والتي تتمثل في البحث عن الربح دون الأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة.

٣- محمد باقر الصدر:

في فجر التاريخ العلمي للاقتصاد، حين كان يضع أقطاب الاقتصاد الطبيعي الكلاسيكي بذور هذا العلم وبنياته الأولية، ساد الفكر الاقتصادي يوم ذاك فكرتان:

إحداهما: أن الحياة الاقتصادية تسير وفقاً لقوى طبيعة محددة، تتحكم في كل الكيان الاقتصادي للمجتمع. كما تسير شتى مناحي الكون طبقاً لقوى الطبيعة المتنوعة. والواجب العلمي اتجاه تلك القوى التي تسيطر على الحياة الاقتصادية. هو استكشاف قوانينها العامة وقواعدها الأساسية، التي تصلح لتفسير مختلف الظواهر والأحداث الاقتصادية.

والفكرة الأخرى: هي أن تلك القوانين الطبيعية، التي يجب على علم الاقتصاد استكشافها، كفيلة بضمان السعادة البشرية إذا عملت في جو حر، وأتيح لجميع أفراد المجتمع التمتع بالحريات الرأسمالية، حريات: التملك، الاستغلال، والاستهلاك.

وقد وضعت الفكرة الأولى البذرة العلمية للاقتصاد الرأسمالي، ووضعت الفكرة الثانية بذرته المذهبية، غير أن الفكرتين أو البذرتين ارتبطتا في بادئ الأمر ارتباطاً وثيقاً، حتى خيل للمفكرين الاقتصاديين يومئذ: أن تقييد حرية الأفراد والتدخل في الشؤون الاقتصادية من الدولة، يعني الوقوف في وجه الطبيعة وقوانينها، التي كفلت للإنسانية رخاءها وحل جميع مشاكلها...

«فكل محاولة لإهدار شيء من الحريات الرأسمالية، تعتبر جريمة في حق القوانين الطبيعية العادلة... وهكذا انتهى بهم هذا القول: بأن تلك القوانين الخيرة تفرض بنفسها المذهب الرأسمالي، وتحتم على المجتمع ضمان الحريات الرأسمالية»[1].

من هذه النقطة ينطلق الشيخ محمد باقر الصدر في نقده للنظام الاقتصادي الرأسمالي، فيقول:

«تختلف القوانين العلمية العامة التي تفسر مجرى الحياة الاقتصادية، فلا يمكن في كثير من الأحيان، إعطاء قانون عام للإنسانية في الحياة الاقتصادية، بمختلف إطاراته الفكرية والمذهبية والروحية. وليس من الصحيح علمياً أن نترقب من الإرادة الإنسانية في مجرى الحياة الاقتصادية أن تسير وتنشط ـ دائما وفي كل مجتمع ـ كما تسير وتنشط في المجتمع الرأسمالي، الذي درسه الاقتصاديون الرأسماليون، ووضعوا قوانين الاقتصاد السياسي في ضوئه. ما دامت المجتمعات قد تختلف في إطاراتها الفكرية والمذهبية والروحية، بل يجب أن تؤخذ هذه الإطارات كمدلولات ثابتة في مجال البحث العلمي. ومن الطبيعي أن تتكشف نتائج البحث حينئذ عن القوانين الجارية ضمن تلك الإطارات الخاصة»[2].

٣. أهم الانتقادات التي وجهت للنظام الرأسمالي:

هنا نبرز النقد من ناحية العلاقة موضوع الدراسة أي مدى استجابة النظام

---

١. [باقر الصدر،١٩٩١-ص ٢٦٦]
٢. **[باقر الصدر،١٩٩١-ص ٢٦٦]**

الاقتصادي الرأسمالي للعلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية؛

١- كارل ماركس:

يرى" ماركس" أن النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يختلف كثيرا عن النظام الإقطاعي، والفرق الوحيد كان في انبثاق الأفكار التحررية من النظام الذي سبقه (النظام الإقطاعي) والذي ولد ثقافة عكسية تراكمت وأدت إلى ميلاد الرأسمالية وهو ما يؤكده ماركس في نقده للرأسمالية بقوله: «لقد خرج النظام الاقتصادي الرأسمالي، من أحشاء النظام الاقتصادي الإقطاعي، وانحلال أحدهما أدى إلى انبثاق العناصر التكوينية للثاني»[١].

وهي حقيقة مفادها أن النظام الاقتصادي الرأسمالي هو وليد تكون ثقافة جديدة جاءت على أنقاض ثقافة قديمة اضمحلت واندثرت هي ثقافة النظام الإقطاعي الزائل هذا من جهة.

من الجهة الثانية ركز "ماركس" في نقده للنظام الاقتصادي الرأسمالي، على كون هذا الأخير يهمل الظروف الاجتماعية للأفراد، وأنه يحمل بذور فناءه (من الفصل الأول لهذه الدراسة).

كخلاصة لعلاقة النظام الاقتصادي الرأسمالي بالثقافة الاجتماعية نجد أنه هناك ارتباط فكري بين المتغيرين حيث كانت الأفكار الرئيسية في بناء هذا النظام تنم عن ثقافة اجتماعية خاصة (ثقافة المجتمع الأوربي).

كم اجتمعت الآراء الثلاث المذكورة على اهتمام النظام الاقتصادي الرأسمالي ببعض العناصر الثقافية، وهو ما عمم بمفهوم الجانب الروحي للرأسمالية.

---

١. [باقر الصدر،١٩٩١-ص ١٧٣]

٢- "إرنست ماندل":

يرى "أرنست ماندل"[١] أن النظام الاقتصادي الرأسمالي يحتوي على جملة من التناقضات الملازمة لنمط الإنتاج الرأسمالي و يمكن استخلاصها على أساس قوانين تطوره تلك:

أ- التناقض بين تنظيم الإنتاج داخل كل منشأة رأسمالية، وهو تنظيم متعددة وواع أكثر فأكثر، والفوضى المتفاقمة أكثر فأكثر في مجمل الإنتاج الرأسمالي والناتجة عن بقاء الملكية الخاصة والإنتاج البضاعي المعمم.

ب- التناقض بين التحول الموضوعي للإنتاج إلى إنتاج اجتماعي، والمحافظة على التملك الخاص للمنتجات والربح ووسائل الإنتاج. وأنه عندما يبلغ الارتهان المتبادل بين المنشآت والفروع والبلدان والقارات، حده الأقصى، يسفر عن كون هذا النظام برمته لا يسير إلاّ وفقا لأوامر حفنة من أثرياء الرأسماليين وحسابات ربحهم، يسفر عن طابعه العبثي اقتصاديا والمقيت اجتماعيا في آن واحد.

ج- التناقض بين ميل النظام الرأسمالي إلى تطوير القوى المنتجة بشكل غير محدود، والحدود الضيقة التي لا بد من أن يفرضها على الاستهلاك الفردي والاجتماعي لجمهور العاملين، طالما أن هدف الإنتاج هو الحد الأقصى من فائض القيمة، الأمر الذي يقتضي بالضرورة تحديد الأجور.

د- التناقض بين ازدهار عظيم للعلم والتقنية مع ما يمثلانه من طاقة لتحرر الإنسان، وإخضاع هذه الطاقة من القوى المنتجة لمقتضيات بيع

---

١. [ماندل،٢٠٠٦]

البضائع وإثراء الرأسماليين، الأمر الذي يحول دوريا هذه القوى المنتجة إلى قوى تدمير (لاسيما في زمن الأزمات الاقتصادية والحروب وولادة أنظمة الديكتاتورية الفاشية الدموية، بل أيضا في الأخطار التي تهدد بيئة الإنسان الطبيعية)، واضعا البشرية هكذا أمام خيار: اشتراكية أو همجية.

هـ- التطور المحتم للصراع الطبقي بين الرأسمال والعمل، الذي ينسف دوريا الشروط العادية لإعادة إنتاج المجتمع البرجوازي.

الفرع الثاني: الفكر الاقتصادي الاشتراكي والثقافة الاجتماعية:

يؤكد أغلب منظري الاشتراكية، على وجود علاقة بين النظام الاقتصادي الاشتراكي والثقافة الاجتماعية، وذلك من خلال أرائهم الصريحة والنقد الذي تعرض لهذه الآراء والتي نخضعها لشيء من التحليل كما يلي:

١ . أهم الآراء الاشتراكية:

١- ماركس:

يعد ماركس وأتباعه أهم من ناقش العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، ذلك من خلال محاولتهم فصل المتغيرين بتأكيدهم على المادية التاريخية، أو من خلال محاولتهم نفي تأثير بعض عناصر الثقافة الاجتماعية في الاقتصاد؛ أين تنطلق الماركسية من الاعتقاد أن الوضع الاقتصادي لكل مجتمع، هو الذي يحدد أوضاعه الاجتماعية، والسياسية، والدينية، والفكرية، وما إليها من ظواهر الوجود الاجتماعي. فيؤكد الدكتور"محمد باقر الصدر" ذلك بقوله: «لما كان الوضع الاقتصادي في رأي المادية التاريخية هو الأساس الواقعي للمجتمع بكل نواحيه، فمن الطبيعي

لها أن تفسر الأفكار والمعارف على أساسه ولذلك نجد المادية التاريخية، تؤكد أن المعرفة الإنسانية، ليست وليدة النشاط الوظيفي للدماغ فحسب، وإنما يكمن سببها الأصيل، في الوضع الاقتصادي. ففكر الإنسان، انعكاس عقلي للأوضاع الاقتصادية، والعلاقات الاجتماعية، التي يعيشها وهو ينمو ويتطور، طبقاً لتطور تلك الأوضاع والعلاقات»[1]. هي إشارة واضحة لاهتمام الماركسية بالعلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية لكن هذه المرة برؤية أكثر وضوح، أين تؤكد المركسية أن الوضع الاقتصادي (والناجم عن النظام الاقتصادي) له أثره الواضح في بناء معالم المجتمع من فكر وظروف اجتماعية، وبذلك فهو يصوغ ثقافة المجتمع (الثقافة الاجتماعية) حسب الوضع الاقتصادي. ثم يضيف الدكتور "محمد باقر الصدر" في تحليله لموقف المركسية في باقي تحليله للمادية التاريخية لماركس: «يمكن أن نعتبر أخطر وأهم النقاط الجوهرية في المفهوم المادي للتاريخ عند الماركسية، هذه العلاقة، التي نؤكد عليها بين الحياة الفكرية للإنسان، بشتى ألوانها ومناحيها، وبين الوضع الاقتصادي، وبالتالي وضع القوى المنتجة الذي يحدد كل المضمون التاريخي لكيان الإنسان فالفكر مهما اتخذ من أشكال عليا، ومهما ابتعد في مجاله الاجتماعي عن القوة الأساسية، واتخذ سبيله في منعطفات تاريخية معقدة، فلا يعدو عند التحليل أن يكون ــ بشكل أو آخرــ نتاجاً للعامل الاقتصادي. وعلى هذا الأساس تفسر الماركسية تاريخ الفكر، وما يزخر به من ثورات وتطورات عن

١. [باقر الصدر،١٩٩١-ص ٧٧]

عن طريق الظروف المادية، والتكوين الاقتصادي للمجتمع والقوى المنتجة»[1].

وبالجمع بين النصين نصل إلى نقطتين مهمتين:

نقطة البدء هي:

محاولة التدليل على أن نشوء الفكر في حياة الإنسانية، كان نتاجاً لظواهر وأوضاع اجتماعية معينة. وينتج عن ذلك أن الكيان الاجتماعي، سبق في وجوده التاريخي، وجود الفكر، فلا يمكن أن نفسر الظواهر الاجتماعية، في تكوينها الأول، ونشوئها، بعامل مثالي-كأفكار الإنسان- ما دامت هذه الأفكار لم تظهر في التاريخ، إلا بصورة متأخرة عن حدوث ظواهر اجتماعية معينة، في حياة الناس.

النقطة الثانية هي:

أن تعبير "الفكر في حياة الإنسان" هو وصف للثقافة الاجتماعية التي يتميز بها أفراد المجتمع. ومنه فإن جل محاولة الفكر المركسي تأتي في سياق فصل الجانب الثقافي عن التأثير في الاقتصاد، ومحاولة الإثبات أن التأثير يسير في طريق أن النظام الاقتصادي هو من يخلق "الفكر الإنساني "أو بمفهوم أخر الثقافة الاجتماعية، وهي جزء مهم من خلاصة المادية التاريخية.

٢ -" انجلز":

ناقش "انجلز" العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية من خلال إبرازه لخصوصيات المجتمع الواحد، وكيف أنه من خصوصيات كل مجتمع نجد نظام إنتاجه، الذي بدوره يخضع لعوامل طبيعية وأخرى تاريخية

---

١. [باقر الصدر،١٩٩١-ص ١١٠]

وسياسية، ويوضح كيف أنه يستحيل أن يكون فيه نظام اقتصادي واحد ينظم النشاط الاقتصادي للمعمورة حيث يقرر انجلز ـعلى أساس المادية التاريخيةـ بوضوح:

«إن الظروف التي ينتج البشر تحت ظلها، تختلف بين قطر وآخر. وتختلف في القطر الواحد من جيل لآخر. لذا فليس من الممكن أن يكون للأقطار كافة، وللأدوار التاريخية جمعاء، اقتصاد سياسي واحد»[1]، وبهذه العبارات الصريحة أكد" انجلز" على حتمية تميز النظام الاقتصادي بتميز الإقليم الجغرافي وكذا الإطار التاريخي والسياسي للمجتمع، وبذلك هو أبرز تدخل عنصرين ثقافيين في تمييز الأنظمة الاقتصادية عن بعضها رغم تأكيده على استحالة وجود نظام اقتصادي واحد ممكن أن ينظم النشاط الاقتصادي للمعمورة.

٣-بليخانوف:

جاء بليخانوف برؤية أكثر مادية من "انجلز"، حيث يؤكد على تأثير الظروف الاقتصادية لشعب ما هي التي تحدد وضعه الاجتماعي، يعود ويتساءل عن سبب الوضع الاقتصادي كما يلي:

«إن الوضع الاقتصادي لشعب ما، هو الذي يحدد وضعه الاجتماعي، والوضع الاجتماعي لهذا الشعب، يحدد بدوره وضعه السياسي والديني، وهكذا دواليك. ولكنكم ستتساءلون عما إذا لم يكن للوضع الاقتصادي من

---

١. [باقر الصدر،١٩٩١-ص ٤٠]

من سبب أيضاً؟.. لا ريب إن لهذا الوضع سببه الخاص به، ككل شيء في هذه الدنيا، وهذا السبب...هو الصراع الذي يخوضه الإنسان مع الطبيعة».

وما يلفت الانتباه لهذا الرأي هو قوله: «لا ريب إن لهذا الوضع سببه الخاص به» وهي إشارة واضحة إلى أنه الظروف الخاصة لكل مجتمع هي التي تصنع ظروفه الاقتصادية، في دائرة مغلقة من التأثير المتبادل، ودليل ذلك تأكيده الأمر فيما بعد بقوله: «إن علاقات الإنتاج، تحدد جميع العلاقات الأخرى التي توحد بين الناس في حياتهم الاجتماعية. وأما علاقات الإنتاج فيحددها وضع القوى المنتجة». هنا يقصد بوضع القوى المنتجة الظروف الاجتماعية لهذه الفئة من المجتمع وهي جاءت بصفة عامة لتشمل الأوضاع الثقافية والاجتماعية لهته الفئة.

٢. نقد أهم الآراء:

و بم أننا عرضنا تحليل آراء الاشتراكية فإننا نأتي بنقد الدكتور "محمد باقر الصدر "على أساس انه من تعرض لهذه الآراء كما يلي:

«نحن نعلم من عقيدة الماركسية، أنها تؤمن بالإنتاج قاعدة رئيسية للمجتمع يقوم على أساسها الوضع الاقتصادي، وتبني على الوضع الاقتصادي كل الأوضاع الأخرى. ولكنها لم تكلف نفسها أن تقف قليلاً عند الإنتاج نفسه، لتفسر: كيف وجد الإنتاج في حياة الإنسان؟. فإذا كان الإنتاج يصلح لتفسير نشوء المجتمع، وكل علاقاته وظواهره، أفليس للإنتاج نفسه شروط تصلح لتفسير وجوده ونشوئه؟». إن مناقشة الدكتور "محمد باقر الصدر "لفكرة

المادية التاريخية تنم عن معارضته لاتجاه سير العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، فهو يرى نقطة البدء هي الثقافة الاجتماعية فهي التي تحكم مسار الإنتاج بالدرجة الأولى قبل أن يعود الإنتاج لإفراز أثاره على هته الأخيرة. وخير دليل على ذلك تفصيله في رأيه الأول بقوله «فإن الكائن الحي لا يستطيع أن يغير من شكل الطبيعة بقصد إشباع حاجاته، فيجعل الحنطة دقيقاً، أو الدقيق خبزاً.. ما لم يكن يملك فكرة عن الشكل الذي سوف يمنحه للطبيعة، فعملية التغيير لا يمكن أن تنفصل بحال، عن التفكير فيما ستتمخض عنه العملية من أشكال وأوضاع للطبيعة لا تزال في ابتداء العمل غيبية. ولأجل هذا لم يكن من الممكن للحيوان، أن يقوم بعملية إنتاج، عملية تغيير حاسم للطبيعة. والأمر الآخر: هو اللغة بوصفها المظهر المادي للفكر، الذي يتيح للمشتركين في عملية الإنتاج أن يتفاهموا، ويتخذوا موقفاً موحداً خلال العملية فمن لم يملك كل منتج أداة التعبير عن فكره، وتفهم أفكار شركائه في العمل لا يستطيع أن ينتج».

وهكذا نجد في كلامه بوضوح أن الفكر- بأي درجة كان- يجب أن يسبق عملية الإنتاج، وأن اللغة ليست نابعة من عملية الإنتاج، كما تنبع كل العلاقات والظواهر الاجتماعية، في زعم الماركسية؛ وإنما تنبع من الحاجة إلى تبادل الأفكار، بوصفها المظهر المادي للفكر. فلم تنشأ اللغة-إذن- من القاعدة الرئيسية المزعومة، من عملية الإنتاج، بالرغم من أنها أهم ظاهرة

---

١. [باقر الصدر،١٩٩١-ص ١٠٨]

اجتماعية على الإطلاق... وإنما كانت هي الشرط الضروري تاريخياً، في وجود هذه القاعدة المزعومة.

ويقدم لنا الدكتور "محمد باقر الصدر" الدليل كما يلي:

«وأكبر دليل يمكننا أن نقدمه على ذلك، هو استقلال اللغة في تطورها عن الإنتاج وقواه. فلو كانت اللغة وليدة الإنتاج، وليدة القاعدة المزعومة، لتطورت وتغيرت، تبعاً لتطور أشكال الإنتاج وتغيرها، كما تتغير تبعاً لذلك جميع الظواهر والعلاقات الاجتماعية. في رأي الماركسية، ولا يوجد ماركسي واحد -وحتى ستالين- يجرأ على القول: بأن اللغة الروسية- مثلاً- تغيرت بعد الثورة الاشتراكية، وتبدلت إلى لغة جديدة، أو أن الآلة البخارية التي غيرت القاعدة الأساسية للمجتمع»[1].

في أخر عرض لهذه النقطة يمكن استخلاص نقطتين بالغتي الأهمية هما:

- الفكر الاشتراكي عند بنائه للنظام الاشتراكي لم يهمل العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، بل أولاها اهتمام كبير، وذلك بمناقشته لفكرة أن العلاقة تسير من النظام الاقتصادي إلى الثقافة على أساس المادية التاريخية، فتغليب الاشتراكية الأثر المادي يؤكد الطرح العام للعلاقة موضوع الدراسة بغض النظر عن الاتجاه.
- الاتجاه الذي تطرحه الاشتراكية بصفة عامة والماركسية بصفة خاصة نابع هو الآخر عن قناعة مفكري هذا الاتجاه، وهو ما يدعونا لتبني أفكار هذا الاتجاه والاتجاه الناقد فالاتجاهين يخدمان البحث من خلال

١. [باقر الصدر،١٩٩١-ص ١٠٨]

تأكيدهما على وجود وأهمية تقصي العلاقة بغض النظر عن النتائج.

الفرع الثالث: الفكر الاقتصادي الإسلامي والثقافة الاجتماعية:

ذكرنا في الفصل الأول أسس النظام الاقتصادي الإسلامي، وما نحول الإشارة إليه هنا كيف اهتم هذا الأخير بالعلاقة موضوع الدراسة (محاولة لتقصيها ونبدأ بإدراج جذور النظام الاقتصادي الإسلامي، ثم ندرج أراء أهم المفكرين في العلاقة المدروسة).

١ . جذور النظام الاقتصادي الإسلامي:

«إن جميع الكتابات عن النظام الاقتصادي الإسلامي أو ما يسمى بوجهة نظر الإسلام في الاقتصاد تستند بصورة أو بأخرى إلى أحكام الأئمة الكبار من الفقهاء البارزين وإلى تفسيرهم للنصوص الكريمة أو تعليقهم عليها»[١].

ويعد كتاب القاضي " أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم" في القرن الثاني للهجرة (الثامن ميلادي)، المسمى ب " كتاب الخراج"، من أول الكتب التي ناقشت القضايا الاقتصادية. وكان ذلك من خلال تحليله مختلف مصادر ما نسميها اليوم " المالية العامة"، وأسباب وأنواع الجباية المتعلقة بها[٢]، ومنطق فرضها ... الخ. وكما هو متوقع لم يدرج المؤلف مفهوم " الاقتصاد العام" وفى الصورة التي يرسمها تكون الأنشطة الاقتصادية ظواهر ثانوية ومتفرعة من النشاط الكلي للأمة الإسلامية. وفي نظره أن الدوافع المحفزة للنشاط الاقتصادي تتنوع أهمية وقوة بالترتيب إلى ما يلي:

---

١. [صادق سعد، ١٩٩٠ ب – ص٠٩]
٢. [صادق سعد، ١٩٩٠ أ – ص١٣]

- تحقيق القانون الأعلى الذي تأمر به العناية الإلهية.
- ثم يأتي السعي لإشباع الاحتياجات المادية والرغبات المختلفة.
- وأخيرا تأتي إرادة قائد الأمة الإسلامية أي الإمام.

وتعود بداية تأسيس النظام الاقتصادي الإسلامي في الواقع إلى الفترة (من القرن الثاني إلى الرابع هجري)[1]. وتعتبر هذه الفترة من أهم الفترات التي مر بها الفكر الاقتصادي الإسلامي، حيث أنه وضعت فيها المفاهيم الاقتصادية الأساسية بتنوعها والتي نجدها كالخيوط المرشدة في العهود التالية، أو كمحاور للاختلاف وخطوة أولى في منحنى التطور النظري (والأغلب أن هذا وذاك معا). لا بد من ذكر ثاني أهم مفكر في تلك الفترة ونقصد هنا المفكر الكبير "بن فرقد الشيباني"[2] (١٣٢هـ) صاحب الكتاب المشهور " الاكتساب في الرزق المستطاب"، ومثله مثل "أبي يوسف"، لا يقدم "الشيباني" مفهوم عن الاقتصاد العام. وكان جوهر الخلاف بين الرجلين، أنه كانت نظرة "أبو يوسف" للحياة الاقتصادية ذات وجهين (وجه مشتركي[3] ووجه فردي). لكن عند "الشيباني" فالتوازن أكثر من معكوس، إذ نكاد لا نجد إشارة إلى المشتركية، في حين أن النظر إلى النشاط الفردي هو الغالب.

وأهم ما استنتجه "الشيباني" أن النشاط الاقتصادي يستهدف أولا تحقيق مرضاة اللّه، وأن الكسب عبادة... فيقول: «إن في الكسب نظام العالم واللّه تعالى حكم ببقاء العالم إلى حين فنائه، وجعل سبب البقاء والنظام كسب

١. [صادق سعد، ١٩٩٠ أ – ص.ص ١٩-٢٣]
٢. هو القاضي الحنفي أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (١٣٢ هـ، ٧٩٠م – ١٨٩ هـ، ٨٠٥م)
٣. مشتركي: اسم يطلق على جماعة من الناس تعتبر وحدة إنتاجية وضريبة في نفس الوقت.

العباد، وفي تركه تخريب نظامه وذلك ممنوع منه»[1]. أثرنا في البداية تبيان جذور النظام الاقتصادي الإسلامي وذلك من خلال ما ورد عند أهم من درسوا هذا النظام "أحمد سعد صادق"، وما يهم في دراسته هو توضيحه لمصدر التنظيم الاقتصادي في النظام الاقتصادي الإسلامي، وما لاحظناه هو أن معظم الشخصيات التي حاولت تأطير النشاط الاقتصادي في المجتمع الاقتصادي كانوا عبارة عن قضاة، هذا من جهة ومن جهة أخرى كيف كانت جل مصادرهم ترتبط بالدين الإسلامي.

٢. أراء بعض المفكرين المسلمين في العلاقة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والثقافة الاجتماعية:

١- د/ مسفر بن علي القحطاني:

«نشأة الاقتصاد الإسلامي: من المقرر أن الإسلام نظم حياة الأفراد بما يحقق لهم مهمة الاستخلاف، وعبودية الله عز وجل في الأرض ولم يدع مجالاً من مجالات الحياة إلا وبيّن ما يحتاجه الإنسان من أحكام وتصورات تحقق الكثير من المصالح الدنيوية والأخروية. ومن ذلك تنظيم احتياج الناس لكسب المال وتوفير الاحتياجات الحياتية الخاصة بهم. وقد كانت حياة النبي -صلى الله عليه وسلم - هي الأنموذج الأمثل لتطبيق هذا التشريع الاقتصادي وكذلك حياة الخلفاء الراشدين»[2]. يناقش الدكتور "مسفر علي القحطاني" نشأة النظام الاقتصادي الإسلامي مؤكدا حقيقة مهمة وهي أن

---

١. [صادق سعد، ١٩٩٠ أ – ص٢١]
٢. [علي القحطاني، ٢٠٠٢-ص٠٢]

لهذا النظام خلفية دينية في المقام الأول، ليطرح بعد ذلك حقيقة أخرى هي في صلب الموضوع وهي اهتمام هذا النظام بالجانب الروحي من الحاجات على قدر اهتمامه بالحاجات المادية، وكأنه يزيد في ارتباط النظام الاقتصادي وإدماجه أكثر في الثقافة الاجتماعية، على أساس أن لكل منهما جانب مادي وأخر روحي، وبإشارة ولو مبسطة يظهر لنا قدر الانسجام والتوازن بين المتغيرين في أوج الحضارة الإسلامية (عصر الخلفاء).

٢- الدكتور مصطفى العبد الله الكفري:

«يوفق النظام الاقتصادي الإسلامي بين المادة والروح، من خلال ارتباط الاقتصاد بالأخلاق والثقة والاطمئنان والتعاون في التعامل والتبادل»

«وللمذهب الاقتصادي في الإسلام صفتان أساسيتان هما : الواقعية والأخلاقية. الواقعية: هي اقتصاد واقعي في غايته لأنه يستهدف في أنظمته وقوانينه الغايات التي تنسجم مع واقع الإنسانية، بطبيعتها وخصائصها العامة،... ويقيم مخططه الاقتصادي دائماً على أسس النظرة الواقعية للإنسان، ويتوخى الغايات الواقعية التي تتفق مع تلك النظرة.

الأخلاقية: حيث نجد أن الإسلام لا يهتم بالجانب الموضوعي فقط، وهو تحقيق الغايات، وإنما يهتم أيضاً بالعامل النفسي والطوعية لإتباع الطريق التي تتحقق بوساطتها الأهداف. وبذلك يمزج النظام الإسلامي بين العامل النفسي والذاتي بالطريق التي تحقق الغايات المرجوة.

إن الأخلاق الاقتصادية لم تكن في العالم الإسلامي إلا مجموعة مثالية، وإذا ما رجع المفكر أو الفقيه لإثباتها كأصول لمنظومة التفكير الاقتصادي، فإن

هذا لا يعني مطلقاً أنها أخلاق اقتصادية معمول بها. (ولا ننسى أن الفقه في هذا الميدان الاقتصادي على الخصوص، سلك في تشريعاته الموقف الوسط بين المثالية المتجلية في الأصول، والواقع الحي الذي يتجلى في المعاملات كثيرة التطور في مختلف الأزمنة والمجتمعات. فليس الفقه امتداداً حتمياً أو صورة أمينة للحياة التي يعيشها الناس. فالنظريات الاقتصادية تعد من هنا. وخصوصاً في مظهرها الأخلاقي والأصولي مفارقة من بعض المفارقة للواقع الحي)»[1]. في نفس الاتجاه الذي سار فيه الدكتور "علي القحطاني" نجد "الدكتور مصطفى العبد الله"، يؤكد على ضرورة التنسيق بين عناصر النظام الاقتصادي وعناصر أخرى هي من الثقافة الاجتماعية، ونقصد هنا "الأخلاق"، ولعل أننا نجد في دراسة الدكتور "مصطفى العبد الله" أكثر تفصيل من نظيره السابق، فهو يدرس النظام الاقتصادي الإسلامي من منظور أنه نظام، فيفصل بين نوعين من اهتمامات هذا النظام (الواقعية والأخلاقية) وكأنه نزل إلى مستوى أدنى بعض الشيء من مفهوم (المادية والروحية)، ذلك بخروجه شيء ما من تجريد المفاهيم.

٣-"محمد باقر الصدر":

«فقد عاش في ظل الإسلام مجتمع بشري من لحم ودم، تختلف القاعدة العامة لسلوكه ومقاييسه العملية، ومحتوياته الروحية والفكرية... ***عن*** المجتمع الرأسمالي كل الاختلاف. فإن الإسلام - بوصفه ديناً و مذهباً خاصاً في الحياة- وإن كان لا يعالج أحداث الاقتصاد معاجلة علمية، ولكنه

---

١. [العبد الله الكفري،٢٠٠٣]

يؤثر على هذه الأحداث ومجراها الاجتماعي تأثيراً كبيراً، بوصفه يعالج محور تلك الأحداث، وهو الإنسان في مفاهيمه عن الحياة ودوافعه وغاياته، يصهره في قالبه الخاص، ويصوغه في إطاره الروحي والفكري، وبالرغم من أن التجربة التي خاضها الإسلام في سبيل إيجاد هذا المجتمع كانت قصيرة، فقد أسفرت عن أروع النتائج التي شهدتها حياة الإنسان، وبرهنت على إمكان التحليق بالإنسان إلى آفاق، لم يستطع أن يتطلع إليها أفراد المجتمع الرأسمالي، الغارقون في ضرورات المادة ومفاهيمها إلى رؤوسهم. وفي الجزء اليسير مما يحدثنا به التاريخ عن نتائج التجربة الإسلامية وروائعها، ما يلقي ضوءاً على إمكانات الخير المكتنزة في نفس الإنسان، ويكشف عن الطاقة الرسالية في الإسلام، التي استطاع بها أن يجند تلك الإمكانات، ويستثمرها لصالح القضية الإنسانية الكبرى»[1].

لعل أهم ما نميزه في رأي الشيخ "محمد باقر الصدر"عن رأي سابقيه، هو اهتمامه بالمقارنة بين النظام الاقتصادي الإسلامي والرأسمالي، وذلك كمحاولة لإثبات أن لكل وحد منهما خصوصية تميزه كنظام، ورغم أن هذا الأمر شبه محسوم إلا أنه يجتهد في تعليل هذا التمايز بين النظامين، ليعود ويؤكد أن سبب هذا الاختلاف يعود لتأثير الدين الإسلامي (والثقافة الإسلامية بصفة عامة) وبشكل مباشر على النظام الاقتصادي الإسلامي، وذلك من خلال تأثيره على كافة المنظومة الاجتماعية.

---

١. [باقر الصدر،١٩٩١- ص ٢٦٨]

الفرع الرابع: علاقة منظومة الثقافة بمنظومة الاقتصاد :

حاولنا في الفروع السابقة توضيح العلاقة بين الأنظمة الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، كل نظام على حدى أما الآن فنحاول حوصلت تلك العلاقة. للثقافة الاجتماعية منظومتها الخاصة و بنفس الاتجاه نجد أنه للاقتصاد منظومته الخاصة، والتقارب بين المنظومتين يأتي كما يلي:

١ – رسم بياني يوضح الإطار العام لمنظومة الثقافة: الرسم البياني رقم (٣)[١]

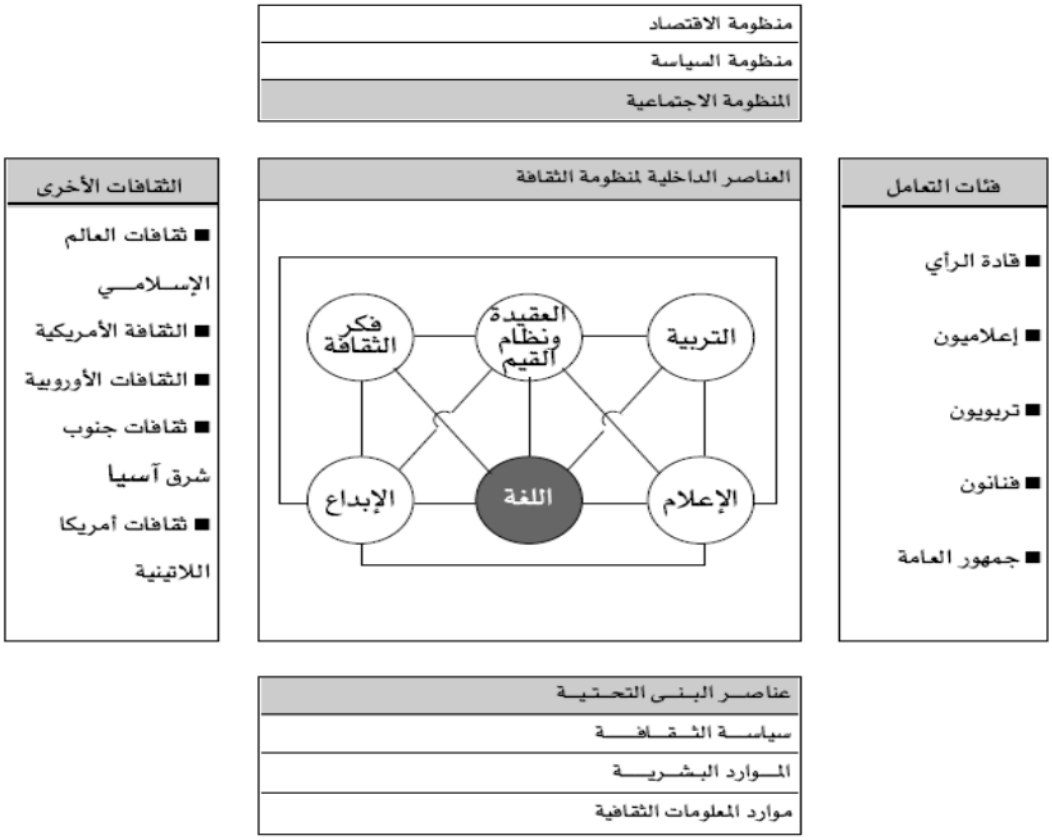

١. [نبيل علي،٢٠٠١ – ص١٣٨]

٢- تحليل الرسم البياني:

يرى الدكتور "نبيل علي" في كتابه "الثقافة العربية وعصر المعلومات"[١] أن الحالة الطبيعية التي تنطلق فيها الدوامة الحركية الداخلية للمجتمعات هي تأثر الثقافة بنمط الحياة وبالحاجات والرغبات المتولدة من الانخراط في النشاط المادي، لكن هذا التأثير ليس انعكاسا مباشرا في مرآة، وصورة طبق الأصل، بل يمر عبر مخزون كبير من المعارف والخبرات والقناعات، التي تضيف خبرتها وبصماتها وتساهم بصياغة نمط رد الفعل السياسي على تلك الشروط، وتوجه سلوك الإنسان للتعامل مع تلك الشروط (تغييرا أو إعادة إنتاج)، وهكذا يساهم الاقتصاد في ترسيم الثقافة السياسية التي توجه الفعل السياسي الذي يغير الاقتصاد . وتكون هذه الحركة هي الطريق الطبيعي العفوي الحر للديناميكية الاجتماعية، مع ملاحظة دور المخزون المعرفي القيمي الموروث والمستورد والمتضمن في الذهن الاجتماعي والذاكرة الجمعية. وتأثيره لا يقل أهمية عن تأثير شروط الحياة التقنية، وبالتالي تكون كل سياسة انعكاسا لثقافة وكل ثقافة هي تكوّن حر وتعبير تلقائي عن الواقع الثقافي والمحمول الذهني المتوارث للمجتمعات معا .

٣- علاقة منظومة الثقافة بالمنظومة الاقتصادية:

فرضت الثقافة الاجتماعية، وطابع إعادة الإنتاج الذي تقوم عليه هذه الثقافة فكرا اقتصاديا مغايرا فيما يخص نظرية القيمة والملكية الفكرية وحساب المكاسب والخسائر الثقافية .فلم يعد كافيا في تقييم مشاريع

---

١. [نبيل علي،٢٠٠١ – ص١٤٠]

التنمية أن يقتصر الأمر على حساب العائد المباشر أو الكلفة المادية المحسوسة والمباشرة اللذان يُحسبان عادة على المدى القصير دون مراعاة لتلك غير المباشرة، والتي تظهر غالبا على مدى زمني أطول. وكما هي الحال في شأن السياسة، فالعالم في أمس الحاجة إلى نظرية اقتصادية مغايرة نظرية لا تحاكي مناهج علوم الطبيعيات بل تنحاز إلى جانب الإنسانيات، من أجل تحقيق الهدف الأساسي للاقتصاد ألا وهو تحقيق الرفاهية الحقة للمجتمعات والأفراد .

يذهب بعض منظري "ما بعد الحداثة" إلى أن الثقافة أصبحت الآن أكثر أهمية من الاقتصاد في قيادة التغير الاجتماعي[1]. وهي الإجابة المختصرة لسؤال طالما حير علماء الاجتماع قبل الاقتصاديين، لماذا تبقى بعض البلدان فقيرة ومتخلفة على الرغم من الانفتاح على آليات وقوانين السوق الحرة، بل وعلى الحياة الحديثة بصفة عامة؟.

وحصر مجموعة من المحللين وخبراء التنمية مشكلات البلدان الفقيرة في ثلاث نقاط:

- عدم قدرتها على إنشاء مصانع حديثة (التكنولوجية المتطورة).
- حتى وإذا استطاعت إنشاء هذه المصانع فلا توجد القدرة على ملاحقة التقنيات المتجددة.
- وما اعتبروه أكثر أهمية هو أن الملامح الثقافية لتلك البلدان الفقيرة عاجزة عن ملاحقة التطور.

---

١. [نجم، ٢٠٠٠]

وأهم نتيجة نتوصل إليها في هذا المطلب بالجمع بين جميع الآراء هي: أن هناك علاقة وطيدة بين الفكر الاقتصادي (محور بناء الأنظمة الاقتصادية) والثقافة الاجتماعية، وما تبين من الآراء أن معظم العلماء أو المنظرين الذين صاغوا الفكر الاقتصادي على اختلاف مذاهبه اهتموا بالعلاقة وأولوها جانب كبير من الأهمية، لكن كل حسب طريقته أو نمط تفكيره أو من النقطة التي يرى أنها الأهم.

النتائج المتوصل إليها في هذا المطلب تمثل أول الخطوات التي تقود إلى الطريق الصحيح لاستنتاج العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، وقد أثرنا أن نبدأ بالجانب الفكري بهدف تمهيد الطريق للجانب المادي والآثار لما يتقدم من البحث، وليس معنا هذا أننا نغلق النقاش في هذه المسألة فهي الأهم بالدرجة الأولى.

المطلب الثاني

أهم فروع الاقتصاد المنبثقة من العلاقة بين الاقتصاد والثقافة

كما سبق وأشرنا إليه في الكثير من المرات حول بروز الكثير من الظواهر التي عجز علم الاقتصاد بمفهومه الضيق تأطيرها، كان من الضروري نشوء فروع لهذا الأخير يتم من خلالها تصنيف هذه الظواهر الجديدة، وهو الأمر الذي سنناقشه في هذه النقطة. أثرنا في البداية تقصي العلاقة بين الفكر الاقتصادي والثقافي عبر التاريخ، لندرج في الفرعين الأخيرين فروع علم الاقتصاد التي انبثقت عن العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية.

الفرع الأول: الاقتصاد والثقافة:

في هذا الفرع نناقش ثلاث نقاط هي من الأهمية بما كان في تطور العلاقة بين الفكر الاقتصادي والثقافي، بحيث نتناول تطور العلاقة في الاتجاهين، أي كيف اندمجت الثقافة في الاقتصاد وتغلغلت فيه وكانت الآثار جملة من الظواهر الاقتصادية الثقافية، ثم في مرحلة ثانية كيف اندمج الاقتصاد في الثقافة وأفرز فيها بعض خصائصه مساهما في تطويرها وتطوير مفاهيمها، وفي الأخير نأتي عل بعض الأمثلة التي أكدت تطور هذه العلاقة.

١- تطور الفكر الاقتصادي الثقافي:

أ)- الطرح العام:

«لا شك أن الظاهرة الاقتصادية هي نتاج التفاعل المستمر بين "عنصري الطبيعة" أو "البيئة" من جهة، وبين ما يسميه "سبنسر SPENCER " ب "ما فوق العضوي Super Organic" من جهة أخرى»[١].

ويقصد بمصطلح "ما فوق العضوي " دراسة كل الظواهر التي تنجم عن احتكاك الإنسان والبيئة، من لغة، دين، تقاليد وقوانين، وكلها أجزاء ضرورية لما يسمى ب "ما فوق العضوي " بالإضافة إلى أنها بمثابة "أنساق" تدعم البناء الثقافي فقط. تجدر الإشارة أن مصلح "ما فوق العضوي "مصطلح شاع بين الألمان وهم من وضع له المفهوم السابق، أين درس الألمان السلوك الاقتصادي، الذي يرون فيه أنه: سلوك إنساني، وهو سلوك "مكتسب" ينتقل بالتعلم والتربية والإعداد للحياة (حيث أن ظواهر الاقتصاد

١. [قباري، ١٩٨٢ -ص٤١]

لا تظهر "طفرة" وهي ليست شيئا "فطريا" أو إفرازا طبيعيا أو غريزيا).

وبالنظر إلى أن الظواهر الاقتصادية هي "نتاج تاريخي" لعمليات مستمرة نجمت عن ذلك التراكم الثقافي الحاصل الناجم عن جهود البشر، والناتج بدوره عن صراع الإنسان الجمعي مع الطبيعة وكفاحه الدائم الدائب لمحاولة تطويعها. «من هنا أصبح ينظر إلى الاقتصاد على أنه ذلك الجانب "المادي" من الثقافة، أو أنه هو نفسه ما يسميه علماء الثقافة والاجتماع الثقافي "بالثقافة المادية"» وهي النتيجة التي خلص إليها "الدكتور قباري محمد إسماعيل".

في دراسة لموضوع الثقافة، أين يقسم التطور الثقافي إلى خمسة أقسام:

- ثقافة الكهوف.
- ثقافة الجمع والقنص.
- نمط البداوة الرعي.
- التحدي والاستجابة.
- العمل كأصل للثقافة والحضارة.

والملاحظ من تصنيفه للتطور الاقتصادي الثقافي، أنه يمزج بين أنماط حلول المشكلة الاقتصادية التي مر بها الإنسان والثقافة الاجتماعية التي نشأة عن تلك الحلول.

ب)- العمل كأصل للثقافة:

إن الحياة هي مبعث "العيش والعمل والإنتاج" ومع تطور الحياة على الأرض، تطور العمل وتطورت أساليب العيش. والعمل هو الواجهة الحقيقية لكل

"إنتاج اقتصادي، أو فني، أو أدبي". تنشأ الثقافة الجديدة من الفكر الإبداعي الذي يترجم بأعمال يقوم بها الأفراد كل حسب اقتصاده، فيرى فيه "الدكتور قباري محمد إسماعيل" أن العمل «هو حلقة الوصل بين فكر الإنسان وجهده، وهو الوساطة التي تربط بين العقل والوجود، فالعمل يخلق النشاط والحيوية ولا تصدر الأفكار عن "حركة العقل" وحده، وإنما تصدر عن حركة العمل، والاحتكاك بالوجود وتطوير المادة، وتحويل الطبيعة لإشباع حاجات الإنسان»[1]. ويبدو أن "الدكتور قباري محمد إسماعيل" قد لخص كيفية ميلاد الثقافة من العمل أين أشار إلى أن العمل المتأتي من الإبداع يصنع الثقافة الجديدة، ويأتي العمل كاستجابة لاحتكاك العقل بالظواهر الاجتماعية المتأتية من إفراز الثقافة القديمة التي بدأت تفقد قدرتها على استيعاب الظواهر الاجتماعية الجديدة، وهو تداخل في غاية التعقيد يصعب الولوج إليه أو الخروج منه. ويجادل "الدكتور قباري محمد إسماعيل" مرة أخرى حول كون العمل هو مبعث النشاط والإنتاج (الاقتصاد) ويرى أن العمل هو الشرط الضروري لوجود الإنسان نفسه. ثم يعود ليؤكد أن العمل هو أصل الثقافة، وأصل المجتمع والحضارة، وذلك بفضل العمل كظاهرة جمعية تحول الإنسان من دنيا الحيوان إلى عالم البشر، حين يرقى إلى درجة "الإنسان العاقل"، وهو الإنسان الحامل لكل الخصائص الإنسانية. من عصر "الرق" إلى عصر الصناعة: ظهرت فكرة "الرق" أو العبيد منذ العهد اليوناني، أين رأى جل الفلاسفة في ذلك العصر

---

١. [قباري، ١٩٨٢ –ص٥٧]

أن الإنسان ما هو إلا "آلة إنتاج" وهي الفكرة التي جاء بها كل من "أرسطو" و "أفلاطون". فقد قسم المجتمع إلى طبقتين هما طبقة "الأحرار" وطبقة "العبيد". فكان العبد يقوم بخدمة أسياده وبالأعمال اليدوية والجسدية بدل أسياده، وكان العبيد نتاج الحروب والصراعات (سبايا الحرب والصراع السياسي). وسادت في تلك الحقبة من التاريخ تجارة العبيد طول عصور الإقطاع، وتعقدت حياة طبقة العبيد ما أدى إلى ظهور بعض الحركات التحررية بينهم، وتلك كانت بذور "البروليتاريا"، حيث هرب عبيد الأرض من ظلم الإقطاع فترك الفلاح العمل الزراعي، وظهرت "البروليتاريا الصناعية". فقد ترك فلاحي الإقطاع الزراعة واتجهوا إلى مصانع البرجوازية في المدن الكبرى والحضر. واتسمت الاقتصاديات البرجوازية الصناعية، بأخلاقيات خاصة تدور حول قيم "الربح والإنتاج والمنفعة"، وكلها قيم مادية تدور حول مكاسب ووظائف "رأس المال" وما ينجم عن هذه المكاسب من "فائدة" بالمعنى الاقتصادي... وما يهم هنا في هذه الفترة الانتقالية ليس تتبع الحدث والتعمق فيه، بل هو محاولة الإشارة إلى انهيار نظام على يد نظام آخر، والسبب لم يكن بالسبب الاقتصادي البحت فقط (والوحيد). فقد تدخلت الثقافة بشكل كبير (فكرة التحرر) والتي قادت الإنسان إلى تغيير مجرى حياته التي يعيشها، لربما اختلفت العصور والأوضاع، لكن نجد في عصرنا الحالي عدة ظواهر تخطت في تفسيرها السبب الاقتصادي (ظاهرة هجرة الأدمغة).

٢- الاقتصاد وتطور الثقافة:

«بمقدار ما تفوق الإنسان الاقتصادي، بمقدار ما يبدو ثقافيا (مثقفا) عبر التاريخ، حيث يعبر التقدم الاقتصادي بوضوح عن النمو الثقافي، فإن كانت الثقافة هي إضافة الإنسان للوجود الطبيعي وتغييره، فإن الاقتصاد هو تنمية قدرات هذا الإنسان لإشباع حاجته»[١]. يقصد الدكتور "محمد قباري"من خلال كلامه هذا أن الاقتصاد والثقافة هما وجها عملة التطور، فهما مرتبطان ومتلازمان، وجود الأول يستلزم الثاني والعكس صحيح. إن نظرتنا إلى الثقافة الاجتماعية يغلب عليها الجانب الفكري، والاقتصاد الجانب المادي، لكن الصحيح أنه فيه تداخل وامتزاج بين الفكر والمادة، أين العنصرين يشكلان مركب واحد نتحدث عنه سواء ذكرنا النظام الاقتصادي أو الثقافة الاجتماعية.

ونلمس هذا التداخل والامتزاج في طبيعة كل عنصر، حيث لما نتحدث عن النظام الاقتصادي فإنه من الضروري الحديث عن نوعه ونقصد الفكر الذي ينتمي إليه (رأسمالي، اشتراكي، إسلامي). أي أن كل واحد من هذه الأنظمة يفرز ثقافة معينة، تسير المجتمع باتجاه معين من المفترض أن يكون رد فعلها ينعكس إيجابا على الاقتصاد في حد ذاته.

رسم بياني يوضح العلاقة بين الاقتصاد والثقافة: الرسم البياني رقم (٤)

١. [قباري، ١٩٨٢ -ص٢٩]

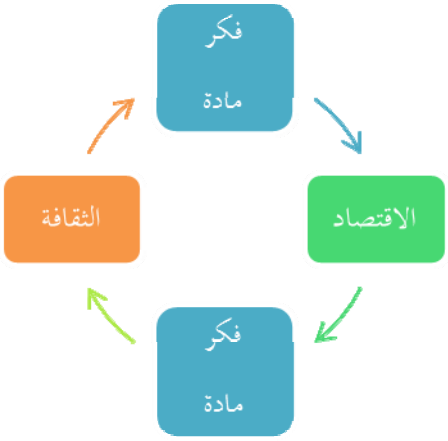

الرسم البياني من إعداد الباحث

وكما بدأت الثقافة بسيطة بدأ الاقتصاد، حين أكد الإنسان الحضري مهاراته في صناعة الآلات الحجرية. ثم تطورت تكنولوجيا صناعة الحجر عند الإنسان وأصبحت أهم الفنون التي ابتكرها الاقتصاد البدائي، فكانت «الحاجة أم الاختراع». كما كانت عوامل الأمن والاقتصاد والذكاء، هي أهم الدوافع التي وجهت الإنسان نحو اختراع كل من: القوس، السهم والحربة. ولما بدأت الحيوانات الضخمة والمكتنزة اللحم في الانقراض، منذ العصر الحجري الوسيط، وصعوبة قنص الحيوانات الصغيرة[1]، ما مهد الأمر في عصور مقبلة لظهور الزراعة كواحدة من أهم وسائل أنواع تلبية الحاجات المتزايدة.

٣- حقائق اقتصادية عن الثقافة:

احتل موضوع الثقافة والاقتصاد حيزا كبيرا في الفكر العالمي الحديث، ذلك من خلال الكم الهائل من الاستثمارات التي تتطلبها الصناعات الثقافية

١. [قباري، ١٩٨٢ –ص٣٠]

(السينما، التلفزيون، الإعلام الآلي) بالإضافة إلى الأرباح الاستثنائية المحققة في هذا الميدان من طرف المؤسسات الثقافية. تحتل صادرات "السمعي البصري" المرتبة الثانية من حيث عائدات التصدير للولايات المتحدة الأمريكية، أين يمثل قطاع الثقافة في هذا البلد من حيث عائدات التصدير ما يفوق ٦٪ من الدخل القومي، كما يضم حوالي ١.٣٠٠.٠٠٠ فرد، وفي فرنسا يمثل ٢.٥٪ من الدخل القومي ويوظف أكثر من ٥٠٠.٠٠٠ فرد (في الميديا فقط)[١]. لم يقتصر توسيع العائدات الاقتصادية من خلال الثقافة على الدول المتقدمة فقط (على غرار الو.م.أ وفرنسا)، بل شمل البلدان النامية كذلك وبالخصوص دول أمريكا الجنوبية (على غرار البرازيل[٢] والمكسيك...).

- من خلال الإحصائيات المقدمة يتضح أن الثقافة أصبحت عامل مهم من عوامل النمو الاقتصادي ذلك بالنظر إلى نسبتها من الصادرات بالنسبة للدول المتقدمة وحتى النامية التي تسير في نفس النهج بالإضافة إلى توفير عدد مهم من مناصب العمل المقدمة.
- وفي نفس الوقت يمكن تقديم نتيجة متقدمة وهي نمو العلاقة البينية بين الثقافة والاقتصاد، وتسير كل من الدول المتقدمة والنامية نحو تطوير هذه العلاقة ومحاولة الاستفادة منها لتوسيع مصادر دخلها القومي. (مع الإشارة إلى تأثير العلاقة بين الاقتصاد والثقافة على التطور الدولي والتي أثرها يبدو متباين بين الدول).

---

١. [CANCTINI,٢٠٠١]
٢. بلغت صادرات الأقراص المضغوطة حوالي ٨٠٠ مليون دولار سنة ١٩٩٨ وهو ما يمثل ما نسبته ٤.٣٦٪ من الدخل القومي للبرازيل.

- كما سبق وأن أشرنا إلى استفادة الدول من العلاقة بين الاقتصاد والثقافة وذلك ما لاحظه الأستاذ والباحث "نيوستر غارسيا كانكتيني NEOSTOR GARCIA CANCTINI": «جميع بلدان العالم والمناطق لا تستفيد بطريقة عادلة في توسيع اقتصاديتها واتصالاتها من خلال الصناعات الثقافية. فنصيب الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها كان ٥٥٪ من الدخول\الأرباح العالمية، الاتحاد الأوربي ٢٥٪، اليابان وآسيا ١٥٪، أما باقي الدول فلهم ٥٪»[١].

أما عن تأثير هذه الإحصائيات على الثقافة فهي كالآتي:

- عدم التناظر بين دول العالم فيما يخص إنتاج السلع الثقافية فهو ليس فقط عامل من عوامل عدم المساواة في توزيع الأرباح الاقتصادية، بل يزيد في اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية فيما يخص الاتصال، الحصول على المعلومة، الرفاه والمساهمة في المحيط الاجتماعي المحلي والدولي.
- عملية التكامل بين الاقتصاد والثقافة بالنسبة للدول تتم من خلال دعم وحماية السلعة الثقافية وإنتاجها من خلال تنظيمات قانونية وحكومية[٢]. مع الإشارة إلى أنه ليس من السهل حماية أو تنظيم السلع الثقافية وخاصة التقليدية منها.

ملاحظة هامة: يتمحور أثر الاقتصاد على الثقافة في جعل الإنتاج الثقافي إنتاج صناعي، مع محاولة نزع الروح الجمالية والثقافية للإنتاج الثقافي.

---

١. [CANCTINI,٢٠٠١]
٢. [CANCTINI,٢٠٠١]

الفرع الثاني: اقتصاد الثقافة:

١- تعريف:

«اقتصاد الثقافة هو فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يعنى بالجوانب الاقتصادية للإبداع، بالإضافة إلى توزيع واستهلاك المؤلفات الفنية. كما أنه يتولى تنظيم اقتصاد المؤسسات الثقافية (المتاحف، المكاتب، الآثار التاريخية)، ويدرس أيضا خصوصية الصناعات الثقافية»[١].

٢- تاريخ وحدود اقتصاد الثقافة:

أ. تاريخ اقتصاد الثقافة:

بقي التحليل الاقتصادي للسلع الثقافية بصفة عامة لمدة طويلة خارج حدود التحليل الاقتصادي، ذلك لصعوبة تحديد قيمة السلع الثقافية منذ عهد "آدم سميث" أين قال: «يستحيل تقييم السلع الثقافية» في كتابه: "Principles of Economics,tome1". وهو الأمر الذي أخرج الثقافة من ذاكرة الاقتصاد وجعل الاقتصاديين المعاصرين له يهملون هذا الجانب من الاقتصاد.

لكن ما فتئ أن ظهر عدد من الاقتصاديين الذين أبدو اهتمام بالفن من الناحية الاقتصادية على غرار التيار المؤسساتي الأمريكي "كينيث بولدن KENNETH BOULDING"، جوهن كينيث جيلبرت JOHN KENNETH GILBERT"، أما تأسيس اقتصاد الثقافة كحقل خاص فيعود بالأساس إلى أعمال "ويليام بومول WILLIAM BOMMOL،

---

١. [WIKIPEDIA,2007 A]

ووليام باون W. BOWEN" عن "العروض الحية"، وأعمال "قاري بيكر GARY BECKER" عن "السلع التثقيفية" بالإضافة إلى أعمال "ألين بيكوك ALAN BEACOCK" عن مدرسة الخيارات الاجتماعية " Public Ecole du Choix".على المستوى المؤسساتي كانت أول جريدة التي عنونت "اقتصاد الثقافة Journal of Cultural Economics" والتي أنشأت لهذا الغرض عام ١٩٧٧، لكن لم تلقى اهتماما من طرف الاقتصاديين إلا عام ١٩٩٤ عند ظهور مجلة أدبية من طرف "دافيد تروسبي DAVID THROSBY" تحت عنوان "Journal of Economic Literature"[١].

ب.حدود اقتصاد الثقافة:

إن تعيين حدود "اقتصاد الثقافة" تعرف نفس مشكلة تعيين حدود "الثقافة" نفسها. لكن جوهر "اقتصاد الثقافة" تاريخيا كان ميدانها الأول، أي "الفن" الجميل والاستعراض الحي (مسرح وأبرا). وموضوعها يشكل جزء مهم من الدراسات والأبحاث.

ثم توسعت الحدود بعض الشيء خلال القرنيين التاسع عشر والعشرين عند ظهور "الثقافة الجماهيرية" بسبب انتشار السلع ذات المحتوى الثقافي لكن ذات الطابع الصناعي: الكتب (بطبعات كبيرة)، الموسيقى المسجلة، السينما، التلفزيون، الانترنيت. وكان السؤال الذي يطرح آنذاك هو كيفية معرفة إذا كانت هذه السلع تنتمي إلى الثقافة أم لا، وأهم الصعوبات التي عرفها اقتصاديي الثقافة هي تميز المجال والذي يمكنهم من الحكم على قيمة

---

١. [WIKIPEDIA,٢٠٠٧ A]

الموضوع. وبذلك وضعوا خصوصيات في التمييز بين المنتجات، من خلال تصنيعها وطلبها اللذان يمكننا من تفريق السلع الثقافية.

من هنا يتضح لنا أن بداية نشوء "اقتصاد الثقافة" كانت تسير من خلال محاولة الاقتصاديين إدراج ما يعرف ب"السلع الثقافية" داخل دائرة الاقتصاد وتأطيرها، وبناء حيز نظري اقتصادي يشملها. وما كلل هذه المحاولة بالنجاح نسبيا هو ابتكارهم ما يسمى بالصناعة الثقافية فكانت المدخل الاقتصادي " لاقتصاد الثقافة".

٣- سوق المنتجات الثقافية:

أ- العرض والطلب:

عادة ما يقسم علماء الاقتصاد الذين تناولوا "اقتصاد الثقافة" سوق المنتجات الثقافية إلى قسمين:

- سوق المنتجات المعروفة: وهي المنتجات التي شاع الحكم عليها تاريخيا على أنها ثقافية وعرفت قيمتها جديا.
- سوق المنتجات الحديثة: والتي لم يتم تصنيفها بعد ولم يتم تحديد قيمتها.

وكلا من هذين القسمين طرح إشكال كبير وهو كيفية تحديد القيمة، حيث في بعض المرافق من الضروري معرفة قيمة المنتج الثقافي، بالإضافة إلى مردوديته بالمقارنة مع الأصول المادية.

ب- بناء الأسعار:

كل المواد الأولية التي تستعمل للإخراج الثقافي نجد لها قيمة سلعية ضعيفة

جدا بالنسبة للمنتج النهائي (لوحة وبعض القماش بالإضافة للألوان تنتج لوحة فنية باهظة الثمن، أين يهمل ثمن المواد الأولية أمام سعر اللوحة). كما أن المقارنة بين السلع الثقافية ومحاولة إعطائها أسعار متقاربة (سلم أسعار) لا ينجح (فسعر اللوحة التي يرسمها بيكاسو أو أي رسام مشهور لن يكون لها نفس سعر اللوحة التي يرسمها رسام عادي حتى ولو كانت قيمتها الفنية أكبر). إذا ترتبط قيمة المنتجات الثقافية بالحس الثقافي لدى المجتمع. ومنه فالسلع الثقافية لها قيمتين، قيمة مادية والتي تكون بمثابة "رأسمال ثقافي" أي يلزم الإنتاج الثقافي، أما القيمة الثانية فهي القيمة الفنية للإنتاج الثقافي وذلك من خلال المقارنة بين السلع الثقافية الفنية سابقا، وأهميتها بالنسبة لمتذوق الثقافة سابقا. كل قيمة من القيمتين ألسابقتي الذكر تحدد بعوامل خاصة ومختلفة. والشيء الثاني الذي يجب التحدث عنه هو الاختلاف بين السلع الثقافية، فما تم التحدث عنه في البداية ينطبق بصفة كبيرة على ما يطلق عليه "السلع الثقافية الفنية". في حين نجد نوع آخر من السلع الثقافية التي هي بذات الأهمية أو ربما أكثر إذا دخلت فيها اعتبارات أخرى (مصلحة المجتمع) وبالطبع نقصد المنتجات الثقافية العلمية (الكتب، الانترنيت...)، وهي ثابتة السعر نسبيا وفي الغالب يحدد سعر الكتاب على أساس كلفة الإنتاج مضاف إليها هوامش معينة، كما أن تأثير الطلب والعرض لا يكون بالأهمية الكبيرة في تحديد السعر.

٤-السلع الثقافية:

أ- موصفات السلع الثقافية:

توجد قاعدة كبيرة من السلع الثقافية، وليس الهدف هو احتواء كلها لكن المهم هو تمييز هذه الأخيرة عن بقية السلع العادية المعروفة لدى الناس. وقد حددت أهم مميزات هذا النوع من السلع كالآتي[1]:

- لا أحد يعلم سر نجاح سلعة ثقافية (الطلب عليها): كما لا يمكن التنبؤ بذلك من طرف الأخصائيين في الميدان. وهذه الخاصية مستمدة من طبيعة هذا النوع من السلع.
- تغيرات لا متناهية: في حين السلع العادية (السيارات، الكومبيوتر) يمكن تمييزها بعدد معين (منتهي) وصغير نسبيا من المميزات، نجد أن السلع الثقافية تتمايز عن بعضها البعض بعدد مهول من الميزات والصفات، ومما يجعلها صعبة المقارنة. والأهم من ذلك أن جل الميزات هي ميزات ذاتية، ومنه لا يمكن القيام بعملية المقارنة بينها .
- تركيز كبير في المبيعات: النسبة الكبرى من المبيعات تتركز حول نوع صغير من السلع التي لاقت نجاح.
- دورة حياة قصيرة: أكبر كمية من المبيعات تحقق في الأسابيع الأولى الموالية لتسويقها، وإذا كانت المبيعات في هذه الفترة منخفضة، فإنه يجب إحداث أمر استثنائي لإعادة بعثها في السوق من جديد .
- تكاليف ثابتة ومهمة: تحديد تكاليف أولية قبل وضع الوحدات الأولى في السوق هي أهم شيء، فتكاليف النسخة الأصلية للعمل أكبر بكثير من

---

١. [WIKIPEDIA,2007 A]

من النسخ المسجلة أو المنسوخة. التحليل الاقتصادي للصناعات الثقافية[1] يهتم بأسس بناء مميزات هذه الأخيرة (دراسة الطلب على السلع الثقافية) ، بالإضافة إلى الميكانيزمات التي تحدد العرض مع الإشارة إلى القيود (مع أدوات التنظيم الصناعي) وآثارها على نوعية وتعدد السلع المنتجة.

ب- أهمية السلع الثقافية: آثار التعليم:

يرتكز استهلاك السلع الثقافية على أصل اقتصادي خاص والذي يدعى "الذوق" وهو ما يؤكده " ماكين R. MC CAIN". هذا الذوق بالنسبة لصنف من السلع يعود مباشرة إلى كم المعلومات المتوفرة عنه، ومدى تناسقه، ويحلل الذوق إذا كرأسمال يتراكم مع الاستهلاك البسيط للسلع الثقافية (فالعلم يجتمع عند الإنسان كلما زادت دراسته وأبحاثه وكلها تمثل استهلاك لنوع معين من السلع الثقافية وهو الكتاب). أما فيما يخص عائد استهلاك سلع ثقافية فإنه في العادة يأتي متأخرا ولا يفسر إلا بزيادة في الدخل أو السعر.

٥- اقتصاد العمل الثقافي الفني:

أ- الثقافة الاجتماعية والعمل:

تستند جل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية على أصول جمعية تفسرها ظاهرة "تقسيم العمل Division de Travail". هذه الأخيرة تحكمها عوامل ثقافية تعود دائما للمثال التاريخي: أين يقوم الرجال بصيد الأسماك وقنص الحيوانات، في حين النساء يذهبن لجمع البذور والجذور والثمار[2].

---

١. [Wikipedia,٢٠٠٧ B]
٢. [قباري،١٩٨٢ – ص ٢٨]

فما فحو هذا التقسيم؟ ربما لا يكون هذا المثال كافٍ لإيضاح تدخل الثقافة في عملية "تقسيم العمل"، وندرج هنا بعض المفاهيم المتطورة بداية من "التخصص الوظيفي" الذي يعتمد على الفروق الفكرية والفيزيائية للأفراد، فأما إذا كانت الأولى من صنع الطبيعة فالثانية من صنع الثقافة (العلم، الإبداع الفني...)، وصولا إلى "التخصص الدولي" أين الثقافة صنعت الفروق بين الدول و نقصد هنا اليابان (سنتحدث عنها لاحقا) التي تحدت طبيعتها وصنعت لنفسها ثقافة جعلتها من أكبر الدول المصنعة في العالم.

ب- اقتصاد العمل الثقافي:

إن صعوبة تحديد قيمة العمل الفني ماديا، فرضت منطق غريب نوعا ما على الاقتصاديين، ومن أهم التحليلات التي تعرض إليها "اقتصاد الثقافة" هي تحليل سوق العمل الفني ووضعوا له أربعة خصائص تميزه هي:

- عدم التوازن في توزيع الأرباح: وهو ما وضع تحت تسمية " نظام النجوم Star System"، أين عدد قليل من الأفراد يستحوذون على كمية معتبرة من إجمالي العائدات أو الدخول.
- زيادة نظامية في العرض: هناك دائما عدد إضافي من الأشخاص يريدون كسب حياتهم من خلال نشاط ثقافي (في أغلب الأحيان فني على غرار السينما، الرياضة...).
- وجود مكاسب غير مادية: تقود الأشخاص نحو هذه السوق تجعلهم في بعض الأحيان يقبلون بدخول منخفضة عن الدخول التي يمكن الحصول عليها من أماكن أخرى تتوافق وإمكانياتهم ومؤهلاتهم.

- ليس هناك فاصل بين الإنتاج الثقافي والفني: المنتجين الثقافيين يكون لديهم منفعة من الأعمال التي يتم إنتاجها، أي أن الفنان يتذوق العمل الذي يقوم به في مرحلة إنتاجه ثم يقوم بعرضه.

وبهذا فتحليل اقتصاد العمل الثقافي الفني يتميز بنوع من الخصوصية فيمكن القول أن سوق العمل فيه لا تعمل كسائر الأسواق نسبيا، بحيث أن العرض يميل إلى الندرة في بعض الميادين وبالوفرة في البعض الآخر (وفرة في السينما وندرة في تأليف الكتب)، كما أن سوق العمل لا تخضع إلى الدخول فقد يعمل الفنان ولا يهم ما يحققه من دخل فهو يحقق عائد غير مادي (الاستمتاع بالعمل الذي يقدمه وقد تكون رسالة يوجهها للمجتمع بدافع اجتماعي ثقافي بحت). وهو باختصار شرح مبسط لكيفية تحليل "اقتصاد العمل الثقافي".

الفرع الثالث: اقتصاد المعرفة:

١ . الطرح العام:

يعد " اقتصاد المعرفة" أحدث فروع علم الاقتصاد حيث ظهر في الآونة الأخيرة، ويقوم على فهم جديد أكثر عمقا لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع. ويدرس هذا الفرع ما تقدمه المعرفة للاقتصاد، وبشكل أوسع الأثر الاقتصادي للمعرفة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين قد شبه المعرفة بالنقود الالكترونية[١] لا يمكن لصاحبها أن يشعر بقيمتها إذا تحركت، أنها المورد الوحيد الذي لا ينضب بل بالعكس من

١. [حواص، ٢٠٠٥]

ذلك كما في خصائص مفهوم المعرفة يزداد حجمه باستمرار فيما لو أخضع للتشارك والتحاصص. هذا وإن أهم ما يميز الاقتصاد الجديد اعتماده على مصادر أخرى غير الطاقة وهي مصادر غير حسية كالمعرفة والمعلومات وإدارة المعرفة، لدرجة أن تلك المصادر غير الملموسة غدت مجالا رحبا للتنافس العالمي وأصبحت موضوعا لمهن مستقبلية في إطار المنظومة الاقتصادية العامة فضلا عن كونها موردا فعليا للثروة. ويمكن وصف الوضع الحالي للاقتصاد بأنه يقع في منتصف الطريق بين الاقتصاد التقليدي المتوازن المغلق القائم على الطاقة وبين الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة. يؤكد عالم الإدارة الأمريكي " بيتر دروكر" : « إن العلم صار يتعامل فعلا مع صناعات معرفية تكون الأفكار منهاجها والبيانات موادها الأولية والعقل البشري أداتها، إلى حد باتت المعرفة المكون الرئيسي للنظام الاقتصادي والاجتماعي المعاصر، من هذا المنطلق أصبحت البشرية على عتبة عصر جديد تلعب فيه إجراءات حقن الاختراعات إلى الاقتصاد وتقارب الثقافة العالمية دورا مفتاحيا في تسريع حركة المعرفة وضخها من أقنية العولمة الجارية حاليا . وفي هذا السياق بزغت مفاهيم الاقتصاد الرقمي والتجارة الالكترونية التي تشكل المعرفة جوهرها والقوة المحركة الرئيسية فيها»[1] .

ففي حين كانت الأرض، والعمالة، ورأس المال هي العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج في الاقتصاد القديم، أصبحت الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد

---

١. [البريكي،٢٠٠٥]

هي المعرفة الفنية، والإبداع، والذكاء، والمعلومات. وصار للذكاء المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات أهمية تفوق أهمية رأس المال، أو المواد، أو العمالة. وتقدر الأمم المتحدة أن اقتصادات المعرفة تستأثر الآن على ٧ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتنمو بمعدل ١٠ ٪ سنويا. وجدير بالذكر أن ٥٠ ٪ من نمو الإنتاجية في الاتحاد الأوروبي هو نتيجة مباشرة لاستخدام وإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢. تعريف اقتصاد المعرفة:

«وبناء على ما تقدم فإن اقتصاد المعرفة في الأساس يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي»[١]. واقتصادات المعرفة تعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والرقمنة. وعلى العكس من الاقتصاد المبني على الإنتاج، حيث تلعب المعرفة دورا أقل، وحيث يكون النمو مدفوعا بعوامل الإنتاج التقليدية، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو رأس المال البشري، هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد، المبني على المعرفة. وفي الاقتصاد المبني على المعرفة ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو تمكينها، وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والرفيعة، مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال.

---

١. [ويكيبيديا،٢٠٠٨]

٣. خصائص اقتصاد المعرفة:

الاقتصاد المبني على المعرفة (أو الاقتصاد القائم على المعرفة) لديه عدد معين من الخصائص:

١) الابتكار: نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

٢) التعليم: أساسي للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية. يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل. وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

٣) البنية التحتية: المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية.

٤) حوافز: تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجية وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٤. القوى الدافعة الرئيسية في ظل اقتصاد المعرفة:

ويوجد عدد من القوى الدافعة الرئيسية التي تؤدى إلى تغيير قواعد التجارة

والقدرة التنافسية الوطنية في ظل اقتصاد المعرفة وهي[1]:

١] العولمة: أصبحت الأسواق والمنتجات أكثر عالمية.

٢] ثورة المعلومات: المعرفة أصبحت تشكل كثافة عالية في الإنتاج بحيث زاد اعتماده بصورة واضحة على المعلومات والمعارف، فنحو أكثر من ٧٠ ٪ من العمال في الاقتصادات المتقدمة هم عمال معلومات، فالعديد من عمال المصانع صاروا يستخدمون رؤوسهم أكثر من أيديهم.

٣] انتشار الشبكات: شبكات الحاسوب والربط بين التطورات مثل: الانترنت التي جعلت العالم بمثابة قرية صغيرة وواحدة أكثر من أي وقت مضى.

فتحنا موضوع "اقتصاد المعرفة" باختصار شديد والهدف هو تبيان درجة الترابط بين المعرفة (أو العلم) كأحد أهم العناصر الأساسية للثقافة كما سبق الإشارة إليه والاقتصاد. أين هذا التداخل بين عنصر من الثقافة (المعرفة) والاقتصاد ولد فرع جديد من فروع الاقتصاد هو: "اقتصاد المعرفة".

من خلال ملاحظة كل ما ورد في هذا المبحث و إعادة قراءته قراءة تحليلية فإنه يتوضح لنا أن هناك علاقة منشأ بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، فنجد أن أغلب الأنظمة الاقتصادية كانت وليدة إفرازات ثقافية مختلفة لمجتمعات خاصة (تفسير لتعدد الأنظمة الاقتصادية)، في نفس الوقت نجد أن بعض الأنظمة الاقتصادية الأخرى قد اندثرت وحلت محلها أنظمة جديدة وكان السبب بالدرجة الأولى ثقافي (النظام الاقتصادي

---

١. [ويكيبيديا،٢٠٠٨]

الرأسمالي).

كما أن اختلاط المفاهيم الحديثة أدى إلى ظهور فروع اقتصادية جديدة لها خصائصها التي تميزها ولها أيضا دورها الخاص في تحليل الظواهر الاقتصادية والثقافية معا في قالب واحد اقتصادي ثقافي.

تعد النقاط المذكورة في هذا المبحث من أهم العناصر في الدراسة كما أنها فاتحة الطريق نحو تقصي باقي معالم العلاقة، حتى أن الجزء النظري المقدم في هذا المبحث رغم تعدد الآراء المطروحة فيه إلا أنه يمثل الجزء اليسير من حقيقة العلاقة موضوع الدراسة، فالأفكار المقدمة فيه تعد كفاتحة النقاش في ما تبقى من أجزاء مهمة من الدراسة.

المبحث الثاني

طبيعة العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية وإفرازاتها

يأتي هذا المبحث كتكملة لسابقه، لكن يختلف عنه في كون هذا الأخير يناقش العلاقة من الناحية النظرية، حيث ركزنا في المبحث السابق على أراء أهم العلماء والمفكرين في العلاقة موضوع الدراسة، أما فيما يخص هذا المبحث فإننا سنحاول دراسة جوانب الارتباط بين المتغيرين موضوع الدراسة، أي كيف ترتبط بعض العناصر الاقتصادية بالثقافة الاجتماعية وما يترتب عن ذلك الارتباط (بطريقة معيارية)، وبنفس الطريقة نحاول تقصي الاتجاه المعاكس أي كيف ترتبط عناصر من الثقافة الاجتماعية مع النظام الاقتصاد وبالأحرى ما هي إفرازات أو نتائج هذا الارتباط.

المطلب الأول

العلاقة بين الأفراد الاقتصاديين والثقافة الاجتماعية:

ننزل في عملية تقصينا للعلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية إلى عناصر تعتبر من الأهمية بما كان في موضوعنا، كما أن تقصينا لهذه العناصر يقود إلى فهم العلاقة أكثر. ومنه في هذا المطلب نحاول تقصي كيف كان تأثير العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية على الأفراد الاقتصاديين (الفرد، المجتمع، والمؤسسة)، باعتبار أن هذه الفئات هي محور النشاط الاقتصادي والثقافي أيضا.

الفرع الأول: العلاقة بين الفرد والمجتمع من منظور ثقافي واقتصادي:

لمناقشة هذه العلاقة والتي يتدخل فيها أربع عناصر أثرنا تقسيمها إلى قسمين، بحيث في القسم الأول نحاول تقصيها من المنظور الثقافي لمعرفة أبعادها الثقافية، وفي القسم الثاني نتقصها من منظور اقتصادي وبنفيس الهدف نحاول معرفة أبعادها الاقتصادية، لنسعى في الأخير إلى الدمج بين العناصر الأربعة للوصول إلى نتائج تخدم الدراسة، كما يوضحه الشكل التالي: الرسم البياني رقم (٥)[١]

١. [نبيل علي، ٢٠٠١، ص ٣٥٩]

منظومة المجتمع ككل.

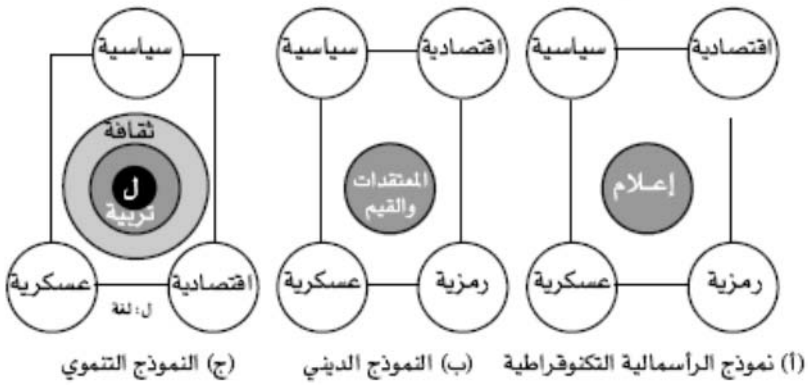

(أ) نموذج الرأسمالية التكنوقراطية (ب) النموذج الديني (ج) النموذج التنموي

١ . المنظور الثقافي:

لمناقشة العلاقة من منظور ثقافي كان من الضروري إدراج مفهومين (الأول تذكرة فقط على أساس أنه فُصل في الفصل الثاني) لهما أهمية تظهر مع الدراسة كما يلي:

١- مفهوم التغير الثقافي:

«هو عملية من خلالها يتم تغير المجتمع وتنظيماته، والمعتقدات والمعارف والوسائل حتى السلع الاستهلاكية فإنه يمكن أن تتغير»[١]. "KABERRY (١٩٤٥)".

كما أصبح التغيير سمة رئيسية لهذا القرن، فكل شيء وفي كل مكان يشهد تغييرات واسعة وجذرية، وعميقة. فالتغيير أصبح يكتسح بشكل سريع جميع الجوانب التكنولوجية، والسياسية، والاقتصادية، وكذا الاجتماعية الثقافية. ومنه يبرز تساؤل مهم وهو: بأي ميكانيزم يتم التغيير على مستوى المجتمع ككل والفرد بصفة خاصة؟ وما هي طبيعة هذه العملية؟...

---

١. [TREMBLAY,2004-p09]

٢- التثقيف Acculturation:

«وهو عمليات تغير خاصة والناتجة عن التأثير المباشر لمجموعة من الواهبين (المثقفين). بالإضافة إلى كونها نوع خاص من التغير الثقافي».

"HERS KOVITS (١٩٤٩)"[١]. وبأكثر دقة هي تأثير المجتمع الحضري على الفرد.

ولحدوث عملية التثقيف يجب توفر شرطين:

١. الاتصال الثقافي البيني الناتج عن شبكة من العلاقات الاجتماعية المباشرة الموجودة بين فرد ومجموعة من الأفراد الذين ينتمون إلى ثقافات مختلفة.

٢. الاتصال الثقافي البيني الذي يتم من خلال وسائل الاتصال الشعبية.

ويقصد بالاتصال الثقافي البيني: مجموعة العلاقات بين الأفراد الذين ينتمون إلى ثقافات مختلفة.

عملية التثقيف: في البداية يجب الإشارة إلى وجود نوعين من الثقافة:

- ثقافة مانحة (عليا).
- ثقافة آخذة (دنيا).

لذا فإن عملية التثقيف هي انتقال عناصر ثقافية من مجموعة من الأفراد إلى أفراد آخرين، وبهذا فإن عملية التثقيف تتم من خلال ثلاثة عناصر مهمة هي:

- الفرد المستقبل.

---

١. [TREMBLAY,2004-p15]

- الأفراد المانحين.
- المادة المنقولة (العناصر الثقافية).

في نفس الوقت نجد أن العملية تتم في خطوتين كما يوضحه الشكل التالي:

الرسم البياني رقم (٦)[١]

الفرد يتخلى عن الثقافة الأصلية (الأم).

التوجه نحو الثقافة الجديدة (المانحة أو العليا).

هيكل عملية التثقيف: المنطقة ج المنطقة ب المنطقة أ

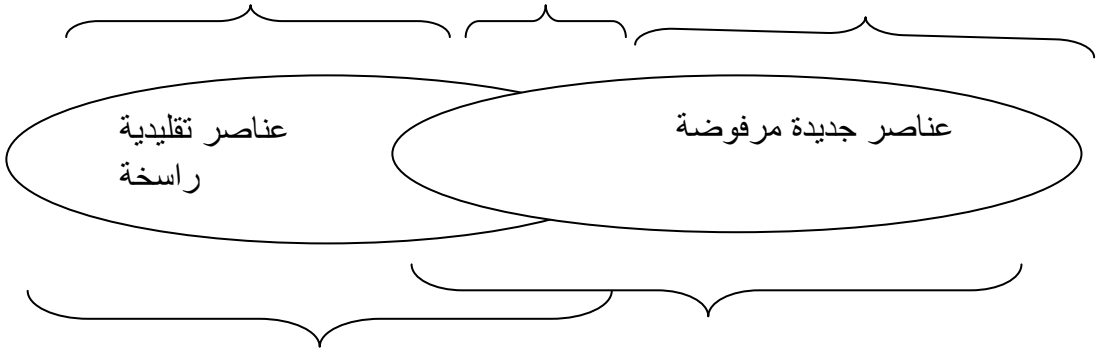

المنطقة ب ج المنطقة أب

المنطقة أب: محيط اجتماعي ثقافي جديد بالنسبة للفرد، حيث لا يمكن للفرد أن يستغني عن جميع عناصر ثقافته الأم أو التقليدية.

المنطقة ب ج: محيط اجتماعي غريب، مازال تحت التجريب ولا يستطيع الفرد المغامرة و الاندماج فيه.

أما فيما يخص المنطقة ب: فهي تتسع بالاتجاهين حسب مقاومة الثقافة الأصلية، وقدرة الثقافة المانحة على التأثير. ومنه يمكن تقسيم المنطقة ب إلى قسمين قسم يتم فيه تقبل عناصر ثقافية جديدة، وفي القسم الثاني يتم

---

١. [TREMBLAY,2004-p15]

التخلي عن ثقافة تقليدية (أصلية).

٢ . المنظور الاقتصادي:

وما يهم أكثر والذي جعلنا نبحث في عملية التثقيف هو العلاقة بين الفرد والمجتمع الذي يعيش فيه، أين هذه العلاقة لا تنحصر في مجال ثقافي وفقط، فلها أبعاد اقتصادية كثيرة وجل العلاقات الاقتصادية تبحث في هذه العلاقة من منظور مختلف أو بطريقة مختلفة لكن الهدف واحد، وهو التعايش بين الفرد والمجتمع بما يخدم الجميع (تنمية المجتمع). لكن ما هي طريقة الاقتصاد في مناقشة العلاقة بين الفرد والمجتمع؟ نختصر الإجابة عن هذا السؤال بالإشارة إلى أهم النقاط التي ناقشها "MICHEL CHATELUS"[١] حول العلاقة بين الفرد والمجتمع. وتم ذلك في أربع نقاط:

١- سيطرة الفردية الشخصية أو التعاون الجماعي:

في محاولة الفرد البحث عن سبل العيش في المجتمع فإنه يواجه خيارين، الاعتماد على موارده التراثية ومحاولة تلبية حاجياته دون اللجوء إلى تشكيل تجمع مع باقي الأفراد، أو التعاون مع باقي الأفراد وتلبية حاجاته عن طريق التخلي عن بعض الموارد التي يملك لصالح المجتمع. لكن ما يهم هو أن طريقة التعايش هذه يفرضها المجتمع لا الفرد .

٢- ظهور مفهوم الدولة المفروض:

من طرف المجتمع وإجبار الفرد على التعامل مع هذا الكيان الجديد .

---

١. [CHATELUS et AT,1993-p10]

فإذا كان الشخص ضعيفا، أي غير قادر على تلبية حاجاته بالحد الأدنى من الاعتماد على المجتمع فإنه سيلجأ إلى تدعيم الكيان الجديد (الدولة) ودوره في المجتمع. لكن الفرد القادر على تلبية حاجاته بالحد الأدنى من الاعتماد على المجتمع فهو يتحرر من هذا الكيان الجديد ويحاول تكوين مجتمعه الصغير الذي هو يسيطر عليه.

٣- في ميدان أسلوب العيش:

نجد نوع آخر من التناقض يعود إلى تجمهر الثقافة وتعدد أنواع الاستهلاك، ونقصد هنا تركيز وسائل الإعلام وانتشار عام للمناهج والسلوكيات. أين دعائم هذه الثقافة الجماهيرية هي أساس التناقض، فهي مركزة ومكلفة جدا (الإنتاج) كما أنها جد فردية وقليلة المشاركة من ناحية الاستهلاك (التلفاز، الحاسوب)[١].

٤- الإشادة بنجاح الفردية في اقتصاد السوق:

والتي تحي الرفض النظامي لمفهوم المنفعة العامة، وكذا الخدمة الاجتماعية لفائدة ثقافة النقود كمقوم للاستحقاق الاجتماعي. لكن هذا المفهوم قاد إلى ظواهر غير مرغوبة كالفساد وتضاعف الأعمال غير الشرعية، مما استوجب حدوث تعديل والعودة إلى الأخلاق[٢] لإحداث رد وهذا ما يدخلنا فعل عكسي، يحد من الآثار السلبية لمحيط "دعه يعمل"، في مقارنة بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية.

---

١. [CHATELUS et AT,1993-p11]
٢. [CHATELUS et AT,1993-p13]

في مقارنة بسيطة بين الدراسة الثقافية والدراسة الاقتصادية، نجد أنه فيه تداخل بين العوامل التي تحكم العلاقة بين الفرد والمجتمع، ونريد أن نضرب المثال الوارد في هذا الخصوص من طرف (MARC ADELARD TRAMBLAY, ١٩٢٢)[١]، في إطار صناعي وحضاري سريع في محيط معين، تحول القيمة يتم من خلال تقمص العناصر الجديدة للحضارة والتي تعمل على تغيير ثوابت حياة الفرد (الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع التكنولوجي). بالعودة إلى المدينة الفرد يمارس نشاطه الوظيفي بسرعة في إطار فعالية مرتبطة بالإنتاج الصناعي (كالعمل في سلسلة وبأجر أسبوعي). لكن الفلاح الذي يبيع أرضه، للذهاب والعيش في المدينة وقبول وظيفة في معمل، فهو يقدم على العيش في محيط يفرض عليه التغير بسبب طبيعة العمل، فهو يفقد استقلاله من خلال العمل الذي يقوم به، فهو يصبح كحلقة في سلسلة، ليصبح "يوم الأجر (اليوم الذي يأخذ فيه أجره)" أهم يوم في حياته، ويصبح هذا اليوم منتظرا نظاميا، هذا بالإضافة إلى تنظيم الاستهلاك، ترتيب الحاجات...، وبمعنى آخر ترمز النقود السلع والخدمات التي تصبح متاحة. وهذا المثال باختصار هو عملية تثقيف تنم عن علاقة اقتصادية بين الفرد ومجتمعه، فالفرد يبحث عن التحضر أو التثقيف (الانتقال إلى المدينة) ويحاول العمل على ذلك بتغيير العلاقة الاقتصادية بينه وبين المجتمع (من فلاح إلى عامل بالمصنع).

---

١. [Tremblay,2004-p11]

وهذا المثال لا يحصر الترابط بين دراسة العلاقة بين الفرد والمجتمع من وجهة نظر ثقافية أو اقتصادية، بل هو يعطي أحد أوجهها . فهي علاقة لا يمكن تفسيرها اقتصاديا فقط وفي نفس الوقت لا يمكن تفسيرها ثقافيا فقط. بالعودة إلى النقاط الأربعة المطروحة من طرف "MICHEL CHATELUS" نلاحظ أنها لخصت جل العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية في أهم المفارقات الاقتصادية (الفرد أو الجماعة، الثقافة وعناصر النشاط الاقتصادي...) وهي نتائج سابقة لأوانها نستكملها في بقية الدراسة.

الفرع الثاني: العلاقة بين الثقافة والمؤسسة:

إن العلاقة بين الثقافة والمؤسسة شديدة التداخل وتتم على العديد من المستويات ولذلك ارتأينا أن نأخذ بعض النقاط فقط من هذه العلاقة والتي تتميز بأنها ملموسة، ولخدمة متطلبات البحث لا التعمق في الدراسة.

١ . العلاقة بين الثقافة الاجتماعية وأداء المؤسسة:

لقد أبرزت بعض النظريات: " GEER HOFSTEDE , 1980" و " PHILIP SELZNIK , 1957" وجود ارتباط وثيق بين قوة الثقافة والكفاءات الممتازة في مؤسسة ذات ثقافة قوية يشترك أفرادها في مجموعة من القيم والسلوكيات المتماثلة كما يستوعبها العمال الجدد بسرعة. ولقد خرج العالمين بمجموعة من النتائج المهمة حول العلاقة بين الثقافة الاجتماعية وأداء المؤسسة وذلك من خلال دراستهم للعديد من

المؤسسات وأهمها شركة "جونسون و جونسون" وكانت النتائج كما يلي:

- إن المؤسسات ذات الثقافة القوية معروفة أو مشهورة بتميزها، ويبرز ذلك في (نمط) شركة "بروك تر" و"قامبل" مثلا، أو اقتراب شركة "جونسون و جونسون".
- يمكن ملاحظة أن النمط أو الأسلوب وقيم الثقافة القوية تبقى وتضل ثابتة وتعتبر في حالة التغيير ركنا أساسيا في هذه العملية[1].
- إن الثقافات القوية تمارس تأثيرا إيجابيا على كفاءات المؤسسة وذلك لأنها تساهم في تحفيز العمال، بمجرد احترام نفس القانون أو نفس دستور القيم والقواعد المشتركة مما يجعل الأفراد في حالة إشباع أو رضى ذهني يزيد من حماسهم في العمل.
- تعتبر مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات ونظام المكافئات أمثلة معبرة على بعض التطبيقات التي تمليها الثقافة لتثمين العمل.
- إن المؤسسات ذات الثقافة القوية ترتكز على مجموعة من المبادئ والتطبيقات الواضحة والمحددة، حيث كل فرد يحترم عمل الآخرين والكل يعمل لتحقيق هدف مشترك بالاستناد إلى قواعد ضمنية مرجعية في مناخ تسوده الثقة المتبادلة.
- فاستمرار هذه الثقافة يعتمد على الجهود المبذولة من طرف القادة وذلك بتكريس معظم وقتهم وتوضيح فلسفة المؤسسة ومثلها.

---

١. [سلام، ٢٠٠٣ – ص٢٠]

- كما تتميز الثقافة القوية في بعض الشركات القوية في العالم مثل "IBM" بوفاء عمالها المتميز وتحفيزهم، كما يبرز في هذه الشركة اتفاق وإجماع عام على مستوى تسييرها .
- تشيد فلسفة هذه المؤسسة بصورة خاصة ب:
- احترام الحقوق والفرد .
- تقديم الإعانات لأفرادها وهو ما تعتبره كواجب كما يعتبر نظامها الأفضل في العالم.
- متابعة الأهداف والبحث دائما عن تجاوز العراقيل.

٢ . تأثير بعض أنواع الثقافة في المؤسسة:

كما تمت الإشارة إليه في بداية الفصل الثاني حول تعدد مفاهيم الثقافة، فإن هذه النقطة في نفس الخضم، حيث تمت صياغة الأنواع المذكور أسفله بتخصيص أكثر، بالإضافة إلى ربط المفهوم بمؤشرات أكثر خصوصية، وما نؤكده أن جميع الأنواع التي سيتم ذكرها تندرج تحت مفهوم أشمل وأوسع هو مفهوم "الثقافة الاجتماعية" .

وبما أننا فصلنا في سبب تعدد أنواع الثقافة (المفاهيم) كان من الضروري تحديد آلية تأثير كل نوع وذلك كما يلي[١] :

١- ثقافة وطنية:

تبرز أهميتها جليا من خلال نظرية Z ل "ويليام أوشي W. OUCHIS" وتشغل الملامح الثقافية اليابانية أهمية كبيرة في كفاءة الإدارة، مما يبرز

١. [سلام، ٢٠٠٣ – ص.ص ٨-١٩]

أهمية ممارسة الإدارة في بلد ما بناءا على معطيات الثقافة الوطنية للبلد ذاته بدل من تقليد الثقافة اليابانية أو الأمريكية.

٢- ثقافة جهوية:

إن اختلاف الثقافات الجهوية ذو تأثير كبير على نمط الإدارة وسير المؤسسات، يبرز بصورة جلية في اختلاف الثقافات الجهوية الفرنسية مثلا وتأثيرها على سير مؤسساتها.

٣- الاجتماعية-الثقافية:

يوضح "مايك بيرك MIKE BURKE" بأن التيارات الاجتماعية-الثقافية تمثل عائقا يجب إزالته أمام المؤسسات، فالقيم الجديدة للعامل والمستهلك والمواطن تمثل عوامل ثقافية متداخل للمؤسسة، كما تبرز أهمية وتأثير هذه العوامل الاجتماعية-الثقافية بشكل واضح في نجاح الإدارة اليابانية، ويتحقق هذا النجاح على عدة مستويات سواء على مستوى الفرد أو الجماعة وكذا على مستوى العمل المنظم.

٤- الثقافات الفرعية:

تعتبر المؤسسة شبكة من الثقافات الفرعية ترتبط بالجماعات التي تسعى من خلال هذه الشبكة إلى تطوير هويتها التي تميزها في المؤسسة، وتنتج هذه الثقافات الفرعية من اختلاف النشاطات داخل المؤسسة خاصة نشاطات الإنتاج والتسويق والصيانة وكذا البحث والتطوير وغيرها.

لقد أبرز " سانسوليو R. SAINSAULIEU" ثقل هذه الثقافات الفرعية في فهم المنظمة، كما يعتبر اختلاف معايير الاعتراف بالنساء، المهاجرين،

عمال الصيانة... الخ، هو حقل جد واسع لمعايير الانتماء، كما تمثل الثقافات الفرعية عامل جد قوي وذلك لما يتضمنه من قوة تأثير في المؤسسة.

٣. الأخلاق في المؤسسة:

١- تعاريف:

أ)- هي مجموعة القيم والقواعد التي تحكم العلاقة بين المؤسسة والمجتمع، بين الإنسان والبيئة (والتي تنشئ أخلاق المؤسسة).

ب)- تعتبر كوسيلة أو نوع من الإدارة، وترتكز على فرضين هما:

- قبول غاية المؤسسة المتمحورة على الربح والاستدامة، وذلك من خلال احترام المجتمع، الإنسان والبيئة.

تندرج ظاهرة الأخلاق في المؤسسة داخل عملية التغيير والتطور الثقافي، مع الأخذ بعين الاعتبار الوحدات الداخلية (العمال في المؤسسة، والوحدات في الخارج-المستهلكين-). كما أن زرع وتكامل الأخلاق في المؤسسة يحتاج إلى تغيير في عمق السلوك، والثقافة التي تنشئ هذه الأخيرة[١].

٢- أهمية الأخلاق في المؤسسة:

ترجع أهمية الأخلاق في المؤسسة إلى نقطتين هما[٢]:

من الناحية الأولى: قرنين من التقدم التقني والاقتصادي (القرن التاسع

---

١. [COOMANS,٢٠٠٣-p٠٣]
٢. [COOMANS,٢٠٠٣-pp ٠٣-٠٥]

عشر والعشرين) قادا الإنسانية إلى حب المنفعة الشخصية، لكن على قدر بحث الإنسان على المنفعة الشخصية (الربح)، فإنه في حاجة إلى تعديل سلم القيم لديه.

من الناحية الثانية: شهدت نهاية القرن العشرين انتصار الرأسمالية على الاشتراكية، وكما لكل فعل رد فعل، فإن حمل الولايات المتحدة الأمريكية علم الرأسمالية، أدى إلى ظهور حركات ومجتمعات مناهضة لهذا النوع من التفكير.

إن ارتباط هذين الحدثين ببعض أدى إلى خلق أزمة (فوضى في الحياة اليومية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى السياسية).

بالإضافة إلى أن هذا الارتباط قد حفز توتر كبير أدى إلى إحداث خلل بين العرض المادي للرأسمالية والطلب الروحي للإنسان. كخلاصة لهذه النقطة، هناك أزمة قيم وفي نفس الوقت نشوء تيار يقوده الضمير الذي فتح باب البحث عن حل، وهو ما أدى إلى إدراج الأخلاق في عالم الأعمال.

٣- الأخلاق الاقتصادية والاجتماعية:

تعمل الأخلاق الاقتصادية والاجتماعية على إصلاح سلوك الأفراد والمؤسسات في ميادينهم الاقتصادية وبدرجة معينة من التعمق نجد أن هذه المقاربة ما هي إلا مقاربة العدالة الاجتماعية: التي مرجعيتها القيم والأولويات الاجتماعية، حيث تعمل على إنشاء إطار قانوني متوازن بين الحرية والكفاءة والقيود. وهي تبحث على سبيل المثال لا الحصر عن التنسيق بين الفردية، المجتمع والبيئة من جهة والكفاءة الاقتصادية من الجهة الأخرى.

٤- أخلاقيات الأعمال:

يعتبر التيار اللبرالي أكبر تقدم وصل إليه الاقتصاد والمجتمع (على الأقل من وجهة الغرب)، لكن إذا كان الربح هو الضمان لاستمرارية (استدامة) المؤسسة في المجتمع، فإنها بحاجة أيضا إلى الإنسان (كقوة عمل) والمحيط (مورد طبيعي) وهما عاملان يمنحانها الحياة والتطور. لا يستطيع أي كان إقصاء دور الربح أو المردودية في المؤسسة (لا يوجد مثال يمكن إعطاءه عن مؤسسة استطاعت البقاء في السوق رغم خسارتها)، في نفس الوقت وبنفس الاتجاه لا يمكن قياس أثر الأداء الاقتصادي للأخلاق، لكن رغم ذلك لا نستطيع تخيل مسار مؤسسة دون أخلاق تحافظ على موقعها الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع. حتى أن الأعمال بصفة خاصة لا يمكن أن توجد دون أخلاق تحكمها .

و من أهم عناصر "أخلاق الأعمال" نجد العنصرين التاليين[١] :

أ- الحوار بين الأطراف المؤثرة:

الأطراف المؤثرة "Stakeholders" هم كل الأطراف المعنية بالأهداف، النشاط، الفاعلية، التطوير وأخيرا خدمة المؤسسة، وهي تعمل داخل محيطها وتجمع الموارد (العمل،المواد ...) لتنتج المنافع العامة (الإنتاج، العمل، الثروة) أو الأشياء الغير مرغوبة (التلوث، الصرف من العمل...). ومنه نجد أن المؤسسة والمحيط والإنسان عناصر مرتبطة ببعضها البعض في الجيد والسيئ.

---

١. [COOMANS,٢٠٠٣-p١١]

ب- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

تستطيع المؤسسة تجاوز دورها الاقتصادي البحت في خلق القيمة في إطار احترام القوانين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية... من خلال احتلالها مكانة أساسية لتصبح (عنصر نشط واحترفي)، بالمساهمة في حياة المجتمع. حيث تتخطى المعايير المحددة قانونا بتقديمها للأفضل، وبذلك تطور المعايير (وهو بالتحديد مسؤولية المؤسسة الاجتماعية).

ومن هاتين النقطتين نلاحظ أن "أخلاق العمل" ما هي إلا محاولة من طرف المؤسسة للحفاظ على استدامتها في المجتمع من خلال احترامها الأطراف الأخرى في محيطها، ومن هنا يأتي مفهوم التنمية المستدامة والمبني على قيام المؤسسة بدورها المثالي داخل المجتمع.

٥- التغييرات اللازمة لإحداث التكامل بين الأخلاق والمؤسسة:

يقترح "ميشيل كومنس MICHEL COOMANS"[١] خمس تغيرات لإحداث التكامل بين الأخلاق والمؤسسة، والحصول على نتائج تجعل المؤسسة العنصر الفعال والايجابي في المجتمع وهي كالتالي:

١) التغيير الثقافي والسياسي للمسيرين:

يستهدف التغيير الأول مسيري المؤسسات وبالخصوص السياسيين وذلك من خلال:

- الربح لا يمكن أن يكون الهدف أو الغاية الوحيدة للمؤسسة.
- الأخلاق عنصر ضروري إلزامي لسياسات الإستراتيجية المؤسساتية

١. [COOMANS,٢٠٠٣-pp١٢-١٣]

التي تعمل في عالم يهتم بمسألة القيم.

- العمل الصالح والربح يمكن أن يشكلا هدف مشترك، بحيث لا يقصي أحدهما الآخر، ويمكن الجمع بينهما .

٢) التغيير الإداري للمسيرين و الإطارات:

التغيير الثاني يغلب عليه الطابع المنهجي ويجب أن يأخذ ضمن إطار إدارة الأعمال ويتم من خلال النقاط التالية:

الخطوات والوسائل الإدارية يجب أن تقود إلى غرس وتقييم سياسة الأخلاق والأخلاق في المؤسسة.

وجهة نظر المؤسسة المبنية على الأخلاق، ومسار التطوير الذي تسلكه، يجب أن يهدف إلى إرضاء المتطلبات الاجتماعية وكذا موازين القوة الجديدة والتي تضمن للمؤسسة التطور.

٣) التغيير السلوكي من خلال المنظمة:

التغيير الثالث يأتي ليمس الجانب الهيكلي والبشري للمنظمة ل:

تحسيس، تربية الأشخاص، في جميع المستويات على المبادئ والسياسات الأخلاقية لتأكيد التغيير الأول المشار إليه.

تأطير الأشخاص على منهج ومقاربات التغيير الإداري (النوع الثاني).

ضمان التناسق بين السلوكات والقيم المختارة من طرف المؤسسة، بطريقة تضمن الاهتمام "بالربح" وليس الربح فقط بل مراعاة أيضا جانب المجتمع والبيئة.

٤) تغيير الذهنيات داخل المجتمع:

توثيق مفهوم "سلوك المستهلك المسؤول Citoyen Consommateur Responsable"من خلال زرع الأخلاق في روح الأفراد يخلق توازن في مستويات الاستهلاك لديهم، بطريقة تضمن عدم التبذير وصرف دخولهم على الكماليات دون الضروريات التي من الممكن أن لا تتوفر للبعض منهم.

٥) التغيير على مستوى المؤسسات المالية:

هو تغيير يتم خارج إطار المؤسسة والمتعلق بمستوى التحليل المالي وتسيير صناديق النقد، والتي تهتم بالنتائج على المدى القصير. في حين الوضعية الاقتصادية للاقتصاد الدولي تؤكد أن أغلب المؤسسات تفرط في تبذيرها للموارد لضمان أرباح الثلاثي القادم بدل من تسخيرها للتنمية في المدى الطويل.

إن هذه التغييرات الخمس هي مفتاح التكامل بين الأخلاق والمؤسسة وهي الضمان الوحيد لسير العلاقة بين هذين المتغيرين في أوج عطائها، وذلك للعب المؤسسة الدور الرائد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

٤ . التقاليد الثقافية والمؤسسة:

«التقاليد الثقافية تؤسس وتأطر المؤسسات الاجتماعية والأفراد»[١]. ومنه يمكن التأكيد على أن التقاليد (الاستقرار الثقافي) هي نتاج حلول شخصية مجربة في محيط اقتصادي تنظيمي لمجموعة مختلفة من المشاكل المرتبطة بالحاجات الفردية والجماعية. ومنه التقاليد تكون في

١. [TREMBLAY,2006-p07]

خدمة المجموعة. كل مجتمعات العالم في تحول مستمر إلى اليوم، بأكثر وأقل سرعة، بجزء وبكل، في ريتم وأسلوب خاص. إذا تغيرت التقاليد الثقافية للحضارة فهذا يعني أن المشاكل الموجودة لم تعد نفسها السابقة ومنه وجب البحث عن حلول جديدة تبتدع (الإبداع) أو تفترض (انتشار، تثقيف) حل كل المشاكل الموجودة بحلتها الجديدة بطريقة مرضية.

المطلب الثاني

التأثير المتبادل لعناصر النشاط الاقتصادي والثقافة الاجتماعية

تتشابك عناصر النظام الاقتصادي مع مثيلتها من الثقافة الاجتماعية في علاقة تأثير متبادل، فعند احتكاك عنصر معين من أحد المتغيرين موضوع الدراسة بعناصر من المتغير الأخر فان النتائج تكون ظواهر جديدة في الغالب تعرف على حسب شدة التأثير أو بالأحرى اتجاه التأثير.

الفرع الأول: الثقافة الاجتماعية وعناصر النشاط الاقتصادي:

للثقافة جملة من الآثار التي تتركها على عناصر النشاط الاقتصادي، من إنتاج، تبادل إلى استهلاك ولا ننسى الادخار والاستثمار، بالإضافة للتكنولوجيا والتي يمكن دمجها مع العناصر السابقة لكن أثرنا مناقشتها بشكل فردي لتبين الأثر أكثر وخاصة لما تلعبه التكنولوجيا من دور من الناحية الاقتصادية أو الثقافية.

وتأتي هذه الآثار من خلال التوجيه الذي تلعبه الثقافة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي بصفة عامة ونفصل ذلك فيما يلي:

١ . الثقافة والإنتاج:

نبدأ هذا التحليل بإدراج مثال افترضي يوضح نوعا ما العلاقة: «في بلد مسلم بصفة عامة (السعودية بصفة خاصة) نجد من المستبعد وجود أو إنشاء مصانع لصنع الخمر أو مزارع لتربية "الخنازير"، في المقابل وفي بلد أوربي بصفة عامة (فرنسا بصفة خاصة) من المستبعد أن نجد مصنع لصنع "الجلابيب" أو "القمصان الإسلامية"». ربما هي آراء نظرية لم تثبت بأي طريقة سواء علمية أو استقصائية، وقد يكون الواقع معاكس بوجود حالات شاذة، لكن ما يشفع لنا هو عدم توفر إمكانيات البحث الاستقصائي. المهم والمراد من هذا المثال أن بعض الثقافات قد ترفض بعض السلع وتقصيها من المجتمع، خاصة لوكنا في خضم نظام اقتصادي يبحث عن الربح، فإن المنتجين لا يرغبون في إنتاج هذه السلع، والسبب بكل بساطة من يشتريها؟ وإذا كان هناك شك في مصداقية المثال فإننا من السهل أن نجد سلعة يرفض كلا المجتمعين إنتاجها و ذلك لبعد اجتماعي ثقافي بحت ونقصد هنا "المخدرات"، نظريا هي التجارة الأكثر ربحية في العالم، لكن لما ترفضها كل المجتمعات (تضع قوانين تمنعها) وتضع عقوبات على من يخالف القوانين التي تمنع تجارتها، سبب ذلك جلي ويجيب عليه أي إنسان عادي وهو الضرر الاجتماعي الناتج عن ذلك، ويأتي الرفض ليس فقط من الضرر الاجتماعي بل أيضا من الثقافة التي ترفض هذا الضرر الاجتماعي في حد ذاته (الدين والأخلاق).

وهنا قد أوردنا نوعين من الأمثلة يكون السبب في التخلي عن الإنتاج فيها ثقافي والرفض مرة يكون بسبب عدم جدوى الإنتاج والتنبؤ بعدم تحقيق الربح (الجلابيب) وفي المرة الثانية الربح موجود وبوفرة لكن الضرر والرفض الاجتماعي والثقافي أكبر، وبشيء من البحث سنجد العديد من الأمثلة في نفس السياق. هذا وإن الوجهة الأولى لا تمثل كل العلاقة بين الثقافة والإنتاج، فهناك وجهة أخرى، فمن الممكن للثقافة الاجتماعية أن تحفز الأفراد على إنتاج نوع معين من السلع في المجتمع دون أن تكون لأغراض اقتصادية (الربح) وكمثال على ذلك نجد الرموز الدينية (المصاحف في الدين الإسلامي)، وقد تكون هناك بعض السلع تشجع الثقافة الاجتماعية على إنتاجها ويكون فيها الربح هدفا، وهنا دون حصر نعود إلى "السلع الثقافية" بصفة عامة والتي سبق التطرق إليها .

٢ . الثقافة والتبادل:

لما نتحدث عن التبادل فإننا بلا شك نتحدث عن التجارة بكلى نوعيها المحلية والخارجية، وتتجسد العلاقة بين الثقافة والتبادل سواء الداخلي أو الخارجي في المثال التالي:

كمحاولة للتوضيح فإننا نجد بعض السلع تنتقل بين الأقاليم المتقاربة أسرع من الأقاليم المتباعدة، فأنماط اللباس في شمال إفريقيا متشابهة ومنه يسهل انتقال هذه الألبسة فيما بين بلدان هذه المنطقة، لكن لا يمكن انتقال الألبسة التي تتميز بها إفريقيا الوسطى إلى مناطق شمال إفريقيا، حيث سكان المنطقة الأخيرة يرون أن ألبسة المنطقة الأولى غريبة عنهم حتى ولو

كان المناخ والعامل البيئي متقارب. في حين نجد أن بعض الألبسة تنتقل من أوربا إلى مناطق مختلفة من العالم دون أن يرى سكان تلك الدول الغرابة فيها وكأنها أصبحت نمط عالمي أو عام من الألبسة، ولعل أهم سبب لهذه الظاهرة هو احتلال بلدان أوربا عدد كبير من بلدان العالم الذي أدى إلى نشر ثقافتهم عبر أغلب مناطق العالم وبذلك نشرت ذلك النمط من الألبسة فصار نمط عالمي عام.

٣. الثقافة والاستهلاك:

١) الطرح العام:

نغير شيء ما في أسلوب الحديث عن هذه النقطة ونحاول مناقشتها بشيء من التحليل التاريخي، مع الإشارة هي بالأهمية بما كان:كيف تخلق الثقافة الاجتماعية أنواع جديدة من الاستهلاك؟. البلدان العربية عرفت باستهلاكها لمادتي (اللبن والتمر) بالإضافة إلى كميات ليست كبيرة من القمح واللحم (ما فرضته الطبيعة عليهم) في مراحل متطورة نسبيا، بحكم ثقافتهم، والأهم من ذلك هو عيشهم فيها راضين نسبيا على ذلك (لأسباب أكثرها ثقافية منها: الدين) والملاحظ في هذه الفترات من التاريخ كانوا في حالت اكتفاء ذاتي من حيث هذه السلع التي كانت تعد أساسية. ثم بدأ اختلاطهم بالثقافات الأخرى، فبدأت تتنوع أذواقهم الاستهلاكية، وبدأ شيئا فشيئا تخليهم عن استهلاك وإنتاج السلع الأساسية، لصالح سلع أخرى كانوا قد عرفوها من مجتمعات أخرى وبدؤوا يعتادون على استهلاكها (الشاي الصيني، المسك والعطور الهندية...) هنا بدأ بروز ظاهرة جديدة "

"ظاهرة الإحلال ". هذا الأمر خلق بعض المشاكل لدى معظم الدول مسألة "اتجاه مسار التبادل الدولي". فبعد تحقيق بعض الدول لاكتفائها الذاتي لعدة قرون، أصبحت لديها رغبات جديدة تحتاج للإشباع، فبدأ يظهر عندها ما يعرف ب" عدم الاكتفاء الذاتي" من حيث التغذية بالنسبة للكثير من المجتمعات (حالة المجتمعات العربية) وحاجات أخرى بالنسبة للدول الأخرى (الطاقة بالنسبة للدول المصنعة كمثال آخر وهناك العديد من الأمثلة الأخرى). فلو اقتصر نظام غذاء الدول العربية على عدد محدود من المنتجات (كما كان الحال عليه في السابق) لكان من السهل تحقيق الاكتفاء الذاتي (الصين والأرز) لكن توسع قاعدة السلع الغذائية عند العرب خلق الأزمة وذلك بسب اختلاطهم مع الكثير من الحضارات (بسب الفتوحات أو الاستعمار في مرحلة متقدمة من التاريخ)، هنا فالأثر واضح لما يمكن أن تفعله الثقافة في تغير نمط الاستهلاك وتوسيع قاعدة السلع الاستهلاكية الأساسية للمجتمع هذا مع الإشارة إلى أننا تناولنا في مثالنا نمط واحد من الاستهلاك وبمفهوم تقليدي ومنه يمكن تعميمه على باقي أنماط الاستهلاك بمفهومه الواسع. كل هذا كان رؤية من اتجاه واحد لا تمثل كل العلاقة بين الثقافة والاستهلاك، فهناك رؤية ثانية مفادها »مسار حياة السلع والخدمات وتصنيفاتها يأتي ليؤكد تغيير رؤيتنا الأولى ويطرح رؤية ثانية هي من الأهمية بما كان «وذلك كما يلي: إن السلع الاستهلاكية تأتي كفكرة ثقافية يتداولها المجتمع (أو جزء معين منه)، ثم تبدأ بالتداول كسلعة "كمالية" بين أفراد معينين من المجتمع (لهم امتيازاتهم الاجتماعية)، وفي

خطوة متطورة أخرى تصبح كسلعة "بديلة " بحيث تعوض سلعة ما من نفس الجنس تقريبا، لتصبح في المرحلة الأخيرة سلعة "ضرورية". وكمثال تتجلى فيه هته المسيرة نجد "الهاتف النقال والانترنت" وطريقة انتقاله من سلعة كمالية لمعظم فئات المجتمع (باستثناء رجال الأعمال الذين كان يمثل لديهم سلعة ضرورية)، ثم أصبح من الضروريات بتحفظ، وهنا نقيس شدة الحاجة إليه بما يستطيع الفرد أن يخصصه لهذه السلعة من دخله، أو بطريقة أخرى ما يمثله إنفاقه على هذه السلعة بالنسبة إلى إجمالي إنفاقه (يمكن أيضا قياس شدة الحاجة بمعايير أخرى). وربما هذه الرؤية الثانية تجعلنا نعيد صياغة بعض المفاهيم الأساسية كتصنيف السلع ومعايير التصنيف في حد ذاتها (أي متى نقول عن سلعة أنها ضرورية، اختيارية، كمالية أو بديلة...).

٢) مسألة التفضيلات:

من أين تأتي التفضيلات؟ هذا هو السؤال الكبير الذي لم يحظ بإجابة في العلوم الاجتماعية. وفي الحقيقة فإنه السؤال الكبير غير المطروح فالاقتصاديون ينظرون للتفضيلات كمعطيات وكعنصر خارجي بالنسبة للنظام الذي يعنون به. إنهم يستطيعون بالطبع، التعامل مع نتائج التغير في التفضيلات وهو لب اهتمام العلوم الاقتصادية لكنهم لا يستطيعون الإسهام بشيء حول مصدر تلك التفضيلات[١].

إن الناس يحصلون على تفضيلاتهم من اندماجهم مع الآخرين.

١. [توميسون، وآخرون،١٩٩٧ -١٠١]

فالعلاقات الاجتماعية هي أكبر مدرسة للحياة الإنسانية. إنها تمدنا بمفاهيمنا حول المرغوب فيه وحول الجميل والمفرغ، والعادي والغريب.

فلا مفر من هذا النفوذ الاجتماعي، كما أن الانطواء على الذات هو بمنزلة لعنة وليس سياقا (اجتماعيا) والأفراد ليسوا كيانات نفسية منعزلة، ولكنهم على حد تعبير "دوركايم" «كائنات اجتماعية»[1].

٤ . الثقافة و(الاستثمار والادخار):

أولا : الثقافة والاستثمار:

لنبدأ أولا بالعلاقة بين الثقافة والاستثمار، فهي ربما أسهل في الفهم، بالعودة إلى مفهوم "الصناعات الثقافية" نجد أن قطاع الصناعات الثقافية أصبح من القطاعات المنافسة على الاستثمار في الميدان الصناعي وحتى التجاري. فتطور "الصناعات الثقافية " يعكس حقيقة واحدة مفادها زيادة الاستثمار في هذا النوع من الصناعات، وهو البعد الأول (يغلب عليه تأثير الاقتصاد في الثقافة). أما البعد الثاني فيتمثل فيما سبق ذكره حول إنتاج السلع الثقافية، ومواجهة الثقافة لبعض أنواع الإنتاج والتي يمكن أن تحجب عنها الاستثمار (صناعة الخمور في بلد إسلامي...) ولأن فكرة الإنتاج والاستثمار متقاربة فإنه يمكن تعميم ما سبق عن الإنتاج في مجال الاستثمار ويبقى العكس صحيح أيضا .

ثانيا : الثقافة والادخار:

يقول مالك بن نبي:

---

١. [توميسون، وآخرون،١٩٩٧ -١٠٣]

«إذا بالمسلم الذي يختار هذا الاتجاه (الرأسمالي) يغوص في محاولة تخليص الرأسمالية من الربا، لأنه محرم في شريعته. وكأنه من الناحية الفنية يحاول تخليص جسد من روحه، ويرجو أن الجسد سيبقى حيا وسيقوم بمهماته، وإن نجح في إيجاد حل نظري في قضية الربا يطابق الفقه الإسلامي، فيكون كأنه وجد روحا لا ينطويها جسد، أو تتناقض مع جسدها، لأن نظام البنوك يرفض هذه الروح وهي ترفضه، فيبقى الحل النظري معلقا عمليا لأن صاحبه انطلق على أساس مسلمة استثمار المال كمنطق للديناميكا الاقتصادية، دون أن يراجع هذا نفسه».

من خلال طرح "مالك بن نبي" نعيد في البداية طرح فكرة تمثل النتيجة فيها إحدى أهداف البحث، وهي فكرة البنوك الربوية في البلدان الإسلامية. نظريا هناك تناقض مفاده: أن جل الدول الإسلامية ترفض الربا وذلك لأسباب ثقافية بحتة (الدين الإسلامي يرفض الربا ويحرمه)، الحقيقة الثانية ارتباط مصطلح البنوك بمصطلح الربا (الفائدة). والسؤال الذي يطرح نفسه هو إمكانية وجود منظومة بنكية قوية وكفؤة في بلد إسلامي؟ نبقى في المجال النظري دائما ونجيب الإجابة الأكثر منطقية، وهي استحالة الجمع بين البلدان الإسلامية والبنوك (على الأقل الربوية منها) لكن ماذا يوجد في أرض الواقع؟ الواقع يخالف الإجابة النظرية ويؤيدها في نفس الوقت، كيف ذلك ؟ الواقع يؤكد على أن جل البلدان الإسلامية تبني اقتصادها على النظام البنكي (غياب الأسواق المالية في معظم الدول

١. [صادق سعد، ١٩٩٠ب –ص ٧٨]

الإسلامية وحداثتها في بعض الدول الأخرى على غرار دول الخليج العربي)، ومنه فالواقع يؤكد على تواجد البنوك في البلدان السلامية، لكن السؤال الثاني الذي ينشق عن نفس السؤال الأخير والذي نحاول الإجابة عنه هل هذه المنظومة البنكية في البلدان الإسلامية كفؤة وتؤدي الدور المنشود؟ لا نستطيع الإجابة على هذا التساؤل فهو يحتاج إلى دراسات معمقة في الميدان، رغم توفر بعض التقارير التي أصدرها صندوق النقد الدولي والتي تؤكد فشل شبه كامل للمنظومة البنكية في الدول العربية بصفة عامة والإسلامية بصفة خاصة، بالإضافة للسعي الدائم لمعظم الدول العربية وخاصة الإسلامية لإصلاح منظومتها البنكية وما نشير إليه بوضوح هو عدم توفر أي دليل أو تقرير يربط فشل الدول العربية في بناء منظومتها البنكية بالثقافة أو حتى بعنصر منها على غرار الدين الإسلامي. لكن بالعودة إلى العلاقة المراد دراستها (الثقافة الاجتماعية والادخار) فإننا نجد المجتمع المسلم يرفض فكرة الادخار في البنوك (حتى ولو كان الأمر نظري)، فهي متأصلة في ثقافته الإسلامية. حتى لا تقتصر نظرتنا على العالم الإسلامي فقط في هذه الدراسة وتكون أشمل يمكن أن نشير إلى فكرة الفائدة في حد ذاتها عند الغرب هي الأخرى لم تكون مرغوبة. أين تركزت علاقة المسيحية الأكثر تحديدا بعلم الاقتصاد على القوانين المتعلقة بأخذ الفائدة. وكان العمل بوصفه أحد عوامل الإنتاج يعتبر أمرا طيبا، ولم يكن الإيراد الذي يحصل عليه مالك الأرض يتعرض لنقد شديد ولكن العقيدة المسيحية المبكرة أدانت بقوة انتزاع الفائدة وكان ينظر إليها مثلما كانت

الحال لدى الإغريق على أنها ابتزاز من جانب الأغنياء سعداء الحظ للتعساء أو الحمقى الذين تعتصرهم احتياجات والتزامات تفوق طاقتهم[1] .

وبغض النظر عن الدين سواء الإسلام أو المسيحية، فنلاحظ أن التاريخ أدان فكرة الفائدة فقد تطورت الفكرة من خلل في سير التاريخ إن صح التعبير، أين كان الإنسان في بداية فكرة الادخار، يدخر السلع الاستهلاكية التي يرى أنه يحتاج إليها ما إن تغيرت الظروف الطبيعية (منتوج الصيف لتغطية الاستهلاك في الشتاء)، ثم تطورت الفكرة مع ظهور النقود ومعرفة إحدى خصائصها أنها "مخزن للقيمة "، فأصبح يدخر النقود بدل السلع إلى أن ظهرت البنوك، وبذلك أعطت دفعة أخرى لمفهوم الادخار أين أصبح للادخار دافع أخر وهو "الفائدة"، أين يأخذ المدخر فوائد مقابل تأجيله للاستهلاك الحالي، وهي المرحلة التي جادلت فيها الكثير من الثقافات والنظريات سواء الفلسفية الاقتصادية أو الاجتماعية في جوانب متعددة.

٥ . الثقافة والتكنولوجيا :

إن للعلاقة بين الثقافة والتكنولوجيا وجهان هما كما يلي:

الوجه الأول:

«إن المجتمع يفرز التكنولوجيا التي يحتاج إليها»[2]. إن هذا الاستنتاج الذي توصل إليه الدكتور "نبيل علي"، لا يحتاج لكثير من النقاش لإثباته، فجل علماء الاقتصاد تحدث عن صراع الإنسان مع الطبيعة ومحاولاته لتطويعها

١. [كينيث جالبيرت، ٢٠٠٠- ص٣٥]
٢. [نبيل علي،٢٠٠١ – ص١٣٨]

حسب احتياجاته، وكان كل مرة يحتاج فيها إلى قوى أكبر للتغلب عن تعقد الطبيعة كان يبتكر الوسيلة التي تسهل عليه الأمر. هذا حديث عادي ومفهوم لدى العامة (بديهي)، المهم في الأمر كيف يتم هذا الابتكار وما هو أثره؟ لا نجيب على كامل التساؤل لأن الإجابة عليه ستستعجل تقديم نتائج متقدمة لم يحن وقتها لذا سنحاول الإجابة على التساؤل بالقدر الذي يغطي هذه النقطة فقط. لتوضيح الأمر وتقديم الإجابة في هذه النقطة نعرض مسار تطور أداة بسيطة ابتكرها الإنسان ثم طورها عبر التاريخ ولتكون "الفأس"[1] وهي مثال لا الحصر. لا نعود كثيرا بالتاريخ إلى عملية ابتكار "الفأس" والتي كانت من خلال ملاحظة الإنسان البدائي لما يجري في الطبيعة، أين استعصت بعض الأشياء (خاصة الصلبة منها) عليه من حيث الكسر والتقطيع، فبداء يلاحظ سلوك بعض الحيوانات من حوله وطريقة تعاملها مع هذه الصعوبات المشابهة، ثم بطريقة يشوبها بعض الغموض ويعمها الاختلاف بين الآراء تم ابتكار أول فأس في تاريخ البشرية وكانت "الفأس الحجري" ويمكن وصفه بطريقة جد بسيطة فلم تكن سوى "حجر" تم شحذه ليصبح حاد . في هذه اللحظة بالذات بدأ تكون عدة ظواهر أهمها الثقافة ونقصد بالتحديد طريقة صنع الفأس، فكل إنسان بدأ بصنع الفأس حلى قدر ملاحظته للبيئة التي من حوله (فمنهم من حاول صنعها على شكل مخلب، ومنهم من حاول صنعها على شكل منقار أو قرن...) وبهذا تعددت أشكال هذه الآلة وبدأت مرحلة أخرى، فلم تبقى الفأس تلك الأداة

---

١. [قباري، ١٩٨٢ –ص.ص ٣٩-٤٠]

البسيطة فقد سارة في طريق التطور فلم تعد وظيفة الفأس وظيفة بسيطة (القطع أو الكسر وفقط) فبدأت مسألة الكفاءة تبرز ثم الشكل (رمز لقوة بعض القبائل البدائية) ومنه أصبحت الفأس تحمل معاني أخرى جعلت المجتمعات تتناقل مسألتها وتسعى إلى تطويرها (خاصة بعد استعمالها كأداة حربية) فأصبحت مسألة تطويرها مسألة ثقافية اجتماعية وببعض التحليل المتعمق يمكن أن نجد أن لها بعد اقتصادي... وهكذا إلى أن وصلت مراحلها الأخيرة أين أصبحت في عصرنا تأخذ شكل المنشار الآلي والسكين الآلية، بإجاز وكمحاولة لتلخيص هذه النقطة يمكن أن نقول أن بداية الفأس كانت اقتصادية بحتة (تطويع الطبيعة) أما فيما يخص تطورها فأصبح فكرة ثقافية ليعود في الأخير إلى الاقتصاد. وهو تجسيد لعلاقة التكنولوجيا بالثقافة وهنا نأخذ التكنولوجيا كعنصر اقتصادي مهم.

ولا بد من التذكير بالثورة الثقافية والتغير الفلسفي والتقدم في علوم الطبيعة وفي الإنسانيات (العلوم الاجتماعية) التي صاحبت التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها أوربا في مطلع القرن الثامن عشر. كذلك احتضان الطبقة البورجوازية الصاعدة للمفكرين وأهل العلم والأدب والفن. ولولا هذا الرصيد الفكري المتجدد ما كانت الثورة الصناعية.

فقد اكتشفت المطابع في الصين قبل أوربا لكن استخدمتها الصين فقط في طبع "أوراق الألعاب" ومنه لولا التلاقي بين التراكم المالي والتراكم المعرفي لما كانت الثورة الصناعية[1].

---

١. [كينيث جالبيرت، ٢٠٠٠- ص١١]

الوجه الثاني:

تقود عولمة الاقتصاد قافلة العولمة حاليا جارَّة وراءها عولمة الثقافة. لقد نجح الاقتصاد متضامنا مع السياسة في التهوين من قدر الثقافة، مستغلا في ذلك حقيقة مهمة مرتبطة باختلاف إيقاع سرعة التغير بين الأنشطة الاجتماعية المختلفة، ولنوضح ما نقصده هنا في ضوء متغيرات عصر المعلومات، حيث تشير شواهد كثيرة إلى أن التكنولوجيا قد أصبحت حاليا أسرع من العلم. فالتكنولوجيا حاليا تملي مطالبها في كثير من الأحيان على العلم. في ضوء ذلك نلخص فيما يلي سلسلة التتابع في عملية التغير المجتمعي[1]:

- التكنولوجيا في أحوال كثيرة أسرع من العلم.
- العمل أسرع من الاقتصاد.
- الاقتصاد أسرع من السياسة.
- السياسة أسرع من الثقافة.

ويبدو منطقيا وجود الثقافة في ذيل سلسلة التتابع، وذلك لسبب بسيط مؤداه أن الثقافة ظاهرة اجتماعية لا بد لها كي تؤتي ثمارها أن تختمر وتنصهر وتتفاعل وترسخ.

«فالثقافة، كما تقول" لوردس أريزب " المدير العام المساعد لليونسكو لشؤون الثقافة، بحكم طبيعتها ترفض التهميش والاختزال، ولا يمكن لها أن تكون مجرد عامل مؤازر لعملية التنمية التكنولوجية، كما هي الحال عادة.

[نبيل علي،٢٠٠١ – ص١٤٠]

فليس دورها أن تكون خادما من أجل تحقيق الغايات المادية، بل يجب أن تكون الثقافة هي الأساس الاجتماعي الذي تقوم عليه هذه الغايات نفسها . إن أي تنمية تكنولوجية منزوعة من سياق مجتمعها وثقافته هي تنمية بلا روح»[1] .

الفرع الثاني: أهم الثقافات الناتجة عن تأثير عناصر من النظام الاقتصادي:

١ . الثقافة الاقتصادية:

١- تعريف:

«تعرف الثقافة الاقتصادية بكونها عبارة عن مجموعة المعارف والسلوكيات الاقتصادية في مجتمع ما أو جزء منه (جماعة أو مجتمع جزئي)»[2] .

٢- الطرح العام:

أوجبت التطورات في عالم الاقتصاد والأعمال أن يكون هناك تجاوب من قبل المجتمع للتعامل مع التطورات الجديدة، مما نتج عنه مجتمع يحمل ثقافة اقتصادية يستطيع أن يتفاعل مع التطورات في عالم الاقتصاد والمعلومات سمي بمجتمع "المعرفة" في الدول المتقدمة يحظى مجتمع المعرفة بمنظومة مجتمعية كفؤة قادرة على اكتساب المعرفة نشرا وإنتاجا وتوظيفا في خدمة التقدم والنمو الاقتصادي.

أدى التقدم الكبير في مجال المعرفة والاتصالات إلى بروز خصائص لعلم

---

١. [نبيل علي،٢٠٠١ – ص٤٧]

٢ . الثقافة الاقتصادية ودورها في التنمية

جديد يندرج ضمن علم الاقتصاد أهم خصائصه الوفرة وليس الندرة كما هو في الاقتصاد التقليدي، فمع التكنولوجيا الرقمية تنعدم الكلفة وتصبح الكلفة الحدية لأية سلعة أقرب إلى الصفر، وقد أطلق على الفرع الجديد من علم الاقتصاد ب "الاقتصاد الرقمي" أو "الاقتصاد المعرفي".

حوّل هذا النوع من علم الاقتصاد المفاهيم والثقافة الاقتصادية من أسس تقليدية استندت إلى استثمار المواد الأولية والمعدات الرأسمالية إلى الاعتماد على المعلومة والمعرفة كأساس في إنتاج السلع والخدمات.

لذلك اتسم "علم الاقتصاد الرقمي" بأن العامل الأساس في الإنتاج هو المعرفة وليس عامل الزمن والمسافات في تأثيرها على عملية الإنتاج وتسويقه.

٣-أهم أدوار الثقافة الاقتصادية:

- ⇐ إن الثقافة الاقتصادية مهمة جدا في نشرها بين أفراد المجتمع، فبدون الثقافة الاقتصادية لا يستطيع المواطن التعامل مع التطورات السريعة والكبيرة في عالم الاقتصاد في جميع الأنشطة مثل حركة الاستثمار والادخار واستخدام البطاقات الائتمانية والدخول في أسواق رأس المال والمضاربة بالأسهم والسندات.. الخ.
- ⇐ كما أن الثقافة الاقتصادية تساعد المواطن على اختيار الفرص المهمة للاستثمار لمدخراته وتنميتها تساعد الثقافة الاقتصادية على فهم العلاقات التجارية الخارجية وحركة الاستيراد والتصدير وتأثيرات السياسة الضريبية والجمركية على ذلك.

- تساعد الثقافة الاقتصادية على فهم التطورات الحديثة في عالم الاتصالات والتواصل مع العالم الخارجي وعملية فتح الاعتماد والمضاربة بالأسهم والسندات في الأسواق المالية الدولية.

يتمكن المواطن الذي يتمتع بثقافة اقتصادية من التحوط للأزمات الاقتصادية كارتفاع الأسعار والانهيارات في أسواق البورصات... الخ والتعامل معها بأقل الخسائر.

- والثقافة الاقتصادية تحول النزعة الاستهلاكية إلى النزعة الإنمائية عند المواطن من خلال ادخار جزء من دخله لاستثماره في مجالات تحقق للفرد تطورا في مستوى حياته. في ضوء هذا نرى أن للثقافة الاقتصادية دورا مهما في توعية الفرد نحو التطورات الواسعة في عالم الاقتصاد والأعمال لكي يتمكن من التعامل مع هذه التطورات ويساهم فيها وصولا إلى تنمية المجتمع بأكمله وتحقيق تقدمه الاقتصادي. «لأنه لا يمكن لأي نماذج نمو اقتصادي أن تنجح في أية مجتمع دون أن تكون هناك ثقافة اقتصادية لدى أفراد المجتمع للتعامل مع هذه النماذج التنموية»[1].

٢. الثقافة المالية:

«أظهرت التجارب على بعض الدول، أن قدرة الأفراد على الوصول إلى "الاختيار المناسب" (حسن الاختيار) من بين الفرص المتاحة وإدارة شؤونهم المالية تنعكس خيرا على الاقتصاد بشكل عام فالاقتصاد الوطني هو مجموع اقتصاديات أفراده. لذلك فإن حدا أدنى من الثقافة المالية أمر مطلوب توفره لدى شريحة واسعة من المجتمع»[2].

---

١. الثقافة الاقتصادية ودورها في التنمية
٢. [حصرية،٢٠٠٦]

فحاجة المواطن لحد أدنى من الثقافة المالية شبيه بحاجة الأم لحد أدنى من الثقافة الطبية حتى تستطيع تجنيب أبناءها مخاطر الأمراض وتضمن لهم طفولة سليمة من الأمراض قدر الإمكان. وهذه المعرفة ضرورية لكافة فئات المجتمع، رجالا ونساء، صغارا وكبارا. المرأة بحاجة للثقافة المالية كموظفة وكأم. وقديما قيل «الرجل جنا والمرأة بنا». أي أن الرجل يجني والمرأة تدخر لتبني. حتى الصغار يجب أن يتعلموا قيمة المال وكيفية ترشيد إنفاقه. هذه الثقافة المالية يجب أن تشمل أمور التدبير المالي من حيث موارد الفرد وإنفاقه، المالية العامة، الأدوات الاستثمارية المختلفة المتوفرة للمواطن العادي، الادخار والاستهلاك، معرفة أولية بالنظام الضريبي تساعد المواطن على القيام بمسؤولياته الضريبية. الثقافة المالية تشمل كذلك قدرة الإنسان على ممارسة دوره بشكل إيجابي في ملكية أسهم الشركات وبالتالي يجب أن يكون لديه الحد الأدنى من المعرفة الثقافة ليستطيع المساهمة في اجتماعات الهيئات العامة للمساهمين التي تعقدها هذه الشركات.

٣. ثقافة الإنفاق و الاستهلاك:

١- ثقافة الإنفاق:

تتم مناقشة قضية الإنفاق والثقافة على مستويين و بمفهومين:

المستوى الجزئي:

إن "العامل الماهر"، قد ينفق على طعامه أكثر من "موظف بيروقراطي كبير"، له نفس الدخل والأجر والوضع، كما يرى"هومنز HOMANS"[١] أن الدخل

١. [قباري، ١٩٨٢ -ص٤٨٢]

والوظيفة قد يكون لهما أثرهما في تحديد الوضع الطبقي، فالعامل الماهر، هو الذي يعطي دائما أكثر ويحصل دائما على ما هو أكثر فيشعر بأنه أكبر أجرا، وأعلى مكانة فيحاول أن ينفق من أجره بضع دولارات إضافية، فيدفع في أسلوبه الاستهلاكي قروشا أكثر من غيره حتى يشعر بأنه أكثر أفضلية إذا ما قورن بغيره.

المستوى الكلي:

تهدف التنمية الاقتصادية أساسا إلى زيادة الإنتاج، بترشيد الإنفاق، ورفع معدلات الدخول الفردية، واستغلال فائض الاستثمار بأفضل الطرق الممكنة لزيادة الدخل القومي. أما التنمية الاجتماعية تختلف عن نظيرتها الاقتصادية لأنها نتيجة لاحقة لمقدمات سابقة، ترتبط بالتقدم الاقتصادي من جهة، وزيادة الدخل القومي الذي يؤدي بالطبع إلى ارتفاع معدلات الدخول الفردية من جهة أخرى. و منه بلغ إنفاق الدول الغربية في ميدان الصناعات الثقافة: ٣٦٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، وكانت حصة الولايات المتحدة الأمريكية ١٨٠ مليار دولار. ربما لا يكفي هذا الرقم كبرهان على أهمية هذا الفرع من فروع الاقتصاد . لكن العصر الحالي وتسابق الدول نحو المعرفة واكتشاف كل مجهول الذي يمكن أن ينطوي على الثروة التي تحدث النقل للمجتمع هو أهم عنصر، ولحدوث هذا لا بد من رسم طريق يسير فيه المجتمع بحيث يطور معارفه المكتسبة ودمجها في الاقتصاد لتوليد طاقات تقوده إلى التنمية المستدامة وربما هذا المعنى قد سبق التطرق إليه وهو دور الإبداع في تنمية المجتمع.

٢- ثقافة الاستهلاك:

هناك دافع بيولوجي للاستهلاك بالمفهوم البسيط (الأكل) هو الجوع، كعملية فسيولوجية بحتة، ولكننا نشبع دافع الجوع بمجموعة من الاستجابات المختلفة، وهنا تتدخل الثقافة والاقتصاد معا في تحديد هذه الطرق من الإشباع[١]. فالثقافة تنتقي نوع الطعام والاقتصاد يحدد الكمية، وترسم الثقافة طريقة طهيه ويحدد الاقتصاد الأداة، تحدد الثقافة وتنظم لنا آداب المائدة والاقتصاد نوعا ما يحدد عدد الوجبات.

الفرع الثالث: الصناعات الثقافية:

١. تطور مفهوم الصناعات الثقافية:

في بدأ مناقشة هذه النقطة نشير إلى أنها نوقشت على أساس فرض تعرض إلى جدل كبير نحن في غنى عنه ونكتفي بالإشارة إليه، وفحو هذا الجدل يتجلى من خلال طرح السؤال التالي: هل الثقافة منتوج؟ ويمكن تفصيل هذا السؤال إلى العديد من الأسئلة الفرعية (طبيعة هذا المنتج، آليات إنتاجه...)، ويتواصل الجدل إلى أن يصل إلى بعض الحقائق وأهمها كان: اكتساب الثقافة صفة "الصناعة". إن من أهم الأشياء التي دمجت الثقافة في الاقتصاد هو اكتساب الأولى صفة "الصناعة" واندماجها في النسيج الصناعي الحديث، ويرجع ذلك إلى «دخول المكننة والإعلام الآلي وتقنيات الاتصال الحديثة إلى كل مناحي الحياة الاجتماعية، ليبرز إلى الوجود ما يعرف بالمجتمع ما بعد الصناعي أو المجتمع ألمعلوماتي»[٢].

---

١. [قباري، ١٩٨٢ -ص١٨]
٢. [أوكيل، وآخرون، ٢٠٠٣ -ص ٠٤]

أما فيما يخص مصطلح "الصناعة الثقافية" فقد شاع استعماله منذ الأربعينيات من القرن العشرين (بفضل التطور الصناعي الذي عرفه القطاع ليلقب منذ الأربعينيات بقطاع "الصناعات الثقافية" Andros and Horkheimer1974[1] وجاء هذا في سياق نقد"الثقافة الشعبية" السائدة آنذاك. وكان ذلك من خلال ظهور وسيلة الاتصال الجديدة المتمثلة في الإذاعة، يليها بعد ذلك "التلفزيون" ثم اقترن تصنيع الثقافة "بتسليعها" أي إخضاعها لقواعد التبادل السلعي، مما أفقدها قوتها النقدية من الناحية الاجتماعية والسياسية، وأفقدها الفعل الثقافي تفرده وخصوصيته من الناحية الجمالية. ويتابع أصحاب هذا الاتجاه ويتساءلون حول ما إذا كانت هذه الصناعة ضرورية (تنتج وتعرض، تطلب وتستهلك) رغم خصوصيتها التي تختلف عن السلع المادية. حيث أن التثقيف أو "التغذية الفكرية" لها آثارها الطويلة المدى، ويمكن اعتبارها استثمار في حد ذاته. استمر التطور في مفاهيم "الصناعة الثقافية" إلى يومنا هذا وأدرجت فيه بعض العناصر الأخرى على غرار عنصر المعرفة، والذي بدوره اكتسب أهمية كبيرة أين أصبح أحد أهم عوامل الإنتاج في إطار مؤسسة صناعية مرنة التنظيم، رشيدة السلوك، قادرة على استعمال المعرفة وعلى إنتاجها وبثها، وقادرة على التعليم أيضا. وهو ما مهد إلى قيام طرح جديد يميل إلى ما يمكن أن يطلق عليه "اقتصاد المعرفة" (المذكور آنفا)، أي حضور الثقافة في الصناعة في نفس الوقت الذي اقتحمت فيه الصناعة ميدان الثقافة، مما يسمح

---

١. [أوكيل، وآخرون، ٢٠٠٣ – ص٠٢]

بتطور نوعي كبير للصناعة والثقافة معا .

٢ . تصنيف الصناعات الثقافية:

في زمرت الأشكال التي عرفتها الصناعة والثقافة بالإضافة إلى التشابك فيما بينها، واختلاط كل هذا بعناصر أخرى أدى إلى صعوبة في تمييز الصناعات الثقافية، وكل ما توصل إليه الباحثين في هذا الميدان هو جمع بعض العناصر التي من خلالها يتم تمييز الصناعات الثقافية[١] :

١- حجم الموارد :

تتميز الموارد المخصصة للإنتاج الثقافي بضخامتها النسبية فهي تتطلب: تجهيزات ضخمة، وحجم معين من العمالة ورأس المال، بالإضافة إلى حجم المعارف المطلوبة ونوعية المواهب. كل هذه العناصر الداخلة في عملية الإنتاج الثقافي هي ذات قيمة في السوق وتتطلب إنفاق أموال ضخمة، مما يعني ارتفاع تكلفة الإنتاج الثقافي إلى مستوى يجعل الثقافة تقترب من مفهوم الصناعة الثقيلة "REGOURD,1992" . أثبتت معظم التقارير والدراسات والبحوث، التي أعدت بإشراف هيئات رسمية ومؤسسات مشرفة على الثقافة بشكل أساسي، أن حجم الموارد المطلوبة للإنتاج الثقافي العصري أصبح إذن ضخم جدا، بحيث يفوق حدود قدرات المنتج الفرد الواحد بل وحتى قد يتجاوز طاقة المؤسسات الصغيرة وتستدعي تجنيد أموال كبيرة وقدرات صناعية وتنظيمية هائلة تسمح بتقديم منتوج رفيع من الناحية الصناعية على الأقل وقادر على المنافسة في ظل تدفق المنتجات الثقافية على المستوى الدولي. وهذا يطرح إشكال قد يكون سابق لأوانه وهو مقدرة الدول النامية على تمويل الصناعات الثقافية وهل مستويات الإنفاق الحالية على هذا النوع من الاستثمارات مجدي؟ وهل هي ضرورية لتحقيق التنمية

١. [أوكيل، وآخرون، ٢٠٠٣ –ص.ص ٠٧-٠٩]

والاجتماعية؟ نعود إلى هذا المعيار الذي يعد من أهم المتغيرات التي انكب عليها البحث الاقتصادي في منتصف السبعينيات، لمعرفة حجم الموارد اللازمة للنشاط الثقافي أو لترشيد الدعم الحكومي للأنشطة الثقافية أو للوقوف على فعالية عمليات الرعاية المالية للأنشطة الثقافية من قبل المؤسسات الصناعية الضخمة. إذ أن أية زيادة في الدعم والتخصيص الماليين لذلك النشاط تتوقف على التحديد الدقيق لمجالاته، أهدافه، نطاق تغطيته وعوائده أو آثاره.

تقنيات الإنتاج الصناعي:

يغلب طابع تقنيات النسخ كآلية للإنتاج الصناعي فيما يخص الصناعة الثقافية «فتكون هناك صناعة ثقافية عندما يكون عرض العمل الثقافي مرسلا أو مستنسخا بواسطة التقنيات الصناعية». ومثال ذلك الكتاب والاسطوانة والفيلم التلفزيوني والسينمائي والإذاعة والصحيفة والمنتجات المتعددة الوسائط الحديثة من الأقراص والاسطوانات المكثفة. وما يميز كل هذا هو عملية النسخ، أي إعادة نسخ النموذج الأصلي وتوزيعه داخل المجتمع على نطاق واسع وهو الأمر الذي ينم على إمكانية تحويل الأثر الثقافي إلى منتوج صناعي "AUGUSTIN,1997"[1] ويقتضي هذا، الاتجاه نحو تصنيع الثقافة وتطبيق سياسة تنافسية في المجال الثقافي، تكون ثمرتها خفض تكلفة الإنتاج وإتاحة المنتجات الثقافية للاستهلاك الواسع.

---

١. [أوكيل، وآخرون، ٢٠٠٣ –ص١٠]

ومن أهم آثار هذا الاتجاه مزيد من الديمقراطية على الاستهلاك الثقافي الذي لم يعد حكرا على نخبة ثقافية أو اجتماعية بل أضحى ممارسة عامة اجتماعية يدعمها تزايد الوعي والحاجة، ولعل أهم الآثار في نفس الاتجاه هو انتقال هذا الأمر إلى السلطة التي في بعض الأحيان تلجأ إلى توجيه هذه الصناعة بالاتجاه الذي يخدم أهداف معينة تكون لها آثار مباشرة على المجتمع (تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية إنتاج الأفلام العسكرية ودعمها ماديا وذلك بهدف تجميع وتوجيه الفكر القومي نحو خدمة مصالحها داخليا وخارجيا).

من هنا نلاحظ أن مثل هذه الصناعات الثقافية في غالب الأحيان تهدد بزوال القيمة الثقافية عن العمل الثقافي واصطباغه بصبغة صناعية بحتة، ذلك من خلال النسخ النمطي للأعمال والميل إلى ترسيخ قوالب معينة بدل البحث عن الجودة والتميز والأصالة التي تصنع جوهر العمل الثقافي.

٣. دور السوق:

إن الصناعة هي من أهم مقومات اقتصاد السوق الحر، وبهذا يدخل السوق كأهم معيار من معايير تمييز الصناعة الثقافية، وذلك بفضل الدور المتعاظم الذي تلعبه السوق في مجال الثقافة.

كما سبق الإشارة إليه فإن الصناعة الثقافية تتميز بضخامة الموارد مما يجعلها تطبق تقنيات الإنتاج الصناعي الكبير والتي تستدعي الاعتماد على آلية السوق لتصريف المنتجات الثقافية. بل إن متطلبات إعداد الخطط تقتضي تكييف المنتوج مع احتياجات السوق.

بخصوص الحديث عن السوق كمعيار لتحديد "الصناعة الثقافية" نجد عنصر آخر يظهر هو "السياسات الثقافية" التي تتبناها الحكومات في إطار مؤسسات ثقافية عمومية تدعمها الدولة أو الهيئات المحلية (وهو حديث سابق لأوانه نعود إليه بالتفصيل).

هذه الإشارة الهدف منها هو تبيان إذا ما كان المعيار التقني القائم على تطبيق الإنتاج الصناعي صالح بالنسبة للإنتاج الثقافي، سواء كان في إطار القطاع الخاص أو العام، فإن معيار السوق ينطبق أساسا على تلك الصناعات التي تخضع إلى المنافسة يكون فيها القطاع الخاص طرفا مهيمنا، ويكون القطاع العمومي نفسه مضطرا إلى تطبيق نفس قواعد التسويق المطبقة على أرض الواقع فيما يخص الأنشطة الثقافية لكي يضمن حدا معينا من النجاح للعمل الثقافي. وبذلك تكون الفعالية الاقتصادية لأي نشاط شرطا أساسيا للبقاء والأداء.

٤ . مناقشة حول تعريف الصناعات الثقافية:

يمكن الآن إدراج تعريف موجز مختصر "للصناعات الثقافية" يتمم المفاهيم التي تبلورت في أذهاننا مما سبق.

١- تعريف "ترامبلي TREMBLAY, ١٩٩٠":

الصناعات الثقافية:

«هي مجموعة هائلة من الأنشطة منها: البث التلفزيوني، البث الإذاعي، التليمانيك، الاتصال السلكي واللاسلكي، النشر، الطباعة، الصحافة، ، العروض الفنية، الرياضة الاحترافية، معارض الرسم، السينما، الفيديو،

صناعة البرمجيات، أروقة الفن، محلات الصناعات التقليدية، الإشهار، التصوير...»[1].

إن أهم الانتقادات الموجهة لهذا التعريف هو اهتمامه الكبير بالصناعات التي تمثل محور النشاط الثقافي التقليدي بما فيها الفنون والآداب وامتداداتها الحديثة: التلفزيون والإعلام الآلي، أي باختصار شديد أنه يولي اهتمامه بالنشاطات ذات القيمة الرمزية العالية في دائرة الاستهلاك، في حين يهمل نسبيا تلك المنتجات والأنشطة ذات القيمة المعرفية العالية في دائرة الإنتاج (البحوث العلمية، الدراسات المتخصصة في شتى المجالات).

وإن أهم ما يميزه هو أنه ينطوي على تعارض رئيسي وتعارضات ثانوية هي كالآتي:

- التعارض بين عالم الإبداع وعالم الصناعة:

التعارض بين عالم الإبداع الذي تحتل فيه مكان الصدارة تلك العلاقة الشخصية بين المبدع ومن يتوجه إليهم من الجمهور رغم أنه لم يعد الإبداع مجرد عمل شخصي، بل أصبح حصيلة جهد فريق مثابر على التجديد والابتكار (نعود إلى مثال الأفلام الأمريكية وما تجمعه من موارد مالية وبشرية و...). وبين عالم الصناعة الذي يبدأ من حيث ينتهي الإبداع الشخصي، فيأخذ النموذج الإبداعي الأصلي، ويعمل على نسخه وتكرار إنتاجه وتوزيعه وبثه بكميات تجارية. وهو ما يفقده حسه الإبداعي، حيث كان الأساس في الإبداع قديما هو ندرته وانحصاره على فئة معينة من

١. [أوكيل، وآخرون، ٢٠٠٣ – ص.ص ١٠-١٢]

الناس الذين يستطيعون تقييم هذا الإبداع وتقديره. والأصل في عملية الإبداع التقني هي إنتاج فكري يقوم بها فقط المبدعون ذوي المواهب والمؤهلات الخاصة، غير أن التطور التقني الصناعي الكبير منذ اختراع المطبعة أدى إلى الكتابات ثم السينما والتلفزيون إلى أن انتهى الأمر – مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين – إلى توحيد العالم في فضاء الكتروني واسع تتدفق فيه المعلومات والمنتجات الثقافية عبر شبكات شاملة تجاوزت الحدود والثقافات.

- آثار التعارض بين عالم الإبداع وعالم الصناعة:

كانت لآثار التعارض بين عالم الإبداع وعالم الصناعة جملة من التعارضات هي كالتالي:

⇐ أولا : التعارض بين الصناعات الثقافية القائمة على قيم السوق والسياسات الثقافية المدعمة من قبل الدولة والهيئات العمومية والقائمة على منطق الخدمة العمومية.

⇐ ثانيا : التعارض بين القيم الصناعية والفنية، الذي يقتضي فقدان المنتجات الثقافية لمستها الجمالية الشخصية المنفردة وتحولها بواسطة النسخ الصناعي إلى قوالب تفتقر إلى الخصوصية والتميز الضروريين لكل فن.

⇐ ثالثا : التعارض بين القيم الثقافية المحلية في إطار النشاطات الحرفية في نطاق محلي أو وطني والقيم الثقافية الأجنبية أو العالمية في إطار الصناعات الثقافية التي نزع إلى تجاوز الحدود والهويات السياسية

والثقافية التقليدية.

كل هذه التناقضات إذا ما حاولنا تلخيصها وحصرها في نموذج واحد فإننا نستطيع تطبيق عليها قانون "المنفعة الحدية المتناقصة" أين تزيد ميزة التصنيع كمية الإنتاج الثقافي فيبدأ بفقدان قيمته الحدية (معناه عند الفرد والمجتمع) في حدود نسبية وهو ما يجعلنا لا نختلف حول حقيقة الصناعات الثقافية ووجوب التعامل معها على أساس اقتصادي بدرجة من التركيز النسبي.

٥. الصناعات الثقافية والتطور العلمي التكنولوجي:

تعد الصناعات الثقافية من أهم الصناعات التي استفادت من البحث العلمي والتطور التكنولوجي بشكل عام، وفي نفس الوقت نجد أن البحث العلمي والتطور التكنولوجي قد استفادا من هذا النوع من الصناعات.

ويبدأ الطرح من حجم الاستهلاك الثقافي الحاصل في وقتنا هذا فهو يتميز بضخامته حتى أنه أصبح يعد من الأساسيات في المجتمع، وهو ما فتح المجال أمام استثمارات ضخمة ومتخصصة في هذا المجال، هذا من ناحية ومن الناحية الثانية طبيعة السلع الثقافية، فهي ليست كالسلع الاستهلاكية النهائية التي يتم استهلاكها لتجديد طاقة العمل ثم تزول وتخرج من الدورة الاقتصادية بنهاية الاستهلاك.

«فالسلع الثقافية تتميز بكونها لا تلبي حاجة أولية أو فزيولوجية، ومنه "فالاستهلاك الثقافي" الذي هو تعبير عن مستوى فكري وحضاري معين، واكتساب لمعرفة جديدة تبصر أكبر، وتطوير للقدرات الإبداعية التي تسمح

تسمح للفرد بتجاوز عزلته والاندماج بفضل الوسائل الثقافية...»

كل هذه الأشياء تسمح للشخص المعني للإقبال على عمله بروح متواثبة، قادرة على الإبداع والمساهمة الشخصية، وهذا دون أن تنقص هذه الطاقة بنهاية اليوم أو الأسبوع، وهو ما يطلق عليه اسم " الاستهلاك الاستثماري" . وهذا لا يعني أن السلع الثقافية قد تبقى صالحة إلى الأزل إنما هي متجددة ويأتي ذلك من خلال علاقتها المتكاملة مع التطور في المجال العلمي والتكنولوجي. فبروز دراسات جديدة أو تكنولوجيا جديدة في المجتمع يستدعي ظهور سلع ثقافية جديدة تطرح في السوق قصد استهلاكها وهكذا... حيث التطور التكنولوجي لوسائل الإعلام والاتصال أو البث سمح بإقحام الثقافة في محيط الإنتاج، وأضفى عليها شرعية إبداعية حقيقة، كما أن هذه الشرعية الإبداعية تبشر بمزيد من التطور التكنولوجي والمعرفي. غير أن هذا التطور التكنولوجي اقترن بضرورة أخرى مست مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعاصرة وفتحت آفاق لمسار جديد يتمثل في "العولمة" من ناحية والمحلية من ناحية أخرى وهو موضوع نؤجل نقاشه إلى نقاط أخرى.

في ختام هذا المبحث نخلص إلى نتيجة واحدة مفادها : أن كل من العناصر التركيبية للنظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية هي عناصر مترابطة مثنى مثنى أو في روابط متعدد، (الإنتاج والثقافة، الثقافة الإنتاجية)، والإفرازات

---

١. [Thompson,٢٠٠١-p٠٦]
٢. [Thompson,٢٠٠١-p١٠]

هي ظواهر تستوجب الدراسة فلها الأثر الكبير على جملة من المتغيرات في الحياة البشرية، ونبقي هذا الاستنتاج بصيغة العموم لنفصل فيه في المبحث الأخير لهذه الدراسة.

المبحث الثالث

آثار العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية

في هذا المبحث نتحدث عن الآثار العامة للعلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية على بعض المتغيرات الأخرى (المجتمع بصفة عامة، والتنمية)، ثم في مرحلة ثانية نقدم خلاصة لأهم مؤتمر دولي ناقش مسألة التنمية وعلاقتها بالثقافة، لندعم في الأخير هذا المبحث بنموذج كان الرائد في معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرين وأهميتها، وتسخير هذه الأخيرة بالوجه الأمثل في تحقيق بناء ثاني أكبر دولة في العالم ونقصد "التجربة اليابانية".

المطلب الأول

أثار العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية على المجتمع والتنمية:

يمثل هذا المطلب نقطة الانطلاق الفعلية في تقصي الآثار المترتبة عن العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، ونبرز نهجنا في هذا المبحث والذي يميل إلى المنهج المعياري (المنهج المشار إليه في مقدمة البحث) ، أي أننا دائما وفي محاولة تقصي الآثار المترتبة عن العلاقة موضوع

الدراسة نحاول إظهار كيف يجب أن تكون هذه العلاقة أو ما هي الآثار المرغوبة من العلاقة.

الفرع الأول: آثار العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية على المجتمع:

نذكر في هذا الفرع أهم الظواهر الاجتماعية التي كانت نتاج تأثير العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، والتي كانت محل اهتمام مجموعة من علماء الاقتصاد، الاجتماع والثقافة، وهذا على أساس أن هذه الظواهر كانت ملموسة ولها أهمية.

١. النقل الثقافي:

يدرج الأنثروبولوجيون في مفهوم الثقافة كلما هو قابل للانتقال (الانتشار أو الشيوع) بشكل سلمي في المجتمع الإنساني، أي بمعنى آخر كل شيء قابل للتعلم. كما أن عملية النقل الثقافي تشتمل على ظواهر من الأهمية بمكان هي كالتالي[١]:

١- الإنتاج الاقتصادي:

كل مجتمع يملك آليات توليد العناصر المنتجة، في الوقت نفسه تشمل من جهة قوة العمل، ومن الجهة الثانية وسائل الإنتاج. ومنه يجب على المجتمع أن يضمن توليد وسائل الإنتاج وفي نفس الوقت الأيدي العاملة (قوة العمل). وفيما يتعلق بقوى العمل، يجب ضمان استمرارية هذه القوى وذلك من خلال توفير: الراحة، الأكل والترفيه، وهذه الضمانات لا تدوم أكثر من يوم أو

١. [BENIER ,1979-pp 08-12]

يومين، لكن المهم هو كيف يضمن المجتمع استمرارية هذه القوى من جيل إلى آخر، هنا نفهم مفهوم " النقل الثقافي" فيما يخص هذه النقطة.

٢- نقل الآليات والمؤسسات:

الآليات والمؤسسات (مثال: القانون، أو تركيبة أسرية، أو مرسوم حكومي، توضع لسبب رئيسي هو إعانة الفرد على الاكتساب). الحقيقة أن هذه الآليات والمؤسسات تفوق الأفراد والذين يشكلون جزء منها، وهذه الآليات تحل محل بعض السلوكات المكتسبة من طرف الأفراد. لكن نقل مرسوم حكومي أو اكتساب سلوكات يشكلان نفس الظاهرة المرغوبة (مثال: تعلم السياقة، ووضع قانون المرور، يؤديان نفس المهمة وهي ضمان السياقة الآمنة).

٣- توليد الإيديولوجيات:

هذا المفهوم يعود إلى الاكتساب كما هو موضح من طرف الأنثروبولوجيا. التوليد الإيديولوجي يحمل في طياته المبادئ وأنماط من السلوك بهدف ضمان التوليد الاجتماعي. وفي هذا الميدان يجب الإشارة إلى الاكتساب الاجتماعي، وذلك الذي يعمل على مستوى المبادئ الأساسية، وهو اكتساب خاص بجماعات من المجتمع. في محاولة لتلخيص مفهوم "النقل الثقافي" ومن خلال العناصر الثلاثة المذكورة والتي تجسده، نرى أن "النقل الثقافي" هو عملية يتم من خلالها نقل عناصر اجتماعية (طريقة إنتاج، مرسوم، قانون،...) من جيل إلى آخر أو من جماعة إلى جماعة وتتحقق هذه العملية في وجود شرط ملازم هو الاكتساب، وحسب درجة هذا الأخير و/أو آلياته

تتم العملية.

٢ . إعادة التنظيم الطبقي في المجتمعات:

إن ظاهرة إعادة التنظيم الطبقي في المجتمعات، هي ظاهرة تحمل في طياتها الكثير من العوامل ونجد أهمها : العوامل الاقتصادية والثقافية، مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية فرقت المجتمعات وفي مختلف أنواعها ظاهرة إعادة التنظيم الطبقي، ذلك من خلال انهيار طبقات في المجتمع على حساب طبقات أخرى. حيث بدأت طبقة الريف (الفلاحين) في الاختفاء تدريجيا لحساب الطبقات المتوسطة والتي تعيش في " الحضر"، في نفس الوقت صاحب ذلك انخفاض في طبقة العمال الصناعيين [٢] هذا ما غير تركيبة المجتمعات بصفة عامة، بحيث طغت الطبقة المتوسطة على باقي الطبقات، وتضم هذه الطبقة فئة الموظفين على نطاق واسع (ونقصد هنا ذوي المؤهلات...) والأهم في ملاحظة هذه الظاهرة، هو نشوء ثقافة مميزة ميزت هذه الطبقة. وأهم خصائص هذه الثقافة الجديدة أنها مبنية على مبدأ الفردية، أين ذهنيات هذه الطبقة المتوسطة تصبح حرة، كما أنه لكل شخص الحرية في تبوء مكانته في المجتمع، بالإضافة إلى وجود ذهنيات نفعية (البحث عن إشباع الرغبات، عن الرقي عن الثراء وعن التثقيف). وأخيرا يصبح لهذه الطبقة المتوسطة ثقافة مادية تشكل ما يعرف ب: الذوق الاستهلاكي، الحاجة للاستهلاك، لذة الاستهلاك[١]. هذه الثقافة الناشئة والتي تتميز بها الطبقة من المجتمع لها أثرها على الصعيد الاقتصادي

---

١. [ROCHER,1994-p07]

والاجتماعي، فنمو الذوق الاستهلاكي المتشابه بين الأفراد يخلق طلب على سلع دون أخرى، ولما تمثل الطبقة المتوسطة ما يزيد عن نصف المجتمع فإنه يحدث خلل في توزيع الموارد (ندرة نوع من السلع على حساب السلع الأخرى)، وهذا الخلل لا يمس فقط المستوى الاقتصادي بل له أثره الاجتماعي أيضا، أين نجد أن هذه الطبقة تصبح عاجزة عن تلبية حاجاتها، فتخلف ظواهر اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها. لا ننسى ونعود إلى بداية الظاهرة، أين أشرنا أن هذا الخلل الطبقي ناتج عن انصهار طبقة في المجتمع، ونطرح سؤال هل هذا الخلل ناتج عن انصهار طبقة الريف (الفلاحين، الصناعيين والحرفيين)؟ أم يرجع إلى نشوء طبقة جديدة لها نفس الميول ونفس الأذواق (نفس الذهنيات الناشئة عن ثقافة جديدة هي الأخرى تابعة لظاهرة التغير الطبقي)؟ لن ندخل في متاهات الرد عن هذه التساؤلات، ونكتفي بالإشارة إلى أن ظاهرة إعادة التنظيم الطبقي هي ظاهرة ناتجة عن التغير الثقافي (ولنرجع إلى مثال: الفلاح الذي يهاجر إلى الحضر للدخول في أسلوب حياة مختلفة[1]). كما لها آثار اقتصادية (تغير الأذواق الاستهلاكية وتغير مفهوم الحاجات)، هذه الأخيرة تخلق ثقافة جديدة (الاختلاط بين الريف والحضر) من شأنها أن تؤثر على رفاه المجتمع والتوازن فيه. وأخيرا ندعم هذه الرؤية ببعض الإحصائيات من أحدث دراسات صندوق النقد الدولي حول ظاهرة " إعادة التنظيم الطبقي للمجتمعات" أين تتم الإشارة إلى درجة التحضر-سكان الحضر- التي

---

١. المبحث السابق.

يعيشها العالم في الوقت المعاصر. «أكثر من ٥٠٪ من سكان العالم تعيش في المناطق الحضرية، كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن تفوق النسبة ٦٠٪ سنة ٢٠٣٠». ويلاحظ محللي صندوق النقد الدولي أن ظاهرة النزوح الريفي تؤثر وبشكل كبير على النمو في البلدان، بحيث لما يهاجر أفراد الريف إلى الحضر فإنهم يخلقون ظاهرة البطالة في الحضر، ونقص في الأيدي العاملة على مستوى الريف، مما يؤدي إلى خلل ملموس. وقد عبر عنها محللي صندوق النقد الدولي بما يعرف ب: " الفقر الحضري La pauvreté Urbaine"[١].

٣. تغير العلاقات الاجتماعية:

واحدة من الظواهر التي تنم عن تعقيد العلاقة بين الاقتصاد والثقافة. ولعل أهم هذه العلاقات العلاقة بين الرجل والمرأة، يلاحظ " GUY ROCHER" في دراسته لهذه العلاقة أنه وفي فترة ليست بعيدة (أقل من ٥٠ سنة) «كان التعليم يقتصر على الذكور، أما فيما يخص التدريس في فترة أقل كان يقتصر على الرجال فقط، أما الآن فأغلب الطلبة من الإناث كما أن مهنة التعليم تكاد تعتبر المهنة التي يغلب عليها الطابع النسوي»[٢]. هي إشارة رغم أننا لا نحتاج إلى دليل على وجود هذه الظاهرة وهي تكاد تكون ملموسة في مجتمعنا في الوقت الحالي. وما يهم في هذه الشأن هو إعادة تنظيم سوق العمل. توجد علاقة ثانية لها نفس الأهمية على الصعيد

[BLOOM et AT ,2007-p 15]
[ROCHER,1994-p15]

الدولي، وهي علاقة المهاجر بصاحب الأرض، فالمهاجر يحمل أفكار وعادات، في نفس الوقت نجد أن البلد المضيف له أفكاره وعاداته وتقاليده. هذا التداخل بين الأفكار والعادات يخلق ثقافة من شأنها الأخرى التأثير في المجتمع (ظهور مصطلحات هجينة، أنماط استهلاك جديدة.. .). هي أمثلة عن تغير العلاقات الاجتماعية، بالعودة إلى المثال الأول نجد أن دخول مورد جديد إلى سوق العمل أخذ في تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وأصبح هذا المورد (الطاقة النسوية) يلعب دور مهم في الحياة الاقتصادية. نرجع إلى إحصائيات صندوق النقد الدولي الذي أولى اهتمام كبير لهذا الموضوع والذي كان ضمن واحدة من أهم الدراسات التي نشرها وكانت بعنوان "إطلاق العنان لقوة المرأة الاقتصادية" وفحو هذه الدراسة، هو إبراز دور المرأة في الاقتصاد الدولي حتى تركيزهم على ضرورة أن تلعب المرأة في الدول السائرة في طريق النمو نفس الدور الذي تلعبه في الدول المتقدمة. كما تجدر الإشارة أن الدور الذي تلعبه المرأة في الاقتصاد لا يقتصر على الأوضاع التي تكون فيها المرأة مورد اقتصادي فحسب، فقد تكون في غير ذلك الموضوع وتؤدي ادوار تخدم المجتمع اقتصاديا وذلك من خلال دورها داخل الأسرة «مثال: تنظيم الاستهلاك داخل الأسرة: تمثل إحدى أفضل النتائج توثيقا، مع ما يصاحبها من أدلة تصدق على أكثر من البلدان النامية في أنه عندما تكون للنساء سيطرة أكبر على إنفاق موارد أسرهن المعيشية، فإنهن يخصصن حصة أكبر من الإنفاق لتعزيز قدرات أطفالهن وشراء ما تحتاج إليه الأسرة للمعيشة من ضروريات)، ونظرا

لارتباط ارتفاع النمو بزيادة الاستثمار في التعليم، ولأن الإنفاق على الضروريات أكثر استقرار من الإنفاق على الكماليات، فإن زيادة النمو الاقتصادي للنساء في داخل الأسرة قد يعزز النمو الشامل ويقلل عدم الاستقرار الاقتصادي»[1]. لكن ما الذي يجعل المرأة لا تلعب هذا الدور في البلدان السائرة في طريق النمو؟ لا يختلف اثنان حول أن الأمر يتعلق بالثقافة السائدة في المجتمع (ولعل أهم عنصر من العناصر الثقافية وأقواها تأثيرا هو: عنصر التعليم) والشيء الملاحظ هو إدراك المجتمعات لهذا الحقيقة وبداية تداركها الأمر وليس هناك دليل غير الواقع الحالي المعاش. في المثال الثاني والمتعلق بالهجرة الكثير من الدراسات التي حاولت معالجة هذه الإشكالية (معرفة الأسباب التي تؤدي إلى الهجرة على الصعيدين المحلي والخارجي). وأهم النتائج المتحصل عليها، تؤكد أن أسباب الهجرة هي اقتصادية في المقام الأول (سعي الإنسان لتحسين ظروف معيشته) ثم ثقافية في المقام الثاني (التعليم بالخارج واستخلاص المعرفة)، وبطبيعة الحال فإنه هناك أيضا أثار اقتصادية وأخرى ثقافية، والمتاهة تبدأ عند محاولة فهم المسبب والأثر، فقد نجد سبب اقتصادي تمخض عن أثر ثقافي والعكس صحيح، ونجد سبب اقتصادي تمخض على أثر اقتصادي وأخر ثقافي، في توليفة غير منتهية تثبت تعقيد العلاقة بين الاقتصاد والثقافة. في مثال لشرح الوضع الثاني، نجد في الغالب نوعين من المهاجرين في الواقع: الباحثين عن تحسين ظروف معيشتهم (الحصول على أجور

---

١. [ستاتوسكي،٢٠٠٧- ص١٣]

مغرية ورفاهية أكبر في المجتمعات المتطورة)، وهناك من يبحث عن الرقي بأفكاره والتي يشار إليها بظاهرة "هجرة الأدمغة" . والنوعان يبحثان عن شيء مفقود في المجتمع.

٤ . الأخلاق الثقافية والقيم في المجتمع:

نناقش الأخلاق الثقافية والقيم في المجتمع، في ثلاث نقاط هي كالتالي:

١- الطرح الماركسي:

القيم في نظر أصحاب هذا الاتجاه أنها «حقائق واقعية توجد في إطار اجتماعي واقتصادي، فهي ترتبط بحياتنا العملية ارتباطا وثيقا»[١] . والأهم من هذا أن أصحاب هذا الاتجاه يؤكدون أن البناء الاقتصادي للمجتمع هو المصدر الرئيسي للقيم لأن هذه الأخيرة تتشكل وتتطور بتطور النسق الاقتصادي. وما يشد الانتباه لهذا الاتجاه والنتيجة التي توصلوا إليها : حقيقة مهمة مؤداها أن القيم نسبية، ذات طبيعة دينامية، متطورة ومتغيرة بتغير الأوضاع الاقتصادية، ومختلفة باختلاف المراحل التطورية التي يمر بها المجتمع، كما أنها تتباين بتباين الوضع والظروف المادية للطبقات المكونة للبناء الطبقي في المجتمع، لذا فالقيم الإنسانية المطلقة لا يمكن أن توجد في مجتمع يتسم بالصراع بين الطبقات لكنها سوف توجد قطعا حينما تزول.

٢- الطرح الثقافي:

يجمع أصحاب هذا الاتجاه على الإطار الاجتماعي للقيم، وذلك بالنظر إلى نمط السلوك والثقافة، انطلاقا من أن العوامل الثقافية لها أثرها الواضح

---

١. [خروف،٢٠٠٣- ص٧٩]

في اكتساب القيم وصدور الأحكام التقيمية. وفي هذا المعنى يؤكد "سانيال SANIAL"[1] على أن الثقافة هي عملية تحقيق القيم، فالقيمة هي علاقة قائمة بين الذات والموضوع. ومن ثم كانت الثقافة هي محاولة دائبة لتحقيق القيم. هناك نتيجة أخرى توصل إليها أصحاب هذا الاتجاه ومفادها أن القيمة هي منتج ثقافي تصدر عن بنية الواقع الاجتماعي. وهو تصور عبر عنه " بتريم سوروكين P. SOROKIN" من خلال نظريته السوسيولوجية التي مؤداها أن التفاعل الثقافي الاجتماعي كوحدة ينبغي أن تحلل إليها الظواهر الاجتماعية، ذلك أن التفاعل ينطوي على ثلاث مكونات مترابطة ترابطا وثيقا وهي:

- الشخصية باعتبارها موضوع التفاعل.
- المجتمع باعتباره مجموع الشخصيات المتفاعلة.
- الثقافة باعتبارها مجموع المعاني والقيم والمعايير الموجودة لدى الشخصيات المتفاعلة، وباعتبارها كذلك مجموع الوسائل التي تنشئ هذه المعاني وتجعلها اجتماعية وتقوم بتوصيلها (نيقولاتيما شيف ١٩٨٢).

تؤكد الدراسات التي قامت بها كل من " مارجريت ميد M. MEED" و "روث بندكت R. BENDEKT" انطلاقا من هذا التصور على أن " مقومات القيم إنما تستند أصلا إلى مقومات ثقافية، كما تعتمد على أنماط أو طرق تربوية متميزة، فالنمط التربوي المستبد يولد قيم العدوان والصراع.

---

١. [خروف،٢٠٠٣- ص٧٢]

٣-الطرح العام:

المستهلك في القرن الواحد والعشرين أصبح يعرف ب: "المواطن المستهلك المسؤول CCR"[١]، الذي يبحث أكثر فأكثر ليس فقط عن إرضاء حاجاته المادية والرمزية، بل الذي يعنى أيضا بالاندماج في المشروع الاجتماعي على المدى الطويل. ويراعي حجم الاستهلاك في المجتمع والمجتمع الدولي وآثاره على البيئة المحلية والدولية. في هذا العالم الذي تعمه المنافسة نجد أن المنتجات وخصائصها التقنية ليست كافية لإرضاء المستهلكين، فيضطر المنتجين إلى تدعيم منتجاتهم بخدمات مرافقة (التوزيع، الخدمات ما بعد البيع...) وهي التي تمنحها المزايا التنافسية، لكن المواطنين يضطرون إلى اختيار المنتجات التي تلبي رغباتهم الاجتماعية وفي نفس الوقت تخضع لشروط التنمية المستدامة (أي أن المستهلك أكثر وعي وأكثر مناعة ضد مغريات السلع الكمالية). والخلاصة من كل هذا أن القيم في المجتمع لم يبقى لها المعنى المادي وفقط، فقد أصبح لديها معنى روحي أو ثقافي يغلب على الجانب المادي في بعض الأحيان، أين تخدم المنفعة الشخصية (الفردية) وكذلك المنفعة العامة في الوقت نفسه ومحصل هذه العملية يخدم التنمية المستدامة في المجتمع (التنمية الاجتماعية والبيئية المستدامة).

٥ . الأخلاق الثقافية والسلوكات:

كنا قد تكلمنا فيما سبق عن تعديل السلوك الاستهلاكي، لدى الأفراد في المجتمع، وهي سلوكات خارجية (بالنسبة للمؤسسة) أما داخل المؤسسة

---

١. [COOMANS,٢٠٠٣-p١٩]

فنجد مجموعة من السلوكات والتي تفرضها الأخلاقيات الثقافية التي لها آثار ملاحظة على نشاط المؤسسة في المجتمع (الثقافة، جودة المعلومات...). والأخلاق في المؤسسة تغرس بعمق السلوكات المتناسقة من القمة إلى القاعدة، وتعمل على خلق مناخ أخلاقي (ثورة ثقافية للمنظمة مبنية على أن يقوم الأعضاء فيها بأعمال لها علاقة بالسلوك الأخلاقي[1])، بحيث يتقاسم الأفراد فيها سلوك يورى على أنه عادل، والمناخ الأخلاقي سهل الملاحظة فهو يوفر معلومات ويملي توجيهات خاصة. وبهذا يجتمع السلوك الخارجي للمؤسسة والسلوك الداخلي لها في نفس الاتجاه لخدمة التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: آثار العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية على التنمية:

التنمية هي: «توليفة من التغيرات الذهنية و الاجتماعية لمجتمع ما، التي من شأنها أن تجعل من المجتمع ينمي بطريقة متكاملة و مستدامة إنتاجه الإجمالي الحقيقي[2]» .

و الملاحظ من هذا التعريف احتواءه على فكرتين أساسيتين هما :

- ⇐ التنمية ظاهرة نوعية، ثقافية واجتماعية، أما النمو فهو ظاهرة اقتصادية.
- ⇐ التنمية تختلف عن النمو، وهو ما يؤكده "بيرو Perroux"فيقول: «التنمية هي شيء مختلف عن النمو».

---

١. [COOMANS,٢٠٠٣-p٢١]
٢. [F.Perroux,1961]

و من هذا التعريف ننطلق لتقصي آلية تأثير العلاقة بين النظام الاقتصادي و الثقافة الاجتماعية على التنمية فيما يأتي من نقاط:

١ . وجهة نظر المفكرين العرب:

١) مالك بن نبي:

عالج مالك بن نبي تأثير العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية على التنمية في أربع نقاط أساسية هي:

أ)- فرض الاستعمار لثقافة اقتصادية غربية:

في وصفه وعلاجه لمشكلات الحضارة ولا سيما الجانب الاقتصادي منها، حيث يبدأ كتابه " المسلم في عالم الاقتصاد" من سلسة مشكلات الحضارة بعبارة بليغة، فيقول: «أنه لم يكن المسلم عندما فتح عينيه في عالم الاقتصاد بعد أن نالته الصدمة الاستعمارية، سوى قن يسخر لكل عمل يريده الاستعمار، فينتج المطاط في حقول الهند الصينية (فيتنام)، والفول السوداني في إفريقيا الاستوائية، والأرز في بورما، والتوابل والكاكاو في جاوه (اندونيسيا)، والخمور في الشمال الإفريقي» ويستطرد قائلاً: «ولم تكن له في هذه الأعمال صلة موضوعية بعالم الاقتصاد ولا تربطه بعمله صلة ذات طابع مشروع، لم يكن المنتج الذي يرعى حقه، ولا المستهلك الذي ترعى حاجته، لقد كان أداه عمل مستمر فلم يتكون لديه وعي اقتصادي ولا تجربة ولا خبرة في عالم اقتصاد غريب عليه بكل مفاهيمه»[١] . ولعل مالك بن نبي أراد من مقدمته هذه أن يقول بكل بساطة أن مشكلتنا الاقتصادية

١. [محمود نصار،٢٠٠٨]

ليست في الندرة الاقتصادية وليست في نقص رأس المال وليست في طبيعة المجتمعات الشرقية وإنما المشكلة الاقتصادية الحقيقية للمسلمين هي "التبعية الاقتصادية للغرب"، وهذا ما نراه اليوم فالمسلمون اليوم يبيعون المواد الخام الأساسية في الصناعات المختلفة في السوق العالمية بأسعار زهيدة لكي يستفيد منها الغرب " المصنع " فيبيعها لنا بأسعار قياسية وبعملتهم، فتكون النتيجة مجتمعات مستهلكة غير منتجة ومستوردة غير مصدرة، وعملتها غير مستقرة.

ب)- التخلف تخلف فكري:

كما يرى مالك بن نبي:« أن ألوان النشاط والعمل تجري بصورة تقليدية في إطار الزمن الميتافيزيقي فالتخلف هنا في عقول وفي تراث وفكر الشرقيين، ولهذا فإن محاولات الاستفادة في مجال التنمية من الاستشارات الغربية واعتماد خططها للتنمية والتحديث لا يمكن أن تأتي بأي فائدة، لأن المستشار أو واضع خطة التنمية ينتمي إلى مجتمع يختلف في بنائه الفكري وفي واقعه وفي نظرته وفي تحليلاته للأمور عن المجتمع الذي تقدم له الاستشارة أو توضع له خطة»[1]. ولهذا يصبح من الضروري هنا النظر إلى الفكر والثقافة كأساس لانطلاق أي سياسة تنموية تستهدف تحديث المجتمع ونقله من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

ج)- الأخلاق أساس قيام الحضارات:

من أهم النتائج المتوصل إليها من قبل مالك بن نبي و مجموعة أخرى من علماء الاجتماع والاقتصاد ("توينبي" ط، ابن خلدون) على أن انحلال الحضارات يسبقه ويرافقه" فساد روحي وأخلاقي"[2]. مما يعني أن الأخلاق تلعب دور أساسي في تطوير وتنمية المجتمعات وأنها إحدى مقومات الحضارة، وبقاء الحضارة يعتمد على دور الأخلاق فيها .

د)- التغير الاجتماعي وليد الفكر والدين (الأخلاق):

«"فالتغيير الاجتماعي" بالضرورة من صنع الأشخاص، والأفكار، والأشياء

---

١. [السويدي، ١٩٩٠- ص١٠٠]
٢. [خالد السعد،١٩٩٦- ص٢٤١]

جميعا، ولا بد من توفر صلات ضرورية بين هذه العناصر كي يؤدي التغيير الاجتماعي وظيفته ويتحقق الوصول بالمجتمع إلى الحضارة. هذه الصلات هي شبكة العلاقات الاجتماعية التي تنشأ نتيجة التفاعل بين العناصر الثلاثة الأولى: الأشخاص، الأشياء، والأفكار، وتربطها في كيان عام من أجل عمل مشترك وهو تحقيق الحضارة»[1].

يؤكد مالك بن نبي على الدور ألتغييري للثقافة بصفتها عاملا رئيسيا يخضع للتغيير من جراء دخول الفكرة الدينية للمجتمع وأيضا يقوم بدوره الرئيس في التغيير الاجتماعي للمجتمع، حيث يرى مالك أن الثقافة ذات علاقة وظيفية بعملية التغيير الاجتماعي عن طريق وظيفتها التربوية التي تحقق من خلال عناصرها الرئيسية وتركيب هذه العناصر بطريقة فنية خاصة، وهي تقوم بهذا العمل خلال مرحلتين:

الأولى: تقويض البناء السابق لها ... الذي تكمن في طياته جرائم التخلف والركود.

الثانية: إعادة البناء بواسطة منهج تربوي يحدد أسلوب حياة المجتمع وسلوك أفراده بما يتفق وعملية التغيير الاجتماعي الهادفة لإنشاء حضارة.

عوامل التغيير عند "مالك بن نبي" و"ماكس فيبر": جدول رقم (٨)[2]

---

١. [خالد السعد،١٩٩٦- ص١٠٧]
٢. [خالد السعد،١٩٩٦- ص٢٥٣]

	الرأي	"مالك بن نبي"	"ماكس فيبر"
١)	عامل التغيير	الدين	الدين وغيره من العوامل الأخرى مثل الاقتصاد
٢)	تأثير الدين في سلوك الأفراد	-تسامي	زهد دنيوي
٣)	مجال تأثير الفاعلية	كافة أنساق المجتمع	النسق الاقتصادي

ويخلص مالك بن نبي في دراساته لموضوع تأثير العلاقة بين التنمية الثقافية والتنمية الاقتصادية إلى نتيجة مهمة جدا مفادها: «لا يعود التخلف إلى عدم وجود الصناعة فقط، بل يحسن بمن يهتم بهذه القضية أن ينظر النظرة الشاملة حتى ترتبط الأشياء الاقتصادية بجذورها الاجتماعية والثقافية البعيدة، على الأقل في أذهان أصحاب الاختصاص كي تشمل نظرتهم في التصنيع، الذي لا بد منه - فكرة واضحة عن القيم الإنسانية الضرورية لنجاح المشروع»[١]

٢)- الدكتور "عبد الله عبد الدائم":

«إن تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق التقدم العلمي والتكنولوجي خاصة لا يتم إلا إذا قادته وحركته قيم ثقافية ملائمة لهذه التنمية»[٢].

فالتنمية الاقتصادية حسب "الدكتور عبد الله عبد الدائم" لا تقوم على الثروة المادية وحدها، كما لا تقوم على الكفاءة التقنية وحدها، وإنما هي موقف واتجاه يجعل المواطنين يجهدون في سبيل هذه التنمية، ويكفل تعبئة الطاقات النفسية والفكرية اللازمة لها ويضرب الدكتور عبد الله عبد

١. [صادق سعد، ١٩٩٠ب-ص ٢٨٢]
٢. [عبد الدائم،١٩٨٣ -ص٧٢]

الدائم المثال "بالمعجزة اليابانية" منذ عهد "الميجي" الشهير (منذ عام ١٨٦٨) ، والذي يؤكد أن الثقافة التي رسخها "الميجي" آنذاك هي التي حرضت إرادة العمل القومي المشترك لدى المواطنين من أجل تحقيق المطلب الأول. يضيف أيضا أن التنمية الثقافية ليست مجرد وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بل هي في النهاية غاية أي التنمية ومحط رحالها . ومجرد النمو الاقتصادي لا يعني الحضارة والتقدم، فهو يعرف التقدم أو التطور على أنه يهدف إلى خلق المجتمع سعادة الإنسان وتفتحه واكتمال إنسانيته، والاقتصاد النامي إن لم يوضع في خدمة الأهداف الثقافية، الاجتماعية والإنسانية فهو لا يقل استعبادا للإنسان عن الفقر والعوز. يحذر أيضا "الدكتور عبد اللّه" من عدم التكامل في العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، فيرى أن وجود تنمية اقتصادية دون التنمية الثقافية قد يؤدي إلى عواقب وخيمة اجتماعيا وثقافيا قد تكون لها انعكاساتها على الاقتصاد في المدى الطويل. ويرى أن الاستقلال السياسي لأية أمة لا يتحقق إلا إذا سارت التنمية الاقتصادية جنبا إلى جنب مع التنمية الاجتماعية والثقافة القومية الشاملة، وجعلت من هذه الأخيرة غايتها ومحرك جهودها . وكحصيلة لما أورده "الدكتور عبد اللّه عبد الدائم" فإنه لا يوجد مفر من بناء مجتمع يقوم في بنيانه على التكامل بين الثقافة والاقتصاد، وفيما تقدم من كتابه "ثقافة عربية ذاتية" يحاول تبيان كيف تخدم الثقافة الاقتصاد بترويضها للفكر الاجتماعي وتهيئة المناخ للنشاط الاقتصادي فهو يقول: «يمكننا أن ندرك المعنى العميق لتفجير القدرة الإبداعية، عن طريق تعزيز الثقافة بأوجهها

المختلفة، وأن تبين دورها في التنمية القومية والبناء القومي. إن "الذوق السليم" والعقل السليم أعدل الأشياء قسمة بين الناس»[1].

فالثقافة تفتح المجال لعقل الإنسان، فتسمح له بالإبداع وهذا الأخير يخلق موارد اقتصادية جديدة يمكن للاقتصاد الارتكاز عليها، بالإضافة إلى أن الثقافة هي الفكر السليم للمجتمع وهي العقلية الاقتصادية التي تبنى عليها القرارات الاقتصادية في شتى الميادين وعلى كافة المستويات. لم ينتهي "الدكتور عبد الله عبد الدائم" في جدله حول دور الثقافة في التأثير على الاقتصاد والمجتمع، بل يضيف دور العلم الذي هو أحد أسس أو ثمرات الثقافة السليمة في النمو الاقتصادي فيقول: «نحن في عصر تضامن المعرفة الإنسانية وبوجه خاص تضامن العلم والثقافة، فالعلم ينمو ويربو بفضل ما تشيعه الثقافة من أخيلة ورؤى جديدة، والثقافة فيما يكتشفه العلم ميدانا رحبا لمزيدا من الانطلاق الخلاق»[2]. لا ينكر أحدا دور العلم في تطوير الاقتصاد وكما أكد "الدكتور عبد الله عبد الدائم" فإنه لا مناخ رحب لتفتح العلم وتوهجه سوى ثقافة سليمة تصقله وتوجهه نحو تحقيق الرفاه الاجتماعي. وهما عنصران أثرنا ذكرهما (العلم والإبداع) لفتح المجال أمام نقاش دار ومازال حول أثر الثقافة الاجتماعية على الاقتصاد وتطوره، وحتى بإمكانية الحكم على الاقتصاد ونجاحه أو فشله في نسقه الاجتماعي من خلال تناسبه والثقافة الاجتماعية التي هي مفتاح من مفاتيح التنمية

---

١. [عبد الدائم،١٩٨٣ –ص٦٨]
٢. [عبد الدائم،١٩٨٣ –ص٦٧]

الاقتصادية ولا ينتهي الحديث هنا .

٣)- الدكتور "قباري محمد إسماعيل" :

التنمية الاقتصادية حسب "الدكتور قباري محمد إسماعيل" تتعلق بالأمور المادية والتي تشمل "الدخل الفردي" أهم مؤشر لقياس مستواها، أما التنمية الاجتماعية فهي تجمع بين الأشياء المادية وغير المادية، لكن ما أشار إليه بوضوح هو اعتماد التنمية الاجتماعية على التنمية الاقتصادية بصفة عامة وعلى "الدخل الفردي" بصفة خاصة. فالإنسان بصفته الاجتماعية يعتمد على الدخل في تلبية الكثير من حاجياته، ويعتبر الدخل هو المحفز الرئيسي للفرد لتحقيق التنمية الاقتصادية. فالفرد يحتاج إلى "الأكل والشرب والسكن " وهي تتحقق بمستويات دخل معينة، ويحتاج الإنسان إلى: التعلم والتدرب (التثقيف) لمسايرة الحياة وهي تتحقق بمستويات دخل معينة تكون في العادة أكبر (يلجأ جل الأفراد إلى التضحية بالحاجات غير مادية "التعلم" إن لم يستطيعوا تلبية جل حاجاتهم المادية "الأكل والشرب"). وفي العادة تصنع الفروق بين الدول من حيث التنمية تخصيصاتها للإنفاق على الأشياء المادية وغير المادية (دول العالم المتقدم تخصص مبالغ مهولة لأجل كل من الثقافة والتعليم والبحث العلمي). حتى أن فكرة التنمية بين الدول تختلف فقد تهتم بعض المجتمعات بالإنفاق على تلبية حاجات مجتمعها المادية من بُنَا تحتية ومشاريع إنتاجية يغلب عليها الطابع المادي، في حين الدول التي حققت السبق أو التي تسعى إلى الريادة فإنها اهتمت بالبحث العلمي والثقافة على أساس أنها مفتاح التميز، وتجدر الإشارة هنا إلى تجربة الهند

في التنمية، والتي وجهت نصيب معين من ميزانيتها لترقية جامعاتها وإنشاء مراكز البحث ولعل معدلات النمو التي حققتها في السنوات الأخيرة هي خير دليل (١٠٪ في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥)[١].

٤)-"محمد السويدي":

«تبرز أهمية التغيير الثقافي في عملية التنمية بمعناها الاجتماعي الواسع، الذي يضم - إلى جانب المفهوم الاقتصادي- الموارد والطاقات الروحية والأخلاقية والثقافية وهي الطاقات المحركة لقوى التغيير. إذ كلما تعمقت جذور التغيير الثقافي إلى الأدوار والوظائف واتسعت أبعاده إلى أنماط وأشكال ومظاهر العلاقات الاجتماعية استطاع أن يكون أداة فعالة للتطور والتقدم»[٢]. التنمية بمفهومها العام مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتغير الاجتماعي من حيث كونها أسلوبا وعملية لتحقيقه وتوجيهه، كما يرى البعض أن كل تنمية تشهدها المجتمعات النامية تعتبر عملية تحول وتغير من أسلوب إنتاج إلى آخر، من بناء اجتماعي إلى بناء اجتماعي مغاير. هي رؤية الأستاذ محمد السويدي الواضحة والتي مفادها أن عملية التنمية هي ذلك الجزء الرئيسي من عملية التغيير الاجتماعي، ففي سعي المجتمع لتغيير ظروفه الاجتماعية من وضع غير مرغوب وإلى أخر مرغوب فهو يقوم بعملية التنمية. والبارز أيضا في رأيه هو إشارته لأسلوب الإنتاج الذي يرى فيه المتغير الرئيس والمهم في عملية التنمية، فيرى أن المجتمع إن لم يدرك فشل

---

١. [AZIZ ET AT ,2007-P28]
٢. [السويدي، ١٩٩٠ -ص٤٢]

أسلوب إنتاجه الراهن فانه لن يقوم بتغييره وبذلك فلربما يكون ذلك من أهم عوامل التخلف لدى بعض المجتمعات و التي تصر على أسلوب أو نمط إنتاجها التقليدي.

٥)- الدكتور "نبيل علي":

تحت عنوان "التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية " يناقش الدكتور "نبيل علي" دور الثقافة الاجتماعية في التنمية على مستوييها الاقتصادي والاجتماع وذلك كما يلي[١]:

مخطط (معدل): الثقافة محور منظومة التنمية الاجتماعية الشاملة: الرسم البياني رقم (٧)

٢)-تحليل المخطط:

يرى الدكتور "نبيل علي" أن الثقافة الاجتماعية هي محور التنمية الشاملة في المجتمع (التنمية الاقتصادية والاجتماعية)، أين تتركز الثقافة وسط

١. [علي،٢٠٠١ –ص.ص٤٥-٤٧]

جميع عناصر التنمية وتزود كل عنصر بما يحتاج إليه من موارد روحية ومادية ليساهم بدور فعال في دفع عجلة التنمية الشاملة. فيعلق على هذا الأمر فيقول: «بعد أن ظهر للعيان ما فعله الاقتصاد في غيبة الثقافة بمسيرة التنمية المجتمعية، كان لا بد للثقافة من أن تصبح هي محور التنمية. فاحتلت بذلك القلب المحرك الذي تدور حوله عمليات التنمية القطاعية: سياسية واقتصادية وتربوية وعلمية وتكنولوجية، وذلك علاوة على التنمية الفكرية والإبداعية. وتكتمل منظومة التنمية المجتمعية تلك بإضافة نظام المعتقدات والقيم والمحافظة على التراث، في المقابل».

ونشير أيضا إلى أن الدور المحوري الذي تلعبه الثقافة الاجتماعية يتمثل في كونها الوسيط الأكثر استغلالا بين عناصر التنمية الشاملة، فهي تربط التنمية الاقتصادية بالتنمية العلمية والتكنولوجية، وتربطهما معا مع التنمية التربوية في علاقة ثلاثية متكاملة تحكمها تنمية الفكر والإبداع في إطار المحافظة على العلم والتراث... وهكذا تبني الثقافة الاجتماعية مخططات تنموية شاملة تكون فيها الجسر الذي يتم من خلاله التكامل بين جميع العناصر التنموية.

٢. وجهة نظر مفكري الغرب:

١)-ا :تحليل "روبرت سميث ROBERT J. SMITH":

«برهن بعض علماء الاجتماع من عهد " كارل ماكس KARL MAX" إلى "دنيال بال DANIEL BELL" على أن التطور الاقتصادي هو نتاج التغير

الاجتماعي، فيما نجد أن البعض الآخر على غرار "ماكس فيبر MAX WEBER" إلى " سمويل هينقتون SAMUEL HUNTINGTON"، قد برهنوا على أن القيم الثقافية هي دائمة ومستقلة ولها أثرها على المجتمع.

وفي نفس الوقت قد وجدوا الكثير من البراهين على تغير الثقافة الجماهيرية وثبات الثقافة التقليدية. والأهم من ذلك هو إجماع كلا الأطراف على ثبوت العلاقة بين " الثقافة" و" التنمية الاقتصادية"، وذلك من خلال تتبعهم لمسار تطور هذه الأخيرة خلال الخمسين سنة السابقة، وقد تكون مترابطة أو مستقلة نسبيا»[1]. العلاقة بين الاقتصاد والثقافة هي من التقليد بما كان، والبداية تكون من الاتفاق العام الحاصل حول إمكانية الربط بين " الثقافة والتنمية" لكن ما يشد الانتباه أكثر هو أن مفاهيم الثقافة والتنمية لا تزال معتمة. حيث يؤكد "إيقلتون ٢٠٠٠ EAGLETON" بأن مفهوم " الثقافة" قد استخدم بشكل مختلف في مختلف الظروف التاريخية والهيكلية. وناقش "بورتر" هذه المسالة في النقاط التالية:

أ)- الثقافة:

مجموعة معقدة النمط من السلوك الإنساني، الأشكال المادية والاجتماعية، الملامح التي تتجسد في الفكر والكلام والعمل، والمصنوعات اليدوية. وتعتمد على قدرة الإنسان على التعلم ونقل المعرفة، وتظم خلاصة الفكر.

---

١. [THOMPSON,2001-p01]

وهذا يجعلها تشمل المعتقدات، الأخلاق والقوانين، الأعراف، الآراء، الدين، الخرافات والفن.

ب)- التنمية الاقتصادية:

زيادة في القدرة على " اختيار واتخاذ القرارات" لأكبر عدد ممكن من الناس، وخلال المدة الأطول الممكنة، من شأنها أن تؤدي إلى زيادة مستديمة في المادية والثروة الاجتماعية والتي تمنح بالتكافؤ للأفراد في الجيل الحاضر والمستقبلي. " سمويل هينقتون SAMUEL HUNTINGTON" أكد وبقوة على أهمية الثقافة باعتبارها المتغير الرئيسي لتحقيق التنمية، وكذا الصراع الناتج عن أهمية التنمية. وأكد أن العالم اليوم مقسم إلى ثمان مناطق كبرى " المناطق الثقافية" وهذا على أساس الاختلافات الثقافية التي استمرت لقرون. ويعد العاملين الرئيسيين للاختلاف بين هذه المناطق هما "الدين والتقاليد" واللذان لا يزالان بنفس قوة التأثير إلى اليوم.

وهذه المناطق هي على التوالي:

- الغرب المسيحي (بالإضافة إلى الأرثوذكس).
- العالم الإسلامي.
- الكنفوشيوسين.
- اليابانية.
- الهندوسية.
- الإفريقية.
- أمريكا اللاتينية.
- باقي العالم.

كما أن "مايكل بورتر ٢٠٠٠ MICHAËL PORTER" في دراسة عامة له

حول الموضوع، جادل على كون الثقافة منظور عالمي وليست خاصة، وهي الشرط الأساسي للتنمية، وهو يدرج مفهوم " الثقافة الاقتصادية الدولية" كأهم دافع للإنتاجية. والقيم هي التي تفضي إلى ثقافة عالمية متجانسة. ويدعمه "جيفري ساكس JEFFRE SACHS" في ذلك ويضيف أنها من الأهمية بما كان خاصة بالنسبة للدول التي تمر بمرحلة انتقالية (SACHS ١٩٩٠).

٢)-"روبرت سميث ROBERT J.SMITH" : هل للثقافة تأثير على الاقتصاد؟:

« الجواب لا يمكن أن يكون إلا نعم نموذجية، حيث إذا كان الاقتصاديين لديهم ميول لتجاهل العوامل الثقافية أو يدعونها على جنب، هذه الأخيرة مهمة لفهم عنصرين أساسيين:

⇐ دالة المنفعة.

⇐ دالة الإنتاج.

الأولى تعود إلى ما يريده أفراد المجتمع والجماعات، أما الثانية فتعود على الوسائل التي تمكنهم من الحصول على ما يريدونه عن طريق عملية الإنتاج، أين العوامل الثقافية تحدد : الأذواق، التفضيلات والقرارات في موضوع تقسيم الوقت بين العمل والراحة، والأهم إمكانية التحكم في التوازن بين الاستهلاك الحاضر والمستقبلي »[١] .

ويشرح روبرت سميث بعد ذلك عرض "روتان RUTTAN 1988" لنموذج توازن يتكون من أربع أنواع كبيرة من المتغيرات والتي تحدد السلوك والأداء الاقتصادي: الموارد (بالنسبة للاقتصاديين هي: رأس المال، العمل، الموارد الطبيعية)، التكنولوجيا، المؤسسات والثقافة، وفي هذا النموذج كل نوع من المتغيرات يتغير ويتغير معه باقي الأنواع.

---

١. [J.SMITH,١٩٩٠-p١٦]

٣)- تحليل "روبرت بارو":

في دراسة قام بها "روبرت بارو[١]" وهو ماكرو اقتصادي بجامعة " هارفارد"، وشملت نقد وجه إلى الاقتصادي "أمرتيا سين AMARTYA SEN" الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام ١٩٩٨ حول الإستراتيجية الاجتماعية، أكد على "الدين" (كعامل رئيسي) له تأثير كبير على الاقتصاد ويبدأ في دراسته بالتأكيد على ما توصل إليه "ماكس فيبر" أين يرى هذا الأخير أن للدين أثر على النتائج الاقتصادية، ويأخذ كمثال على ذلك دراسة "ماكس فيبر" فيما يخص " أخلاق العمل". ثم في دراسة دقيقة ومعمقة للعلاقة بين الدين والاقتصاد مع الإشارة إلى أن هذه الدراسة كان الهدف منها معرفة عوامل النمو، ليخلص أن للمعتقدات الدينية أثر ذو شأن على الاقتصاد وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة قد شملت أكثر من ٥٠ دولة في العالم. ويلاحظ " روبرت بارو" وزوجته " ماك كليري" في تلك الدراسة أن البلدان التي تتميز ديانات شعوبها بمعتقدات راسخة وصارمة (كالإيمان بالجنة والنار) هي التي تحقق معدلات نمو قوية، وهو ما يتوافق مع ما توصل إليه "ماكس فيبر" كما يحذر "روبرت بارو" من المبالغة في الخدمات الدينية الرسمية والتي من الممكن أن تخفض من معدلات النمو. «ونخلص إلى أن مساهمة الدين مهمة في المواضع التي تحقق معدلات النمو والتنمية، لكن خارج هذه المواضع فإنها ستكون مضيعة للوقت والموارد ومنه فإنها تضعف معدلات النمو».

---

١. [BARRO,2007-pp05-09]

٤)- "أمارتيا سين"AMARTYA SEN:

ناقش "سين[١]" تأثير العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية في عدة نقط جاءت كما يلي:

أ) نقد نظرية الخيارات الاجتماعية:

في نقد "سين" لنظرية "الخيارات الاجتماعية" يركز "سين" على مسألة التصرفات الفردية والعقلانية، ويتعلق الأمر بدور التفاعلات الاجتماعية في تنمية القيم، وكذلك الصلة بين تكوين القيم وعمليات صنع القرار (نظرية الخيارات الاجتماعية تميل إلى تجنب هذه المسالة).

ويرى "سين" أن معظم القرارات التي يتخذها الأفراد تكون ناتجة عن الحالة الاجتماعية التي يعيشها هؤلاء الأفراد، فالفرد بعد أن تتوفر لديه الخيارات فإنه يلجأ إلى خيار يخدم وضعيته الاجتماعية (ويغلب على هذا الجزء الجانب الأخلاقي). حتى أن "سين" يبتعد أكثر في تحليليه للنظرية ويرى أن الخيارات التي يضعها المجتمع تخضع لظروف اجتماعية واقتصادية خاصة به تصنعها الصلة بين القيم وعمليات صنع القرار.

إحدى الطرق التي تعامل بها "سين" مع النظرية في دراسته هي: جعل "نظرية الخيار" أكثر واقعية (ملموسة) ومحددة، عكس ما تبدو عليه (أنها عامة).

حيث أكد على أن الخيارات التي يصنعها المجتمع في الوهلة الأولى تبدو أنها عامة لكن في حقيقة الأمر هي خاصة ومحددة، ومعنى هذا الكلام أن

١. أستاذ اقتصاد بجامعة هارفرد وهو أمريكي من أصل هندي وقد حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٩٨.

أن الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للأفراد مختلفة وخاصة وبذلك فإن الخيارات الاجتماعية التي تتوفر لكل فرد تكون خاصة به وهذه الخصوصية تصنعها عدة عوامل يرى "سين" أن أهمها (الحرية والقيم في المجتمع، وهوية الفرد ...).

كذلك قادة بعض التحقيقات التي قام بها "سين"، وبطريقة غير مباشرة إلى نتيجة مفادها أن جزءا من النظرية الاجتماعية تولد من خلال دراسة مجموعة من الظواهر (مثل سبب المجاعات والجوع، أو المشاكل والنتائج المترتبة على عدم المساواة بين الجنسين، أو مطالب الحرية الفردية التي ينظر إليها على أنها "التزام اجتماعي")، هذا أن الخيارات الاجتماعية تتأثر وبطريقة مباشرة بالظواهر المذكورة آنفا وهو ما سعى إليه "سين" في دراساته.

ب)- الانغلاق الثقافي:

تحت هذا العنوان يتحدث "سين" في كتابه "الهوية والعنف" عن الثقافة بوجه عام وبأبعادها الدينية واللغوية وغيرها وكيف أن هذه الثقافة عندما يساء فهمها قد تكون عاملا سلبيا في حياة المجتمعات. فهو لا يتفق كليا مع بعض علماء الاجتماع الغربيين "كهنتيغتون " وغيره ممن يعتقدون أن فشل التنمية في بعض الدول النامية يعود إلى عوامل ثقافية تقوم بدور المعوق للتغييرات التي تسبق التنمية لأنه يعتقد أن هناك أسبابا كثيرة غير الثقافة يمكن أن تفسر هذه الإخفاقات التنموية. ففي رأيه مثلا « أن "غانا "الأفريقية التي كانت في الستينيات في نفس المستوى التنموي "لكوريا الجنوبية" لم تستطع

أن تحقق التقدم الذي حققته "كوريا الجنوبية" ليس بسبب العامل الثقافي وحده كما يعتقد "هنتيغتون" وأمثاله وإنما لأسباب أخرى كثيرة من أهمها: حجم طبقة رجال الأعمال وتأثيرهم على آلية القرار في "كوريا" مقارنة بهامشية هذا الدور في "غانا"، الدور التنموي الرائد للدولة في "كوريا" والذي كان قائما على تشجيع القطاع الخاص كآلية للتنمية مقارنة بالدور الضعيف للدولة في غانا في هذا الصدد، التقارب والتفاعل والتأثر الكوري بكل من "اليابان" و"الولايات المتحدة" وأثر ذلك على التنمية "الكورية" وغياب هذا العامل في حالة "غانا". وأخيرا كانت "كوريا" في الستينات قد حققت معدل وعي وتطور تعليمي أكبر بكثير من حالة "غانا" مما كان له أثر كبير في نهضة "كوريا"». ويستشهد "سين" كذلك بتجربة "اليابان" في تطويع ثقافتها من أجل تطوير تعليمها ومواكبة التقدم الغربي وفاض تطورها هذا على بقية دول آسيا كما يقول المؤلف في السنوات اللاحقة مما يعني أن الثقافة قد تكون عاملا مساعدا على التنمية وهنا يقصد المؤلف القول بأن الثقافة إذا كانت مرنة لاستيعاب التطورات الحديث فإنها تصبح عاملا إيجابا وليس بالضرورة عاملا سلبيا. وينتقل المؤلف بعد ذلك للحديث عن الثقافة والحرية والتنوع في الهوية معتقدا انطلاقا من خلفيته الليبرالية التي يؤكدها في طيات كتابه، إن الثقافة بما في ذلك الدين طبعا لا ينبغي أن يتصف بالقدسية وعدم التمحيص بل لابد أن تتعرض هذه الثقافة للنقد ويكون للفرد ابتداء من الطفولة الحق في قبولها أو رفضها وبالتالي فإنه يعترض على سياسات الحكومة البريطانية التي تشجع المدارس الدينية التي تساهم

في اعتقاده في تكوين مجتمع فيدرالي مكون من أقليات دينية بدل أن تنصهر هذه الأقليات في نسيج واحد هو النسيج الذي ينسجم مع الفكر الليبرالي أي المنفلت من أي مرجعية قيمية أو عقائدية أو بمعنى آخر لا تكون هناك مقدسات أو ثوابت.

ج)- العلاقة بين الحرية والقدرة:

الشيء الأساسي في الأخلاق عند "سين" يتعلق بتحويل "الحرية" إلى "قدرة" وهذا بواسطة من كيفيات عمل الأشخاص ويعرف هذا النوع من الأخلاق ب: "الأخلاق التطبيقية"[١]. ويرى "سين" أنه عندما تتحد الحرية المثالية والعدالة الاجتماعية، فإن المناخ الاجتماعي يسمح بحدوث نشاط اقتصادي متوازن. ويركز "سين" على وجوب توفر عوامل محفزة مادية وغير مادية للأفراد في المجتمع لتفريغ طاقتهم وتأدية أعمالهم على أكمل وجه، ويؤكد على أن الحافز المادي لوحده لا يكفي وهو شرحه للحرية المثالية. كما أن مكافأة الفرد على نشاطه بالوجه العادل هو المفتاح الأساسي لتحفيزه على تعظيم منفعته، كما أنه يرى أن بعض الأفراد قد يضحون بجزء من تعظيم منفعتهم مقابل المساهمة في التضامن الاجتماعي. كما يحذر من تهافت الأفراد على تحقيق منافعهم الشخصية وما يترتب عن ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية على غرار البطالة التي تخلف ظاهرة "الفقر" وهي أهم محاور دراسة "سين" وموضوع حيازته على جائزة نوبل للاقتصاد. وبالعودة إلى فحو الفكرة التي أتى بها "سين" حول تحويل "الحرية" إلى

---

١. [REGIS MAHIEN ,2008]

"قدرة" هي مفهوم يأتي من رد الفعل الناتج عن "حقوق الأفراد"، أي الأخذ بعين الاعتبار الحقوق في تقيم الوضعيات. فضمان حقوق الأفراد له آثار اجتماعية واقتصادية محمودة، ويولي "سين" اهتمام كبير بمسالة الحقوق في "التبادل الاجتماعي". ويرى أن هناك عوائق كثيرة قد يطرحها النظام الاقتصادي في مسألة توزيع الحقوق على الأفراد (مفهوم العدالة الاجتماعية)، ودائما يعود إلى تحليل آثار مثل هذه الظواهر على المجتمع. وما يجدر الإشارة إليه أيضا هو تأكيد "سين" على حقوق الأفراد في" التبادل" وذلك من خلال كتابه المشهور"Ethique et Economie,1993" و "التبادل" عند "سن" له مفهوم أخر فهو يقصد ب"التبادل" ما تخلقه علاقة التبادل من انسجام اجتماعي ومناخ خصب لنشوء علاقات اجتماعية تخدم المجتمع نفسه مبنية على أخلاق منظمة ومترابطة، وهو ما يطلق عليه اسم "الأخلاق المسؤولة". والأخلاق المسؤولة: هي الأخلاق التي تؤدي بالفرد بالموازنة بين "الخيار الشخصي" وذلك من منظور نظري "والخيار الجماعي Choix Collectifs".

و هو ما عبر عنه "ماكس فيبر" بما يلي:

«يمكن أن نفهم بكل بساطة معنى "روح الرأسمالية" إذا اعتبرناها جزء من التنمية وبصفة خاصة "الرشادة"، كما يمكن أن نعتبر تاريخيا أن "البروتستنتية" هي "خطوة فلسفية "خالصة عن الرشادة"».

المطلب الثاني

ملخص التقرير النهائي "المؤتمر الدولي الحكومي للسياسات الثقافية من أجل التنمية"

عقد المؤتمر الدولي الحكومي للسياسات الثقافية من أجل التنمية في مركز المؤتمرات بمدينة ستوكهولم في الفترة من ٣٠ مارس/آذار إلى ٢ أبريل/ نيسان ١٩٩٨، وضم زهاء ٢٤٠٠ مشترك يمثلون ١٤٩ حكومة و٢٣ منظمة دولية وقرابة ١٣٥ منظمة غير حكومية ومؤسسة ورابطة طوعية وغير ذلك من هيئات المجتمع المدني، بالإضافة إلى عدد من الفنانين والباحثين والخبراء. لعل التمثيل الرسمي لمعظم دول العالم، يؤكد اهتمام جل دول العالم بالموضع، كما أن التمثيل الغير الرسمي والذي يتمثل في عدد المنظمات الغير الحكومية يؤكد أن الاهتمام بالموضوع لم يقتصر على الجهات الرسمية، وحضور عدد من الفنانين والباحثين والخبراء يفصل في كون الموضوع مهم لجل البشرية التي تسكن هذه المعمورة. وما سنعرضه يعد ملخص متقدم عن موضوعنا " العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية"، لذا سنحاول تفادي تقديم الاستنتاجات إلى ما بعد هذا الفرع. نذكر الآن أهم النقاط التي ناقشها المؤتمر بشيء من الاختصار وبما يتلاءم ومتطلبات البحث:

الفرع الأول: النقاط الرئيسية في المؤتمر:

١. المبادئ الأساسية:

بدأ "المؤتمر الدولي الحكومي للسياسات الثقافية من أجل التنمية " بتسطير المبادئ الرئيسية لهذا المؤتمر"، وتأتي هذه المبادئ على شكل نقاط عامة متفق عليها وكأنها مسلمات يجب الانطلاق منها (وهي خلاصة لما سبق من مؤتمرات في نفس الموضوع وتم تأكيدها في ورشات عمل قبل بداية المؤتمر) وجاءت كما يلي[1]:

١) إن التنمية المستدامة والانتعاش الثقافي أمران مترابطان.

٢) إن أحد الأهداف الرئيسية للتنمية البشرية هو الانتعاش الاجتماعي والثقافي للفرد.

٣) لما كان الانتفاع بالحياة الثقافية والمشاركة فيها من الحقوق اللازمة للفرد، فإنه من واجب الحكومات أن توفر الظروف الملائمة للممارسة الكاملة لهذا الحق.

٤) تهدف السياسات الثقافية في صلبها إلى تحديد الأهداف وإنشاء البُنَا والحصول على الموارد الملائمة لإيجاد إطار إنساني منعش.

٥) إن الإبداع الثقافي هو مصدر التقدم البشري. أما التنوع الثقافي، الذي هو من كنوز الإنسانية فهو أحد العوامل اللازمة للتنمية.

٦) إن الاتجاهات الجديدة ولاسيما العولمة، من شأنها أن تفضي إلى إقامة روابط بين الثقافات أوثق مما كانت عليه في أي وقت مضى وإلى إثراء أوجه التفاعل بينها، غير أنها قد تلحق الضرر بتنوعها الإبداعي وبتعددية الثقافات، وتصبح الحاجة إلى الاحترام المتبادل اليوم أشد من

---

١. [UNESCO، ١٩٩٨ –ص.ص ٠٦-٠٩]

أي وقت مضى.

٧) إن القبول بالتنوع الثقافي يعين على تحديد وتوطيد الأواصر بين الجماعات المستمدة جذورها من قيم قد تشاركها فيها مختلف المكونات الاجتماعية والثقافية للمجتمع الوطني.

٨) إن الملكية الإبداعية في المجتمعات تعين على الإبداع الذي هو التزام فردي في المقام الأول. فهذا الالتزام لا غنى عنه لتكوين ثروتنا المقبلة، وينبغي المحافظة على ظروف هذا الإبداع وتشجيعها، ولاسيما حرية الإبداع في إطار أي مجتمع.

٩) إن الدفاع عن الثقافات المحلية والإقليمية التي تهددها الثقافات التي تنتشر على المستوى العالمي لا ينبغي أن يحول هذه الثقافات المهددة إلى آثار جافة تفتقر إلى دينامية تنميتها.

٢. تعزيز الصناعات الثقافية في البلدان النامية:

أ. في نفس الخضم بعد تأكيد مبادئ المؤتمر سطرت نقطة بالغة الأهمية وتتعلق "بالصناعات الثقافية" والتي سبق وتعرضنا لها بالدراسة لذا ما سنقدمه هنا هو التوصيات التي جاءت فيما يخص هذه النقطة وتم الاتفاق عليها في المؤتمر، وذلك كما يلي:

ب. بناء وتعزيز القدرات الإنتاجية والتوزيعية في مجال الثقافة في البلدان النامية؛

ت. تيسير وإتاحة فرص أكبر لوصول سلعها وخدماتها الثقافية إلى السوق العالمية وشبكات التوزيع الدولية.

ث.إتاحة الفرصة لنشوء أسواق محلية وإقليمية قابلة للبقاء.

ج. اتخاذ التدابير المناسبة حيثما أمكن، في البلدان المتقدمة من أجل تيسير دخول السلع والخدمات الثقافية من البلدان النامية إلى أراضيها.

ح. توفير الدعم للنشاط الإبداعي وتسهيل حراك الفنانين بين البلدان النامية قدر الإمكان.

خ. تشجيع التعاون المناسب بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية لاسيما في مجال الموسيقى والسينما[1].

٣. تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي:

من أهم الأهداف التي أكد عليها اتفاق "تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي" هو: التأكيد على أهمية الصلة بين الثقافة والتنمية بالنسبة لجميع البلدان وبالأخص للبلدان النامية، ودعم التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي لضمان الاعتراف بقيمتها الحقيقية. وركز على مبدأ تكامل الجوانب الاقتصادية والثقافية للتنمية: لما كانت الثقافة واحد من المحركات الرئيسية للتنمية، فإن الجوانب الثقافية للتنمية لا تقل أهمية عن جوانبها الاقتصادية، وللأفراد والشعوب حق أساسي للمشاركة فيها والتمتع بها. بالإضافة إلى مبدأ الاستدامة: يشكل التنوع الثقافي ثروة نفسية للأفراد والمجتمعات، وتعد عملية حماية التنوع الثقافي وتعزيزه وصونه شرطا جوهريا لتحقيق التنمية المستدامة لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

---

١. [UNESCO، ١٩٩٨ –ص.ص ١٢-١٣]

٤ . دور السياسات الثقافية:

تلعب السياسات الثقافية عدد من الأدوار حسب ما جاء في المؤتمر كالتالي[١]:

- ثقافات التنمية: تهيئة الظروف داخل الشركات والمجتمع تيسر النمو المستدام، واحترام تشجيع الثقافات المحلية في عصر العولمة، والإبداع الإنساني والتجديد في قطاع الأعمال التجارية والمجتمع.
- الاستثمار في التنمية البشرية والثقافة: توفير التمويل على النطاق الصغير، وإتباع نهوج مبدعة أخرى للإقراض بهدف خدمة التنمية البشرية وثقافة عصرنا الراهن.
- نحو ثقافة جديدة للشركات: دور قادة مؤسسات الأعمال في المجتمع، والأخلاق والمسؤولية، وابتكار رأسمالية جديدة للقرن الحادي والعشرين.

وأهم القطاعات التي تمثل العلاقة بين الاقتصاد والثقافة:

⇐ وسائل الإعلام.

⇐ المعلومات.

⇐ الحواسيب.

⇐ الاتصالات.

⇐ التعليم.

⇐ البحث العلمي.

⇐ الترفيه.

⇐ الخدمات.

---

١. [UNESCO، ١٩٩٨ –ص ٧٢]

⇐ عالم المال.

٥ . دور التصميم الصناعي:

تصميم الأشياء والبيئات المختلفة، ولا يعد التصميم وظيفة فحسب بل هو أيضا متعة ومعنى ومكانة وأسلوب حياة. فحذاء NIKE أو سروال Levis أو سيارة BMW أشياء تمثل ثقافة استهلاك واتصال تنطوي على آثار اقتصادية وإيديولوجية هائلة، ويعبر الشباب بصورة متزايدة عن ذاتيتهم من خلال أشياء يشترونها في الأسواق. فسراويل Levis هي أكثر من مجرد سراويل، إنك تحتاج إلى سيارة ولكنك تريد شراء سيارة واحدة من طراز BMW، وتحتاج إلى زوج من الأحذية ولكنك تريد زوجا من طراز NIKE، لأن كل ذلك يبني الذاتية وينم عن من تكون وعن الذين تريد أن تنتمي إليهم. ومعظم الناس يجدون مكانهم في العالم ليس عن طريق أن يصبحوا فنانين أو كتابا أو موسيقيين بل عن طريق اختيار وشراء رموز جاهزة متاحة لنا في الأسواق. إننا ننشط ملكتنا الإبداعية عن طريق العيش من خلال الأشياء. «نحن نشتري كي نصير، ونحن نصير ما نشتريه»[١]. يعد تصميم أسلوب الحياة قطاع اقتصادي وثقافي ضخم، حيث الجهد الإبداعي الذي يكرس لتصميم السلع الاستهلاكية وإنتاجها والدعاية لها وبيعها، قوة كبرى للاقتصاد العالمي، وفي نفس الوقت ثقافة مبدعة. والذي يجعله بهذه الضخامة هو أنه ينتج المعنى وأسلوب الحياة والمكانة، لا بل إنه ينتج ضروريات وظيفية، فالصناعة تغير الأسلوب وتخلق طرازا جديدا وتخترع

١. [UNESCO، ١٩٩٨ –ص ٥٨]

تعديلات جديدة من أجل خلق الرغبة في شراء شيء جديد أكثر اختلافا .

يلعب التعليم دورا مهما في عملية التصميم، ويمثل أحد الأدوار المهمة في تزويد الأفراد بوعي يبصرهم بالاختيار الذي يقومون به، وبمعرفة تبين لهم في نفس الوقت دلالة هذا الاختيار، لتمكينهم من رؤية الفرق بين المعنى والوظيفة، (بين المسكن والمنزل، السيارة والكاديلاك...) ذلك أن الخيارات التي تطرحها عليهم السوق أصبحت هي النمط الرئيسي لتعبيرهم عن أنفسهم وفهمهم لها . هذا الوعي من المنظور الطويل الأجل الذي يندرج في خطة عمل السياسات الثقافية من أجل التنمية، مهم بالنسبة للاقتصاد العالمي، ولاستخدام الموارد، والتنمية المستديمة، كما أنه مهم لثقافة التصميم والمصممين لكي يصبحوا أكثر وعيا بدورهم، الذي لا ينتهي عند تعديل طراز سلعة ترفيهية، بل يشمل حل المشكلات وتقديم إسهامات مفيدة في عالم مزدحم مازال يحتاج إلى منتجات محسنة يتعامل بها مع ما تطرحه الحياة اليومية من تحديات علمية وما تسيره من متع.

يؤكد الأستاذ "ديفيد تروسي" (جامعة ماكواري بأستراليا) أن الصلة بين الثقافة والاقتصاد تبين الدور الحقيق للثقافة في المجتمع[1] . طرح "مارك لويكس" من وحدة الدراسات الاستشرافية (في اللجنة الأوربية) إجابة عن سؤال مهم في المؤتمر "لماذا تشغل الثقافة مكانة مركزية في مجتمع المعرفة العالمي" فقال: «... إن الثقافة تنتقل من مكانها الجانبي لتشغل مكانا مركزيا، وتصبح المورد "الاقتصادي" المركزي، لأن الجذور الثقافية والذاتية

١. [UNESCO، ١٩٩٨ –ص ٥٩]

والذاتية الثقافية ضروريتان لتشجيع الإبداع الذي صار يشكل على نحو متزايد قوة دافعة للأداء الاقتصادي»[1].

ومضت "هازيل هندرسون"، إلى أبعد من ذلك في بحثها المعنون "الثروة الحقيقية" فقالت: «إن هذا المؤتمر مؤشر جيد على الشوط الذي قطعناه خلال العقد الماضي لتعميق فهمنا للثروة الحقيقية للأمم، فمنذ كتاب آدم سميث الذي نشر عن هذا الموضوع عام ١٧٧٦، شهدنا صياغات متتالية ركزت على الأدوار النسبية للأيدي العاملة وملكية الأرض ورأس المال، وعلى إسهام التكنولوجيا والابتكار والتعليم والتنظيم الإداري، وكذلك على المناخ والجغرافيا والجيولوجيا، أما اليوم فقد اتسعت آراؤنا لتدرج أيضا رأس المال الفكري، ورأس المال الاجتماعي، والأصول البيئية، بالإضافة إلى العناصر الحيوية التي تتمثل في الثقة، والأخلاق المهنية، ومدونات السلوك، والثقافات باعتبار -وصفها- أنها أعمق المصادر في ثروة الأمم».

الفرع الثاني: أهم محاور التركيز في الملتقى الدولي "السياسات الثقافية":

«إن التنمية دون ثقافة، هي نمو بلا روح» وهي النتيجة البليغة التي توصلت إليها اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية، وقد حضت بالتأييد التام، بعد أن اعترف كل واحد من المتحدثين ب "سلطان الثقافة" كعنصر أساسي من عناصر التنمية البشرية، وما يترتب على ذلك من واجبات حماية وتعزيز هذا السلطان ونقله إلى الآخرين، فقد اعتبرت الثقافة أمرا صمميا في

١. [UNESCO، ١٩٩٨ -ص ٧٢]

في قضايا الذاتية والرفاه وأساليب الحكم والمواطنة والإبداع.

وتفصيل هذه النتيجة العامة جاء من خلال النقاط الثلاث التالية:

١ . أهم مقومات الثقافة:

حدد المؤتمر مقومات الثقافة كما يلي[١]:

* الذاتية الثقافية نفسها هي ظاهرة متطورة وغير جامدة، ويجب أن تكون مرنة للتغير.
* اللغات بوصفها تراثا عالميا وقنوات حية للتعبير عن الذاتية والذاكرة الثقافية.
* السياسة التربوية مرتبطة بالسياسة الثقافية، فبإمكان التعليم والتدريب أن يسهما بل ويجب أن يسهما في غرس قيم ومواقف في النفوس، وذلك كأساس لتأمين الرابط اللازم بين التنمية وكل أنواع الأنشطة الثقافية.
* تحرير الإبداع الفكري، فينبغي للحكومات أن تهيأ الظروف الكفيلة بأن تجعل الفنانين والعاملين في الأنشطة الثقافية والموطنين يفكرون ويعملون بصورة مبدعة.
* اعتبار حقوق المؤلف أمرا جوهريا للتعبير الإبداعي شأنها في ذلك شأن نمو الصناعات الثقافية المحلية.
* صون المعالم الثقافية الخاصة من سطوة الشبكات الأجنبية القوية خاصة في مجال المواد السمعية البصرية، وذلك من أجل حماية الإبداع الثقافي من أن تكتسحه قوى التسويق الدولية، ومن أجل تأمين الوظائف والنمو.

---

١. [UNESCO، ١٩٩٨ –ص٢٠]

٢ . الحقوق الثقافية:

قد تمثل أو لا تمثل الحقوق الثقافية، مشكلة تبعا للمكانة التي يشغلها كل طرف ضمن نطاق مجتمع معين أو أمة محددة، فالحقوق الثقافية لا تشغل بال الأغلبية التي تهيمن على مواقع القوة. وتشمل الحقوق الثقافية السبل التي يعبر الناس من خلالها عن إحساسهم بذاتيتهم سواء بوصفهم أفراد في المجتمع بعينه أو بوصفهم أمة كاملة[١] .

٣ . العولمة و"الثقافة العالمية" : (تأثير الاقتصاد على الثقافة):

تزايد الترابط الاقتصادي وتأثير وسائل الإعلام العالمية، واتساع نطاق أنماط الهجرة، كلها مؤشرات على بداية ظهور ثقافة عالمية جديدة، كما أن العولمة يمكن أن تهدد الثقافات الوطنية والتقليدية، وأن الثقافات "الوطنية" ذاتها قد تغمر بكل ما لها من ثقل ثقافات الأقليات (أو الثقافات الفرعية).

رغم تزايد الوعي بدور الثقافة الحاسم في التنمية، فإن الثقافة مازالت تخص بمرتبة متدنية من الأولوية في القرارات المتعلقة بالميزانية ويقول السيد "مايكل هيغنز" وهو وزير سابق لايرلندا: «إن العولمة توفر فرص لم يسبق لها مثيل للتعاون التفاعلي والمتوازن ولإثراء التبادلات الثقافية، غير أن العولمة تحمل في ركبها ميلا خفيفا إلى الغزو الثقافي والاغتراب والتهافت على الاستهلاك، وهذه ظواهر لا تتسم بذلك القدر من الخفاء، وفي عمارة هذه العملية، تولى الأولوية للاعتبارات الاقتصادية والوظيفية، بينما تعامل الثقافة على أنها شيء نافلة أو فائض، ويتجلى هذا أيضا في عمليات

---

١. [UNESCO، ١٩٩٨ –ص ٢٥]

التكامل الإقليمي، ومن ذلك مثلا أن الثقافة لم تؤخذ قط في الحسبان في ولاية الاتحاد الأوربي قبل معاهدة ماستريخت»[1]. وفي كثير من أنحاء العالم يفسر التحديث بوجه عام على أنه تغريب. ويؤدي التضافر التكنولوجي إلى تركيز ملكية وسائل الإنتاج والتوزيع الثقافيين. وتتسم المصطلحات والصياغات المستخدمة في وصف العملية بانحياز لأنها تعبر عن المفاهيم الإيديولوجية والسياسة الغربية المستخدمة لتبرير السيطرة الاستعمارية. لذا نجد الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك أكبر إنتاج ثقافي وإعلامي في العالم، سعت إلى توظيف ذلك من أجل نشر نموذجها في الحياة على حساب ثقافات شعوب أخرى. هذا ما أثار رفض العديد من الدول في الشمال والجنوب إلى إخضاع الثقافة لقانون السوق كأي سلعة أخرى، ففرنسا دعت إلى استثناء الثقافة من مفاوضات الجات ومنظمة التجارة العالمية...، أما اليابان فقد رفضت هيمنة الثقافة الأمريكية ودعت إلى جعل العولمة مجالا لتعزيز التعاون والتحاور بين الثقافات المختلفة. وفي ظل العولمة بدأت الثقافة بوصفها إنتاجا اجتماعيا تتحول إلى سلعة ينطبق عليها ما ينطبق على السلع المادية. وبما أن هناك ثقافات مدعمة بكل الوسائل التكنولوجية وأخرى شبه مجردة من تلك الوسائل أو لا تحسن استخدامها، فإن التبادل العالمي هو تبادل غير متكافئ (على غرار السلع المادية، أكثر مما هو تثاقف بين الشعوب والثقافات).

---

١. [UNESCO، ١٩٩٨ –ص ٣٢]

٤ . تعبئة الموارد للأنشطة الثقافية:

تعتمد الأنشطة الثقافية على ثلاثة مصادر رئيسية لتعبئة مواردها البشرية والمالية وهي كالتالي[١]:

- السوق الثقافية.
- الإعانات العامة.
- الإعانة المقدمة من القطاع الخاص.

لكن ما يميزها في العصر الحالي كونها آخذة في تقليص أنشطتها التمويلية، ويميل قطاع السوق إلى توجيه الأموال صوب مجال الترفيه وحده بدلا من توجيهها نحو المجالات الابتكارية ومن ثم المحفوفة بالمخاطر. وقلما يكون القطاع الخاص مستعدا لتوفير الرعاية عندما تتسم الأوضاع الاقتصادية بانعدام الأمن. كما نجد ببساطة في حالات كثيرة الافتقار للسياسة الإدارية لتخصيص إعانات حكومية. وأشار السيد "ريغو" من جهة إلى أنه ما من بلد أو مجموعة بلدان بمقدورها أن تفرض مفهومها الخاص للثقافة، إلا أنه ما استدعى الانتباه هو نجاح المجموعة الأوربية في جعل مبدأ "الاستثناء الثقافي" يحضا بالقبول: وهو مبدأ يميز تمييزا واضحا بين الثقافة وسائر السلع التجارية.

وكخلاصة عامة لهذا المؤتمر آثرنا الإشارة إلى هدف ومبدأ اعتمدا كمحورين أساسين في النقاش الذي دار في المؤتمر وهما:

- التأكيد على أهمية الصلة بين الثقافة والتنمية بالنسبة لجميع الميادين،

١. [UNESCO، ١٩٩٨ –ص.ص٣٦-٣٨]

وبالأخص للبلدان النامية، ودعم التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي لضمان الاعتراف بقيمتها الحقيقية (هذا كهدف).

- مبدأ تكامل الجوانب الاقتصادية والثقافية للتنمية؛ لما كانت الثقافة واحدا من المحركات الرئيسية للتنمية، فإن الجوانب الثقافية للتنمية لا تقل أهمية عن جوانبها الاقتصادية، وللأفراد والشعوب حق أساسي في المشاركة فيها .

المطلب الثالث

التجربة اليابانية في التنمية

مع انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق كثرت الدراسات والأبحاث والكتب لكبار المفكرين والكتاب والباحثين الأمريكان والغربيين حول التجربة اليابانية الحديثة (المعجزة اليابانية). مبدين في كثير من الأوقات تخوفهم من نجاح اليابان والفوز أخيراً بزعامة القطبية العالمية، وبعد انتهاء نظام القطبية الثنائية في بداية التسعينات من هذا القرن وانتهاء الحرب الباردة بدأت انجازات اليابان التي حققت في فترة هذه الحرب (قفزات كبيرة في عالم ثورة التكنولوجيا والصناعة خصوصاً، والاقتصاد عموماً) تظهر للعيان؛ وما شد الانتباه أكثر منافسة بضائعها للبضائع الأمريكية. هنا بدأت الأنظار تتجه إلى هذا القطب الجديد والبحث في أسرار "المعجزة اليابانية" ليس للاستفادة والتعلم منها وفقط، وإنما لوقف أو الحد من الاندفاعية اليابانية المعاصرة، وعلى عكس ذلك نحن ندرج أهم معالم هذه المعجزة لأهداف أخرى نأتي إلى ذكرها في ختام

البحث ونومئ فقط إلى أحدها وهو التقارب الفكري بين المجتمع العربي والمجتمع الياباني (بتحفظ: فقط من ناحية التمسك بالثقافة الأصلية ومحاولة صد الغزو الثقافي في وقت من الأوقات)، هذا بالإضافة إلى تركيز وإبراز جل المفكرين الذين درسوا التجربة اليابانية على العامل الثقافي كأحد عوامل التنمية وهو ما يخدم البحث بطريقة مباشرة.

ونقسم دراستنا لهذا المطلب إلى قسمين، ففي القسم الأول نعرض نقطة التحول في تاريخ اليابان والتي نقلتها من بلد صنف ضمن بلدان العالم الثالث إلى ثاني قوة اقتصادية وهي ومضة تاريخية عن عصر عرف بالعصر الذهبي بالنسبة لليابان (عصر" الميجي")، ثم بعد ذلك نعرض بعض التحليل المختصر وكذا سمات التطور في هذه التجربة بصفة عامة وفي مراحل متقدمة.

الفرع الأول: مسار الإصلاح في التجربة اليابانية:

١ . مبادئ الإصلاح الخمسة ل "مياجي":

تميزت مرحلة" الميجي ايشين"(١٨٦٨-١٩١٢) بأحداث تاريخية مهمة أبرزها: إعلان مبادئ الإصلاح الخمسة في ١٤ مارس١٨٦٨ وهو ما عرف بوثيقة "أوات"، والتي نصت على ما يلي[١]:

١- كل القرارات أو التدابير يجب أن تتخذ بعد نقاش جماعي للدفاع عن المصلحة العامة.

٢- من حيث المبدأ، لا فرق بين أعلى وأدنى في اليابان، بل الجميع واحد مع الحفاظ بدقة على التراتبية الاجتماعية.

---

١. [ضاهر،١٩٩٩ -ص٢٢٢]

٣- من الضروري أن تتوحد السلطتان العسكرية والمدنية في يد واحدة بهدف حماية حقوق كل الطبقات والمصلحة القومية العليا معا.

٤- يجب التخلي عن التقاليد الشكلية القدرة والعمل على أن تظهر مساواة طبيعية بين الجميع دون تمييز.

٥- البحث لاكتساب الثقافة والتعليم العصري في أي مكان في العالم واستخدامهما في بناء ركائز الإمبراطورية اليابانية.

٢. أهم المراسم التي تمخضت عن مبادئ الإصلاح الخمسة:

١- الفترة [١٨٦٨-١٨٨٢]:

صدر وعد بتأسيس الدستور الياباني في١٧ يونيو ١٨٦٨ وإرادة إمبراطورية بإلغاء الانقسام العائلي القديم في ٢٩ أغسطس ١٨٧١، وإقرار نظام جديد للتعليم في ٥ سبتمبر ١٨٧٢ والبدء بالإصلاح الزراعي بموجب قرار بإصلاح النظام الضريبي في ٢٨ يوليو ١٨٧٣ والإرادة الإمبراطورية بتأسيس مجلس للشيوخ والمجلس

الأعلى في ١٤ أبريل ١٨٧٥ وإصدار قانون الصحافة في ٢٨ يونيو ١٨٧٥ وإصلاح ضريبة الأراضي في ٤ يناير١٨٧٧ وقرار بتنظيم الاجتماعات العامة والجمعيات في ٥ أبريل ١٨٨٠ والإرادة الإمبراطورية بالعمل على تأسيس البرلمان الياباني في ١٢ أكتوبر ١٨٨١ والترخيص للحزب الليبرالي في ١٠ مارس ١٨٨٢[١].

---

١. [ضاهر،١٩٩٩ -ص٢٢٣]

٢- الفترة [١٨٨٤-١٨٩٤]:

نشر نظام مجلس الحكماء في ٧ يوليو ١٨٨٤ وإنشاء مجلس الوزراء في ٢٨ أبريل ١٨٨٨ وإعلان دستور الإمبراطورية اليابانية، وقانون المجلس الإمبراطوري، وقانون الانتخاب للمجلس النيابي في ١١ فبراير ١٨٨٩ وقانون تنظيم مالية الدولة في ١٢ فبراير ١٨٨٩ ووثيقة التعليم في ٣٠ أكتوبر ١٨٩٠ والاتفاقية الجديدة للتجارة والملاحة بين اليابان وبريطانيا في١٩ يوليو ١٨٩٤ وغيرها.

٣. أهم معالم الإصلاح في التجربة اليابانية:

تظهر معالم الإصلاح في التجربة اليابانية في عدة اتجاهات حاولنا حصرها في النقاط التالية:

١- الاتجاه الأول:

إن القوى الإصلاحية الجديدة فتحت باب التحديث على مصراعيه، وذلك بدعم مباشر وتشجيع من الحكومة اليابانية بهدف توليد جيل كامل من الإصلاحيين اليابانيين المزودين بأفكار إصلاحية وعلوم عصرية، والمؤمنين بضرورة نشر تلك المقولات الإصلاحية وتعميمها بشكل مدروس ومبرمج على جميع الطبقات الاجتماعية في اليابان. فالغاية من الإصلاح ليست نقل العلوم والتكنولوجيا العصرية ووضعها في مجتمع تقليدي يرفضها ويخاف من نتائجها بل تدريب الناس على تقبل تلك العلوم ووضعها في خدمة قوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج، وتطوير حياتهم ا لمادية مع الاحتفاظ باعتقاداتهم الدينية وتقاليدهم الاجتماعية.

فتبنت جميع شرائح "الساموراي"، بالإضافة إلى التجار والصناعيين والحرفين والفلاحين الأفكار الإصلاحية على نطاق واسع، بعد أن أدركت مدى الإفادة الاقتصادية الكبيرة التي تقدمها التكنولوجيا الحديثة عند توظيفها في جميع مجالات الإنتاج. وانطلقت حركة التحديث الاقتصادي بوتيرة سريعة نظرا لكثافة السكن المدني، ووجود شبكة مهمة من النقل البري والنهري والبحري، وصناعات حرفية متطورة، وتكنولوجيا زراعية متقدمة، وتراكم مالي لم يشهد استنزافا إلى الخارج بسبب العزلة الداخلية، وجهاز إداري شديد التنظيم وقادر على توظيف تلك الإيجابيات إلى الحد الأقصى، وغيرها. «وما زاد في تسهيل حركة التحديث أن القوى السلطوية كانت شديدة الحماس لها، وتريد تحصين المجتمع الياباني بسرعة خوفا من مخاطر غزو خارجي محتمل في أي لحظة»[1].

مما يؤكد أن موجبات الإصلاح لا تفسر إلا بسعي القادة اليابانيين إلى اعتماد التكنولوجيا الغربية لبناء دولة مركزية يابانية قوية على أساس التقاليد الموروثة في النظام السياسي الياباني من جهة، والتراكم الاقتصادي المهم الذي خلفته مرحلة العزلة الطويلة من جهة أخرى.

بالمقابل، ومنذ مرحلة " توكوغاوا" كان عدد لا بأس به من " الساموراي" قد اكتسبوا بعض العلوم العصرية والغربية وعملوا على نشرها في اليابان.

وظهرت مقولات كثيرة تدعو علنا إلى ضرورة استيراد التكنولوجيا الغربية ونقل العلوم العصرية بهدف حماية اليابان من مخاطر التدخل الخارجي.

---

١. [ضاهر،١٩٩٩ –ص٢٢٩]

وتمت صياغة إستراتيجية جديدة مستمدة من تجارب" الساموراي" العسكرية وتقول: «اعرف عدوك، واعرف نفسك، فستربح ألف معركة»[1] إذ كان معظم قادة" الساموراي" على قناعة تامة من أن المجابهة مع الغرب قادمة لا محالة، وعليهم الاستعداد لها بأسلحة حديثة وتكنولوجية متطورة ليست متوفرة إلا لدى الغرب. لذا أوفدت حكومة "مايجي" على الفور عددا كبيرا من الشابات والشبان في بعثات علمية إلى الدول الأجنبية، وذلك منذ العام الأول لعصر "مايجي". فأرسلت ١٧٠ موفدا إلى الخارج خلال الفترة ا لممتدة من يناير ١٨٦٩ حتى نوفمبر ١٨٧٩ . وفي سبتمبر ١٨٧١ كان عدد الموفدين اليابانيين إلى الخارج يقارب ٢٨٠ موفدا. لم تكن عملية التحديث في اليابان ممكنة من دون استيراد التكنولوجيا الغربية، والاستعانة بالخبراء، والمستشارين، والموظفين الأجانب من جهة، وإرسال البعثات العلمية إلى الدول الغربية من جهة أخرى. وساعدهم في ذلك التراكم الإيجابي الذي تركته مرحلة "توكوغاوا" والذي شكل انطلاقة مهمة لحركة التحديث في اليابان، على مختلف الأصعدة. فرفع قادة الإصلاح في عهد" مايجي" شعار «يابان غنية وجيش عصري»[2] ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف تم تحديث الإدارة والاستفادة من البيروقراطية اليابانية ذات الخبرة الواسعة، وانطلقت حركة تحديث القطاعات الاقتصادية المنتجة، والقطاع المالي، والقطاع التربوي، وغيرها. واستقدمت الإدارة اليابانية عددا كبيرا من الخبراء

١. [ضاهر،١٩٩٩ –ص٢٢٤]
٢. [ضاهر،١٩٩٩ –ص٢٨٩]

الأجانب للعمل في القطاعات المحدثة لفترات زمنية محددة.

ثم دفعت الأغلبية الساحقة من شرائح طبقة " الساموراي"، وهي طبقة عسكرية[1] في الأساس وتعيش بشكل طفيلي على حساب القوى المنتجة، إلى التخلي عن دورها الطفيلي (منذ مرحلة" توكوغاوا")، وتوزيعها على القوى المنتجة في الأرياف والمدن، وكانت تمتلك علوما ومعارف عصرية أفضل من جميع الطبقات الأخرى ولعبت دورا أساسيا في نشر الثقافة اليابانية وفي تعليم أبناء الفقراء من اليابانيين. وهي سمة تكاد تكون فريدة من نوعها في تاريخ القوى المسيطرة في جميع البلدان إبان تلك ا لمرحلة.

٢- الاتجاه الثاني:

كانت الظروف الداخلية مهيأة أيضا للقيام بإصلاحات جذرية في اليابان، بدءا ببناء جيش عصري قوي وصناعة ثقيلة حديثة، بهدف حماية اليابان وتطوير قوى الإنتاج فيها . ولم يوظف الجيش الياباني القوي للدفاع عن اليابان من غزو أجنبي محتمل فحسب، بل لعب دورا أساسيا في منع انتصار القوى العسكرية القديمة التي قاومت الإصلاحات بشراسة دفاعا عن مصالحها الطبقية. وتشكلت قاعدة الجيش العريضة من صغار "الساموراي" و"الرونين" الذين كانوا يعادون بقوة نظام " الشوغون" وحكومة " الباكوفو" في المرحلة السابقة من جهة، ولديهم أيضا حقد كبير على القوى الأجنبية والقوى اليابانية المتعاونة معها من جهة أخرى وتميزت حركة

---

١. [ضاهر،١٩٩٩ -ص٢٣٠]

الإصلاح بطابعها الوطني أو القومي وانفتاحها الكامل على مقولات التحديث في كل من أوروبا وأمريكا والصين فتبنت الكثير من تلك المقولات دون خوف أو مركبات نقص ووظفتها في بناء دولة يابانية مركزية قوية. وفي الوقت عينه حاربت بروز قوى أو تيارات سياسية أو ثقافية يابانية تظهر انبهارها بالغرب وتعمل على تغريب اليابان.

حورت مقولات التحديث على ضرورة إلغاء الكثير من تقاليد " الساموراي" الغير مرغوب فيها، وتحويل الضرائب الكبيرة التي كانوا يجبونها من الفلاحين والحرفيين لصالح مالية الدولة المركزية. فخاطب الإمبراطور" مايجي" طبقة "الساموراي" عبر وثيقة الإصلاح الشهيرة للعام ١٨٦٨ والتي طالبت بوضع حد نهائي لهذا الشكل المشين من تقاليد اللباس وتصفيف الشعر وغيرها. وحرضت على القيام بخطوات عملية لإظهار الشعب بمظهر متجانس، والسعي إلى طلب المعرفة من أي مكان توجد فيه في العالم كله. واتجهت دعوات الإصلاح والتحديث لبناء نظام اقتصادي على قاعدة نمط إنتاج رأسمالي صناعي متطور كما في الغرب، وجيش عصري مدرب أفضل التدريب ومزود بأحدث الأسلحة، ونظام سياسي مخضرم يهدف لبناء دولة يابانية حديثة على أساس دستور عصري يحتفظ فيه الإمبراطور بصلاحيات مطلقة في كثير من القضايا، لكنه يعطي الأولوية للقومية اليابانية، ومصلحة اليابان العليا. فاقتصرت الإصلاحات السياسية في عهد "مايجي" على إدخال بعض التعديلات ذات الطابع الديمقراطي[١]، والتي

١. [ضاهر،١٩٩٩ –ص٢٥٤]

قدمت كتنازل من جانب الإمبراطور للحركة الشعبية المطالبة بالعمل الدستوري على غرار البلدان الغربية المتطورة.

٣- الاتجاه الثالث:

في مرحلة متقدمة من الإصلاح أدركت الحكومة أن عملية التحديث بالتكنولوجيا الغربية يمكن أن تتحول إلى تبعية للغرب ما لم يتملك اليابانيون أسرار تلك التكنولوجيا ويطوروها محليا. فبالإضافة إلى استقدام الخبراء الأجانب لتدريب اليابانيين على إدارة وتشغيل المصانع الجديدة ا لمستوردة من الغرب، أرسلت الحكومة بعثات متلاحقة من الطلاب اليابانيين إلى الغرب لاكتساب تلك التكنولوجيا وتوظيفها في الاقتصاد الياباني. و أرسلت بعثات إلى بريطانيا للاطلاع على صناعة السفن والتجارة البحرية، وبعثات إلى ألمانيا للاطلاع على تحديث الأسلحة والعقاقير والجراحة الطبية، وبعثات إلى فرنسا للاطلاع على نظم وقوانين الإدارة المحلية، وبعثات إلى الولايات المتحدة الأمريكية للاطلاع على إدارة الأعمال وتسويق الإنتاج، وغيرها من البعثات إلى مختلف الدول المتطورة في تلك الفترة.

يضاف إلى ذلك أن غالبية قادة الإصلاح، وعلى رأسهم الإمبراطور " مايجي"، قاموا برحلات استطلاعية إلى الدول الأوروبية للاطلاع عن كثب على أنظمتها، وإداراتها، وطرق الإنتاج والتسويق فيها. وفي الوقت نفسه كانت التجربة اليابانية تجتذب أعدادا متزايدة من الأدمغة والكفاءات العلمية من العالم كله، الذين جاءوا إلى اليابان ووضعوا علمهم في خدمة الشعب الياباني، فلاقوا كل الترحيب من اليابانيين فبدلوا صورة "الغربي

البشع " وزال نهائيا شعار «اطردوا البرابرة»[1] الذي كان سائدا لقرون عدة في اليابان. فنتج تعاون وثيق بين القطاعين العام والخاص، وبين أجهزة الرقابة الإدارية التابعة للدولة وإدارة المؤسسات الاقتصادية والشركات الخاصة، وبين المؤسسات الثقافية المحلية ومؤسسات ثقافية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على قاعدة احترام التقاليد والشخصية اليابانية. وكان على المؤسسات الإنتاجية أن تتنافس فيما بينها لتقدم أفضل السلع الاستهلاكية والمعدة للتصدير الخارجي من جهة، وأن تتعاون إلى الحد الأقصى فيما بينها تحت إشراف مباشر من الدولة لجعل اليابان في مصاف الدول الاقتصادية المتطورة على المستوى العالمي. كذلك كان على الجامعات اليابانية، الرسمية والخاصة، أن تتعاون فيما بينها لتقدم أفضل الظروف الملائمة لتوليد أجيال متعاقبة من الشباب الياباني المزود بأحدث العلوم العصرية.

٤- الاتجاه الرابع:

كانت إصلاحات" مايجي"، منذ بداياتها في العام ١٨٦٨ على حساب القوى الفلاحية والسكن الريفي. فاتخذت قرارات قاسية كان الهدف الأساسي منها تحرير أعداد كبيرة من العمال الزراعيين لإلحاقهم بالمدن الكبرى والعمل في الجيش، والصناعة، والإدارة، والشركات الخاصة. وقد أطلق على تلك التدابير "ثورة من فوق" . لذا لم ينل منها الفلاحون والعمال والمهمشون

١. [ضاهر،١٩٩٩ -ص٢٣٥]

سوى الفتات بل دفعوا غاليا ثمن نجاحها وتحويل اليابان إلى دولة إمبريالية ذات نزعة عسكرية توسعية. كما أن التبادلات الاقتصادية الجذرية التي شهدتها اليابان في مرحلة "مايجي"، ساهمت في تغيير بنية المجتمع الياباني بشكل واضح. ففي أواسط عقد الثمانينيات من القرن التاسع عشر صدرت عدة قرارات للإصلاح الاجتماعي أبرزها : قرارات لتطوير العادات والتقاليد الموروثة في السكن، واللباس، والطعام، والصحة العامة، واختيار الزوجة، وتطوير ا لمسرح القومي "كبوكي KABUKI" وتعرضت تلك القرارات إلى انتقادات حادة من جانب المحافظين الذين رأوا في تطبيقها ما يقود إلى نقص في المناعة الشعبية في مواجهة التقاليد الغربية، التي تهدد المجتمع الياباني في تماسكه، وتضرب بناه الداخلية. وتساءل "تاغوتشي" عما إذا كان بمقدور بلد صغير كاليابان أن يصمد في مواجهة الحضارة الغربية التي تعم القارات الخمس؟ وفي حال فقدت اليابان أصالتها وتقاليدها الموروثة تحت ستار الانفتاح على التقاليد الغربية، فماذا يبقى من الاستقلال الياباني في المستقبل؟[1]

٤ . خلاصة الإصلاحات:

كما جاءت الإصلاحات على عدد من الاتجاهات فكانت خلاصة تلك الإصلاحات على عدد من المستويات أيضا :

١- رفع المصلحون اليابانيون شعارات إصلاحية واضحة ضمن ثلاثة محاور

---

١. [ضاهر،١٩٩٩ ـص٢٤٠]

محاور أساسية[1]: بناء جيش عصري على أسس وطنية جديدة، إحداث تبدلات جذرية في قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج بهدف تضخيم الإنتاج وتحويل كل اليابانيين إلى شعب منتج إلى أقصى الحدود، والحفاظ على أصالة الشخصية القومية اليابانية ذات الخصوصية المتميزة منذ أقدم العصور.

٢- كان القادة اليابانيون على اقتناع تام بأسبقية الغرب على اليابان في مختلف مجالات التحديث. فكان من الطبيعي التركيز في المرحلة الانتقالية على استيعاب العلوم والتكنولوجيا الغربية، لحماية النظم والتقاليد اليابانية التي اعتبروها قيما ثابتة، لا يجوز لليابان أن تتخلى عنها لأي سبب من الأسباب لأنها تعبر أصدق تعبير عن روح اليابان وأصالتها. وقد تم التعبير عن هذا المنحى الجديد عبر شعار «تكتيك غربي وروح يابانية»[2] وحرص المصلحون اليابانيون على تطوير القاعدة ا لمادية لليابان بالسرعة القصوى. وفي الوقت عينه، اتخذوا جميع التدابير الوقائية لمنع تأثر اليابانيين جماعيا بأفكار التغريب، وبالقيم الاجتماعية الغربية. لذلك ظهرت نماذج فردية من التغريب الاجتماعي والثقافي في اليابان دون أن يسمح لها بالتحول إلى نهج سياسي أو ثقافي أو اجتماعي، تحت ستار الحفاظ على تجانس الشعب الياباني ورفض كل المقولات الداعية إلى الانقسام الاجتماعي أو العرقي أو الطبقي أو الديني.

---

١. [ضاهر،١٩٩٩ –ص٢٥٥]
٢. [ضاهر،١٩٩٩ –ص٢٥٦]

٣- قلصت إصلاحات" مايجي" إلى الحد الأدنى الامتيازات الطبقية، التي كانت سائدة في اليابان على قاعدة أنماط من الإنتاج التي كانت سابقة للرأسمالية، دون أن تؤدي إلى إزالة الوعي بالتمايز الطبقي لدى غالبية اليابانيين ومع ذلك، ساهمت الإصلاحات في ولادة مجتمع عصري على أساس أنماط الإنتاج الرأسمالي الجديد، والذي تبلورت من خلاله سمات المجتمع الياباني الحديث والمعاصر حيث باتت الغلبة فيه للطبقة الوسطى، بنسبة تزيد على ٩٠ % في العقد الأخير من القرن العشرين.

وعبر" شارل عيساوي" بدقة عن الآثار الاجتماعية للإصلاحات بقوله :

«أبدت اليابان درجة عالية من التماسك لا مثيل لها في العالم، فالتجانس القومي واللغوي والديني في اليابان أكبر على الأرجح مما هو في أي دولة أخرى في العالم. والتاريخ الياباني غني بأمثلة التضحية بالنفس والتفاني في أداء الواجب، وهما الأمران اللذان يفترضهما هذا التماسك بدءا بالمحاربين من طبقة" الساموراي" و"الكاميكازي" إلى عمال" تويوتا" و"سوني". ويفسر التماسك أيضا الإحساس بالالتزام الذي تشعر به الشركات إزاء العاملين فيها، وهو الذي ينتج عنه ما يسمى نظام التشغيل مدى الحياة»[١].

٤- القوى الثقافية اليابانية التي كانت على علاقة بالثقافة الغربية طوال مرحلة "توكوغاوا" كانت ضعيفة للغاية، وأعجز من أن تشكل تيارا ثقافيا يدعو إلى التغريب. يضاف إلى ذلك أن العزلة الطوعية التي بدأت بتصفية

---

١. [ضاهر،١٩٩٩ -ص٢٨٤]

دموية لآلاف اليابانيين الذين اعتنقوا الديانة المسيحية، وقتل معهم عدد كبير من المسيحيين الأجانب، لم تغلق جميع النوافذ أمام الثقافة الغربية، وكانت اليابان شديدة الحرص على نشر التعليم بين أبنائها، وذلك قبل عقود طويلة من الاحتكاك المباشر مع الدول الغربية. فقد انتشرت آلاف المدارس في كل أنحاء اليابان لدرجة أن نسبة المتعلمين في المدن اليابانية، الكبيرة منها والصغيرة، كانت تتراوح ما بين ٧٥-٨٥٪[١] من الطلاب في سن الدراسة منذ أواسط القرن التاسع عشر، وتتوزع هذه النسبة لتبلغ ٤٠٪ لدى الذكور و ١٠٪ لدى الإناث في مختلف المناطق اليابانية. ومع إصلاحات "مايجي" التي حرضت على تعليم الذكور والإناث دون تمييز، ارتفعت نسبة التعليم العام ١٩٠٧ لتصل إلى ٩٧٪ من عدد الأطفال في سن الدراسة، وكانت تلك الإصلاحات عاملا مهما لتقليص نسبة الأمية إلى الحد الأدنى. ولعبت الدولة اليابانية الدور الأساسي في نشر التعليم على نطاق واسع، وعلى مختلف المستويات، وبدأت المدارس والجامعات الخاصة في اليابان تنتشر إلى جانب مدارس وجامعات الدولة، ويعملان معا بإشراف مباشر ودقيق من أجهزة الرقابة الرسمية.

٥- كان زعماء الإصلاح شديدي الحرص على تعليم اليابانيين العلوم والتكنولوجيا العصرية، لكنهم تشددوا أيضا في الحفاظ على أصالة الثقافة اليابانية ولم يظهروا رغبة في اقتباس الكثير من المقولات الثقافية

---

١. [ضاهر،١٩٩٩ -ص٢٨٥]

التي كانت سائدة في الغرب. وهذا ما أشار إليه "برتراند راسل" بقوله: «كانت اليابان دولة متخلفة اقتصاديا، إلا أنها لم تكن تشعر أبدا أنها دولة متخلفة ثقافيا»[1].

استيراد التكنولوجيا لاستيعابها وتطويرها محليا كان هو الهدف، أين تؤكد المصادر التاريخية أن قادة الإصلاح في اليابان انطلقوا من مقولة أساسية، ترى أن بناء النهضة في كل البلاد في ظروف القرن التاسع عشر أمر مستحيل دون البدء باستيراد التكنولوجيا الغربية كمدخل لحركة التحديث (فالمشروع النهضوي لابد أن ينطلق من استيراد التكنولوجيا الغربية لتطويرها محليا).

٦- على الرغم من الانتقادات الحادة للثقافة اليابانية في مرحلة "توكوغاوا" واتهامها بالجمود، ونقد احترام التراتبية الاجتماعية الصارمة، وتنفيذ قرارات السلطة بحذافيرها دون تذمر، فإن القيادة اليابانية النظيفة والمتنورة في عهد "مايجي" جعلت من الثقافة التقليدية ركيزة وطنية صلبة لمواجهة ثقافة التغريب، ولم تسمح لمقولات الثقافة الغربية باختراق النسيج المتماسك للمجتمع الياباني، فاعتمد اليابانيون الكثير من ا لمقولات الإصلاحية المقتبسة من الغرب إلا أنهم رفضوا اعتماد نموذج غربي واحد لتطبيقه في اليابان، وفضلوا اقتباس ما هو مفيد لليابان وطرح ما يقود إلى التغريب، أو لإرباك التماسك الاجتماعي الموروث. نتيجة لذلك، استطاعت

---

١. [ضاهر،١٩٩٩ –ص٢٨٧]

اليابان الانتقال من مرحلة نقل التكنولوجيا والعلوم الغربية إلى مرحلة تطويرها والمشاركة في تصنيعها عالميا. فانتقل اليابانيون من دائرة الاقتباس والتقليد إلى مرحلة الإبداع والتجديد.

الفرع الثاني: أسباب نجاح التجربة اليابانية: (أسرار المعجزة اليابانية):

لا يمكن حصر العوامل التي ساهمة في نجاح التجربة اليابانية، فهي عوامل تراكمت مع مرور الوقت وتعددت حسب المراحل التي مرت بها اليابان، كل مرة تصادف فيها مشاكل أو تتنبأ بحدوث أزمة كانت تخلق الأسباب التي تساهم في اجتيازها للازمات وتعيدها إلى طريقها، طريق التنمية المستدامة. وما سنذكره يعد من أهم الأسباب التي تطرق لها الخبراء ويرون أنها سر نجاح التجربة اليابانية.

١. تقديس العمل وتضخيم الإنتاج:

لعب العامل الإنساني دوراً بارزاً في نجاح التجربة اليابانية، فالعامل الياباني بعلاقاته الأسرية المتماسكة وعلاقاته مع زملائه ومدرائه في الشركة أو المؤسسة التي يعمل فيها، وكذلك روح التنافس الشريف مع المؤسسات اليابانية الأخرى أو مع المؤسسات الأجنبية العاملة في اليابان، إن هذه الميزات الإنسانية لا يمكننا فهمها من دون ربطها بالأبعاد الثلاثة الاقتصادي الاجتماعي الثقافية التي تشكل بتفاعلها الأساس الموضوعي الذي نبتت عليه وتميزت به تجربة التحديث اليابانية المعاصرة، والياباني يقدس نظام العمل إلى درجة غريبة. إذ أن المقاهي وأماكن اللهو الأخرى تكاد تكون خالية أثناء ساعات العمل، وتمتلئ بعد الانتهاء من العمل، ويمكن

الإشارة إلى أن المعدل السنوي لساعات العمل باليابان بلغ أعلى نسبة له في العالم كله، هذا بالنسبة لتقديس العمل أما بالنسبة لتضخيم الإنتاج فيمكننا القول بأن نظام العمل هناك له دور إيجابي هام في مجال تضخيم الإنتاج، ومن سماته الإيجابية[1]:

١) اعتماد مبدأ الكفاءة:

يتم اعتماد هذا المبدأ بشكل دقيق بحيث أن الياباني لا يشعر بوجود حواجز ما تقف أمامه أو تعرقل جهده الفعال للوصول إلى الغاية المرجوة، وبالتالي هناك تشجيع مستمر لعمله.

٢) الافتخار بالانتساب إلى الشركة أو المؤسسة:

وهذه سمة هامة في نظام العمل الياباني إذ يتحول العامل أو الموظف إلى جزء لا يتجزأ من الشركة أو المؤسسة التي يعمل بها، ويبقى العامل مستقراً في شركته طالما بقي على قيد الحياة، حيث الرتبة والراتب لا يفارقانه طيلة عمله بالشركة، ولا يوجد نظام النقل، أي نقله من مؤسسة إلى أخرى كما هو الحال في معظم البلدان النامية.

٣) التوازن بين المصلحة الخاصة ومصلحة الجماعة:

يقوم نظام العمل الياباني بالدرجة الأولى على المصلحة العامة مع عدم الإضرار بالمصلحة الفردية الخاصة أي أن مصلحة الشركة هي المحددة لنظام العمل. ولا توجد أضرار لمصلحة الفرد ما عدا عدم الاستقرار للنساء العاملات إذ يتم قذفهن إلى الخارج ولا يشعرن بالاستقرار عند زواجهن

---

١. [سلمان محمود،٢٠٠٢]

وإنجابهن للأطفال، وعدا عن هذا فالشركة تؤمن قسطاً كبيراً من حاجيات ومتطلبات العاملين لديها، وتعتبر الشركة بالنسبة للعامل مصدر فخر واعتزاز بالانتماء إليها.

٢. الجماعية في اتخاذ القرار:

يتميز اليابانيون بالروح الجماعية والعمل كفريق متكامل وهذه سمة من سمات شخصيتهم الوطنية، والمجتمع الياباني استطاع أن (يتغلب على الطبيعة الشاقة التي تواجد فيها بفضل صياغة نمطه المتفرد من الوحدة التكوينية بحيث أصبحت الأمة في عصرها الحديث مؤسسة ووحدة تكوينية فيها لا تتحرك إلا بعد أن ينصهر القرار أو الاتجاه في بوتقة الإجماع أو على الأقل الموافقة الضمنية الاجتماعية، ومن هنا استطاعت اليابان أن تتفتح على كل معطيات العالم الحديث - منذ عصر "مياجي"- تستوعبها ثم تعيد صياغتها بشكل يناسب تراثها الفريد في التعبئة الوطنية الشاملة.

٣. الإدارة اليابانية:

من أبرز عوامل النهضة اليابانية بعد انهيار الاقتصاد الياباني عقب هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية ما عُرف "بالإدارة اليابانية" بمعنى تطبيق مبادئ إدارية حديثة من بينها "إدارة الجودة الكاملة"، والعمل ضمن فريق عمل "روح الفريق"، وإتقان العمل الإداري وتحويله إلى قيمة اجتماعية مرتبطة بالثقافة اليابانية، والابتكار والتطوير، إلى غير ذلك من المبادئ والمفاهيم الإدارية الفعالة .

وإذا ما علمنا أن اليابان لا تمتلك أي موارد طبيعية، وتقع في موقع جغرافي

ناءٍ، أدركنا أن العنصر البشري هو عماد وركيزة التنمية والنهضة اليابانية، والذي ركزت عليه برامج التنمية الاقتصادية اليابانية. نشير أيضا أن الإدارة تعتبر أحد مفاتيح الاقتصاد الياباني، هذه الإدارة التي تتداخل عوامل نجاحها بين التعليم الممتاز والنسيج الاجتماعي التاريخي الذي يربط اليابانيين بالعمل والولاء للمؤسسة وعطف الإدارة وتفهمها لمطالب وحاجات العاملين لديها. أما عن خصوصية الإدارة اليابانية فإنه لابد من الإشارة إلى ما توصل إليه د. "سعد بن عبد الله السبتي" أين قال: «أن التنمية والنهضة اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية تحققت بعد جهود عظيمة ومتواصلة بذلها اليابانيون، ومن العوامل التي ساعدت اليابانيين على ذلك الاستعانة بمبادئ ونظريات إدارية حديثة آنذاك، وتطويعها وصياغتها بما يتناسب مع وضع وإمكانيات واحتياجات اليابان بلداً وشعباً واقتصاداً، ولعل من أبرز ذلك: الإتقان والانضباط في العمل وإدماج ذلك في الثقافة اليابانية، والعمل على أساس "روح الفريق" و"إدارة الجودة الكاملة" والتي بدأت أصلاً في الولايات المتحدة الأمريكية وقام اليابانيون بتطويع وإعادة صياغة هذه المفاهيم الإدارية وبشكل يتفق ويتماشى مع وضع الاقتصاد الياباني والقضايا الإدارية التي كانت اليابان تواجهها آنذاك»[1].

و منه نخلص إلى أن الإدارة اليابانية (على مستوى المؤسسة) تتميز بالعقلانية والعملية ويتجلى ذلك بما يلي:

⇐ الاعتماد على الكفاءة والمستوى العلمي وليس التوارث أو المحسوبية.

---

١. [السبتي،٢٠٠٦]

- الاعتماد على الأقدمية والسن للتدرج في السلم الوظيفي إلى نهاية الخدمة.
- التعاون الوثيق والعلاقة الحميمة بين العمال والمدراء على كافة المستويات، وتبني مبدأ القرار الجماعي.
- التعاون الوثيق بين نقابات العمال ورجال الأعمال وبينهم وبين إدارات الدولة والتصرف العقلاني على أساس أن الأفضلية المطلقة يجب أن تعطى لمصلحة اليابان العليا ودورها على المستوى الدولي.
- الاعتماد على مبدأ العامل الشريك في العمل وإشعاره بالاستقرار العام طيلة حياته المهنية بحيث يتحول إلى جزء لا يتجزأ من الشركة أو المؤسسة التي يعمل بها كما مرّ معنا آنفاً.
- حل المشاكل العالقة عن طريق التحكيم والمساومة ورفض اللجوء إلى الإضرابات وتعطيل الإنتاج وبالرغم من سلبيات هذا المبدأ على مستوى العامل المعيشي إلا أن نتائج هامة تحققت على هذا المبدأ في مجال تضخيم الإنتاج الياباني وتجميل صورة اليابان كواحدة من أكثر البلدان استقراراً داخلياً، وإفادة لأصحاب رؤوس الأموال الضخمة التي تبحث عن الاستقرار في عالم شديد الاضطراب، وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى أن وزارة التجارة الخارجية والصناعة اليابانية تقوم بتمويل المشاريع الداخلية والخارجية وتساهم في إقامة التوازن بين الشركات اليابانية وبين القطاع العام والخاص، وفي تمويل المشاريع ذات الأبعاد المستقبلية، وترفض المشاريع ذات الإنتاجية المتدنية، وتعطي الأولوية للسلع ذات

الإنتاج التنافسي على المستوى العالمي خاصة في مجال الإلكترونيات والكمبيوتر..

٤. التعليم:

أصبحت مناهج التربية والتعليم اليابانية اليوم من المناهج العالمية التي تنظر إليها وتحاول تقليدها الأمم الأخرى، ويؤخذ على نظام التعليم الياباني عدم إعداد الطلاب نظرياً بشكل كاف، والاكتفاء بالإعداد المهني والعملي السريع، وفي المنزل تساعد الأم على تهيئة طفلها للتعلم، كما يدفع الأب الكثير من دخله لضمان تعليم مناسب لأطفاله، ويعصب قسم كبير من الطلاب رؤوسهم بلفة من القماش في أثناء المذاكرة للامتحان كدليل ومؤشر على التصميم متذكرين بذلك تصميم أجدادهم" الساموراي" في الحرب من أجل الانتصار.

٥. الإعلام:

تعتبر شبكة الإعلام اليابانية شبكة هائلة وتشمل المطبوعات والصحف اليومية التي توزع بالملايين وضمن إقليمية ومحطات تلفزة قومية وتجارية، اليابانيون يقومون بدفع اشتراكاتهم للتلفاز الياباني على غرار البريطانيين ولكن بطريقة تطوعية ونسبتهم ٩٠٪ من المواطنين بانتظام دون مطالبة من الجهات اليابانية المسؤولة.

٦. الاستفادة من الظروف الدولية:

وبالإضافة إلى ما تم ذكره فيما سبق يمكن أن نذكر في هذا الصدد قدرة اليابان على الاستفادة من الحظر المفروض عليها من قبل التحالف بعد

الحرب ونزع سلاح وترويض الروح العسكرية اليابانية التي كانت حتى ذلك الوقت سمة من سمات الشخصية اليابانية، ورب ضارة نافعة كما يقولون فقد تمكنت اليابان من خلال تلك السياسة من توفير الطاقة التي مكنتها من التوجه للإنتاج الاقتصادي من أجل السلام والاعتماد على الأمريكان لحفظ السلام في جنوب شرق آسيا، أي باختصار استفادت اليابان من أجواء وظروف الحروب الباردة بالانصراف للعمليات الاقتصادية، ووفرت لنفسها قدرة اقتصادية وتكنولوجية هائلة ظهرت تجلياتها بعد انتهاء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية، ودخلت اليابان النظام العالمي الجديد كقطب عالمي مرشح لتتبوأ موقعاً متقدماً قد يصل إلى درجة الزعامة القطبية الأولى مستقبلاً.

٧. الثقافة اليابانية:

يقول المؤرخ "أرنولد توينبي": «أن الحالة اليابانية تمثل نموذجا كلاسيكيا لذلك الصراع النمطي بين معاملي الحداثة والتقليد في مجتمع تاريخي ما، أو ما يمكن أن نطلق عليه بصورة أخرى إشكالية تثاقفية لتمثيلات هذا الصراع. فثورة "المايجي ايشين" لا تعكس فترة معينة من التاريخ الياباني فقط استطاعت مجموعة من الظروف الموضوعية والتاريخية أن تعيد السلطة الإمبراطورية بالمعنى السياسي المحدود للمفهوم، بقدر ما يمكن القول أنها استطاعت أن تحدث قدرا (ديناميكيا) من التغيرات الثقافية التحديثية التقدمية السابقة للفعل السياسي (الثوري المتمثل في إعادة الهيكل السلطوي الإمبراطوري)، ومضمون هذه السلطة نفسها سيستخدم،

بوعي تاريخي، لإحداث التحولات، فتغير الأنماط النفسية والاجتماعية للشعب الياباني الراضخ حينها للسلطة الإقطاعية التي تفتقد الحس القومي، سيصبح أهدافاً ثورية»[1].

صنع "المايجي ايشين " ثورة ثقافية (بالمعنى الشمولي للمصلح الثقافي)، وشمولية الثورة والمصطلح تتضح من خلال بعدين تاريخيين طبعا مسيرة هذه التحولات التي تعاملت مع:

١- البعد التاريخي للمجتمع الياباني:

وذلك من خلال نجاحها في إدارة الحوار التثاقفي بين مكونات وعناصر هذا المجتمع التاريخية (التقليدية)، وبين المتطلبات التحديثية التي تقتضيها ضرورات التفعيل الموضوعي لشرائط النهضة السياسية والاقتصادية، ومن خلال الإجابة الكبرى التي قدمها هذا الحوار للعلاقة ما بين الأصول التاريخية والحضارية لليابان، والمستجدات الوافدة للمنتوج الحضاري الغربي بمستوييه المفاهيمي والتقني.

٢- الوحدة العضوية للمجتمع الياباني:

فالفعل الثوري يأتي هذه المرة بمفاهيم شمولية، لا تتعامل فقط مع عناصر (البنية الفوقية)، بل يطال الخطاب كل الروافد المجتمعية، في اتجاه تقديم مشروع متكامل يساهم في تشكيل الذهنية النفسية والعقلية بنفس القدر الذي يسوق فيه السلوك الفردي والجماعي، ويصنع الأنماط السياسية والاجتماعية للمشروعية الإمبراطورية للحقبة "المايجوية".

---

١. [زياد صالح،٢٠٠٤]

فبعد ٢١٥ عاما من عزلة اختيارية متعمدة في عصر الإقطاع شهدنا مع اليابان تجربة استثنائية في التاريخ البشرى، بتفجير الطاقة الإبداعية المنفتحة والمتجاوزة في ذات السياق لكل ما يجرى في العالم من تجارب. ذلك أنه في العام ١٨٦٨م بالتحديد وخلال أقل من عقدين من الزمان، استطاع مصلحو "الميجي" أن يتجاوزوا قرونا من المسلمات وأن يحلوا مكانها أفكارا وتصورات جديدة. «إن العبرة في ذلك التاريخ تبقى سقوط المسلمة التي تفترض أن التنمية هي حصيلة طبيعية لتطبيق التجربة الغربية في التحديث والتنمية، فالفعل الاجتماعي التنموي هو من صميم التجربة التاريخية للشعوب، وسبيلها الصحيح لذلك يبدأ من استنباط الأنماط المعيارية المناسبة لكل خصوصية مجتمعة من جهة، وبالتخلي عن أسلوب التجريد الوصفي والتعميم (الإيديولوجي) الذي ينطلق من مركزية ثقافية، لتشييد منظومات "توليتارية" متجاوزة باسم (المعرفية الكاذبة) لشرائط الكسب الإنساني التاريخي»[١].

لقد تم إذن التعبير عن كل ذلك مجتمعيا في شكل الايدولوجيا السياسية لمصلحي "المايجيي"، التي حطموا بها أسس النظام الإقطاعي (القديم) وحافظوا بها على التوازن الوظيفي والشكلي للنظام الإمبراطوري (الجديد) بإكسابه مشروعية جديدة لإدارة الصراع الاجتماعي. والذي سيتم توجيهه بإعادة تشكيل الشخصية اليابانية (خلق إنسان ياباني جديد) وربطها بعملية بناء دولة موحدة تشدد على اكتساب المعرفة بالتقنيات والنظم

١. [وكيبيديا،٢٠٠٧ ج]

والمؤسسات الاجتماعية المرتبطة بالحركية الاقتصادية والثقافية، بعقلانية نشطة مستلهمة البناء القيمي والأخلاقي، ورافضة اعتبار أن التحديث يقف عند حدود بناء مجتمع عصري (صناعي) على أنقاض مجتمع آسيوي تقليدي منغلق، من دون اعتبار أن المهمة الماثلة هي بالدرجة الأولى ثقافية تركز على كيفية اعتماد خيارات مستقلة، لانتقاء أفضل النماذج لليابان حديثة من مجموع ما يعرضه الغرب المتقدم، وماهية ما يجب الاحتفاظ به وما يجب الاستغناء عنه من تقاليد اليابان، ذلك أن المجتمع التقليدي لا يعرف كمونا إلا على المستوى القريب. أما على المستوى البعيد فإن هذا الكمون السطحي يمكن قراءته بمنهجية لا تعتمد (أحادية نموذج التغيير). فالحقبة "المايجوية" هي امتداد تغييري مستمر على الصعيد التاريخي و الثقافي. وكخلاص لكل ما تم تقدمه في رصد معالم هذه التجربة: نجد أن جل المحللين الاقتصاديين يرجعون سبب نجاح اليابان

في السنوات الأخيرة لاعتمادها على شراكة قوية بين الدولة والمؤسسات، وعلى آداب وأخلاقيات متينة أثناء العمل، والتحكم في التكنولوجيا الحديثة، وخفض الإنفاق العسكري للبلاد (١٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، ومنه تمكنت اليابان من تحقيق طفرة اقتصادية سريعة حتى أصبح ثاني الاقتصاديات في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

نشير في الأخير أننا اقتصرنا في ذكرنا لهذه التجربة "التجربة اليابانية" على تبيان دور الثقافة اليابانية في بناء الحضارة اليابانية، وإلى أننا أهملنا باقي العناصر لتسليط الضوء أكثر على العامل الثقافي (العلاقة موضوع

الدراسة)، فليس من الممكن أن نعتقد أن قيام الحضارة اليابانية كله اقتصر على تحقيق التوازن والتكامل في العلاقة فقط، برغم أنها كانت إحدى العوامل الأساسية في نجاح التجربة، إلا أن ما ميز التجربة اليابانية أنهم لم قرروا الإصلاح كان ذلك بكل معنى الكلمة وفي جميع الميادين، فلم يهملوا أي عنصر سواء من الجانب الاقتصادي، الاجتماعي (بما فيه الثقافي) والبيئي، فهي عوامل اجتمعت على بناء معجزة هي "المعجزة اليابانية" .

خلاصة الفصل

بنفس الأسلوب الذي اعتمدناه في هذا الفصل نحاول صياغة الخلاصة بحيث نحاول في البداية استنتاج طبيعة العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، من خلال ما تم تقديمه في هذا الفصل من تحاليل وأراء لمنظري كل من علم الاجتماع الثقافي وعلم الاقتصاد و ذلك كما يلي:

جدول يوضح العلاقة بين أهم عناصر النظام الاقتصادي و أهم عناصر الثقافة الاجتماعية: جدول رقم (٩)

❖: شدة الارتباط

تبرير الجدول:

يوضح الجدول شدة ترابط كل عنصر من عناصر النظام الاقتصادي مع مثيله من الثقافة الاجتماعية، ونشير أن شدة الارتباط جاءت كتقديرات شخصية مستنتجة من دراسة هذا الفصل وليست هي بالضرورة صحيحة، فالمراد هو تقديم فكرة عن طريقة الارتباط بين عناصر المتغيرين لا قياس شدة الارتباط. أين لاحظنا من خلال ما جاء في الفصل أن أغلب الآراء التي جاءت فيما يخص علاقة النظام الاقتصادي بالثقافة الاجتماعية جاءت بشكل تربط فيه عناصر من المتغير الأول بالمتغير الثاني أو العكس، أي نجد مثلا دور الدين في بناء الأنظمة الاقتصادية، أو أثر التكنولوجيا على الثقافة الاجتماعية. ومنه فهي قليلة الآراء أو الدراسات التي تربط النظام الاقتصادي بالثقافة الاجتماعية بطريقة مباشرة وهي الفكرة الممثلة في الجدول، فمثلا يمكن أخذ العناصر المعرفية من جهة الثقافة الاجتماعية

فنلاحظ أنها إذا دمجت مع عنصر حقوق الملكية من جهة النظام الاقتصادي، فهي تعطينا ما يسمى ب "اقتصاد المعرفة"؛ في نفس الوقت يمكن ربط الاقتصاد بالثقافة فيعطينا ما يعرف ب"اقتصاد الثقافة " وهي أمثلة تناولناها في هذا الفصل و هو الاتجاه الأول.

عناصر النظام الاقتصادي (حسب بول جريجوري و روبرت ستورت) عناصر الثقافة الاجتماعية (حسب هاري جونسن)	١)تنظيم ترتيبات القرار: (مركزية أو غير مركزية)	٢)آليات توفير المعلومات و التنسيق: (السوق، الخطة)	٣)حقوق الملكية: (تحكم و دخل، عامة و خاصة)	٤)آليات لوضع الأهداف و لتحفيز الأفراد على العمل: (مادية، لا مادية)
العناصر المعرفية (العلم)	* * * * *	* * * * *	* * *	* *
المعتقدات (الدين)	* * * *	* *	* * * *	* * * * *
القيم و المعايير (لأخلاق)	*	*	* *	* * * *

ثم يأتي الاتجاه الثاني أين ارتباط عناصر من النظام الاقتصادي ببعض العناصر من الثقافة الاجتماعية أو العكس بطريقة معينة من الممكن أن تكون له أثار معينة على المجتمع بصفة عامة أو التنمية والتي هي هدف كل مجتمع، فكما جاء في هذا الفصل أن معضم أراء المفكرين بصفة خاصة والدول بصفة عامة أكدت ضرورة الموافقة أو الموازنة بين منظومة الاقتصاد ومنظومة الثقافة الاجتماعية للخروج بنتائج مرغوبة من طرف المجتمع (التنمية الشاملة). فلاحظنا أن أغلب الآراء جاءت تؤكد أنه إذا أراد مجتمع

ما النهوض بعجلة التنمية أو تغيير الوضع الراكد له فإنه يجب أن يستهدف في إصلاحاته المنظومة الاقتصادية على أساس أنها محور التنمية المادية، وفي نفس الوقت يحرص على أن تتوافق هذه الإصلاحات مع منظومة الثقافة الاجتماعية التي يملكها (عملية التغيير الاجتماعي والثقافي) على أساس أنها محور التنمية الروحية، وبذلك يحاول أن يخلق تكامل بين المنظومتين في مسيرة إصلاحات واحدة يكون هدفها التنمية الشاملة وهي العملية التي جسدتها التجربة اليابانية.

في ختام هذا الفصل نظن أنه تمت الإجابة على كل التساؤلات المطروحة في مقدمة البحث، في نفس الوقت نشير إلى أنه لم نشأ إدراج جل الاستنتاجات المتوصل إليها لتكون ضمن الخاتمة العامة للبحث.

الخاتمة

أولا : الخلاصة العامة:

في مقدمة البحث طرحنا الكثير من التساؤلات، أثناء عرضنا لأهم معالم البحث أجبنا على جملة منها، إلا أننا تركنا الأهم إلى ختام البحث.

وللإجابة على باقي الأسئلة سنتدرج في ذلك، لكن هذه المرة بالإجابة عن التساؤل الرئيسي لننزل بعد ذلك إلى التساؤلات الفرعية؛ مع محاولة الرجوع لجملة الفروض المتبقية من الطرح.

كانت طبيعة العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية دائما متداخلة ومترابطة، وكان لها أثرها الاقتصادي والثقافي الخاص على المجتمع.

فارتباط النظام الاقتصادي بالثقافة الاجتماعية هو ارتباط منشأ، فالتاريخ أثبت أن جل الأنظمة الاقتصادية (الفصل الأول وجزء من الفصل الثالث) كان وليد الثقافة الاجتماعية التي تميز بها مجتمع خاص، من خلال الأفكار المتداولة في تلك المرحلة أو النزعات العامة للمجتمع نحو الإصلاح أو بالأحرى عدم الرضا عن النظام المتداول آنذاك.

فلا غرابة أن وجدنا أن النظام الاقتصادي الرأسمالي له جذور دينية ساهمت في نشأته (رؤية ماكس فيبر) وظروف اجتماعية أبرزته وجعلت من ظهوره ضرورة إلزامية في المجتمع الذي نشاء فيه (محاولة التخلص من النظام الإقطاعي).

ثم بالعودة إلى النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي كان يحمل في طياته أفكار

أفكار فلسفية مادية، فهو على عكس نظيره السابق فهو جاء كمحاولة للتحرر من الفكر الديني وهذا في حده ينم عن فكر مغاير يندرج هو الأخر في ثقافة اجتماعية خاصة، فالكل يعلم وإن لم يتم الإشارة إليه بوضوح في البحث إلى الوضع الاجتماعي الذي كان يعيشه الإتحاد السوفيتي في مرحلة نشؤ الاشتراكية (قبل الثورة البلشفية ١٩١٧) من تدهور للأوضاع الاقتصادية بالإضافة إلى الطبقية وانتشار العديد من الآفات الاجتماعية؛ ناهيك عن محاولة الروس بعد ذلك بصفة خاصة وأوربا الشرقية بصفة عامة الخروج بنظام لا نقول اقتصادي فحسب بل اجتماعي وثقافي، يجعل منها الند للتيار الغربي الذي زحف على أوربا الغربية وبدا يتقدم نحو أوربا الشرقية.

لا ننسى ذكر النظام الاقتصادي الإسلامي، الذي تجسدت فيه العلاقة المتوازنة، فحسب رأينا لم تتوازن العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية في مجتمع ما كما توازنت بين النظام الاقتصادي الإسلامي والثقافة الإسلامية في المجتمع الإسلامية أيام الحضارة الإسلامية، ولا نكون ساذجين إذا قلنا أن التسمية عبرت عن التداخل والتكامل بين المتغيرين، فبكل بساطة نشأت الثقافة الإسلامية مع ظهور الدين الإسلامي، ومع عموم الأخلاق الإسلامية المجتمع بدأت تعاليم الدين الإسلامي تحكم العلاقات الاجتماعية بما فيها المعاملات التجارية والاقتصادية داخل البلاد الإسلامية بين أفراد المجتمع ومع ما يجاورها من البلدان (التجارة الخارجية)، فأطرها الإسلام تحت لواء النظام الاقتصادي الإسلامي.

هذا من جهة ومن الجهة المقابلة لعبت الأنظمة الاقتصادية دورا فعالا وظاهرا في بناء العديد من الثقافات (الثقافة المالية عند أهل الرأسمالية، الثقافة التكافلية عند أهل الاقتصاد الإسلامي...)، ناهيك عن تداخل العناصر الاقتصادية التي أفضت الكثير من الثقافات في المجتمع (يمكن تسميتها بالثقافات الاقتصادية)، وكمثال على ذلك نعود إلى المنافسة كأهم معالم النظام الاقتصادي الرأسمالي وكيف غيرت المجتمعات عن طريق تحفيز أفراد المجتمع على الابتكار والإبداع وبذلك نشر ثقافات جديدة في المجتمع (الانترنت، والهاتف النقال، كأهم الأمثلة ...).

لحد الآن تناولنا ملخص الإطار التاريخي لمجمل العلاقة الفكرية بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية؛ لنرى بعد ذلك ملخص الآراء حول هذه العلاقة.

لا نعيد ذكر مواقف العلماء من العلاقة والمذكورة سابق، بل نحاول استنتاج ملخص تلك الآراء؛ أجمع أغلب العلماء (ما تم عرضه في الفصل الثالث) على أنه توجد علاقة وثيقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية خاصة لمتتبعي نتائج هذه العلاقة في جميع المستويات؛ وربما كانت هذه الآراء أكثر صراحة عند العلماء الذين درسوا مسالة نشوء الحضارات قيمها وتطورها وفناءها (على غرار "بن خلدون "الذي كانت له أراء صريحة).

اجتمعت جل أراء العلماء (على الأقل التي تطرقنا إليها)، على ضرورة الموازنة في العلاقة موضوع الدراسة، خاصة منهم دعاة التنمية المستدامة، فيرى أصحاب هذا الاتجاه على انه لتحقيق التنمية المستدامة في مجتمع ما

يجب الموازنة بين العوامل الاقتصادية والثقافية. فالنظام الاقتصاد هو المؤطر المادي للتنمية والثقافة الاجتماعية هي المغذي الروحي لها إن صح التعبير، وأكدت التجربة (التجربة اليابانية) أن توافق هذين المتغيرين وتكاملهما يقود إلى نتائج حميدة سواء على المستوى الاقتصادي أو على المستوى الثقافي، وفي الجمع: المستوى الاجتماعي.

بقراءة أخرى لفحو العلاقة وأهميتها نجد أن أهمية العلاقة تنبع من خلال رغبة الأمم في بقاءها، فكلما كانت العلاقة متكاملة ومتجانسة في مجتمع قادته إلى التطور والاستمرارية وخير دليل على ذلك يبقى "التجربة اليابانية".

وهي النتيجة العامة المتحصل عليها، أما تفصيل النتائج الجزئية فهي فيما يلي؛

ثانيا : النتائج:

١. إن نشوء وتطور الأنظمة الاقتصادية لطالما ارتبط بالثقافة الاجتماعية التي هي بدورها ناشئة عن ظروف اجتماعية كثيرة ومتداخلة (تدخل ضمنها عوامل اقتصادية).

٢. إن تعاقب الأنظمة، سواء كان باندثار القديمة وظهور أخرى جديدة، أو تطور الأنظمة في حد ذاته، نتاج ثقافات جديدة أتت كتراكم لظروف اجتماعية معينة (زوال النظام الإقطاعي لصالح النظام الرأسمالي).

٣. هناك أثر واضح للثقافة الاجتماعية على النظام الاقتصادي (تحديد حقوق الملكية، آليات اتخاذ القرار والتحفيز...).

٤ . خلقت الثقافة الاجتماعية أغلب أنماط الإنتاج التي عرفها الإنسان وطورتها وذلك من خلال التقاء الحضارات وتطور الثقافة في حد ذاتها .

٥ . لعب النظام الاقتصادي دور فعال في خلق ثقافات اجتماعية متعددة (فثقافة المجتمع الرأسمالي، بالتأكيد ليست كثقافة المجتمع الاشتراكي وثقافة النظامين السابقين ليست كثقافة المجتمع الإسلامي...).

٦ . خلق النظام الاقتصادي ثقافات متعددة داخل المجتمع الواحد (الثقافة المالية، الثقافة الاستهلاكية...).

٧ . يرتبط النظام الاقتصادي بالثقافة الاجتماعية والعكس صحيح، فالنظام الاقتصادي يرتبط بالثقافة الاجتماعية عند المنشأ، ثم يصب تعاليمه في المجتمع مفرزا بذلك ثقافة اجتماعية جديدة.

٨ . تختلف الأنظمة الاقتصادية باختلاف المجتمعات والثقافات، فهي عملية تفاعل تنشأ بتداخل عناصر اقتصادية وأخرى ثقافية منشئةً قالب اجتماعي يميز المجتمعات بعضها عن بعض.

٩ . تناسب وتكامل العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، يساعد على التنمية المستدامة، ويساعد المجتمع على التقدم والتحضر (التجربة اليابانية).

١٠ .إلغاء العلاقة أو عدم مراعاتها في بناء معالم المجتمع يعجل بانهياره أو على الأقل يعيق تقدمه (أراء العلماء في الفصل الثالث وعلى رأسهم "مالك بن نبي" و "بن خلدون ").

١١ .إن بناء حضارة في مجتمع ما، يتطلب وجود نظام اقتصادي متكامل تدعمه ثقافة اجتماعية مثلى، في علاقة متناسبة ومتجانسة تنم عن تكامل بين هذين المتغيرين ومتغيرات أخرى تختلف أهميتها لكنها كلها تصب باتجاه واحد وهو وجوب تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا : التوصيات:

اخترنا أن نخاطب في توصياتنا جملة البلدان التي تعيش مرحلة انتقالية بصفة خاصة والدول النامية بصفة عامة، وذلك بمنهج استشرافي لذلك نقسم هذه التوصيات إلى مسارين:

- المسار الأول: بناء نظام اقتصادي جديد :

في هذا المسار على الدول التي تعيش مرحلة انتقالية وتعاني من مشكلة تردي العلاقة بين النظام الاقتصادي الذي تطبقه والثقافة الاجتماعية، وفي نفس الوقت تعاني من عدم كفاءة أنظمتها الاقتصادية، فإنه يتوجب عليها أن تسعى إلى بناء نظام اقتصادي خاص بها، يتوافق وثقافتها الاجتماعية وهو الأمر الذي يؤكده الدكتور "عبد الله ساقور" حيث يقول: «هناك فيض من الكتابات حول ضرورة "تغيير النموذج الاقتصادي" وما يتضمنه من مسلمات ومفاهيم وشبكة للعلاقات والأجهزة والأدوات ولكن منذ البدء يجب التفريق بين مصطلحي التغيير "Change" والتحويل "Conversion" فالتغير الثقافي مثلما تحدثه العولمة يخضع لإرادتها . أي أنه نتيجة لتيارات وعوامل سياسية واقتصادية يتداخل بعضها ببعض، وهو ما تعيشه وتختبره مختلف المجتمعات ويغدو فيها التغيير أيضا تراكميا "Cumulative" وفي

وفي نظرتها إلى العالم والوجود، وفي قيمتها وأساليب التفكير لديها ومختلف السلوك لدى مواطنيها»[1].

لكن هذا لا يعني أنها تخلق نظام من العدم، فلابد من أن تستفيد من تجارب الدول المتقدمة في بناء هذا النظام على أساس أنها تريد اللحاق بها؛

- ومن خلال سعي الدول لبناء أنظمتها فإنها يجب أن تراعي ثقافتها المغروسة في المجتمع، بحيث ترسخ العناصر الثابتة والتي ترى فيها أنها تساعدها على التنمية وتتخلص من العناصر التي ترى فيها عائق لمسيرتها التنموية؛ أي يجب استغلال العناصر الثقافية الجيدة في المجتمع لخدمة الاقتصاد (مثال ذلك: الأخلاق في المؤسسة تساعد على استمراريتها).
- دمج عناصر الاقتصاد المهمة في الثقافة الاجتماعية، لتصبح جزء منها، وبذلك تسرع عملية اندماج المتغيرين موضوع الدراسة (مثال ذلك: ثقافة الإنتاج بدل الاستهلاك).
- تركيب ومزج أهم عناصر النظام الاقتصادي مع مثيلاتها الثقافية بحيث يكون الناتج نظام اقتصادي متماسك يتغلغل في النظام الاجتماعي لا يتضارب معه ولا مع الثقافة التي تصبغه، بل يسيران في مسار واحد مرغوب.
- التركيز على العناصر الثقافية التي تحفز المجتمع على التنمية، وتدمج المجتمع مع النظام الاقتصادي، لإعطائها أكثر فعالية.

---

١. [ساقور،٢٠٠١ –ص ٥٩]

المسار الثاني: أن تحور في نظام تختاره:

- ننطلق من مسلمة أن المجتمع قد اختار نظام اقتصادي معين وسار فيه ويرى أنه الأنسب له لكنه يلاحظ أنه لا يتناسب مع بعض عناصر الثقافة لديه، وليس في إمكانه العودة لنقطة البداية وبناء نظام اقتصادي جديد، وهو الاتجاه الأغلب؛
- فالمجتمع الذي يعاني من هذا الإشكال (وجود فجوة بين نظامه الاقتصادي وثقافته الاجتماعية) هو ملزم بتقليص الفجوات بين نظامه الاقتصادي وثقافته الاجتماعية، وهذا على أساس أنه ليس للمجتمع في هذه الحالة سوى خيارين لا غير، التغيير في النظام الاقتصادي أو الثقافة الاجتماعية؛
- هكذا يمكن أن يبدأ المجتمع بالتخلص من عناصر النظام الاقتصادي التي يرى أنها متخالفة وعناصر من الثقافة الاجتماعية وأن هذه الأخيرة لا يمكن المساس بها (الدين الإسلامي في المجتمعات الإسلامية)، ويرى أن هذا التخالف من شأنه أن يعيق مسار التنمية، ونعطي مثال على ذلك الدول الإسلامية التي تبنت الرأسمالية المبنية على البنوك الربوية وما يشكله الربا من حساسية لدى المجتمع الإسلامي (إشارة مالك بن نبي في الفصل الثالث)؛
- ثم يحصن المجتمع نفسه من الغزو الثقافي الذي يفرضه النظام الاقتصادي المستورد، فلا يمكن أن يستورد مجتمع نظام اقتصادي دون أن تأتي معه بعض العناصر الثقافية الدخيلة على المجتمع (أهم المواد

الاستهلاكية في البلد الصناعي تختلف عنها في البلد الزراعي).

- وبهذا يكون التغيير قد مس المتغيرين، فقد يتخلص المجتمع من العناصر الثقافية الغير ثابتة والتي يمكن أن يتخلى عنها دون المساس بهويته، ثم يسمح بدخول العناصر الثقافية الجديدة والتي يرى فيها أنها تساعد على التنمية دون المساس بالثوابت. في نفس الوقت يتم تعديل عناصر النظام الاقتصادي المستورد بحيث تؤخذ منه الخلاصة وتستطرد منه العناصر الغير ضرورية والتي يمكن أن تنشأ منها ظواهر لا يمكن التحكم فيها مستقبلا (كالتبعية للغرب "الدول المتقدمة").

وبهذا فإن الجمع بين المسارين يقود إلى ضرورة حتمية، أنه على البلدان (أو الدول) ونخص منها البلدان التي تعيش مرحلة انتقالية وتشكك في كفاءة الأنظمة التي اختارتها، أن تعيد النظر في اختياراتها كما يجب عليها مراعاة الجانب الثقافي لمجتمعها بالقدر الذي تراعي فيه الجانب الاقتصادي، فهذا ناتج من ضرورة توفر مناخ مناسب للنظام الاقتصادي حتى تأتي ثماره، وتكون نتائجه هي المطلوبة، وليس هناك مناخ مناسب أكثر من ثقافة اجتماعية تستوعبه وتنميه وتطوره، ونعود دائما للتجربة اليابانية والتي تعتبر المثل الأعلى في التوفيق بين هذين المتغيرين.

رابعا : صعوبات البحث:

اجتمعت جملة من الصعوبات حول نقطة أساسية وهي اتساع الموضوع؛ فهناك فيض من الكتابات في كل متغير سواء فيما يخص النظام الاقتصادي أو الثقافة الاجتماعية، وذلك لما يلعبه كل متغير من أهمية عند أهل

الاختصاص فمهما حاولنا الإحاطة بمتغير ومهما حولنا حصره لم نوفه حقه، هذا من جهة؛

في نفس الوقت ندرت المراجع التي تتناول العلاقة ككل، خلق نوع من عدم الاتزان في الدراسة حيث جاءت جل الآراء والبراهين المقدمة تتناول ارتباط عنصر من متغير بعنصر أخرمن المتغير الثاني، لذا خلقة صعوبة في محاولة استنتاج طبيعة العلاقة وأثارها، فما يصدق على الجزء ليس بالضرورة يصدق على الكل.

خامسا : الأفاق:

- إن موضوع النظام الاقتصادي أوسع من أن يستوعبه فصل في مذكرة أو حتى مذكرة، فلا غرابة إن لم تستوعبه كبار الكتب لذا هو المجال الأول الذي نفتح الدراسة فيه، ولا نقول الخصب فقد كتبت فيه كتب ومقالات لا تعد ولا تحصى، لكن إن قلنا "آليات بناء نظام اقتصادي" فالمحاولات في هذا المسار فهي الشيء النادر، وهو ما يفتح الباب أمام مجال واسع للبحث.
- لا يمكن أن نفتح المجال لدراسة "الثقافة" لوحدها رغم توسعها واعتبارها مجال خصب للبحث، ذلك أنها حكر على أهل اختصاصها، لكن ما يجب البحث فيه لطلبة الاقتصاد، هو دراسة الترابط بين عناصر هذه الأخيرة وعناصر الاقتصاد والتي نجمت أو من الممكن أن ينجم عنها عدد من الظواهر التي تستحق الدراسة.
- إن مسالة "كفاءة الأنظمة الاقتصادية" لا تزال هي الأخرى لم يفصل

فيها ولا تزال مجال خصب للدراسة.

- تجارب الدول المتقدمة في خلق وتطوير الأنظمة التي ساعدتها للوصول لما هي عليه شيء يستحق الدراسة، والاستفادة منها أمر ضروري.
- أهم الأفاق في هذا الموضوع وهي للمختصين في جانب الاستشراف الاقتصادي وأن تكون هذه العلاقة موضوع استشراف اقتصادي لبلد ما.
- مما سبق ومن خلال دراستنا لهذه العلاقة أدركنا أنه يجب استشراف العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية في مجتمع ما، ولا نخفي رغبتنا أن يكون هذا المجتمع هو المجتمع الجزائري ففي البداية والنهاية هو الهدف الرئيسي لهذا البحث رغم تجنبنا الحديث في هذا الاتجاه؛ وبالعودة مرة أخرى إلى الدكتور "عبد اللّه ساقور" في بحثه حول المعوقات الإيديولوجية والثقافية للتحول من النظام المقيد إلى النظام الحر في الجزائر والذي يؤكد على أهمية هذا الطرح، بتوضيحه لمسألة تهيئة الواقع للتغيير فيقول: «تعدوا مصطلح الواقع "Reality" كمقابل لأشكال الأخرى الممكنة الموجودة إذ يتناول التحول فيها كعملية تكيف ثقافي اقتصادي لتصحيح "انحراف الكفاءة Efficiency Variance" والتي تعني الفرق بين الطاقة الفعلية المستغلة لتحقيق حجم النشاط (الإنتاج) الفعلي، وبين الطاقة المعيارية اللازمة لتنفيذ ذلك الحجم من الإنتاج ..."»[1]. ولعل الأستاذ" عبد اللّه ساقور" يقصد بكلامه هذا أن المجتمع (والمجتمع الجزائري بصفة خاصة) يعيش فترة انتقالية الهدف

١. [ساقور،٢٠٠١ –ص ٦١]

منها الانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي، ولكن ذلك دون تهيئة الواقع، ويقصد بتهيئة الواقع تهيئة الظروف الاقتصادية والثقافية للتحول. وكأنه يقصد أنه دون تهيئة الواقع اقتصاديا وثقافيا فإن عملية التحول يمكن أن تقود إلى مسار مظلم لا تعرف نتائجه.

- لا بد من دراسة تفصيلية للاقتصاد الجزائري بصفة عامة والنظام الاقتصادي فيه الذي تبقى معالمه غامضة وبالخصوص في المرحلة الانتقالية التي يعيش فيها الآن (اشتركي أم رأسمالي أم خليط بين هذا وذاك)، وكذا مناقشة واستشراف مدى كفاءته وما مدى قدرته على تحقيق التنمية المستدامة المطلب الرئيسي.

وهكذا نتمنى أن نكون قد وفقنا فقط في لفت الانتباه إلى موضوع بالغ الأهمية رغم التقصير الذي اكتنف الدراسة، فهو موضوع شاسع ولا يزال يحتاج إلى دراسات أكثر تعمق وأكثر تفصيل.

ملخص البحث:

تعيش معظم دول العالم اليوم مرحلة انتقالية على مستوى أنظمتها الاقتصادية، رغم أن الظاهرة ليست، بالجديدة فتقلب الأنظمة الاقتصادية (ظهور وزوال الأنظمة الاقتصادية) ظاهرة نشأت مع بروز المجتمعات.

أما الجديد فيها تعدد النماذج الاقتصادية على مستوى الدولي في يومنا هذا، ما جعل الكثير من البلدان تتخبط في إشكالية حيرت جل علماء الاقتصاد وهي اختيار النظام الاقتصادي الأمثل؛ ففي هذه الورقة نحاول تسليط الضوء على هذه الظاهرة (تقلب وتعدد الأنظمة الاقتصادية) بغية فهمها.

في نفس الوقت نعتقد أن هذه الظاهرة ليست وليدة ظروف اقتصادية وحسب بل تتدخل فيها عدد من العوامل الأخرى يتراءى لنا أن أهمها "العوامل الثقافية"، ومنه حاولنا إدراج متغير آخر في هذه الدراسة وهو "الثقافة الاجتماعية".

تلعب الثقافة الاجتماعية دورا رئيسا في تحديد بنية المجتمع ومن ثم تقود الكثير من الظواهر الاجتماعية وتؤطرها في قوالب معينة (فهي صبغة المجتمع).

إذن هما متغيرين مهمين في تحديد بُنَا المجتمعات (النظام الاقتصادي و الثقافة الاجتماعية)، ودور هذا البحث هو محاولة إبراز أهميتهما و أهمية الانسجام والتكامل فيما بينهما، في علاقة يكون فيها الانسجام و التكامل مفتاح التنمية المستدامة في المجتمع وعلى جميع المستويات (المستوى

الاقتصادي والاجتماعي، البيئي) بغية تحقيق الحضارة والرقي.

Abstract:

Most of the world today lives in a transition at the level of the economic system. A phenomenon which is not totally a new one because the economic system volatility (i.e.) the emergence and disappearance of economic systems, is a phenomenon that arose with the emergence of societies .but what is new in it in the present day is the multiplicity of new economic models at the international level; which makes a lot of countries face to a problem that confused all the economists; it's **the choice of an optimal economic system**.

In this paper we try to highlight the phenomenon of multiplicity and volatility of economic systems for a better understanding.

In this respect ; I think that the phenomenon being not the result of only economic conditions, but also the interference of a number of other factors that I see are the most important ones; they are "**cultural factors**" from

which I try to extract another variable in this study; it is "the social culture" .

The social culture plays a major role in determining the structure of the society, hence, it comes at a leading position for a lot of social phenomena and shapes them in special formats (i.e.) they cast community.

So these two variables are very important in determining the communities structures (**the economic system and social culture**).

In the main, the role of this research is to attempt at determining the importance of those variables and the importance of the integration and harmony among them in a relationship where harmony and integration are the key to a sustainable development in the community at all the levels (the economic, social and environmental levels) in order to achieve civilization and progress.

Résumé :

Certains pays vivent actuellement une période de transition au niveau de leurs systèmes économiques.

Le nouveau dans cet ancien phénomène (**la naissance et la disparition des systèmes économiques**) existent depuis l'apparition des sociétés humaines, ces systèmes connaissent également une différenciation de au plan international.

Ce qui a fait que beaucoup de pays se sont trouvent affronter à une problématique qui préoccupe les économistes quant on choix d'un système économique optimal.

C'est pourquoi, on essaye de se focaliser sur ce dernier (différenciation et changement des systèmes économiques).

Afin de mieux le comprendre, on ne pense pas que celui-ci est le résultat ou la conséquence des conditions économiques seulement mais aussi il est influencés par d'autres facteurs, notamment 'les facteurs culturels'.

Ainsi on a essayé d'introduire dans cette étude '**la culture sociale**' qui joue un rôle majeur dans la détermination de la structuration de la société ; elle gère aussi plusieurs phénomènes sociaux et les détermines.

Ce sont donc les deux variables (**le système économique et la culture sociale**) indispensables pour la détermination de la structuration des sociétés. Et c'est dans le but de démontrer leur importance, et leur complémentarité qu'on a fait cette étude.

En conclusion on constate que la relation entre ces deux variantes (**cohérence** /**complémentarité**) et la clé du développement durable et de civilisation.

قائمة المراجع

الكتب:

- الزغبي، ٢٠٠٣

أحمد الزغبي "مقدمة بن خلدون"، للعلامة المؤرخ عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، شركة دار الأرقم بن الأرقم -للطباعة و النشر و التوزيع، isbn 9953-442-99-1، ٢٠٠٣ .

- السالوس، ٢٠٠٢

علي السالوس" موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي"، الطبعة ٧، النسخة الممسوحة ضوئيا : الكتاب الأصلي، مكتبه دار القرآن، ٢٠٠٢ .

- السويدي، ١٩٩٠

محمد السويدي "مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري" تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية -الساحة المركزية-بن عكنون، الجزائر، ١٩٩٠/٠٧ .

- السويدي، ١٩٩١

محمد السويدي" مفاهيم علم الاجتماع الثقافي -ومصطلحاته- "، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، الدار التونسية للنشر "تونس"، ١٩٩١م -١٤١١ه.

- الفنجري، ١٩٨٠ الاقتصاد الإسلامي " بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي"، جامعة الملك عبد العزيز، المركز العلمي

المركز العلمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٨٠ .

- النبهاني،١٩٩٠

تقي الدين النبهاني" النظام الاقتصادي في الإسلام"، من منشورات حزب التحرير، الطبعة الرابعة، ١٤١٠ ه -١٩٩٠م.

- أحمد صقر،١٩٨٠

الاقتصاد الإسلامي " بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي"، جامعة الملك عبد العزيز، المركز العلمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٨٠ .

- باقر الصدر، ١٩٩١

محمد باقر الصدر" اقتصادنا"، دار التعارف للمطبوعات، النجف الأشرف، العراق، تاريخ النشر: ١٩٩١/٠١/٠١ .

- جريجوري ، وآخرون، ١٩٩٤

بول جريجوري و روبرت ستيورت" النظم الاقتصادية المقارنة"، تعريب: الدكتور طه عبد الله منصور، مراجعة: الدكتور نعمة الله نجيب إبراهيم، دار النشر دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.

- خالد السعد،١٩٩٦

الدكتورة نورة خالد السعد (أستاذ علم الاجتماع -كلية الأدب والعلوم الإنسانية)" التغيير الاجتماعي في فكر -مالك بن نبي -"، دراسة في بناء النظرية الاجتماعية، الطبعة الأولى، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧ .

- دادايان، ١٩٨١

ف.س. داديان " النماذج الاقتصادية العالمية"، تعريب: الدكتور علي محمد تقي القزويني، أستاذ في المعهد الوطني للعلوم الاقتصادية بسطيف، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية - بن عكنون - الجزائر،٠٣/ ١٩٩٢ .

- سليمان، ١٩٨٨

الدكتور حسين محمد سليمان "التراث العربي الإسلامي" دراسة تاريخية مقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ٠٤ - ١٩٨٨ .

- صادق سعد، ١٩٩٠ أ

أحمد صادق سعد، "الفكر المعاصر" دراسات في المفاهيم الاقتصادية لدى المفكرين الإسلاميين، الطبع الأولى، دار الفرابي، - بيروت - لبنان، ١٩٩٠ .

- صادق سعد، ١٩٩٠ب

أحمد صادق سعد، "عهود الامبراطوريات الإسلامية " دراسات في المفاهيم الاقتصادية لدى المفكرين الإسلاميين،الجزء٣، الطبعة الأولى، دار الفرابي-بيروت-، لبنان، ١٩٩٠ .

- صالحي، ٢٠٠٦

د صالح صالحي (عميد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير "جامعة فرحات عباس" سطيف الجزائر)" المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، طبعة ٢٠٠٦ .

- عبد الدائم،١٩٨٣

الدكتور عبد الله عبد الدايم" في سبيل ثقافة عربية ذاتية -الثقافة العربية والتراث-"، دار الأدب، بيروت، مارس ١٩٨٣ .

- عماد، ٢٠٠٦

عبد الغني عماد" سوسيولوجيا الثقافة لنبيل علي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة: الأولى/ ٢٠٠٦ .

- قباري، ١٩٨٢

الدكتور قباري محمد إسماعيل (أستاذ علم الاجتماع -كلية الأدب ، جامعة الإسكندرية)" علم الاجتماع الثقافي - ومشكلات الشخصية في البناء الاجتماعي-"، منشأة المعارف بالإسكندرية، طبعة ١٩٨٢ .

- أ.د إبراهيم بختي" الدليل المنهجي في إعداد وتنظيم البحوث العلمية - المذكرات والأطروحات-"، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ٢٠٠٧/٢٠٠٦ .

المجلات والدوريات:

- ابن عبد الله القاسم، ٢٠٠٦

د. خالد بن عبد الله القاسم (أستاذ مشارك بكلية التربية)" العولمة الثقافية وأثرها على الهوية"، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٩/٠٥/٢٠٠٦ .

- السيد نجم، ٢٠٠٠

السيد نجم "الثقافة تسبق الاقتصاد أحيانا"، قراءة أحد محاور كتاب من الحداثة إلى العولمة ل: ج. كيومنز روبيركس و ايمي هايت، ترجمة سمر الشيشكلي، والصادر عن عالم المعرفة، ٢٠٠٠.

- العيفة، ٢٠٠٣

جمال العيفة " الثقافة الجماهيرية -عندما تخضع وسائل الإعلام والاتصال لقوى السوق-"، منشورات جامعة باجي مختار، مديرية النشر، -عنابة- الجزائر، ٢٠٠٣.

- أوكيل وآخرون، ٢٠٠٣

محمد سعيد أوكيل وعاشور فني"الصناعات الثقافية وأبعادها الإستراتيجية"، مجلة سطيف، الإيداع القانوني ٩٢٥/٢٠٠١، ردم د ١١١٢-٣٤٤٣، العدد ٠٢/٢٠٠٣.

- توميسون، وآخرون،١٩٩٧

مجموعة من الكتاب (ميشل توميسون ،ريتشارد اليس، ارون فلدفسكي)"نظرية الثقافة"، ترجمة د. علي سيد الصاوي، مراجعة أ.د الفاروق زكي يونس، سلسلة عالم المعرفة، إصدار يوليو ١٩٩٧.

- خروف، ٢٠٠٣

أ.د حميد خروف (قسم علم الاجتماع جامعة منتوري، -قسنطينة- الجزائر)" القيم من منظور اجتماعي -مقاربة نظرية -"،مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، - قسنطينة- الجزائر، (ISSN 111- 505X)، عدد ٢٠ديسمبر ٢٠٠٣.

- ساقور، ٢٠٠١

عبد الله ساقور "شروط فعالية التحولات الثقافية- الايدولوجيا في الجزائر و معوقات الاقتصاد الحر فيها-" ، "مجلة أفاق جامعة باجي مختار، عنابة الجزائر، issn-1111-486-x ، عدد ٠٥ مارس ٢٠٠١.

- ستاتوسكي، ٢٠٠٧

جانيت ج.ستاتوسكي "وضع المرأة في الاعتبار عند تحديد الموازنة" ، مجلة التمويل والتنمية بعنوان" إطلاق العنان لقوة المرأة الاقتصادية "، صندوق النقد الدولي، رمز: MFIAA 2007 002، عدد يونيو ٢٠٠٧.

- سلام، ٢٠٠٣

سليمة سلام،" ثقافة المؤسسة والتغيير"، مذكرة مقدمة ضمن مقتضيات نيل شهادة الماجستير، تحت إشراف الأستاذ الدكتور: العمري العربي، إصدار ٢٠٠٤/٢٠٠٣.

- صالحي، ٢٠٠٥

صالح صالحي" دور الدولة في الحياة الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف الجزائر، الايداع القانوني ٩٢٥/٢٠٠١، ردم د ٣٤٤٣-١١١٢، العدد ٠٤/٢٠٠٥ .

- علي النجار، ١٩٧٨

د . عبد الهادي على النجار" الإسلام والاقتصاد"، سلسلة شهرية يديرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب - الكويت- ، صدرت في يناير ١٩٧٨ .

- كولماس، ٢٠٠١

فلوريام كولماس" اللغة والاقتصاد"، ترجمة: د . أحمد عوض، مراجعة: عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، ISBN ٩٩٩٠٦-٠-٠٤٨-١، طبعة نوفمبر ٢٠٠٠ .

- كينيث جالبيرت، ٢٠٠٠

جون كينث جالبريت" تاريخ الفكر الاقتصادي"، ترجمة: أحمد فؤاد بليغ، مراجعة: إسماعيل صبري عبد الله، سلسلة علم المعرفة، إصدار سبتمبر ٢٠٠٠ .

- لحسن شوثري، ٢٠٠٥

أمال لحسن شوثري"التفاوت في توزيع الدخل بين النظرية والتطبيق "، وجهة نظر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف الجزائر، الايداع القانوني ٩٢٥/٢٠٠١، ردم د ٣٤٤٣-١١١٢، العدد ٠٤/٢٠٠٥ .

- نبيل علي، ٢٠٠١

د .نبيل علي" الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة"، إصدار يناير ٢٠٠١ .

المقالات:

- البريكي، ٢٠٠٥

د . فاطمة البريكي" اقتصاد المعرفة"، جامعة الإمارات، موقع دروب، ٢٤ديسمبر ٢٠٠٥ .

- التويجري،١٩٩٨

الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري (المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة)" الثقافة العربية الثقافات الأخرى"، ورقة بحث قدمت في ندوة في إطار المهرجان الوطني للتراث والثقافة في المملكة العربة السعودية، الذي عقد في الرياض في الفترة ما بين ٤-١٩ مارس ١٩٩٨ .

- السبتي، ٢٠٠٦

د . سعد بن عبد الله السبتي (كاتب وباحث)، الإدارة اليابانية، جريدة الرياض، عدد ١٣٨٤٦ ، يوم الاثنين ٢٤ ربيع الآخر ١٤٢٧ ه ٢٢ مايو ٢٠٠٦م.

- السليم، ٢٠٠٦

الدكتور فرحان السليم" الثقافة العربية بين الأصالة والمعاصرة" .

- العبد الله الكفري

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري" الاقتصاد الإسلامي -الحوار المتمدن-"، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، العدد ٦٧٨، ١٠/٠٢/٢٠٠٣ .

- الهوية والعنف، ٢٠٠٧

AMARTYA SEN" الهوية و العنف"، W.W. Norton &Company, 2006، أضيف بتاريخ: الأحد ٢٥ ذو الحجة ١٤٢٧ هـ الموافق ١٤ يناير ٢٠٠٧ م، موقع: Darussalam_ae.com.

- بسيسو، ٢٠٠٥

الدكتور عبد الرحمان بسيسو" الثقافة والهوية أو الثقافة ومعركة الدفاع عن الهوية"، وزارة الثقافة: مشروع الخطة الإستراتيجية للثقافة الوطنية - ورشة عمل خاصة بمناقشة مسودة الخطة-، غزة، ١٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ .

- حصرية، ٢٠٠٦

عبد القادر حصرية" الثقافة المالية فرض عين أم فرض كفاية"، موقع خطوات سوريا، ١٤/١١/٢٠٠٧ . Syria Steps.htm

- حواص، ٢٠٠٥

حواص محمود (كاتب وباحث سوري- القامشلي-)"اقتصاد المعرفة"، مجلة جسور، مجلة ثقافية جامعة - باب العلوم وثورة الاتصالات-، العدد -٨- السنة الأولى، تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٠٥ .

- خليل القطان، ١٩٨٠

خليل القطان" الاقتصاد الإسلامي"، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، ٢٠٦٦/٠٧/٢٤ .

- دياب، ٢٠٠٠

محمد دياب" اقتصاد المعرفة.. أين نحن منه؟"، Copyright © 2000 alblagh ORG

- زياد صالح، ٢٠٠٤
- طارق زيادة صالح" نهضة اليابان"، جريدة الشرق الأوسط، الخرطوم ، عدد ٩٣٨٥، ليوم الأحد ٢٢ جمادى الثاني ١٤٢٥ ه ٨ أغسطس ٢٠٠٤م.
- سلامة، ٢٠٠٥

نبيل سلامة "في نظرية الثقافة وتعريفها"، http:// www.maaber.50megs.com/issue_december04/ spotlights3.htm

- سليمان محمود، ٢٠٠٢

المهندس حواس سليمان محمود" أسرار المعجزة اليابانية في أسباب وعوامل التطور الياباني"، جريدة الدفاع، عدد ١٢٧، الصادر في ٠١/٠٧/٢٠٠٢ .

- ضاهر، ١٩٩٩

د. مسعود ضاهر" النهضة العربية والنهضة اليابانية - تشابه المقدمات واختلاف النتائج-"، سلسلة عالم المعرفة، عدد: ديسمبر ١٩٩٩ .

- علي القحطاني، ٢٠٠٢

الدكتور مسفر بن علي القحطاني (أستاذ مساعد بقسم الدراسات الإسلامية والعربية) "النظام الاقتصادي في الإسلام" جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

- ماندل، ٢٠٠٦

إرنست ماندل" الحوار المتمدن"، العدد: ١٥٠١، ٢٦/٠٣/٢٠٠٦.

- محمود نصار، ٢٠٠٨

أحمد محمد محمود نصار" الفكر الاقتصادي عند مالك بن نبي"، ماجستير الاقتصاد والمصارف الإسلامية، البنك الإسلامي الأردني، ١٦/٠١/٢٠٠٨.

- وكيبيديا، ٢٠٠٧ ج

ويكيبيديا "اليابان من ويكيبيديا"، الموسوعة الحرة، آخر تعديل لهذه الصفحة كان في ٠٨: ١٨، ٢ نوفمبر ٢٠٠٧.

- ويكيبيديا، ٢٠٠٧

ويكيبيديا" الثقافة"، آخر تعديل لهذه الصفحة كان في ٠٩: ١٩، ١٣ يوليو ٢٠٠٧.

- ويكيبيديا، ٢٠٠٨

ويكيبيديا "مفهوم اقتصاد المعرفة"، ويكيبيديا ®علامة مسجلة لمؤسسة ويكيبيديا، آخر تعديل لهذه الصفحة كان في ١٣: ١٠، ٢ يناير ٢٠٠٨.

- التكافل كأحد أركان الثقافة العملية للحركة المجتمعية للتنمية
http://www.attajdid.ma/def.asp? . ١٠/٠٨/٢٠٠٥
codelangue=6&infoun=18900
- مصطفى، ٢٠٠٦
حسن مصطفى، منتديات الإذاعة السودانية، ماي ٢٠٠٦ .
- http://www.sudanradio.info/php/vb.353/showthread.php?
p=48473
- مقابلة مع الشيخ العلامة "يوسف القرضاوي"، الاقتصاد الإسلامي بين الواقع والطموح، تاريخ وضع الصفحة ٢٢/٠٢/٢٠٠٨ .
- http://www.uaeec.com/vb/showthread.php?t=67075
- الثقافة الاقتصادية ودورها في التنمية،جريدة المدى، أخر زيارة للصفحة ٠١/١٢/٢٠٠٨ .
http://www.almadapaper.com/sub/08-468/p19.ht
- UNESCO، 2005
التقرير الأولي للمدير العام، مشفوعا بمشروعين أوليين لاتفاقية بشأن حماية تنوع المضامين الثقافية وأشكال التعبير الفني، ٣ آذار/مارس ٢٠٠٥ . United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

- UNESCO ، 2005
- اتفاقية حماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، باريس ٢٠ تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٠٥ . CLT-2005/CONVENTION DIVERSITE-CULT REV
- UNESCO، 1998
التقرير النهائي "لمؤتمر الدولي الحكومي للسياسات الثقافية من أجل التنمية "، ستوكهولم – السويد ٣٠ مارس/آذار-٢ ابريل/نيسان ١٩٩٨ .

المراجع باللغة الأجنبية:

Livres:

- BENIER, 1979
BERNARD BERNIER (Anthropologie, professeur au département d'anthropologie, Université de Montréal Faculté des arts et des sciences - Centre d'études d'Asie de l'Est 1979), Production, culture et idéologie: approche marxiste, Ville de Saguenay, province de Québec, Édition complétée le 13 novembre 2005 à Chicoutimi.

- CHATELUS et AT, 1993

  MICHEL CHATELUS ET JACQUES FONTANEL, Dix grands problèmes Economique contemporains, office de la publication Universitaires Place central –Ben Aknoun – Alger, 11-09-1993.

- COOMANS, 2003

  Michel COOMANS, de l'éthique par le changement au changement par l'éthique ou l'éthique et l'entreprise: une problématique de gestion a long terme, Mai 2003.

- DOUJON, 1990

  JEAN PIERRE DOUJON, Histoire des faits Economiques et sociaux "Une Analyse pour les modes de production", office des publications Universitaires, place centrale de Ben Aknoun Alger, 05/1993.

- EPSTEIN, 1995

  MIKHAÏL EPSTEIN, "After the future" the paradoxes of postmodernism and contemporary Russian Culture, Amherst: The University of MASSA CHUESTTES, press, Pp280-306, 1955.

- GILL, 2005

  LOUIS GILL (Economiste retraite de l'UQAM),

  "L'Economie capitaliste en crise" quelque élément d'explication, Edition complétée le 27 juin 2003, à Chicoutimi, Québec Texte corrigé le 3 janvier 2005.

- ROCHER, 1994

  GUY ROCHER (sociologue, Université de Montréal 1994), Le défi éthique dans un contexte social et culturel en mutation, Ville de Saguenay, province de Québec, Canada, Édition numérique réalisée le 28 août 2005 à Chicoutimi.

- SILEM et AT, 2004

  AHMED SILEM, JEAN-MARIE ALBERTINI, JACQUES BICHOT, BERNARD BOIS, COLLECTIF, Lexique d'économie, Editeur : DALLOZ-SIREY, Isbn : 2-247-06840-5 / Ean 13 : 9782247068401, 9e édition, 06/07/2006.

- THORIS, 1997

  GERARD THORIS, Analyse économique des systèmes, Armand colin /Masson, Paris, TSBN :2-200-01507-0, 1997.

- TREMBLAY, 2004

  MARC-ADELARD TREMBLAY (Anthropologie, retraité, Université Laval 1962), le transfert culturel: Fondement et extension dans le processus d'acculturation, Edition électronique réalisée avec traitement de textes Microsoft Word 2004 pour Macintosh.

- TREMBLAY, 2006

  MARC-AADELARD TREMBLAY, Transaction social et conduite individuelle, Ville de Saguenay, province de Québec, Canada, Edition numérique réalisée le 10 juin 2006 a CHICONTINI.

- WEBER, 2002

  Max WEBER (1904-1905), L'éthique protestante et l'esprit du CAPITALISME, un document produit en version numérique par Jean-Marie Tremblay, professeur de sociologie, une collection développée en collaboration avec la Bibliothèque Paul-Émile-Boulet de l'Université du Québec à Chicoutimi, 2002.

  Site web: http://bibliotheque.uqac.uquebec.ca/index.htm

Revues et Articles :

- AZIZ et AT, 2007

  JAHANGIR AZIZ ET STEVEN DUNAWAY, LE Rééquilibrage de L'économie chinoise, l'urbanisation en marche, revue finance et développement, FMI septembre 2007.

- BARRO, 2007

  ROBERT BARRO, dans le peloton de tête, la revue de "Finance ET Développement", Code Promotionnel P0706GNO-FD, N° : Septembre 2007.

- BLOOM et AT, 2007

  DAVID E, BLOOM ET KHANNA, imf révolution urbaine, l'urbanisation en marche, revue finance et développement, FMI septembre 2007.

- BROUSSEAU, 1995

  ERIC BROUSSEAU, De la Science du Marche a l'Analyse Economique des formes de coordination , Université de Nancy IXATOM (Université de Paris 1), Apparaitre dans les cahiers Français N 272, pp 54-63, 1995.

- CANCTINI, 2001

  NESTOR GARCIA CANCTINI (professeur –chercheure), Economie et Culture: Les pays latins dans sphère publique transnationale, 2éme Table ronde '' Culture et Economie '', Universidad Autonoma REHOPOLITANA, Mexique, 20 mars 2001.
- Culturologie "sociologie Urbaine", GRESLE, PANOFF, PERRIN, TRIPIER, Dictionnaire de science humaine Anthropologie, sociologie, Paris, Nathan Université, p80, 1994.
- FOSSART, 1991

  ROBERT FOSSAERT, le monde au 21eme siècle "une théérie des systèmes mondiaux", un document produit en version numérique par Mme MAVELLE BERGERON BENEVOLE (professeur a la retraite de l'école Dominique racine de CHICONTINI, Québec et collaborice bénévole, 1991.
- GEMEAP, 1996

  © 1996 GEMEAP, tous droits réservés, URL : http:// www.umoncton.ca/gemeap/index.html

- J.SMITH, 1990

  ROBER J. SMITH, le concept de culture dans l'analyse du développement économique du Japon, Anthropologie et sociétés Vol 14 , N°3, p(11-20), 1990.

- MENISSIER, 2007

  THIERRY MENISSIER, Culture et identité "Une critique philosophique de la notion d'appartenance culturelle", e-portique 5 – 2007. Rechercheshttp://leportique.revues.org/document1387.html

- PERROUX, 1961

  FRANÇOIS PERROUX, Le développement économique et social.

  http://www.ac-versailles.fr/PEDAGOGI/ses/reserve/pages/ter-intro2.htm

- REGIS MAHIEN, 2008

  FRANÇOIS-REGIS MAHIEU, L'Anthropologie Economique d'AMARTY SEN, cantre d'économie et éthique pour l'environnement et le développement, C3ED, Universités de Versailles.

- ROSTOW, 2002

  WALT WHITMAN ROSTOW, Les étapes de la croissance économique "Un manifeste non communiste", fiche de lecture publie 13/06/2002. http://www.oboulo.com/etapes-croissance-economique-manifeste-non-communiste-w-w-rostow-6209.html

- THOMPSON, 2001

  HERB THOMPSON (professor of economics), Culture and Economic Development: modernization to globalization, Murdoch University, ISSN: 1527-5558, 2001.

- UNESCO, 1982

  UNESCO, Déclaration de Mexico sur les politiques culturelles, Conférence mondiale sur les politiques culturelles, Mexico City, 26 juillet – 6 août 1982.

- WIKIPEADIA, 2007

  WIKIPEADIA, la culture, dernière modification de la page: janvier 2007.

- WIKIPEDIA, 2007 A

  WIKIPEADIA, Economie de la culture, dernière modification de la page le 19 Octobre 2007 à 15 :22.

- WIKIPEADIA, 2007 B

  WIKIPEADIA, Les biens culturel des biens comme les autres, dernière modification de cette page le 1 mars 2008 à 22:12.
- WIKIPEADIA, 2007

  WIKIPEADIA, Economie des industries Culturelle, 17 no-vembre 2007.

فهرس المحتويات

المقدمة	٦
الفصل الأول: النظام الاقتصادي	٢٣
المبحث الأول: النظام الاقتصادي والنتائج الاقتصادية	٢٥
المطلب الأول: الأنظمة الاقتصادية (تعاريف، وخواص)	٢٥
الفرع الأول: تعاريف	٢٥
الفرع الثاني: ميزات أو خواص النظام	٢٩
المطلب الثاني: تبويب وتصنيف الأنظمة الاقتصادية	٤١
الفرع الأول: تبويب الأنظمة الاقتصادية	٤١
الفرع الثاني: مثال أهم الأنظمة الاقتصادية	٤٣
المطلب الثالث: النظام الاقتصادي وتقويم النتائج	٤٦
الفرع الأول: طرق المقارنة -النماذج- مقابل الواقع	٤٧
الفرع الثاني: القوى المؤثرة على النتائج الاقتصادية	٤٨
المبحث الثاني: النظرية الرأسمالية	٥٢
المطلب الأول: أسس ومبادئ الرأسمالية	٥٢
الفرع الأول: أسس الرأسمالية	٥٣
الفرع الثاني: مبادئ الرأسمالية	٥٤
المطلب الثاني: أهم النماذج الرأسمالية	٥٥
الفرع الأول: النموذج الكلاسيكي والنيوكلاسيكي	٥٥
الفرع الثاني :النموذج الكينزي	٦١
الفرع الثالث: المدرسة النقدية	٦٣
الفرع الرابع: الفكر الحديث في الاقتصاد الكلي	٦٥

المطلب الثالث: الرأسمالية و (دور الدولة، توزيع الدخل)	٦٨
الفرع الأول: مسألة تدخل الدولة	٦٨
الفرع الثاني: توزيع الدخل	٧٦
المطلب الرابع: ملخص النظرية الرأسمالية	٧٨
الفرع الأول: تحليل عام لأداء النظام الاقتصادي الرأسمالي	٧٨
الفرع الثاني: أراء حول النظام الاقتصادي الرأسمالي	٨٠
المبحث الثالث: النظام الاقتصادي الاشتراكي	٨٤
المطلب الأول: الفكر الاشتراكي:	٨٤
الفرع الأول: الاشتراكية من المنظور التاريخي	٨٤
الفرع الثاني: التنظير الاشتراكي	٨٧
المطلب الثاني: أهم أنواع الاشتراكية	٩٢
الفرع الأول: الاشتراكية المخططة	٩٢
الفرع الثاني- الاشتراكية السوقية	١٠٣
المطلب الثالث: كفاءة النظام الاشتراكي	١١٢
الفرع الأول: فرضيات أداء النظام الاشتراكي	١١٢
الفرع الثاني-وجهات نظر في الاقتصاد الاشتراكي	١١٤
المبحث الرابع: النظام الاقتصادي الإسلامي	١١٦
المطلب الأول: عموميات حول النظام الاقتصادي الإسلامي	١١٧
الفرع الأول: مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي	١١٧
الفرع الثاني :خصائص الاقتصاد الإسلامي	١٢١
الفرع الثالث: أركان الاقتصاد الإسلامي	١٢٦
المطلب الثاني: فصل الاقتصاد الإسلامي في أهم القضايا الاقتصادية	١٣٤
الفرع الأول: دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي	١٣٥

الفرع الثاني: توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي	١٣٩
الفرع الثالث: النقود في المنظور الاقتصاد الإسلامي	١٤١
الفرع الرابع: التنمية الاقتصادية	١٤٥
المطلب الثالث: أداء النظام الاقتصادي الإسلامي	١٤٨
الفرع الأول: النظام الاقتصادي الإسلامي حسب المعايير الدولية	١٤٨
الفرع الثاني: ملخص عن النظام الاقتصادي الإسلامي	١٥٥
خلاصة الفصل	١٦٢
الفصل الثاني: الثقافة الاجتماعية	١٦٥
المبحث الأول: الثقافة الاجتماعية وأساسياتها	١٦٧
المطلب الأول: مفهوم الثقافة الاجتماعية	١٦٧
الفرع الأول: الثقافة الاجتماعية في الفكر العربي	١٦٨
الفرع الثاني: الثقافة الاجتماعية في الفكر الغربي	١٧٢
الفرع الثالث: أهم نظريات و أنواع الثقافة	١٨٤
الفرع الرابع: الثقافة والحضارة	١٩٠
الفرع الخامس: الثقافة والهوية	٢٠١
الفرع السادس: الثقافة الاجتماعية	٢٠٦
المطلب الثاني: أساسيات الثقافة	٢١١
الفرع الأول: مصادر، أوجه وعناصر الثقافة	٢١٢
الفرع الثاني: خصائص ووظائف الثقافة	٢٢٣
المبحث الثاني: عموميات الثقافة الاجتماعية	٢٣٠

المطلب الأول: أهم الظواهر الثقافية: (التنوع، الانتشار والتغير الثقافي، التخلف والتكامل الثقافي)	٢٣١
الفرع الأول: التنوع، الانتشار والتغير الثقافي	٢٣١
الفرع الثاني: التخلف الثقافي والتكامل الثقافي	٢٥٨
المطلب الثاني: الثقافة العربية الإسلامية	٢٦٨
الفرع الأول: مفهوم ومكونات الثقافة العربية	٢٦٨
الفرع الثاني: مقومات وخصائص الثقافة العربية	٢٧١
خلاصة الفصل	٢٧٥
الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية	٢٧٧
المبحث الأول: الفكر الاقتصادي والثقافة الاجتماعية	٢٧٩
المطلب الأول: منشأ الأنظمة الاقتصادية وعلاقته بالثقافة الاجتماعية	٢٨٠
الفرع الأول: الفكر الاقتصادي الرأسمالي والثقافة الاجتماعية	٢٨٠
الفرع الثاني: الفكر الاقتصادي الاشتراكي والثقافة الاجتماعية	٢٩٢
الفرع الثالث: الفكر الاقتصادي الإسلامي والثقافة الاجتماعية	٢٩٩
الفرع الرابع: علاقة منظومة الثقافة بمنظومة الاقتصاد	٣٠٥
المطلب الثاني: أهم فروع الاقتصاد المنبثقة من العلاقة بين الاقتصاد والثقافة	٣٠٨
الفرع الأول: الاقتصاد والثقافة	٣٠٩
الفرع الثاني: اقتصاد الثقافة	٣١٧
الفرع الثالث: اقتصاد المعرفة	٣٢٤

المبحث الثاني: طبيعة العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية وإفرازاتها	٣٢٩
المطلب الأول: العلاقة بين الأفراد الاقتصاديين والثقافة الاجتماعية	٣٣٠
الفرع الأول: العلاقة بين الفرد والمجتمع من منظور ثقافي واقتصادي	٣٣٠
الفرع الثاني: العلاقة بين الثقافة والمؤسسة	٣٣٧
المطلب الثاني: التأثير المتبادل لعناصر النشاط الاقتصادي والثقافة الاجتماعية	٣٤٧
الفرع الأول: الثقافة الاجتماعية وعناصر النشاط الاقتصادي	٣٤٧
الفرع الثاني: أهم الثقافات الناتجة عن تأثير عناصر من النظام الاقتصادي	٣٦٠
الفرع الثالث: الصناعات الثقافية	٣٦٥
المبحث الثالث: آثار العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية	٣٧٥
المطلب الأول: أثار العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية على المجتمع والتنمية	٣٧٥
الفرع الأول: آثار العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية على المجتمع	٣٧٦
الفرع الثاني: آثار العلاقة بين النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية على التنمية	٣٨٦
المطلب الثاني: ملخص التقرير النهائي "المؤتمر الدولي الحكومي للسياسات الثقافية من أجل التنمية"	٤٠٦
الفرع الأول: النقاط الرئيسية في المؤتمر	٤٠٦
الفرع الثاني: أهم محاور التركيز في الملتقى الدولي "السياسات الثقافية"	٤١٣

المطلب الثالث: التجربة اليابانية في التنمية	٤١٨
الفرع الأول: مسار الإصلاح في التجربة اليابانية	٤١٩
الفرع الثاني :أسباب نجاح التجربة اليابانية: (أسرار المعجزة اليابانية)	٤٣٣
خلاصة الفصل	٤٤٤
الخاتمة	٤٤٧
قائمة المراجع	٤٥٩
الفهارس	٤٨٠
الملخصات	...

فهرس الجداول والرسوم البيانية:

١- الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	أنواع القرار	٢١
٢	عناصر النظام الاقتصادي	٤١
٣	تفصيل الأنظمة الاقتصادية	٤٦
٤	فرضيات أداء النظام الاقتصادي الرأسمالي	٧٩
٥	فرضيات أداء النظام الاقتصادي الاشتراكي	١١٢
٦	فرضيات أداء النظام الاقتصادي الإسلامي	١٤٨
٧	تفصيل أهم أنواع الثقافة	١٨٧
٨	عوامل التغير عند "مالك بن نبي" و"ماكس فيبر"	٣٨٩
٩	العلاقة بين أهم عناصر النظام الاقتصادي وأهم عناصر الثقافة الاجتماعية	٤٤٥

٢-الرسوم البيانية:

رقم الرسم البياني	عنوان الرسم البياني	الصفحة
١	العوامل المؤثرة في النتائج الاقتصادية	٤٩
٢	تنظيم النظام الاقتصادي حسب "لانج"	١٠٤
٣	الإطار العام لمنظومة الثقافة	٣٠٥
٤	العلاقة بين الاقتصاد والثقافة	٣١٣
٥	منظومة المجتمع	٣٣١
٦	هيكل عملية التثقيف	٣٣٣
٧	الثقافة محور منظومة التنمية الاجتماعية الشاملة	٣٩٥

تعيش معظم دول العالم اليوم مرحلة انتقالية على مستوى أنظمتها الاقتصادية، رغم أن الظاهرة ليست، بالجديدة فتقلب الأنظمة الاقتصادية (ظهور وزوال الأنظمة الاقتصادية) ظاهرة نشأت مع بروز المجتمعات.

أما الجديد فيها تعدد النماذج الاقتصادية على مستوى الدولي في يومنا هذا، ما جعل الكثير من البلدان تتخبط في إشكالية حيرت جل علماء الاقتصاد وهي اختيار النظام الاقتصادي الأمثل؛ ففي هذه الورقة نحاول تسليط الضوء على هذه الظاهرة (تقلب وتعدد الأنظمة الاقتصادية) بغية فهمها.